

معارج الألباب
في
مناهج الحق والصواب

تأليفه
العلامة المحقق الشيخ
حُسين بن مهدي النُعمي
المتوفى ١١٨٧

تحقيق
محمد حامد الفقي
رَحِمَهُ اللهُ

مُعْجَزَاتُ الْأَلْبَابِ

في مناقج الحق والصواب

تأليف العلامة المحقق الشيخ

حسين بن محمد بن عبد الله النعيمي

المتوفى سنة ١١٨٧ هجرية

رحمنا الله وآياه ، وفقر لنا وله وللمؤمنين

حققه للمرة الاولى

محمد سامد افندي

الطبعة الثانية

١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م

على نفقة عبد العزيز ومحمد العبد لله الجميع

وقف لله تعالى

مطابع الرياض - شارع المرقب



كلمة الافتتاح للطبعة الثانية

نحمد الله تعالى الذي خلق الإنسان من عدم ، وعلمه البيان ، والفهم ونشهد
أن لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه ، ونشهد أنه أرسل محمداً بالهدى وبين الحق
ليخرج الناس من الظلمات إلى النور . صلى الله عليه وآله وسلم .

وبعد فإن من رحمة الله بهذه الأمة أن قيض لها في كل زمان من يحمل
شريعته الفراء ويناضل عنها ، ويبذل أقصى جهد واستطاعة جهد واستطاعة
ومن حكمته أن جعل بعض النفوس المخدوعة تميل إلى الباطل وتتفانى في
نصرته وتأييده ، وهناك يقوم سوق الجهاد والجلاد بين أولياء الرحمن
وأولياء الشيطان .

ومنى علم الله من تظاهر بنصر دينه صدق العزيمة أمده بعون منه
وتسديد ، ولم يزل حزب الله وأنصاره المخلصون ظاهرين منصورين في مجال
القتال وفي مقام الخطرة والجسـدال لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم لأن
الحق يعطو ولا يعلى عليه .

والبحايبها القارىء — كمثال لذلك — هذا السفر الجليل الشأن الذي صنفه
أحد العلماء الأعلام في القرن الثاني عشر ذلك الزمن الذي تلاطمت فيه
أمواج التشبه والاهواء ، واستحكمت فيه غربة الإسلام حتى أصبح الحق
باطلاً والباطل حقاً ، وجرى الخاص والعام على ما ألفوه والفرا عليه الأبناء
والأجداد .

وكان من جملة ما ابتدعوه في الدين بناء القباب على القبور ورفعها
وتشييدها وتسميتها مشاهد نتج عن ذلك أن أصبحت أوثاناً تعبد من دون
الله .

ولما ظهرت حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في ذلك القرن
وانتشر أمره في السعي في هدم تلك الأضرحة ومحاربة تلك العادات
الجاهلية . رفع سؤال بشأن هدم القباب وتسوية القبور إلى علماء

الحرم الشريف اذ ذاك من مختلفي المذاهب فاتفقت كلمتهم على ابقائها ومنع التعرض لها ولعل ذلك منهم ارضاء لقادة الناس وعوامهم الذين قد عظم قدر تلك القبور في نفوسهم .

واتفق ان عرضت اجوبتهم على هذا العالم الكبير وهو بصنعاء اليمن فقصدي للردع عنها الذي ضمنه هذا الكتاب .

وبامعان النظر فيه يتضح لك ما وهبه الله من المقدرة وسعة الاطلاع مما حمله على اعلان الحق وعدم المبالاة بمخالفة من بين يديه ومن خلفه . وقد طبع لأول مرة بمصر قبل خمس وعشرين سنة وحصل الانتفاع به لكنه لم ينتشر ولم يعرفه اكثر الناس ، ولعظم فائدته سمي في اعادة طبعه صاحب الفضيلة شيخنا الكبير عبد الله بن محمد بن حميد رئيس الاشراف الديني بالمسجد الحرام .

وهاهو الان يطبع للمرة الثانية وفقا لله تعالى على نفقة المشايخ :

عبد العزيز ومحمد العبد الله الجميح

اقابها الله رضاه وضاعف لهما الاجر وبارك لهما في المال والولد وغفر للميت وسدد اعمال الحي واكثر في المسلمين من اهل الفضل والبر الذين تسخو نفوسهم بالاتفاق في الاعمال الخيرية النافعة .

وقد اعتمد في هذه الطبعة على سابقها التي كانت بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله .

ولما في مقدمته وتعليقاته من الفوائد والتنبهات القيمة اقترنت بحالها ، ونسى ان يكون لهذا الكتاب الاثر الفعال في انقاذ فئام من هذه الامة فرقوا في بحار الجهل والهوى فاعلمهم ان يفيقوا ويرعوا والله ولي التوفيق وصلى الله على محمد وآله وسلم .

عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق الإنسان ، علمه البيان . خلقه من نطفة أمشاج يبتليه ، فجعله سمياً بصيراً ، وهداه السبيل : إما شاكراً وإما كفوراً (١: ٦٤ - ٤)
يسبح لله ما في السموات وما في الأرض . له الملك وله الحمد . وهو على كل شيء قدير . هو الذي خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن ، والله بما تعملون بصير . خلق السموات والأرض بالحق وصوركم فأحسن صوركم . وإليه المصير . يعلم ما في السموات والأرض ويعلم ما تسرون وما تعلنون . والله عليم بذات الصدور (٩: ٥٧)
هو الذي ينزل على عبده آيات بيّنات ليخرجكم من الظلمات إلى النور . وإن الله بكم لرؤوف رحيم (٢: ٦٢ - ٤) هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ، ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ، وإن كانوا من قبل لأقري ضلال مبين . وآخرين منهم لما يلحقوا بهم . وهو العزيز الحكيم . ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . والله ذو الفضل العظيم (٢٨: ٤٨ ، ٢٩) هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله . وكفى بالله شهيداً . محمد رسول الله ، والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم ، تراهم ركعاً ساجداً ، يبتغون فضلاً من الله ورضواناً . سيّاهم في وجوههم من أثر السجود . ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه ، فأزره فاستغلظ فاستوى على سوقه ، يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار . وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرًا عظيماً (١٠: ٤٠ - ٢٠) إن الذين كفروا ينادون : لعلّنا الله أكبر من مقلّتنا أنفسكم ، اذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون . قالوا : ربّنا أمّتنا اثنتان وأحييتنا اثنتين ، فاعترفنا بذنوبنا . فهل إلى خروج من سبيل ؟ ذلكم بأنه إذا دُعي الله وحده كفرتم ، وإن يُشرك به تؤمنوا . فالحكم لله العلي الكبير . هو الذي يرّيكُم آياته . وينزل لكم من السماء رزقاً . وما يتذكر إلا من ينيب .

فادعوا الله مخلصين له الدين، ولو كره الكافرون، رفيع الدرجات ذو العرش،
يُلْقِي الروح من أمره على من يشاء من عباده، لينذر يوم التلاق يومهم بارزون
لا يخفى على الله منهم شيء. لمن الملك اليوم؟ الله الواحد القهار. اليوم تجزى كل
نفس بما كسبت، لا ظلم اليوم. ان الله سريع الحساب. وأنذرهم يوم الآزفة اذ
القلوب لدى الحناجر كاطمين، مالم الظالمين من حميم ولا شفيع يطاع. يعلم خائنة
الاعين وما تخفي الصدور. والله يقضي بالحق، والذين يدعون من دونه
لا يقضون بشيء. ان الله هو السميع البصير (١١: ١-٤ الر. كتاب أحكت
آياته. ثم فصلت من لدن حكيم خبير: أن لا تعبدوا الا الله، إني لكم منه
نذير وبشير. وأن استغفروا ربكم، ثم توبوا اليه يمتعكم متاعا حسنا الى
أجل مسمى، ويؤت كل ذي فضل فضله. وإن تولّوا فإنني أخاف عليكم
عذاب يوم كبير. الى الله مرجعكم. وهو على كل شيء قدير).

آمنت بالله ربي ورب العالمين، الذي ير بيني وير بي جميع العالمين بنعمه
وآلانه وفضله واحسانه.

وآمنت بملائكته - على ما وصفهم ربي في محكم كتابه وعلى لسان رسوله -
فإنهم من علم الغيب الذي لا ينبغي لمؤمن ان يتكلم في شيء منه الا بما يصح
الخبر به عن الصادق المصدق ﷺ.

وآمنت بكتب الله التي انزلها على رسله هدى ونورا ورحمة للناس، وعلاجاً
لهم من جميع أدواء أهوائهم وشهواتهم.

وآمنت برسل الله الذين اصطفاهم ربنا سبحانه، وبعثهم (٢: ٢١٣) مبشرين
ومنذرين وانزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه،
وما اختلف فيه الا الذين أوتوه - من بعد ما جاءتهم البينات - بغيا بينهم.
فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه. والله يهدي من يشاء
الى صراط مستقيم).

وآمنت بعبد الله المصطفى ، ورسوله المجتبي ، وحيييه المختار لهداية الناس كافة ، والمرسل من عند رب الناس رحمة للناس : محمد خاتم المرسلين ، وإمام المهتدين ، صلى الله عليه وآله وسلم . فقد جمع الله لهذا الرسول الخاتم - صلى الله عليه وسلم - وعي إخوانه الأنبياء وآلهم - صفوة ما كان عند إخوانه المرسلين قبله ، وزاده من الشرائع والأحكام والعبادات والآداب ، والتربية الاجتماعية لفرد والأسرة ، والجماعة والحكومة - ما يكفل لمن صدق إيمانه به واتبعه على هدى وبصيرة : السلام والامن ، والعيشة الطيبة ، وفلاح الدنيا والآخرة انى يوم يرث الله الارض ومن عليها .

وآمنت بأن ربنا العليم الحكيم ، الرحمن الرحيم قد أرسل كل رسله من آدم نوح انى خاتمهم محمد صلى الله عليه وعليهم أجمعين - بدين واحد : هو الاسلام ، قوام هذا الدين كله : أن لا سعادة للانسان ، ولا فلاح الا بأن يعرف كل ما يقيم الشيطان له من طواغيت - يصدده بها عن ربه ، ويوقعه بها في شرك الشرك والوثنية ليكون من الخاسرين فيكفر بها كلها ، ويتبرأ منها ومن كل من آمن وما نيت إليها بأي صلة ، ويعاديها ويحاربها : ليتأهل قلبه لاخلص العبادة - بأخلص الذل وأصدق الحب - لربه ، وفاطره وبارقه ورازقه ، ومدبره الحي القيوم ، الذي أسبغ ويسبغ عليه سوابغ نعمه ، والذي سخر له ما في السموات وما في الارض وحده وأن يعرف كل ما يزين الشيطان للانسان - إذا غفل وجهل - من عقائد وأعمال وعبادات هي كلها في مرضاة الشيطان ، وإن زخرفها وروجها عند الطغمان الغافلين الجاهلين بأنها بدع حسنة ، وأن الجمهور ارتضاها ديناً ، فإذا عرفها كذلك مقتها من كل قلبه ، وطهر قلبه من خباثتها ، ليصح ويستقيم له أن يعبد ربه بما شرع وأحب واختار لعباده أن يتقربوا اليه به ، فأوحاه الى رسله ، وأمرهم أن يعطوه الناس بأقوالهم وأعمالهم ، وجعلهم القدوة الحسنة ، والاسوة الطيبة المباركة .

وآمنت بأن ربنا سبحانه وتعالى قد أخذ الميثاق على كل نبي : أن يؤمن بالرسول الذي يحىء من بعده مصدقا لما معه من هذا الاسلام الذي ارتضاه الله لعباده ديناً ، وأن ينصره ويؤيده بكل ما أوتى من قوة . وأن يأخذ هو أيضاً العهد على من آمن به : أن يؤمنوا بمن سيحيى بعده من رسول مصدقا لرسالة إخوانه المرسلين من قبله ، وقد أخذ ربنا على كل رسول من رسله إصره على هذا الميثاق ، وقررهم عليه واشهدهم على انفسهم بلزوم القيام به ، وشهد هو سبحانه على ذلك . قال ربنا (٣ : ٨١ ، ٨٢) واذا اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ، ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه . قال : ءأقررتم وأخذتم على ذلكم إصري ؟ قالوا : أقررنا . قال : فاشهدوا ، وأنا معكم من الشاهدين . فمن تولى بعد ذلك فإليك هم الفاسقون) وهذا من ربنا العليم الحكيم سبحانه توثيق لربط سلسلة رسالته الى عباده هدايتهم الى صراطه المستقيم ، ولتبقى حجة قائمة على الناس بدون انقطاع . فإنها رسالة واحدة ، ودين واحد . لأنها للإنسان الذي طبائعه واحدة ، وحياته الأولى والأخرى واحدة ، وربّه الذي يربيّه بنعمه ورسالاته واحد ، وعدوه الذي يفويه واحد ، وطريق الهوى واحد وطريق الضلال واحد ، وإن تعددت الأسماء والصفات . قال تعالى (٤ : ١٦٣ - ١٦٥) إنا أوحينا إليك كما أوحينا الى نوح والنبيين من بعده ، وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والاسباط وعيسى وأيوب ويونس وهرون وسليمان ، وآتينا داود زبوراً . ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ، ورسلا لم نقصصهم عليك . وكلم الله موسى تكليماً . رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل . وكان الله عزيزاً حكيماً) :

ذلك أن ربنا سبحانه يعلم أن شقاء الناس وهلاكهم بتنايهم في أنواع الشرك والوثنية والفساد : إنما يسوقهم اليه الشيطان بإبعادهم عن هدى رسالات ربهم الرحمن الرحيم ، وتفريقهم عن صراطه المستقيم في شعاب الغي والجهل . فكلما بعدوا عن أنوار الرسالة ومصابيح هدايتها وأوغلوا بجهل

لرسالة والبعد عنها في طريق الضلال وظلمات الجاهلية ، وارتكبوا فيها
يزين لهم الشيطان من عبادة الطاغوت : أقام لهم ربهم - رحمة بهم وأحسانا
اليهم - رسولا من انفسهم ، يعرفون صدقه وأمانته ورشده وحكمته ،
واجتماع كل خلال الكمال الإنساني في ارقى طبقاتها له ، فيوحى اليه من
العلم والهدى ما يعين به ما أمات عبدة الطاغوت من رسالة المرسلين قبله ،
حتى كان خاتمهم عبدا لله ورسوله محمد صلى الله عليه وآله وسلم . قال تعالى
(١٦ : ٣٦) ولقد بعثنا في كل أمة رسولا : أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت
فمنهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة . فسيروا في الارض
فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين) وقال (٣٥ : ٢٢ - ٢٤) ان أنت الا
نذير . انا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا ، وان من أمة الا خلا فيها نذير)

وان من يتلو القرآن حق تلاوته ؛ ويُلقي سمعه اليه وهو شهيد ،
يجد ان الله سبحانه قد شَخَّص فيه داء الانسانية العضال ، ومرضها القتال
هو « التقليد الأعمى » الذي يحطم كل مزايا الانسانية ، ويقتل فيها ميزة
العقل والتفكير التي هي اكرم ما ميز الله به الانسان عن الانعام ، وجعله
منح كل كرامة وفلاح له في الدنيا والآخرة . فقد وصف الله المقلدين بما
ينفر كل ناصح لنفسه أشد التنفير ، ويجعله يحقت التقليد اشد المقت . مثل
قوله (٢ : ١٦٥ - ١٧١) ومن الناس من يتخذ من دون الله اندادا يحبونهم
كحب الله . والذين آمنوا اشد حبا لله ، ولو يري الذين ظلموا اذ يرون
العذاب ان القوة لله جميعا ، وان الله شديد العذاب ، اذ تَبَرَّأ الذين اتَّبَعُوا
من الذين اتَّبَعُوا ، وراوا العذاب وتقطعت بهم الاسباب . وقال الذين
اتَّبَعُوا : لو ان لنا كَرَّةً فنتبرأ منهم كما تَبَرَّأوا منا ؟ كذلك يريهم الله
اعمالهم حشرات عليهم . وما هم بخارجين من النار - الى قوله - واذا قيل
لهم اتبعوا ما انزل الله ، قالوا بل نتبع ما الفينا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم

لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون؟ ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع
الا دعاء ونداء ، صم بكم عمي . فهم لا يعقلون) ومثل قوله مذكرا لهم بأنه
ربهم واحد ، وهو الذي يربيهم جميعاً بنعمه وآياته ، وانهم يشهدون ربوبيته
لهم جميعاً على سواء في جميع ادوار حياتهم ، ولكنهم يغفلون عن ذلك
وينسونه فينسلخون من آياته ، وينقلبون اضل من الانعام سيلا قال (٧ :
١٧٢ - ١٧٩) واذا اخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم ، واشهدهم
على انفسهم . الست بربكم ؟ قالوا : بلى ، شهدنا ، ان تقولوا يوم القيامة :
انا كنا عن هذا غافلين ، او تقولوا . انما اشرك آبائنا من قبل . وكنا ذرية
من بعدهم - الى قوله - لهم قلوب لا يفقهون بها ، ولهم اعين لا يبصرون بها
ولهم آذان لا يسمعون بها . اولئك كالأنعام ، بل هم اضل ، اولئك هم
الغافلون).

فانه حين غلب على الناس هذا التقليد الأعمى بالانسلاخ من آيات الله :
اخذوا الى الأرض ، واستكانوا للبهيمية ، فأتبعهم الشيطان يفذي تلك
البهيمية بالشهوات والشبهات ، والظنون الكاذبة ، والاهواء ، حتى انقلبوا
وحوشا على انفسهم ، وعلى مجتمعاتهم ، وغرهم بالاماني الكاذبة ، وزين لهم مآم
فيه من سوء والفحشاء ، حتى اعتقدوه ديناً ينجيهم من عذاب الله وغيظه ، وزين
لهم - بدين النفي هذا - : ان يقدسوا الشيوخ والآباء ، وان يتخذوهم اربابا
يشرعون لهم من الدين الباطل ما يزيدهم غيا على غيهم ، وضلالا على ضلالهم ، حتى
اتخذوا من الموتى وقبورهم وآثارهم آلهة واندادا من دون الله ، شرع لها
الأحبار والرهبان شرائع وثنية من قباب وابنية ضخمة وفرش مزخرفة ،
وستور ثينة وانصاب من الخشب والحديد مزينة ، وأعياد ومولد جعلوها
فروضا لازمة ومناسك ومشاعر صارت أحب الى قلوبهم الغاوية من فروض
ومناسك عبادة رب العالمين ، وما يزالون يجرون وراء وليهم الشيطان
حتى يقيم لهم من احقر الأشياء آلهة : من رخيص اجساد البغايا والراقصات
يقيمون لها هي كذلك انواعا من المعابد والعبادات بالليل

والنهار ، ويتخذ وليهم الشيطان من ذلك وغيره وقودا يرقد به عليهم نيران
 المداوات والبغضاء والشرور والفساد ، حتى يصبح مجتمعهم جميعا يضطرب
 بأنواع الظلم والبغي والفاحشة والمنكر - ونسأل الله العاقبة - وربنا سبحانه
 لا يزال يوالي عليهم نعمه وآلاءه ، ويوالي عليهم العبر والمذكرات ، ويذيقهم
 من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر لعلهم يرجعون ، ولكن مادامت
 قلوبهم مغلولة بأغلال التقليد الأعمى وماداموا يعتقدون ، من صميم قلوبهم
 ان مأم عليهم من الشرك والفساد هو الدين الذي يتالون به من ربهم في الدنيا
 والآخرة ما يمتنون وماداموا يكذبون بآيات الرب في انسانياتهم التي اعطاهم
 الله من السمع والبصر والفؤاد ، مثل ما اعطى كل انسان ، ويكفرون بنعم
 الله عليهم في احسان خلقهم وتسويته ، وانه خلقهم في احسن تقويم ،
 ويكفرون بنعمته الكبرى عليهم في انه شرفهم بمخاطبتهم في كتابه ، ودعوتهم
 في مختلف آي هذا الكتاب : (يا ايها الانسان) (يا ايها الناس) (يا بني آدم)
 (يا ايها الذين آمنوا) وعلى لسان عبده الكريم ورسوله المصطفى ان يسمعوا
 لدعوة ربهم ويتدبروها ويفقهوها على ما اراد واحب لهم من الهدى والرحمة
 والشفاء لكل مافي صدورهم من ادواء الالهواء والشهوات .

اقول : ماداموا بهذا كله عبيدا اذلة بالتقليد للتقليد ، وللسادة والرؤساء ،
 وللتقاليد الجاهلية الموروثة عن الشيوخ والآباء ، - فمحال ان تفك القلوب من
 اسار هذا التقليد ، ومحال ان يدخل الى القلوب بصيص من نور الهدى والدين
 الحق . وهي مغلقة بهذه الاكنة والحجب من ظلمات الجاهلية والالهواء
 والشهوات . ومحال ان يرجعوا عن غيهم ، وان يتوبوا الى رشدهم ، ويؤمنوا
 بآيات ربهم ، ويعتبروا وينتقموا بتلك النذر والقوارع . فإن الله لا يغير ما بقوم
 حتى يغيروا ما بأنفسهم . (١٤ : ٥٠ ، ٥١) ليجزي الله كل نفس ما كسبت . ان
 الله سريع الحساب . هذا بلاغ للناس لينذروا به ، وليعلموا انما هو إله واحد
 وليذكر اولو الالباب (٤٧ : ٢٠ - ٢٨) فأولى لهم طاعة وقول معروف . فإذا

عزه لامر فلو صدقوا الله لكان خيرا لهم . فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم؟ - إلى قوله - أفلا يتدبرون القرآن ، أم على قلوب أقفالها؟ ان الذين ارتدوا على ادبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى ، الشيطان سؤل لهم وأمل لهم . ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل الله : سنطيعكم في بعض الامر . والله يعلم اسرارهم . فكيف اذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم؟ ذلك بأنهم اتبعوا ما اسخط الله وكرهوا رضوانه ، فأحبط أعمالهم) .

أما بعد ، فهذا كتاب ^(١) (معارج الالباب ، في مناهج الحق والصواب لإيقاظ من أجاب بحسن بناء المشاهد والقباب ، ونسى ما تضمنته من المفاصد وهي عجب من الخطوب عجاب ، واحال أخذ الحكم من دليله في هذه الاعصار فسد باب الحكمة وفصل الخطاب ، وعطل الانتفاع في هذه الازمان بعلوم السنة والكتاب ، الى غير ذلك مما يأتيك بيانه وتحقيقه ان شاء الله بأحسن تحرير وجواب .

جمع ذلك الفقير الى الله تعالى « حسين بن مهدي النعمي » غفر له مولاه ، وجمعنا في جنات الفردوس واياه ، وشكر سعيه وجزاه أحسن الجزاء . يقول مؤلفه رحمه الله :

ان سبب إنشاء هذا المؤلف : وصول أجوبة من مكة المشرفة - في شهر ربيع الثاني من شهر سنة ١١٧٧ هجرية - ان هذا الهدم امر منكر ممنوع . أخطأ من أجازه او اوجبه في هذه الاعصار . تمسكا منه بالامر بتسوية القبور ، والنهي عن اتخاذها مساجد ، واشباه ذلك من النصوص المشهورة في الصحيح وغيره . قالوا : لتعذر الإجتهد في هذه الاعصار ، وامتناع أخذاي حكم من

١ - هذا نص ما كتبه على طرقة الاصل الخطي للكتاب .

دليله فيها ، ثم انسحب الكلام في تلك الاجوبة الى نكت سوى ما ذكرنا عنها ، يستظرها ناظرها مع مامر ، والكل في اقل من كراسة .

فاقتضى الحال : ان كتبنا هذا بليقظ ، ودفع اوهام وغفلة جاوزت الحد وبين ان ذلك كه تأصيل وتفصيل : صدر لاعتن نظر وتدبير ، كما ستقف عليه ان شاء الله .

ونحن سرتون هر قصص ونباهة ، ممن اطلع على ما ذكرناه . العدل عيت ونه ، والقول بما يوجبه الإنصاف وصدق الاعتبار ، والتصفح والمراقبة ، ولا تأبى النصح لنا او علينا بوجه صحيح .
وصلى الله وسلم على محمد النبي الكريم وعلى آله ^(١) .

ترجمة المؤلف رحمه الله ^(٢)

قال السيد محمد بن محمد بن يحيى زبارة الحسنى الصنعاني في كتاب « نشر العرف لبلاء السنين بعد الالف - الى سنة ١٣٥٢ هجرية » (ج ١ ص ٢١٧ ، ٢١٨ رقم ١٩٨) .

السيد العلامة النبيل التقى الفهامة : الحسين بن مهدي النعمي التهامي ، ثم الصنعاني .

وقد من مدينة صيا بتهامة الى صنعاء لطلب العلم ، فأخذ بها في العلوم العقلية والنقلية ، الفرعية منها والاصولية .

١ - انتهى ما كان مكتوباً على طرة الكتاب .

٢ - تفصل الاخ الكريم الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع بتل هذه الترجمة من كتاب « نشر العرف » الذي بمكتبة العمارة بنوادر الكتب في كل فن . . تفصيله الله بما فيها . ويبحث بها من مكتبة الحكمة ، لجزاه الله خير الجزاء واحسن ما يريه

وترجمه القاضي احمد قاطن . فقال في «الدُّمِيَّة» .

وفد الى صنعاء ، وتزوج بها . ولما بنى الإمام المهدي العباسي مسجد القبة اسفل صنعاء جعله اماماً للصلاة فيه . فأقرأ بالقبة في كتب السنة . وكثر الآخذون عنه من الخاصة والعامة . وعملوا بالسنن — من رفع اليدين عند الركوع والرفع ، وقبضها على الصدر ، وقأمين الإمام والمأموم وغيرها من السنن في الصلاة فحسده بعض الفقهاء ، ودسوا الى قبائل حاشد وبكيل ، وقاضيه : حسن بن احمد البرطلي . انسه والسيد البدر محمد بن اسماعيل الامير الصنعاني خالفا المذهب . فوصلت رسالة منهم الى المهدي ، والى بعض الحكام ، وعرضت على علماء صنعاء ، وعلماء مدينة ذمار ، ومدينة حوث . فأجاب العلماء في المدن المذكورة بحجرات مقنعة . واعظمها جواب السيد العلامة امام العلوم . زيد بن يحيى بن امير الدين ، عالم حوث ، والمرجع فيها . ثم ونجهم ودعاهم ان يصلحوا انفسهم ويمتنعوا عن خروجهم من بلادهم لنهب الرعايا وانتهاك المحارم .

وحرر البدر الامير الصنعاني رسالة ذكر فيها من قال بالتأمين من اهل البيت . واجاب صاحب الترجمة عن المعترضين ، واطال الكلام . فقتنعوا بالجواب مدة ثم بدا للمهدي ان يرضي حسن بن احمد البرطلي ، لكثرة الخوض منه بمنع التأمين . فأمر المهدي متولي وقف صنعاء . الشيخ عبد الله محيي الدين العرامس ان يأمر المؤذن بجامع صنعاء . ان يعلم الناس بذلك . ومنع عامة الناس بصنعاء ، حق الشافعية والحنفية . فقبل له في ذلك . فقال . من كان من مذهبه قولها فليقلها سرأ . فتعزب الناس حزبين :

ثم استمر المترجم له على الإقراء في كتب السنة ، والعمل بها مجللاً محترماً . ونزل الى ابي عريش للاصلاح بين شريفها والمهدي . وعاد الى صنعاء . واستمر على حاله الاول .

وكان المهدي قد أذن له في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وان كان
المخالف من خاصة المهدي .

وقرأ على المترجم له اياماً في شرح العمدة لابن دقيق العيد .
ومات صاحب الترجمة في سنة ١١٨٧ صبح وثمانين ومائة والـف .
وخلفه في وظيفته تلميذه . السيد التقي يحيى بن حسين الكبسى .
وضريقته طريقة شيخه المذكور . رحمهم الله وايانا والمؤمنين آمين .
نقله سليمان بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن عبد الله بن حمد الصنيع .
وقد طبع المجلد الاول من نبلاء اليمن في القرن الثاني عشر الى حرف
قطاء . والثاني : وأوله حرف العين لم يطبع . وهذا المطبوع هو من القسم
الثاني من نبلاء اليمن . والقسم الاول هم نبلاء القرن الحادى عشر .
مكة المكرمة في ٢٦ شوال سنة ١٣٦٩

وكان اصل هذا الكتاب عند أخى وحييى في الله ، الشاب الصالح
الناصح المتوقد ذكاء وفطنة ، والمشتعل حماسة للحق وغيرة . الشيخ عمر بن
حسن بن حسين بن علي آل الشيخ . فنظرت فيه نظرة عابرة . فراقنى
اسلوبه ، وأدهشنى قوة ما ساق مؤلفه من الحجج القاطعة والبراهين القوية
الساطعة ، على ابطال التقليد ، والحض القوي الشديد بغاية النصح الذي ما
عليه من مزيد ، لكل مسلم ان يرجع في كل دينه الى كتاب الله وسنة عبده
ورسوله ومصطفاه ، محمد امام الائمة ، والناصح الصادق الامين لكل الامة .
صلى الله عليه وسلم . وانه بذلك يصدق ايمانه ، وتخلص عقيدته من شوائب
الشرك والوثنية ، فينهض مجاهدا صادقا يحق الحق ويبطل الباطل ، ويهدم
ما هدم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ويبنى ما بنى .

فطلبت من الاخ الشيخ عمر — حفظه الله وادام توفيقى واياه لما يحبه
ويرضاه — ان يتفضل على بهذا الكتاب . فأجاب مبادراً الى ذلك ، وهو
الضنين الشحيح بكتب العلم النافعة ، وان كان الكريم السخي بماله ،

ولكنها شيمته الكريمة مع أخيه ، لما يعلم من اني سأنتفع منه واستفيد ،
واني سأعمل جاهدا على نشره ليكون النفع به اوسع لكل محب للحق
واللهدى مريد .

وها أنا أقدم اليوم لإخواني الموحدين هذه التحفة الثمينة ، تحملني
الشفقة الخالصة عليهم ، والرغبة الصادقة في هدايتهم والرجوع الى المحجة البيضاء
ليصلوا منها الى ما ضمن الله لسالكها على هدى وبصيرة من العزة والقوة
والامن والعافية وتمكين الدين ، والفلاح والسعادة والفوز برضوان الله في
جنات النعيم .

اسأل الله سبحانه ان يرزقني واخواني الموحدين الصدق والاخلاص
في القول والعمل ، وان يديم علي وعليهم سوابغ الهداية والتوفيق ، وان يجعلنا
من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه ، الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا
وان يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة .

وصلى الله وسلم وبارك على عبدا لله ورسوله ، وخيرته من خلقه ، وامينه
على وحيه خاتم المرسلين ، وامام المتقين . محمد وعلي آله اجمعين .

وكتبه فقير عفو الله ومغفرته

القاهرة في رمضان سنة ١٣٦٩

محمد حامد الققي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ربه نستعين ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

الحمد لله المختص بالحكم المطاع ، والقضاء اللازم تسليمه بلا توقف ولا نزاع. الذي جعل ساعِدَ الحق أَجَلَ مَنْ أَن يُهَاضَ ، وعضدَهُ مُؤَيِّدَ أَبْكَائِهِ . القوة والانتهاض . فأصبحت رايَاتُ سُلْطَانِهِ خَافِقَةٌ فِي الْأَفْسَدَةِ وَالْأَبْصَارِ وَالْأَسْمَاعِ ، وَأَن رَامَ الْأَكْثَرُونَ مَدَافِعَتَهُ بِالْقِيلِ وَالْقَالِ ، فَهِيَ أُمَانِي فَارِغَةٌ وَأَطْلَاعٌ ، وَلَوْ كَانُوا أَكْثَرُ مِنْ رِمَالِ الدَّهْنَاءِ وَفَجَاجِ الْإِبَاطِحِ فِي الْعَدِّ وَالْإِتْسَاعِ . فَيَاتُ مَجْدُهُ عَلَى صَفْحَاتِ الْأَزْمَانِ بَادِيَةً ، وَبَيِّنَاتِ الْوُضُوحِ بِسَوَاطِعِ أَنْوَارِهِ مَنَادِيَةً ، وَأَهْلُهُ هُمُ الْأَعْزَةُ الْإِعْلَونُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ . الْمُخْصُوصُونَ بِمِنَّةِ الشَّرَفِ وَالْإِكْرَامِ وَالْمَزَايَا الْفَاخِرَةِ ، أَلْقَى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ نُورًا وَتَأْيِيدًا ، وَأَصْحَبَهُ فِي الْحُكْمِ عَلَى تَعَاقِبِ الْأَحْقَابِ وَالْعُصُورِ عِزًّا وَتَشْيِيدًا ، فَأَمَّ مَنَاءً يُوفِّقُونَ مِنْ أَعْلَامِ النُّورِ ، وَتَشْرَفُوا بِنُزُولِ تِلْكَ الْغُرُفِ الشَّاعِثَةِ الْفَذَّرَى ، يَبْدُو أَنَّهُ عَزِيزٌ عَنِ الْإِبْتِدَالِ ، مُمْتَنِعٌ عَلَى غَيْرِ ذَوِي الْفَضْلِ الْإِمْتَالِ ، يَسِيرُ عَلَى مَنْ يَسْرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْعِبَادِ ، وَسَهْلٌ لَهُ مِمَّنْ تَطَهَّرَ عَنْ رَذِيَّةِ الْفُغْلَةِ وَالْعِنَادِ . فَأَنْتَى لِأَحَدٍ مَقَاوِمَتَهُ بِخَالِصِ الْآرَاءِ ، وَمُعَارَضَتَهُ بِقِسَالِ ؟ وَهُوَ الْحُكْمُ الَّذِي لَا يُضَادُّ وَلَا يُعَارَى ، وَاعْجَبًا مِنْ ذِي عَقْلٍ لَا يَرَى قُوَّةَ سُلْطَانِهِ ، وَقَهْرَهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْهُ شَهَادَةٌ قَائِمَةٌ عَلَى صِحَّتِهِ وَاتِّقَانِهِ ، وَلَوْ هَدَى لِأَقْتَفَى مُحَاسِنِ آثَارِهِ ، وَاسْتَصْبَحَ بِصَابِيحِ لَوَامِعِ أَنْوَارِهِ ، وَلَكِنْ أَهْلُ الْبَطَالَةِ وَالْحَرَمَانِ فَاتَهُمُ الرَّأْيُ الْحَازِمُ ، وَمَضَى الْأَمْرُ بِتَنْكِيهِمُ الْجِسَادَةَ قَبْلَ أَنْ تُثَلَّقَى عَلَيْهِ الْجَوَازِمُ . وَهُوَ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِي كُلِّ حَادِثٍ وَقَامِ .

أَحَدُهُ سَبْعَانَهُ . وَهُوَ أَهْلُ الثَّنَاءِ وَالْحَمْدِ ، وَاتْنَى عَلَيْهِ : أَنِ هَدَانِي سَبِيلَهُ

إذ فاء عنها كل منتزح عن نعمته متباعد ، افرغ علينا سبحانه من سماء
مواهبه سجالاً ، واسبغ لدينا من هنيء رغائبه سعة ومجالاً . حق رتَمنا في
رياض المعارف على بصيرة ، وتمتعنا بلذيذ العوارف حين رضي المحروم بطلانته
وتقصيره ، وفادى بحماقة مجاوزة : ان لاحظ له في شمس النظر المنيرة ، ولا
إيمان عنده بإمكان الوصول الى ساحتها الرحبية الخطيرة .

نعم كان ذلك سبباً أن تحقق ذلك فيه . إذ لم يرض ماأسداه مولاه من
فواضله الروية الغزيرة ، فقد روينا في كتاب الجامع الحفيل . للامام أبي عبد
الله محمد بن إسماعيل البخاري . الحافظ الجليل « أن النبي صلى الله عليه وعلى
آله وسلم دخل على أعرابي وهو يُوعك ، فقال : طهور إن شاء الله ، فقال
الأعرابي : كلا ، بل تُحَمِّيَ تَقُور ، على شيخ كبير ، تزيّره القبور ، فقال
صلى الله عليه وسلم : فتعم إذا . »

فانظر ما حُرّمه المسكين . إذ لم يتلق بالقبول ماأسداه عليه مولاه من
الفضل المكين ، وهل ترى : يرضى لنفسه حازم أن يكون شريكاً للمذكور
في الأعرابية والجفا ، فينفى امكان أخذ الحكم من دليله في هذه الأعصار من
الكتاب العزيز وسنة المصطفى ؟

فهذا داعي الهدى ينادي : هلم الى ماهو النور ، والشفاء لما في الصدور .
والبيضاء التي لاح منها على الأكوان ، وبرزت في حلل النباهة والظهور
في كل أوان .

فذاك كتاب الله المشحون بفتون الحكمة ، وهذه سنة نبيه المبعوث للعالمين
هدى ورحمة . فماینوا أنفسهم فضل ربهم يقولون : لانستطيع ما هناك ،
وما نحن والاستمداد من هذه الموائد . ولسنا أهلاً لذلك ، قياها من نعمة
كفروها ، ورديلة على المكارم آثروها .

وأشهد ان لا إله الا الله ، وحده لا شريك له . شهادة من يدين بالانقياد
لأمره ، والإذعان لحكمه في سره وجهره ، فلا يؤثر عليه أحد من الأنام ،

ولا يستبدل بقضائه شيئاً من الاحكام ، وان شكر لمن بلغ اليه العلم بالنقل ،
وأثنى على أهله حقاً لما لهم من السابقة والفضل .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، المنعوت بجميل النعوت ، والمبعوث
بمعالم المعالي . فالخائذ عن هديه وسنته صغير ممقوت ، والمقدم بين يديه حقير
في الانام مألوت ، والمختار عليه غيره زائع عن نهج الرشاد ، والقانع في
أمر دينه بسواه في غيئه متماد .

وقد أحببنا : أن لا يكون دنس أعراضهم في شيء مما ذكرنا ، من
مقلدة الاسلاف ، ولا وقفنا منهم على بعض ما شرحناه ، وزيادة الغلو فيه ،
فما تلك إلا من فساد الخلائق والاوصاف .

ومن الآيات على ذلك : ما أتناه عن جماعة من أهل الحرم - قدسه الله
من مرقومات عارية عن أدب العلم والعدل والانصاف ، راموا - والله
يرشدهم - نصرة شرعة ظلماء ، واهية الاركان متهاقنة الاطراف ، أنكروا
فيها هدم مشاهد الاموات وقبابهم ، ذاهلين عما تقدم اليها بالنهي عنه ، والامر
بهدمه والإتلاف ، نبينا الكريم . ذو الخلق العظيم : محمد بن عبد الله بن
عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، كما جاء عنه ﷺ وعلى آله .

وسياتي مبيناً في صحاح الاخبار وحسانها ، بلا نزاع فيما علمنا وعلم
غيرنا بين أهل العلم بالآثار وبلا خلاف ، وهو الحجة علينا وعليهم ، لا ما في
نخبة الفتاوى وشرح المنهج ، وما فهمه ابن عبد الحق من عبارة الروضة ونحو
هذا ، الذي إشاره عليه ضرر بالدين واتلاف ، اذ لا يصلح أن تتخذ حجة
لنفسك ، فكيف تتخذ برهاناً على بطلان رأي خصمك المناف ، والا لما
"تَمَيَّزَ الحق من المبطل لعموم الدعوى ، ولا عائل من واف .

اللهم فصل وسلم على محمد وعلى آله : ما مرت الساعات والاحيان ،
واعتصم المهديون بهديه القويم . حين تفرق عنه اهل النحل والاديان ،

وتسدارك ياربنا برحمتك الشاملة من ضمنه مفتنى مظاهر مشاعر الاسلام
والإيمان ، واعصمه من ان يكون ضحكة للأعادي . وهزءة في النادي .
والعبءة للشيطان . حتى يكون من القوامين لك بالقسط والحاكمين
بالعدل في نفسه وعلى كل قاصر ودان . متلقياً لامرك بالانقياد الصادق
والتسليم والإذعان . فذا هو الفوز بالنعيم المقيم ، والفضل الجسيم والروح
والريحان . لا ان يدين المرء بقول بشر يصيب ويخطيء ، ويعلم ويجهل ،
ولم تجعله حجة على عبادك ، ولا سفيراً إليهم اي هذا من شأن ، وما كفى
هذا اقواماً خفي عليهم حسن الراي حتي ناضلوا وجادلوا ودافعوا بذلك
صحيح السنة والقرآن ، والا فلو حققوا لعلموا ان المقال على الدليل معروض
فإن شهد له فمقبول ، والا فالإطراح له مفروض ، وهم لا يخالفون في هذا
التأصيل ، ولكنهم حادوا عن جادة العمل والتحصيل .

وبعد . فلسمّا كانت في شهر ربيع الآخر من شهر منة سبع وسبعين
ومائة والف من الهجرة النبوية . وقفت على صورة سؤال ، وغير ما جواب
في شأن ما يسر الله هدمه وافتقاده من المشاهد والقباب ، وإزالة ما أزيل
منها بالتدمير والخراب لما تقاحشت خطوب مفسدها في هذا الزمان ، وضاهت
رسوم الجاهلية الجاهلاء النافية للتوحيد والإيمان . مع كون وضع القباب أمراً
صادماً المآثور الصحيح من النهي الصريح . فهو بمجرد ممنوع شرعاً ، كما قد
شرحت ما جاء فيه ضمن رسالة مستقلة وجيزة ، أسفرت عن وجهه الصبيح
واسمها : « مدارج العبور . على مفسد القبور » .

وكان قبل هذا التاريخ بمدة يسيرة : ألقى إلي بعض أعيان الزمن بمدينة
صنعاء اليمن - حاطها الله وسائر بلاد الإسلام ، من طوارق الحن والفتن -
كتاباً ورد عليه من مكة المشرفة ، ذكر فيه ما حاصله :

أنه وصل إلى هنالك سؤال في هذه المسألة ، وأنه أجاب فيه مفتوا الأربعة

المذاهب . بما يتضمن : التثنيح على من دل على هدم القباب والمشاهد ،
وأشار بتخريب تلك المعامل والمعاهد .

فطننت - لعدم درايتي بحال الكاتب - أن تحت هذا البارق رذاذاً ،
ووراء تلك الطلعة راحة واستلذاذاً ، بناء على ما عرفناه في سنة المشرعين ،
وجارى العادة : أن السائل والمجيب يتوخيان مسلك الإفادة والاستفادة .

ولم ندر أن القوم قصرُوا عن ذلك السنن المقبول . والسبيل الذي عول عليه
أهل الشرائع والاحلام والعقول ، بل كنا نأمل أن لا يخلو الحال من نكتة
شريفة ، أو غريبة من الملح الطريفة ، لا بالنظر إلى خصوص هذه المسألة .
فهي لدينا بحمد الله مبينة مفصلة ، وليست بخفية بعد الاطلاع على مداركها
ولا مجملة ، وانما المراجعة في أبواب العلم لمن سلك سنة أهل الفضل والنظر ،
ففيها أنفس مرغوب ، وأشرف بغية ووطر .

فخيلنا المجيبين للسؤال : سيسلكون طريقة أهل العلم من تحرير الأدلة ،
وايضاح شمولها والاهلة ، ويكشفون عن قريحة وقادة وسجية لأدب
الافاضل منقادة ، اذ هم بصدد الإجابة لداع جاء من شقة بعيدة ، ومسافة
مديدة ، وجّه ركاب آماله الى قُطبان بيت الله الحرام ، وسكان ذلك الخيم
الذي تصبّو اليه أرواح الكرام ، يستنهض دفع ما سارت به الركبان ،
وثليت أحاديثه في طريف النثر وبديع النظام ، وأمليت في تشييد بنيانه
الاخبار الصحيحة عن خاتم الرسل في دواوين الإسلام ، حتى أضحي على
طرف الثمام ، وأجلى من الشمس المضيئة على الانام .

نعم ، فلم أشعر في التاريخ المذكور سابقاً الا وقد دفع الى بعض اخواننا
الطلبة - بلغه الله أوطاره وأربه - لذلك السؤال بجواباته المشار اليها . فوقفت
عليها وقوف صَبّ مستهام ، أو شحيح ضاع في التراب خاتمه ، وقلت : هذه
جوابات مفتى المذاهب ، وهم المعدودون لحل المضلات وكشف النياهب ، فاجتررت

تلك الكرامة ، جاهلا لما وراء بياض القرطاس : من سواد افعال النظر ، وما تلك الا حرفة أهل العُدم والإفلاس ، فتصفحت الجميع وقلبتها ظهر البطن ، واذا بأحوقات حريّة بالاطراح ، وأغاليط خليفة ان يُتَسَلَّى عنها ويستراح وان لا يرفع ليبب اليها رأساً ، ولا يتسنّم للرد عليها قرطاساً . لما انها لم تُرَح رافعة التحقيق ، ولا تمسكت من تحرى السداد بحبله الوثيق .

وناهيك بأنّ تصديق ما ذكرنا من هذا حاصل بتنصيبهم على امتناع اخذ اي حكم من دليله ، في هذه الاعصار في كل دقيقة او جليّة ، فما تضمنته جواباتهم من الاحكام : عار عن دليل وبرهان أقاموه عليها لحكم ذلك الاصل وصريحه .

وما هذا حاله فلا يخفى على كل ذى لبّ فضلاً عن فقيه ، أنه سمي عاطل عن المقصود خال من الفائدة . لأنّ ما قُصارى مالم يؤخذ بالدليل إلا السقوط بثبوت بالضرورة فقد كَفَوْنَا بتأصيلهم هذا المؤنّة في جميع ماسطروه من ذلك ، فما التشاغل به ؟

ولولا وجوب النصح والإرشاد ، ورفع اللبس : لالتجّه في الكوت عن فتاويهم إلحاق اليوم بالامس .

وقد كان خطر في البال - بعد الاطلاع على تلك المرقومات - أن المناقشة في مثل ذلك أمرٌ ثقيلٌ على الطاقة ، والحقائق معروفة لا يحورها غبار الجهل والحماقة .

ولو كانوا - أصلح الله شأنهم - حفظوا في أبحاثهم عهود العلم والهدى لكان اللازم لهم علينا : رعاية حقها لزوماً مؤكداً . فأما من اضاع واهل ، فليس سبيله إلا التنبيه ، وإزاحة الضرر عن لم يعلم ما في مقاله من التمويه ، لانه لم يسلك معك مسلك المحاورات بين أهل التحصيل ، بل سد عليك طريق أخذ الحكم من دليله ، فما الذي تبتغيه عنده بعد ؟ وأي سفاهة علت أقبح مما صنع هؤلاء الجماعة ؟

ان طفقنا نقول لهم : هذا حرام . لدلالة هذه الاحاديث الصحيحة على ذلك

أجابوا : بأنه صرح به في المنهاج وشرحه ، وهو الذي فهمه ابن عبد الحق من عبارة الروضة بالجواز .

قلنا : فما هي الحجة على الآخر ؟ .

قالوا : لا يحل لنا ولا لك : أن نقول . يحل كذا ، يحرم كذا ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، ومحال في زمننا هذا شيء من ذلك ، فلم يبق حجة إلا ما ذكر سنان افندي في كتاب تبيين المحارم ، والشيخ زكريا في شرح المنهج ، وحواشيه لنور الدين الزيادي ، وما ذكرته مطرَح وأنت عاص بهذا الصنيع .

قلنا : هذه الأخبار التي استدللنا بها : هي من هذه الكتب المشهورة ، وأسانيدها معروفة ، ودلالاتها غير خفية ، والتوصل إلى اخذ الحكم منها في غاية من التيسر والإمكان وسيلة ومقصداً ، وقد استدل بعض المتكلمين بها ، وكلهم استدل بنظائرها ، والرد مصادرة .

ومتي علمتم في سنة ذوى الألباب أن تقولوا بمثل هذه المقالة ؟ وفي أي موطن يسوغ في الفطرة السليمة : أن يكون الاحتجاج على زيد بأن عمراً خالفه ؟ إذاً لا تقوم حجة قط .

فهل علمتم : بأن ما في المنهاج هو الصحيح بحجة واضحة ؟ فهلما ، وهو عين أخذ الحكم من دليله ، أو لا : فمشكل ، لأنه رد وتصميم لا بوجه معلوم ، ولا يجوز في الشرع الرد لحجتكم بقول زيد وعمرو ، ولا الرد عليكم بأن الإمام المخالف لكم : قد علم هذا ، فآثر ما هو الأقدم .

ثم من المعجائب : عودكم على هذا الأصل الذي حررتوه - وهو امتناع أخذ الحكم من دليله ، وتعذره في هذه الاعصار - بالنقض ، لما أن البديهة والطبع والوضع التمييزي : قاض بطلانه ، وسقوطه بمرة ، وذلك شيء كثير من نفس كلامكم ، كقولكم : قال رسول الله ﷺ « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » وقولكم « لا تجتمع أمتي على ضلالة » .

وقولكم : تواردت النقول الصحيحة : بأن الخير والهدى : في اتباع
وسلوك سبيل من سلف ومضى .

وقولكم : أجمع الناس على حسن وضع القباب ، وكفى به حجة .
وقولكم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للصديقة التي أمر بأخذ شطر
الدين عنها : « لو لا أن قومك حديثو عهد بجاهلية . لامرت بالبيت يُهدم » -
إلى آخر الحديث .

وقولكم : فلم « ان سد الفريعة من جملة اركان الشريعة » .
وقولكم : وقد تقرر في قواعد المذهب المعبر الواضح : ان درء المفسد
مقدم على جلب المصالح .

وقولكم : وهذا القسم لا شك في جوازه ، على سبيل كراهة التنزيه ،
لورود النهي عن ذلك ، فقد روى مسلم والترمذي قال جابر « نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان يخصص القبر ، وان يبنى عليه » .

وقولكم : فيحرم على ذلك دعوى الاجتهاد ، واخذ الحكم بالدليل ، وان
طابق الواقع ، لقصور نظرنا . اخذاً من قوله تعالى خطاباً لمن لم يبلغ رتبة
الاجتهاد (٢١ : ٧ فاسألوا اهل الذكر) .

الى آخر ما ذكرتم في هذا الموضع ، وهو من عجيب ما يستظرفه العقلاء ،
ويحل عندهم في الاعتبار دهرهم على الولاء .

وقولكم : ان هدم القباب أذية لاولياء الله ، وقد قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « من آذني لي وليا ، فقد آذنته بالحرب » .

وقولكم : وقد دل على زيارة القبور قوله صلى الله عليه وسلم : « كنت
نهيتم عن زيارة القبور ، فزوروها » .

الى آخر ما ذكرتم من هذا القيل ، على تخليطكم فيه : تارة رواية ،
وآونة دراية . كما سنشير اليه - ان شاء الله فيما يأتي .

فالظاهر : أنكم لم تسلكوا هذا النمط من الاستدلال الا لحكم الضرورة والوضع بتيسره وامكانه في هذا الاعصار ، ولوجوب التلبس به عقلا ودينا وطبعاً لمن رام مرامكم .

وهذا بعينه معنى الاجتهاد ، وأخذ الاحكام من دلائلها . والا فليت شعري من أين علمتم : ان جميع ذلك صالح للاحتجاج ، وانه ذو دلالة على ما تقصدون ؟ .

وما قصارى أخذ الحكم من دليله ، وغاية القائل عن الله ورسوله الا ذلك . فلا ندري الآن : هل الصحيح عندكم ذلك الاصل ، وان عملكم هذا ضياع وتقويت ، او تصحيح هذا العمل ، وتضليل ذلك الاصل ؟
فما هذه المناقضة الغريبة ؟ وليس العجب منكم فقط ، بل ومن اخذها عنكم مسلمة من دون تيقظ ، فاهل المستعان .

ثم أنكر من ذلك : تصميمكم على ان ما ذكرتموه ليس الصحيح الا هو ، وجُلُّ سندكم ما تعلمتموه من تقاريع مذاهبكم ، ثم الجزم منكم بأن ذلك هو الوجه لا سواه ، ابرهان ؟ فهو معنى اخذ الحكم من دليله ، وهو في شريعتكم من قسم الحرام ، وما هذه سجية المتقين الكرام ، ام بدونه ؟ فمعجب لا ينقضى
ثم يقال لكم : هل عقلتم صحة هذه النقول من فروع مذاهبكم ، ونسبتها الى قائليها وداللتها على مرامكم ؟

فنحن لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اعقل ، وكلامه عليه الصلاة والسلام عندنا في ميزان الحقائق اثقل ، وعبارته لدينا اظهر واوفى ، واشهر واشفى ، والمعتنون بسنته أكثر عدداً ، واعز مدداً منكم بفروع مذاهبكم والمتكلمون في وجوه تصحيحها عنه صلى الله عليه وسلم : متنا ودلالة وتقريراً وتحريراً : أمم يتعسر حصرهم . لانه نسبة لكم في معرفة ما في المنهاج واخواته اليهم في علمهم المسمى ، ولا الى من عني بهذا الشأن قديماً وحديثاً

ومن أين صح في القول السليمة هذا المذهب عن زيد متناً ودلالة ؟ ولا يجوز مثله فيما هو أظهر شأنًا، وأشهر وضوحاً وبياناً . وأصح تحريراً وتبياناً ؟ فبالطريق التي تزعمون صحة انتسابكم إلى الشافعي في المسألة الفلانية . نقول بمثلها وخير منها ، وأصح وأتم وأوضح في الإلتناء إلى الله ورسوله ، في أي حكم من الأحكام نقول به هذا .

ولا بد - إن شاء الله تعالى - من إيعاب في هذا البحث فيما سيأتي ، لزيادة الإيضاح والتقرير ، وإلا فهذا شافٍ كافٍ .

وجملة الأمر : أن حكمكم بتعذر أخذ الحكم من دليله منذ أزمان ، ثم لهجكم بالاستدلال ، وذكر أعيان مأخذ الأحكام ، وأفراد الأدلة ، ثم الاستنباط منها على ما في كل ذلك من عدم الإلتقان والإحسان ، ثم منعكم غيركم ودافعتموه ان يتبلل بشيء من ذلك - : آية بينة على تعارض منكم وتناقض وشدة تعنت وظلم إن كنتم تعقلون ، وماذا عسى يرتجى فيكم من تعارف الحقائق ، وامتياز أسنى الطرائق ، وقد ضيقتكم على أنفسكم عافاكم الله بأصل ، هو للصواب غير مطابق .

ومما حصل في بابي أيضاً من بواعث الإلغاء عن التكلم مع القوم في هذا الباب : ركوني إلى ما كنت حررت في تلك الرسالة (مدارج العبور) فإنها قد اشتملت على لباب التحقيق في هذه المسألة ، اذ هي مؤلفة لها خاصة . والمراد إبانة حكم علام الغيوب ، دون احصاء الأغاليط على أهلها . والعيوب فما لنا في هذا من أرب .

فقلت : وهذا أيضاً مقتضى ثانٍ لأن أكون عن التكلم في هذه المادة ثانياً للعنان ، لكنه قابل الكل ما هو - ان شاء الله - أقرب للتقوى ، وأتمن في ورود دواقوى : هاتف من طور سيناء التوفيق ، ومُنَادٍ من سواء الطريق ، يترجم بأن سنة الكتاب العزيز ، الذي هو أسوة الصادقين ، وقدوة المحقين : التشاغل

برد تلك الابطال ، وبيان أغلاط من علت من أهل الإفك والتعطيل ،
فهو قاض ، من حيث الجملة : ان تتأسى به في تلك السنة ، وتطوق عنقك
قلادة تلك المنة ، وان كان البون من الشمس أشهر ، ففي الامثال الماثورة
« الشيء بالشيء يذكر » .

فأجبت نداءه . اذ صدع بالبيان ، وسطع سنا تبيانه على كل تبيان ،
فحررت ما أودعته هذه الاوراق ، مستمداً للهداية والتحقيق من الكريم
الحلاق ، لما أُنْتي ناصر لما شرع وسَنَّ ، وُجِّتَدِ ممن له لدي سوابغ الافضال
والمن ، وان قل اطلاعي ، وقصر عن الاتساع باعنى ، فظهور وجه الصواب
كاف في ولوج هذا الباب .

ويحتمل احتمالاً مرجوحاً ، والا فالظاهر الجهل .
أن راقمي صحف الاجوبة خيل اليهم - إن كان وقع لهم ذلك - أن اكثر
الناس لا يميزون الخصوم ، ولا يفرقون مضغ الشيح من القيصوم ، بل الصورة
عندهم كافية في الاعتبار ، ومغنية عن ادراك المعنى بالاختبار ، ولا يعرفون
الا قد قال مشايخنا ومفتونا : بكذا وكذا ، هذا مبلغهم من العلم ، وغايتهم
التشبث بمظهر الاسم .

ان قيل لهم : هذا حق أو باطل .
قالوا : نعم ، ولا يدرون الحجة التي هي الامر الالم . وذلك وجه التشبيه
للاقوام بسائمة النعم ، كما شاهدنا في هذه الديار التي نحن بها غرائب ،
وأبدى لنا الدهر من بعض سكانها عجائب ، حتى كأنهم عند التدبر من
طور الفترة ، ومع ذلك فهم من ابعد الناس عن هدي اهل البيت والعروة ،
وان تشبعوا بزخارف الانماء والانتساب ، واطهروا تشيعاً لذلك الجنب ،
فإنهم في ميزان الصدق والتحقيق : من تصحيح تلك الاماني بكان سحيق ،
وقد كشفنا القضية في رسالة مفردة .

نعم ، فكأنهم لما تخيلوا ذلك - ان كان - قالوا وأودعوا الاوراق ما خطر:
ومن الذي سينتقد؟ والجل أشباه في هذا الخطر . وما هناك مراقبة لله تحمل على

الكف عما لاوجه له ، او البحث على هدى وبصيرة في كل مسألة ، وصدقوا ، ان ذلك شأن الاكثرين .

لكن عياداً بالله : ان يكون سمة لجميع العالمين .

وليت المفتين هؤلاء - والله يرشدهم - اذ لم يأتوا بحق مستيقن ، أدلّوا بأسلوب من المقال متقن ، لان مَنْ احسن المقال ، كان لك معه بعض المجال ، لفهمه مايلقى إليه ، ولا حيلة لك في عديم الذوق بحال .

وأما صنيع جماعة المفتين هؤلاء - فتح الله آذانهم ، واطلق عن قيد الجهل والجهود أذهانهم - فرأيناه : بآدي الصفة ، بآين الاختلال بأول لمحة . وقد انحصر لنا الكلام فيما نحن بصده في ثلاثة أبواب .

الباب الاول

في أبحاث متفرقة ، تتعلق بتلك الاجوبة

فن ذلك : انهم ذكروا فيها : اخباراً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخلّثوا بشرط الاحتجاج بها رواية ودراية .

أما دراية : فلأنه لادلالة فيها على ما صدوه ، وذلك كذكرهم « مَنْ آذَى لى ولياً ، على لفظ السؤال » او عادى ، على لفظ الجواب « فقد آذنته بالحرب » وذكرهم « مارآه المسلمون حسناً . فهو عند الله حسن » وهذا لم يصح مرفوعاً ، كما يأتي بيانه ، ان شاء الله .

فأما حديث « مَنْ آذَى لى ولياً - الخ » ، فالاستدلال به مترتب على جواز اخذ الحكم من دليله ، وامكان الاجتهاد في هذه الاعصار ، وقد ابوا كلا الطرفين ، ومترتب ايضاً على التلازم بين إيداء الولي وتخريب ما بني من القباب عليه بما امر الشارع بهدمه ، وعلى ان إيداء الولي بامثال امر الله ورسوله لا يسوغ ، وكلاهما في حيز المنع والبطلان ، ولا يظن صحتها ذو تمييز ، فنضلاً عن العارف فإنه غني

عن بيان مثل هذا ، وانما المستدل به صغير الفكر في معرفة مثل هذه الأمور الظاهرة ، وهذا بعد الجزم بكون المدفون وليا لله ، بطريق معتبرة شرعاً في الحكم بذلك ، لا على ما استرسل المقلدون فيه من جهل السنن والآثار ، وقابع فيه العامة خصوصاً بعض الجهات ، كالحرمين ، وذوآح سواهما : من تسمية من ابدى خلاعة او جنونا كمشي مع كشف عورة ، او انتهاب في الاسواق على نحو مخصوص ، او دعاوي الكشف وعلم الغيب ، مع خلاف لما شرعه صلى الله عليه وسلم قدوة الامناء - وليا لله ، وهذا الاخير رايناه غالباً او كثيراً ، سمة من سلك هذا الفجّ عند نفسه ، ومن قبل منه ذلك من ابناء جنسه ، وربما يذهب مذهب المكر والتليس ، مع معرفته بقبح عمله الخسيس فتروج سلعته عند العوام ، وتنفق لدى طغام الاقوام . ومتى ابديت فسكرة تلبيسه ، وطغيان مكر ابليس ، بادر الى السخرية ، لانه يحامى عن بضاعته المزجاة ، وتحيله لاقتناص المال والجاه ، وهيهات ، ليست الولاية الا الاتباع لرسول الله . واقتفاء آثارهم ، والوقوف عند حدود شرعهم ، الذي منه الاذعان لحرمة اتخاذ القبور مساجد ، والانتهاز عن بناء القباب والمشاهد ، والكف عما هو من هذا القبيل ، مما حذر منه سفير الامناء ، على ما يأتيك شرحه مفصلاً . وان اباه العناية الزمّنى . فذاك ميزان الفرقان بين اولياء الرحمن واولياء الشيطان .

واما شَطَحٌ وتخريف : كمن يفسر (٦:٢) ان الذين كفروا ، ساءوا محبتهم (سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم) فهم غنيون عن ذلك ، فكم لها من نظائر .

فذاك وما اشبهه ، كيف يصغر عندك خَطْبُهُ ، ان كنت عارفاً بالدين ، وصادق النصح لرب العالمين ؟ كمن سلف كذلك من علماء السنة وائمة المسلمين . ومعاذ الله ، ان تتقاذف بنا عواصف الضلالة ، حتى نعد من اتى هذه الضلالات والخرفات وليا لله ونؤمن على دعاء الاثم والقطيعة .

ومن عرف كلام القوم في هذه الجهة ، فسوف يدري - ان كان قد عقل ديننا - ما هنالك من المباينة البينة ، والمقام لا يتسع لبسط البحث في ذلك .
واما حديث «مارآه المسلمون حسناً» فالاحتجاج به على ما زعمه المستدل به .
على حسن بناء القباب . مترتب على تيسر الاجتهاد في هذه الاعصار وامكانه ،
وارتفاع الممانعة لاخذ الحكم من دليله فيها ، وايضاح نقل صحيح مفصح عن
اتفاق كلمتهم على حسن المستدل عليه ، ودونه تلك المفاوز ، ودعوى صحته
من الغلط المجاوز .

ولسنا ولا مَنْ يُؤْمِنُ بالله واليوم الآخر في شيء مما سَنَّهُ الملوك والسلطانين ،
او غيرهم من العباد ، والسنة الصحيحة ، والنقول الثابتة عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم : تنادى برده وابطاله ، كما يأتي مبسوطا في الباب الثاني ان
شاء الله تعالى .

هذا ما لا يجوز في الاديان والعقول الصحيحة ، والفطر السليمة .
على انا نقول : هلم النقل الصحيح عن كل فرد من المعتبرين في الاجماع
انه قائل بما ذكرتم ، او ساكت سكوت رضا وتقرير ، فإن اوضحتموه كان
لنا معكم بحث آخر ، ومن ادعى دعواكم فازعناه كما نازعناكم ، حتى
يقوم البرهان الشافي .

ثم في شرائط الاجماع ومقدارها ، والمقدمات التي لا بد منها في تقريره :
خلاف ، كما ان كونه حجة بعد استجماع شرائطه : مختلف فيه ايضاً ، اذ
جميع مباحث الاجماع المذكورة في بابيه من فن اصول الفقه وسائل ومقاصد :
إنما هي جارية على اختيار بعض النظار .

واما غيرهم فيقول : الباب من اصله مفروض ، وان صح وجوده جاء آخرون
يقولون بممانعة الاحتجاج به ، ومن اذعن للاحتجاج ايضاً لا يقول بأن اتفاق
اهل كل عصر حجة على انفراده ، بل يخصه ببعض الاعصار ، كعصر الصعابة
والقرون الأوّل .

وبعض يقول : ليس الحجة الا اجماع كل الامة والمسلمين سلف وخلف .
وهذا يؤول مذهبه الى عدّ ذلك خصيصة .

وهذا كله امر معلوم مستغن عن الكشف ، فما الاحتجاج الذي اجمع على انه حجة ، فإن المانع في اي وسيلة او مقصد : دائر في كل مدرك .

والإجماع المتعاور في ايدي اهل المقالات وكتب الاستدلال : إنما هو على رأي من لا يعتبر ما يعتبره المانع ، فهو مذهب من جملة المذاهب ، ومسألة من المسائل الخلافية .

كأن يقول المانع : وان وافقت غيري في القول بقول هذا الشخص ، فأنا لأرى اتفاقي معه دليلاً ، فكلما جعلتم وفاقى جزء العلة : كان خلافي المذكور وارداً .

وان قلت : غير معتبر عندنا . قلت : وما ذكرتم غير معتبر عندي ، فلا بد من حجة خارجية ، مبينة للصواب ، غير الاستناد الى شيء لم يستقر امره . فإن قلت : دلت الأدلة على حجية الإجماع ، فلا يفتقر الى الإجماع عليها ، لأننا لم نشترط الموافقة على الحجية ، بل الشرط موافقة هذا الفرد على الحكم الشخصي لاموافقه على كون الاتفاق حجة ، فهي مسألة منفصلة ، فتى وقع الإجماع عملنا به ، استناداً الى تلك الأدلة ؟

قلنا : كحملكم اياها على ما لا يوافق عليه الخصم ، ولا هي بينة الدلالة عليه . حتى يعد المخالف ذلك لغواً ، وذلك كحمل الأمة على اهل عصر منهم ، والمؤمنين كذلك ، وهذا كله انما يحتاج اليه بعد تقرير وقوع الإجماع في غير الضرورة الدينية . والحجة حينئذ الضرورة : وظهور الإجماع : هو الموجود كما نرى ، لا محققة كما لا يخفى .

وكذلك تقرير صحة نقله ، وتسليم حجيته ، وتنقيح المعتبر من شرائطه ، وان ماعداه لغو لا يلتفت اليه لظهور بطلانه .

فالوقوع وصحة النقل : في مقام المنع ، والحجية : في مقام النظر ، ولئن سلمت فتير ضارة للمانع ، لفقد المقدمات .

ولنا في (مدارج العُبر) ما يغني في تحقيق المقام ، وهذا زُبدته ان شاء الله تعالى ، فهذا من حيث الدراية .

وأما من حيث الرواية ، فنقول :

حكهم بأن جملة « مارآه المسلمون حسناً . فهو عند الله حسن » من قول النبي صلى الله عليه وسلم : من غرائب معارف هؤلاء المفتين ، الذين قصدوا التكلم في امر الدين ، وهم لا يحسنون .

أما علموا : ان شأن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم محتاج الى تحقيق ، وانه اجل من ان يهمل النظر فيه ، خصوصاً الى هذه الغاية ؟

فإن هذه الجملة اثر لا خبر ، وموقوفة غير مرفوعة ، وقد نقح الكلام عليها أئمة النقل وعلماء الاثر ، واوعب في ذلك محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، حافظ المصريين ، في كتابه (المقاصد الحسنة) وأشار الى بعض منه ابن الدَّبَّيْع في (مختصر المقاصد) والهيتمي في (مجمع الزوائد) ولكن من اطَّرَح صناعة العلم وحاله في دفاتر الفروع ، فخلق بمثل هذا الاغراب ، وهو جدير بالغفلة والاضطراب .

وأما حديث « من آذى لي ولياً » فهو حديث قدسي ثابت مشهور . وما كان لهم ان يقولوا : لقوله صلى الله عليه وسلم : « من آذى لي ولياً » لأنه كذب بحت ، بل يحكون الشيء بصفته ، وان كان الاول الى حاصل واحد . فقير مسوخ لترك البيان ، ولكن هذا سيف وضع في غير غمده ، كما قد مر تحقيقه ، فلا نكرره ، وسيأتي ذكر اخبار مطروها في جواباتهم جازمين بنسبتها ، بلفظ « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » بلا علم ولا دراية بطريق صحة النقل والجزم بالنسبة ، كحديث « اختلاف أمتي رحمة » وحديث « خذوا شطر دينكم عن الحميراء » مما سنكلم عليه في محله ان شاء الله تعالى . ومما من الواهيات في فن الصناعة .

ولو قدروا هذه القضية حق قدرها ، ورعوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وآله حرمة ، ورقة شأنه ، وشأن كلامه ، والقول عنه : ما عاملوه هذه المعاملة ،

ولا زهدوا في امر النقل عنه ، ومعرفة سنته الى هذه الغاية ، ولكنها تنزلت عندهم منزلة الفضلة او الفضيلة فقط ، دون الغرض اللازم ، والضرورة المقتضية ، فما بالوا على اي جنب سقطوا ، لكون الامر عندهم ماهو بتلك المثابة والخطر ، وصارت العناية منهم مصروفة الى ماهو الشأن لديهم من الكتب المذهبية ، التي هي مجال مذاهب أئمتهم ، وكل مشغول بتحريض مذهب امامه ، وتقرير غرائب كلامه ، واما غيره : فعلى سبيل العرض ، والرسول ﷺ عندهم قد انسحب عليه حكم غيره .

وكان الانسب لسلامتهم ، وبراءة ذمتهم ، وحصول سعادتهم : ان يشارفوا على الصناعة الحديثة ، التي هي محط رحال الفوز والنجاة ، ويصرفوا العناية النامة اليها لذلك ، لأن يجعلوها كقَدَح الراكب ، ومنع الماكب ، اذا تكلموا فيها فكلام مغرب ذاهل ، ولمقدار الخطب جاهل ، لا يدري كيف مصدر البحث ومورده ؟ فالله يهديهم ويصلح بالهم . حتى يعرفوا ما عليهم وما لهم . واما على هذه الصفة : التي لا يدرون بها الصحيح من السقيم ، ولا المرفوع من الموقوف : فتعطيل وبطالة ، وقد يكون السبب في هذا مرور شيء في أسماعهم بمن لا يدري وجوه الكلام ، ونسبة القول الى قائله من الانام ، وشأن رسول الله ﷺ وعلى آله وكرم : ارفع من ان يعامل معاملة الجون ، او يجري مجرى احاديث لاهي السُّمَار بسفح الحجون ، مع امكان الوقوف على لب المقصود ، وليس هذا - بحمد الله - امر متعذر ولا مستحيل .

وانا اضرب لك مثلاً بهذه الاحاديث التي اشرنا اليها ، فإن الكلام عليها شهير واضح ، قريب عند من التفت ، والقوم انما صاروا بهذه الحال لسابقة لايرضاها عاقل لنفسه ، هي : سدهم على انفسهم باب معرفة الحجج الشرعية ، وحكمهم بامتناع اخذ حكم من دليله ، واغبتابهم بفروع مذاهبهم ، وجعلها في الاعتبار اقرب منالاً ، واقوم قبلاً من صحاح الاخبار .

فصل

ومن ذلك : أنهم منوّدوا القراطيس بما حصلوا عليه في فروع مذاهبهم ، وما لحصه بعض المنتسبين الى أتباع الأئمة الاربعة رضي الله عنهم ، في كتاب ألفه في المذهب . وما هذه حرفة من تكلم مع الباحثين في المسائل على طريق الاحتجاج وتقرير القول بدليله ، فهذا سعي باطل ، وعمل لاغ عاطل ، ما يغني الخصم شيئاً ، إلا ان يكونوا قاسوا ما غاب عنهم على ما لديهم ، وقالوا : لا سبيل الى معرفة هذه المسألة ، الا مراجعة المنهاج مثلاً ، فما هذا ببدع ممن ذهب مذاهبهم في حظر اخذ الحكم من دليله ، ولزوم عتبة ماسطره المفرعون . والحاصل : انهم ان قصدوا بإيراد تلك القول : تعريف من ينتمى اليهم ، واعلامه بما تضمنته : فهذا لغو ، لانه حاصل عليه اجمالاً وتفصيلاً ، ولا فائدة في اعلام من هذا حاله على هذا الوجه .

وان قصدوا البرهان على ان مذكروه قضية وفاقية ، لان تلك القول اتفقت على حاصل واحد : فأبعد في السقوط ، لان المنقول عنهم هم بعض الامة ، مع أن الناقل قد بَيَّنَّ الحكم على هذا البعض بأنه مقلد ، وهم إنما تقوم الحجة عندهم بإجماع المجتهدين ، فاعجب لها من غريبة .

وإن اقتحموا البعيدة التي لا يقبلها إلا مجرد الغافلين ، فقالوا . ما في تلك المختصرات من الاقوال التي نقلناها : هي مذاهب الأئمة الاربعة .

فنقول لهم : سلنا لكم تسليماً جديلاً إقناعياً صناعياً — ولا ففازة تصحيحه تكل عنها المطايا — فكان ماذا إجماع وحجة ؟ فلئن سلم الثاني ، وقام مقدمة وحاصلاً ، والفظن لا يفوته ما فيه مما يغني تصفحه عن فضل تبينه ، فما شأن الاول ؟ أيقال : كل الامة أربعة نفر ؟

هذا خلاف الضرورة ، وموافقة ذلك الجِرِّ من اتباعهم لهم ، قد ذكرتم :

أنها صادرة عن تقليد ايام . بنصوص جماعتكم ، والموافقة المعتد بها في الإجماع عنكم : هي ما يكون عن اجتهاد ، فإذا عاد الامر الى أن الشافعي ومالكاً وأحمد وأبا حنيفة قالوا بكذا ، والقائل : بأنه متى اتفق هؤلاء الاربعة . حصل الإجماع المحتج به ، أو فاتفاقهم حجة : فاسد المزاج ، فضلا عن أن يعامل بإعراض أو التفات .

وان أكذبتم أنفسكم ، فقلتم : بل وافقوهم عن اجتهاد .

قلنا: كذلك أيضاً، ما هم كل الامة ضرورة ، وما ينفع مناظراً قُطُباتُ التَّشْبِثِ بسلعة لا تَنفُكُ في سوق المميزين ، فضلا عن النقاد ، وأين نظر الأئمة الاربعة من علماء تلك العصور فما بعدها ؟ كسفيان الثوري ، والليث بن سعد ، واسحاق بن راهويه ، وربيعه بن أبي عبيد الرحمن ، وغيرهم من أعلام التابعين فمن بعدهم ، ومذاهبهم محررة مسطورة في شروح الحديث البسيطة ، وكتب الخلافات .

واعتبر بما في شرح المذهب للنووي ، وشرحه لمسلم ، وفتح الباري لابن حجر والسنن الكبير للسيهقي ، وكتب العلامة أبي عمر بن عبد البر ، كالتمهيد والاستذكار وغيرها مما نقل مذاهب المشاهير من علماء المسلمين ، حتى تعرف أن الاربعة - بل وأتباعهم ، على القول باجتهادهم أيضاً - : بعض من كثير ، وقطعة من جَمٍّ غفير ، فَأَرُونَا قَوْلًا لَاحِدًا مِمَّنْ ذَكَرْنَا ، أو نقلاً صحيحاً : أنه سكت سكوت رضا في هذه المسألة ، ولوصح لكم ذلك - ولا تستطيعونه - فالإجماع طور وراء هذا ، لان الامصار في تلك الاعصار كانت بحمد الله مشحونة بالجهتهدين ، وأئمة العلم والدين كالحجاز والشام واليمن والعراق وغيرها ، فمن يحصى مذاهب أولئك ؟ تلك أمانيكُم فهايتوا برهانكم ان كنتم صادقين .

على أننا نسلم أيضاً : أن احداً من الاربعة رضى الله عنهم ، ذهب الى ماضيه نقل هذه المختصرات في هذه المسألة ، فهايتوا نصوصهم في ذلك ، فإننا لنرهم نقلوا

في جواباتهم هذه حرفاً واحداً عن احد من الاربعة في جواز البناء على القبور ، بل نقل المالكي عن امامه مالك - رضي الله عنه - : انه كره البناء على القبر ، وقال : لاخير فيه ، فاعجب لها من طريقة طريفة ، حيث يعمل اتباعه على خلاف مذهبه ، ويفصلون المسألة بما يبين اطلاق الإمام ، ويكون قولهم فيها في شق ، وقول الإمام في الشق الآخر ، واجعلها لك عبرة في غيره من المفتين الثلاثة ، ولاشك بأن ما حصلوه في كتب المذاهب راي للأئمة .
فانا لم نسمع عن الإمام الشافعي - رحمه الله - الا انه قال : « ادركت الأئمة بمكة يهدمون البناء على القبور » ولا يحضرني الآن محله ، فأعينه لك ، ومثله لا يخفى .

فنحن الآن نطالبهم بنقل صحيح : أن كل واحد من الأئمة الاربعة قائل بما نقلوه عن فروع مذاهبهم ، حتى يصححوا دعواهم عليهم فقط ، ان كانت ايضاً ، لا ان يكون ذلك حجة لهم في الباب ، فذلك معلوم الانتفاء بلاشك ولا ارباب .

فإن يأتوا به - ولا نخالهم يحدون له أثراً - والا فليعلموا انهم بعد يقولون مثلاً يعلمون ، حتى في مذاهب أئمتهم الذين هم من جلة اعلام أئمة المسلمين . وبعد تصحيحه عنهم : فهو اجتهاد في مقابلة نص ، ورأي صادم أثراً ، فسقوطه معلوم لا يخفى إلا على أغفال المقلدين .

وليت شعري ، هل يتجاسرون على القول عن الأئمة الاربعة : ان اتفاقهم حجة ، كما فرى بعض ذوي الجهل من أتباعهم ، كأنه يعتقد هذا .

ولانعلم ولا نظن أحداً من الاربعة ، أو غيرهم من المعتبرين يزعم : أن اتفاقهم هو الإجماع ، ولا ما قاله بشر غير الرسول المصطفى . فزاعم ذلك قد نادى على نفسه بغفلة مجاوزة ، سيما إذا قال : لا عبرة بالمخالف ، فيما يعجز خصمه عن مقابلته بمثل مقالته .

فإن رجعوا الى الاحتجاج الصحيح ، عاد الامر الى تحكيم أهله ، وهو

الصواب ، ولا زال خلاف غير الاربعة ايام مشهوراً ماثوراً ، في المقالات والخلافات ، من دون أن يقال : هذه المسألة اتفاقية ، لاتفاق الاربعة عليها ، فخلافها بدعة ، وهذا شيء واضح مكشوف ، لا يحتاج الى تجشم تصحيح ، ولا يقول أحد من العقلاء قط فيما نعلم : أن مخالفة الاربعة خرق للإجماع .

وتكثرت أتباعهم وتشعبهم عائد اليهم ، ان قلنا : انهم مقلدون لهم ، والا فالكل لا يحاوز بعضيئة الامة ، فإن ذلك معلوم . وقد عرفت أن الاربعة بعض الامة .

ولا يظن ظان أن اتفاق أهل المذاهب الاربعة تابعاً ومتبوعاً . اجماع رافع لحكم خلاف من عدام ، الا جاهل أو غافل ، ولو مع تسليم : أن الاتباع يجتهدون أيضاً ، وان أباه هؤلاء المفتون أهل الجوابات وغيرهم ، الا ان هاهنا نكتة ينبغي ان يتنبه لها .

وهي : انا وغيرنا ، لانزال نرى لجلية من وُسِمَ باتباع الائمة الاربعة — رضي الله عنهم — مذاهب وترجيحات ، وأقوالاً كثيرة ، يتعسر احصاؤها اما لانه أثر عن الإمام فيها أصل ، او لانه اثر عنه خلاف ذلك صريحاً ، فإننا رأيناهم يختارون لأنفسهم ما لا يكاد ينحصر في أبواب المسائل ، وهذا ما يدل على ان الباب مفتوح عند أولئك ، بخلاف ما يزعمه سوام من وقوفهم والتقليد فقط ، فهذا شيء باطل ، خلاف المعلوم الذي لا ريب فيه ، والشاك في شيء من هذا غافل ، فليراجع مثل كتب القاضي عياض ، والسهيلي ، وابن عبد البر ، والخطابي ، وابن جرير ، وابن المنذر ، والبيهقي ، والسبكي ، وابن حجر ، وابن دقيق العيد ، والزين العراقي ، ونور الدين الموزعي ، وابن الملقن ، والبلقيني ، وخصوصاً المنقطعين للأثر منهم — ان سلم دسحة انتسابهم — كالائمة الستة ، أهل الكتب المشهورة ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ، وأهل المسانيد كالبزاري ، وأبي يعلى وغيرهما ، ومن لا احصيه ، ومصنفاتهم ،

ومذاهبهم المشهورة معروفة ، إنما الذين عددهم على سبيل التمثيل فقط ، والا فأنسى لي بالاطلاع على الجملة ، وأقل من هذا يكفي .

فانظر تصرفهم في المباحث ، وتنقيحهم للمسائل ، وتوضيحاتهم للدلائل ، تجد التقليد والتمذهب في جانب ، وعملهم في جانب ، فإن الوقوف على رسم الإمام ، فالمحاربة عن مذهبه - كما ذلك معنى التقليد - فالعصية : هما بمنزل عن ذلك المسلك الذي سلكه أولئك النفر ، في مواضع لا ظن حصرها يستطيع ، على أنهم بين مقل ومكثر ، والمجموع واسع جداً ، كما عرفناك ، بحيث يحصل القطع ، لا مجرد مطلق العلم بصحة ما ذكرناه في هذه النكتة ، والممانع جاهل قليطع ، أو مباهت ، فلا يلتفت إليه .

وانما ذكرنا هذه النكتة ، لتعلم ان جمود هؤلاء المفتين ومن ضاهاهم من اضراهم من غرائب الطرائف .

ويأتى لنا - ان شاء الله تعالى - نقل ما ذكره الشيخان : أبو محمد بن عبد السلام في قواعد الكبرى ، والجلال السيوطي في حاشيته على البيضاوي وغيرهما مما يشهد شهادة صدق على ذلك .

اللهم الا ان نسو عن إيراد - فجَلَّ من لايسهو - وهو معروف .

وانما أقول : لعل ذكره فيما يأتي أنسب لذكر ما يقابله في كلام هؤلاء الجماعة ، والله اعلم .

وان قصدوا بإيراد تلك النقول من فروع مذاهبهم : الإفصاح عن المخالف ، والاستظهار على ضعف مقالته ، كما هو ظاهر تشاغلهم بتعيين تلك الكتب المتقول منها ، وانها شاهدة عليه يحواز مامنعه - فهذا لا يليق الا بصاحب القصور المتناهي والنظر الركيك الوامي .

وأما مخالفهم فيقول : من مثل هذا قراري ، وليس الا الى حكم الله ورسوله سكوني وقراري ، ولست من تحشيد هذه الأقوال في شيء . والامر عندني من الله

على خلافها ، وقاضٍ عليها بالفساد ، فلو آثرتها عليه لنأيتُ عن مناهج العقلاء ،
فضلا عن مدارج الفضلاء .

وليس سبيل من تصدى لمثل ماتصديتم : ان يتشاغل بنقل تفريعات المذهب ،
لأن من فعل هذا فقد أبان عن فساد لبه وأغرب ، وما كان هذا منكم حسناً ،
وكتبُ النظر وأسفار الباحثين المَعْرِفَةَ بما ينبغي في ذلك بين أظهركم ، وربما
تقرؤونها بكرة وعشية ، ولا يحملكم ضعف الرأي وفاسد التخيل ان تحكوا
على أنفسكم او غيركم بعدم التأمل ، فهذا بعينه هو الإفلاس ، لانه اتخذ
ذريعة الى الإلباس ، ومنع ما هو من رحمة الله متيسر لكثير من الناس ، ولو كان
أسلافكم - رضي الله عنهم - قُصارى مساعيهم هذه الطريقة التي سلكتم ،
وهي التكثير بنقل نصوص فروع المذاهب ، والقول بأنهم لا يستطيعون أخذ
حكم من دليله . لما اهتمدوا الى تلك المعارف ، ولا أحسنوا اقامة حجة لهم
او على خصومهم في دين او معاملة .

ولقد كان لكم عن امتطاء ثَبَجٍ^(١) هذا مندوحة ، وشيمة عند ذوي النهي
سنية بمدوحة ، اذ هذا التحصيل غاية تعطيل ، وكأنه بقيos لديكم من محض
الفطرة أنارة ، ألفت في البال اشارة طيف : ان في ثقل المذهب ما يغنى عنكم ،
لكنه خيال مات ، فقال : لا بد من غير هذا ، فطفقتم تقولون : قال رسول
الله ، لقول رسول الله ﷺ ، من غير اتقان ، اعطاء لذلك الطيف حقه ،
وجعلتم ذلك من كلام المذهب المحصل كالدخيل والتابع ، وما قادكم اليه الا
احتراس عرق الفطرة ، والا فالاصل - الذي هو امتناع اخذ الحكم من
دليله - قاض بعدم التعرض لهذه الجهة بالاصالة ، فلملكم - والله يلهيكم -
نسيتم عهد الحمى .

«١» ثَبَجُ الشيء : معيقه

فصل

ومن ذلك : أنا تصفحنا أوزاقهم هذه . فوجدنا لباب تحقيقها : دعاوى
تُعاقبُ أخواتها ، وبراهينها عيون دعاويها ، ثم ترتبون المقاصد على هذا الخطأ
المتباعد ، حتى جعلتم هدم القباب والمشاهد ، أذيةً لأولياء الملك الواحد ،
وهل يقال لمن أطاع الله ورسوله فيها أمراً به : آذيت وليّ الله ؟ وكيف
تكون الولاية - وذلك الولي يؤذيه - حكم الولي ؟ .

وليت شعري ، كيف يكون أمرهم إذا لم يرعهم إلا نزول الإمام الأظهر
وصاحب السبق الأشهر : علي - رضى الله عنه ونضّر - بساحتهم يقول :
« بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله ، أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته ،
ولا تمثالاً إلا طمسته » ؟

فعلى الذي يشاهد من حالهم : كأنابهم وقد ثاروا ذلك المثار ، وأخذوا
لتلك المعازل بالثار ، وارجعوا عليّاً القهقري ، وتركوه زاحفاً على الوراء ،
وقالوا : أذية لأولياء الله ، ورأى من درى ، فالامر الآن هو ذاك بعينه ،
مالذي ترك الناس مدّى ، أو نسخ معالم الهدى ؟

ثم كيف الخطب لديهم في هذه الابنية على الاموات المعدة للتلاوة والصلوات ،
المشتملة على المحاريب والفرش والشرج ، وسائر الآلات ، إذا أتاها في شأنها
رسول صاحب الوحي المنزل ، والهدي السويّ الأعدل ، يقول : بعثني لإزالة
ما قد تقدم إليكم بالنهي عنه من اتخاذ القبور مساجد ، ورواه لكم عدد من
صحابته الجيلة الأماجد ، وقد أكد الله عليكم في الإجابة له ولرسوله ، فماذا
أنتم صانعون ؟

وهذا كله بالنظر الى نفس البناء على القبر ، لا الى ما ترتب عليه من الوثنية
والشرك ، وعلى احياء هذه المشاهد من كَلَمِ الإسلام ، وفقّ عين شريعة المختار

عليه الصلاة والسلام ، وما يقع في الزيارات من انواع الشرك بدعاء المقبورين ، والطواف بتلك الانصاب ، والعكوف عندها ، والنذر والتقرب لها بأنواع القربات ، وما ترتب على ذلك من المفاصد والمنكرات ، كترك الصلاة المكتوبة وما يقولون من أقاويلهم المفتراة المكذوبة ، قد حملوا الولي ، او حملها عنهم ، واختلاط الرجال بالنساء ، وارباب الملامي ، واتخاذ الزينات ، والمجاهرات بالبدع والمعاصي ، والمخالفات لله ، التي لاطمع في حصرها في الرقاع ، وكيف وقد امتدت في أقطار البسيطة ، على ما فيها من الاتساع ؟ فما اكثر ما ترى هنالك من نسيان الله ونبد لعهوده ، ومحادة له ولكتابه وتعدي لحدوده .

ولعمر الله ، من رضي بقاء هذه الرسوم . شارك في هذا الخطب المشؤوم ، الا متبرئ لله من هذه الاحداث ، وغاثر الله ما حل بدينه من خطوب الابنية ، وزوار الاجداث ، للذين أعطوها حق ربنا الذي هو الحق ان يدعى ويستغاث وانهمكوا في صنوف من انكر الاعمال ، وجسائم الاخبار .

وانتم معشر المفتين ، اترضون لأنفسكم : ان تلقوا الله بشيء من اشادة هذا البنيان ؟ فاستعدوا للسؤال . فللأعمال ديان .

اللهم ، فهذه براءة اليك مما تكاد السموات يتفطرن منه . وتتشق الارض وتخر الجبال هدا ، اتتنا المناهي عن رسولك في هذا الباب ، كما نهى ، راي عين في سد ذرائعه ، وهدم شرائعه ، وطمس رسومه وشنائه ، ثم عمد قوّم اضاعوا عهد التحقيق ولم يراعوا مشاعر تأديبك وتعليمك ، التي تهدي الى سواء الطريق . فانتصبوا لرفع رايات سوء ، كان ينبغي ان تكون مخفوضة معزولة بحكمك الوثيق ، والا فكل من آمن بك ، وعقل عنك ، وتحقق بمعرفة دينك ، لا يحجل ما في طيها من عظيم المشاقة لك ولرسولك .

اللهم ، فمن زعم عليك : انك رفعت شأن القباب والمشاهد ، والزيارات المعروفة من هذه الطوائف ، ومواطن الأموات ، وجعلتها ترياقاً لقضاء الحوائج ،

ومثابة للناس ، وأعياداً لهم ، وزعم على سلفنا الصالح من أمة نبيك الأكرم :
أنهم دانوا بذلك ، أو بذرة منه . اتباعاً لأمرك ، ورضاءً بحكمك ، وصار
من غاية سعيه . زيادة ازدياد هذه المقاسد ، وإيقاد نيرانها . فاحكم بيننا
وبينه بالحق ، وأنت خير الحاكمين .

فإن القوم قد أبدلوا - وأنت اعلم - رسوم شرعك بسواها ، واستولى اللعين
على فطرهم ، فثناها عن الهدى ولواها ، وسول لهم أن يبدلوا الزيارة التي
شرعتها للإدكار ، والاستغفار والاعتبار ، بضدها : من التضرع عند القبر ،
والرقص واللهو ، وإبداء الفاقة والافتقار ، وأنواع الفجور ، والهتف ،
والتملق ، والتأديب مع الرمم ، والحكم لها بنفع وضرار .

وكيف لا ؟ وقد أصّلوا : أن لها التصرف والتصرف في البادين والحضار ،
وصاروا يستمدون من نفحاتهم جسامم الآمال ، ويضربون قباب الطلبات
بغناء اعتاب قباب الاموات ، يابسون الأعمال .

فمن الذي بؤأكم هذه الممارع ، وسن لكم هذه الآداب والشرائع ؟
ووضع لكم هذه الرسوم التي تبعتم آثارها ؟ فاثبتونا بسلطان مبین . تتبعه
ونشكر لكم أن كنتم صادقين ، أو فامتحوا عنكم - عافاكم الله - عارها ،
وحاشا بعد أن نقول لكم - أن أتيتم بحجة بينة - دعونا ، فقد صرح الشيخ
بخلافها ، لأن ذا من الحيف بمكان .

ثم اللهم ، أن القوم أبدلوا مناهي رسولك ، الذي جعلته العصمة من الضلال ،
عن البناء على القبور ، وتشريفها ، وتخصيصها ، والكتابة عليها ، وجعل
مساجد ، وما جاء عنه من النهي عن اتخاذ قبره عيداً بأضدادها ، فبنوا وشرفوا
وجصصوا ، وكتبوا ، وجعلوها أعياداً ومساجد ، كأنه ﷺ أغرام بذلك
الامر الأسوأ ، بل لو كانوا مأمورين بذلك لما حفظوه ورعوه ، كما هم الآن ،
بشهادة المناهي في هذه المسألة ، إذ أضيعت ، وشهادة غيرها في غير هذا
الباب ، بما لا يحتاج إلى شرح .

وليتهم اقتصروا على هذه المخالفات ، بل جاوزوا مما ينسبها الى اضعاف مضاعفات ، واقتدت العامة بمن تخيلوا عنده علماً ، وهو في الواقع منهم لا يملك رأياً ولا عقلاً للحقائق ولا فهماً ، فهو معهم غارق في باطل لغوهم ، حريص على شهود مجالس إفكهم ، وإثمهم ولغوهم ، لا يهدي ولا يهتدي ، ولا تراه في طلب العلم صدقاً بروح ولا يفتدى .

حق انا وجدنا في أفعالهم لدى هذه المشاهد ما كان صنيع الجاهلية عند بيوت الأوثان ، وزيادة غلو على من ضاد الله ورسوله باتخاذ إله ثان . فإننا سمعنا الله يقول في كتابه ، إذ سجل على أولئك الأقسام : (١٧ : ٦٧) وإذا مَسَّكم الضر في البحر ضل من تدعون إلا إياه) أي : هو تعالى ذو الجلال والإكرام .

وطالما شاهدنا عبّاد أرباب هذه القباب . اذا التطمط عليهم أمواج البحر العباب . سمعت ذكر الزيلعي والحداد ، وكل يدعو شيخه عند ذلك الاضطراب ، اذ لكل طريقة لا ينتحى سواها في الهتف والانتساب ، ولكل من الجيلاني ، وابن علوان ، والعيدروس ، والحداد ، وغيرهم من آلهة هذه الطوائف ، طائفة من العباد ، ويذكرون الله في جملة من ذكرنا ، كما سمعناهم أيضاً ، كأنه واحد من تلك الاعداد وحاشا كل من يؤمن بالله واليوم الآخر — خصوصاً صلحاء الأجداد — ان يرضى شيئاً من هذا ، والا كان شريكاً لمن حاد الله ورسوله وضاد . أفلا يعجب اهل العقول والأديان من الانسلاخ عن مشاعر شرعة الإسلام الى هذه الغايات النواد ؟

فكيف ساغ لأهل تلك الاجوبة — عافاهم الله — ان يأتوا ببايرتب عليه شد عضد هذه المنكرات ، كقول قائلهم — وهو ثالث من تصدر للافتاء في هذه المسألة : نقل العارف بالله قطب الدائرة . مولانا الشيخ عبد الوهاب الشعراني : ان بعض مشايخه ذكر له : أن الله يُوَكِّل بقبر كل ولي ملكا يقضي حوائج الناس . انتهى .

فأي سبيل أوصل إلى القول على الله بمثل هذا ؟ والفقيه عن الله ، المتحقق بالصدق فيه لا يرضى . دونه .

وأغرب منه : تلقيه بالتسليم والرضى ، والجزم بصحته ، والتهالك على ذلك كله ، ممن لا يحصى كثرة ممن يلبس ثياب العلماء .

ومثل هذه النكتة : أختها التالية لها ، اذ قال الناقل للأولى مالفظة : وذكر - يعني الشعراني - عند الكلام على ترجمة سيدي شمس الدين الحنفي : انه قال في مرض موته : من كان له حاجة . فليأت قبري ويطلبها ، أقضها له فإنما بيني وبينه ذراع من تراب ، وكل رجل يحجبه عن أصحابه ذراع من تراب ، فليس برجل . انتهى .

فهل ترى ياذا الطبع السليم لمؤمن قط ، تحب له ماتحب لنفسك : أن يدين بشيء من هذه الشعوب المخوفة ، ويزعم : أن دين الله الأقدس يرضاها ولا يأبأها ؟ وأنها مسلك من مسالكه المكرومة ، ثم يرسلها إلى أقاصي البلدان ؟ وعجب لا ينقضي ممن يقبل أمثال هذه الطرائف ، وما قبل أنوار الكلام النبوي ، وما به أشار المقال العادل السوي ، فكيف يظن بقائلها أو ناقلها : إصدارها عن علم أو معرفة ؟

ومثل ذلك : ما نقله من أن الحضر عليه السلام كان يحضر مجلس فقه أبي حنيفة في كل يوم بعد صلاة الصبح ، يتعلم منه علم الشريعة ، فلما مات سأل ربه عز وجل ان يرد روحه في قبره . حتى يتم له علم الشريعة . فكان يأتي إليه كل يوم على عادته يسمع منه علم الشريعة ، من داخل القبر ، واقام على ذلك خمس عشرة سنة ، حتى أكمل علم الشريعة على أبي حنيفة بعد موته . اهـ

ومثله : ما ذكر : ان الشافعي مثل عن مسألة . فأجاب السائل من القبر ، وان السيدة نفيسة وقع لها مثل ذلك ، من تلك الأكاذيب التي يروجها سدنة هذه القباب ليخدعوا العامة .

فهيها ياذوي الالباب ، تسكب العبرات : إن كان القوم قد رضوا لانفسهم
سنة من فقد التمييز ، وسلب الذوق ، فلا كرم الله أمثالهم ، وكيف يستطيع
ان تقام حجة على أقل من هذا ؟

وغايتهم : الدعوى ابتداء وانتهاء ، فإن قُصارى مقالهم : حدث بهذا
من هو عندنا ثقة . فعلى التنزيل : تنتقل منهم إليه .
ولعمري الله ما هذا وامثاله الا فرص انتهزها العدو المبين ، ماأظنه كان
يتوقعها بهذه الصفة ، وان كان قد تألى بإغوائهم أجمعين ، الا عباد
الله المخلصين .

وحسبك من يستند في المباحث الدينية : الى ان الشعراني ذكر له بعض
مشايخه . فهذا الخضر الذي قص الله نبأه في سورة الكهف وقال (١٨ : ٦٥)
آتيناه رحمة من عندنا ، وعلمناه من لدنا علماً) وقال له موسى (١٨ : ٦٦) هل
أتبعك على ان تعلمني مما علمت رشداً ؟ فصار موسى تلميذاً له ، وهو الذي
أنزل الله عليه الكتاب المنطور ، وفاداه من جانب الطور .

وليت شعري حيث كان الخضر في هذه الترجمة : هو المستفيد من ابي حنيفة .
ما كان علم الخضر قبل معرفته علم الشريعة ، حق تعلمها من ابي حنيفة ؟ ان
كان خليقاً : ان يصفه الله بذلك الوصف ، ويأمر صفوته من خلقه ، ان يؤمه
حتى يعلم منه ، وكيف استحق ان يكون موسى متعلماً منه ؟ وأي علم عند
من جهل علم الشريعة ؟

او ما علمتم : ان الشريعة ذات توحيد واحكام ومعالم حلال وحرام وأمهايات
أديان الانبياء عليهم الصلاة والسلام ؟ وما ذاك التنويه السابق بعيد لم يعرف علم
الشريعة إلا من ابي حنيفة ؟ ان كان هذا قد عد من مجاز الاول .

فاعتبر هذا ياموفق ، أفما كان لعبد الله الخضر في مشاهد ختام الانبياء ،
وتقام الرسل الاصفياء ؟ ثم أما كان له في علي صاحب منزلة هارون ، وصديق
الامة وقاروق النور والظلمة ، أعلام خير القرون ؟ ثم اما كان له في علماء تلك

المصور من نظراء الإمام أبي حنيفة : ما يفنيه هذا عن التريص وطول الانتظار؟
انها لطريقة يعز نظيرها .

فصل

ومن ذلك - وان كنا قد أشرنا اليه فيما سلف ، فهذا استكمال للبحث فيه -
حكمهم وتواطؤ كلماتهم : على ان الاجتهاد في هذه الاعصار متعذر ، وقد صدع
بعضهم بدليل على ذلك ، مترك لخصمه بزعمه مجالا للجواب .
فقال : وقد نص الحافظ ابن حجر : بأن الاجتهاد بأنواعه انقطع من القرن
الرابع ، وكفى بذلك حجة ، لدفع هذا التفتت المنازع . انتهى .
فلقد ظن - أرشده الله - انه ابدى بهذا الهراء دليلا ظاهرا ، وبرهانا
عند الانام باهرا ، قطع خصمه عن الإتيان بمثله ، وبت حبال المسافة
واستراح ، وحط رحل الرحال عن ركابه وأراح ، وليكتنبه لقوله
« الحافظ ابن حجر » فما إخال وصف « الحافظ » الا وهما منه - او
إيهاما - فيما ذكر ، فكتبه ، ومباحته لا تقبل هذا عليه بل توميء ، او
تصرح ببطلانه عنه جزما .

فليوجدنا هذا القائل حرفا منه في ذلك ليصدق ، وليحتج ، ولعله ابن حجر
الهيتمي ، ولا يعرف بالحافظ ، ولا يضرنا صدور مثل ذلك منه ، ان صح أيضا .
ثم انهم اضطربوا في تعيين زمن تعذر الاجتهاد : هل هو في القرن الثالث ،
او الرابع ، او الخامس ؟ على ما شهدت به جواباتهم ، وكل رجح نظره
الثاقب منقبة من تلك المناقب . وما ذاك الاضطراب : الا انه لقوة أصل الباب .
ثم تناقضوا ، او من تناقض منهم ، حيث يقول :

السبب المانع من تحصيل الاجتهاد . فقد آلاته وشرائطه منذ أزمان . انتهى .
وهذا أخذاً مما نقل هذا الناقل عن ابن حجر ، من ان الاجتهاد بجميع
انواعه : انقطع من القرن الرابع ، كما مرت حكايته . فما هي الا ظلمات بعضها
فوق بعض .

ومع هذا كله ، فيقول قائلهم : هل ادعى الاجتهاد احد من اصحاب الشافعي الذين طَبَّقُوا الارض علماً ، وملئوها حذقاً وفهماً ، وجمعوا الى المعقول مشروعاً ، وحازوا من علوم شق اصولاً وفروعاً : مثل الربيع ، والبُويَطي والمزني ، والقفال ، والاسفرائينين ، والغزالي ، وامام الحرمين ؟ ام كانوا في حضيض التقليد للامام الشافعي ؟ وهكذا اتباع كل مجتهد ، مع انهم كانوا مهرة في العلوم العقلية والنقلية ، ولا يدعى الاجتهاد في زماننا هذا : الا من جهل شروط الاجتهاد ، وعزى عن علم أصول الفقه انتهى .

فهذه عبرة من العبر ، وانها لإحدى الكبُر .

والا فكيف يقال : تعذر الاجتهاد لفقد آلاته وشرائطه - مع كون من ذكروا طبقوا الارض علماً - الى آخر كلامه ؟ فاعتبر .

وكم من طريقة قد بنوها على هذا الاصل الضئيل ، والمقال الساقط للعليل ، لكنهم بحمد الله قد تسارعوا الى تقضه ، بديهية من غير رويّة ، وهم لا يشعرون وما ذاك الا لأن الضرورة البديهية القطرية والنظرية منادية ببطلانه ، وشاهد صدق على انه من فاسد الكلام ، وهذيانه والحسن قاطع لمن زعمه بلا حاجة الى اعمال الجوارح في بيان ضلاله .

فلما كان بهذه المثابة لم يحسد القوم بُدْأً من مناقضته بغير شعور . فطفقوا يقولون : قال الله ، قال رسوله ، ونسوا ما سودوا به صحفهم من مثل قول بعضهم : فيحرم على ذلك دعوى الاجتهاد ، واخذ الحكم بالدليل ، وان طابق الواقع لقصور نظره . أخذاً من قوله تعالى - خطاباً لمن لم يبلغ رتبة الاجتهاد - (٢١ : ٧) فاسألوا أهل الذكر (اي المجتهدين) - الى آخر تلعبه بكتاب الله مناقضة ومعارضة .

أما درى - وَيَنْعَهُ - أن أخذ الحكم من دليله ، وتيسر الاجتهاد وحصوله في هذه الاعصار : مأمثاله الا ان يقول : يحرم كذا ، ويحل كذا ، لقول الله

تعالى كذا ، وقول رسوله كذا ، على حسب مبلغ علمه ، ومنتهى فهمه ، كما صنع من حكينا كلامه من التكلم بلا بصيرة ؟

على ان جلّة من اصحاب الشافعي ، وغيره من الائمة ، مكذبون لهذا الخطاب في دعواه عليهم : بأن احداً منهم لم يدع الاجتهاد . فإذهم بين مشهود له بذلك ، ومُدّع هو له ، كأبي بكر بن المنذر ، ومحمد بن جرير الطبري والشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد قاضي الديار المصرية وعالمها ، والجلال بن الكمال السيوطي ، وأوسع من مانعه ذلك تجهيلاً وتضليلاً ، كما هو معروف في كتبه . ومنها « الرد على من أخذ الى الارض » وانكر ان الاجتهاد في كل وقت فرض ، وقبله الشيخ الإمام ابو محمد بن عبد السلام المصري ، كما يأتيك نص كلامه في كتابه « قواعد الإسلام » ومن لا احصيه الآن ، وكمن ذكرناهم لك فيما تقدم . فان تصرفهم في فنون العلم ، وأبواب المعارف ، وامهات المسائل ، وتنقيح الدلائل ، وتوضيح المطالب والوسائل ، صرح عنهم عملاً ودلالة : بأنهم مستندون الى خالص المباشرة ، ومحض السعي والعمل وغير ملتفتين في تقرير بحث ، او تحرير باب الى غير سببرهم بفهمهم وفحصهم وتنقيبهم ، وامعانهم ، واعمال فكرهم وادهانهم ، في تلخيصه وتصحيحه وتهذيبه ، بحيث ما الى امام ولا متبوع — اسماً لا معنى — التفات ولا تعريج بل تراه معهم كأحد نظرانهم ، جزماً لا شك فيه .

وأولئك مثلاً : كالقاضي عياض بن موسى السبكي ، صاحب الاماع والشفاه وشرح صحيح مسلم ، والحافظ ابي يوسف بن عبد البر الثمري ، مصنف التمهيد والاستيعاب وغيرهما ، وابي القاسم السهيلي صاحب الروض الانف وابي سليمان الخطابي صاحب معالم السنن شرح سنن ابي داود ، واعلام السنن شرح صحيح البخاري ، وغيرهما . والحافظ شهاب الدين احمد بن حجر العسقلاني ، مصنف فتح الباري ، وشيخه ابي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي وغيرهم . ممن اشرنا الى تعداد طائفة منهم قريباً . وحصرهم في حيز المستنع عادة . خصوصاً الاثريين . فهم من ابعد الناس عن التمهيد .

فكيف يُدعى على جميع من ذكرنا : أنهم او واحداً منهم : لم يدع
الاجتهاد ، ولا شهد له به ، ولانادى به عملاً وتصرفاً ؟
لقد أعظم الفرية عليهم من قال بشيء من هذا .
وحاصله : ان هذه دعوى كاذبة باطلة ، معلوم بطلانها وكذبها يقيناً ، بلا
أدنى ريبة . والسلام .

فيا عجباً لقوم بيننا هم قد سدّوا طريق الاجتهاد : لفقد آلاته بزعمهم ،
وانسداد ابوابها ، والعلة باطلة ، فكذا المعلول ، ومتى يستقيم الظل والعود
اعوج ؟ ثم اذا هم - مع ذلك - قد عادوا الى ذلك الاصل فنقضوه ، ومعهده
الحاوي فرفضوه ، اذ حكم فاضلهم لمن سمى من اصحاب الشافعى بأنهم طبقوا
الارض علماً ، وملئوها حذقاً وفهماً ، ثم شفع ذلك بقوله : وهكذا اتباع كل
إمام مجتهد ، مع انهم كانوا مهرة في العلوم العقلية والنقلية . انتهى .

فلا ادري - بعد تطبيقهم الارض علماً ، وملئتهم إياها حذقاً وفهماً ،
وكونهم مهرة في العلوم عقلها ونقلها - ماذا الذي فقد عندهم من آلات
الاجتهاد وانواعه وعلومه ، حتى يتعذر هو ؟ اذ تعذره ان كان لتعذر مقدماته ،
فقد احيط بها ، واستولى عليها ، وسميت صنوف التحقيق والتدقيق ؟ وهل هي
الا شُطُورُهُ وابعاضه ؟

وأحر عيناه ، فبالضرورة حصوله بحصولها ، وماذا الذي امتاز به الائمة
المتنبوعون من طور وراء هذا ؟

فالله المستعان على هفوة مكشوفة السواة ، لم ينزجر عن التعامي عنها جماعة
المفتين ، ومن رضي من المقلدين صنيعهم ، وهم الاكثرون ، فإن بدية
الفطرة السليمة تقول : وهل من بغية فُقدت ، او مأرب استعصى على من
طبق الارض علماً - الى آخر ما ذكرتم ؟

وماذا أعجزه : بعد اقتعاد غار بها ، أو شانه : بعد الإحاطة بالوسائل ومقاصدها ، اذ تلك هي مجموع العلوم عقلياً ونقلياً ؟

وكيف بمن ملك آلات الاجتهاد وشرائطه ، ومارس طرق النظر وضوابطه وماغاية الشافعي ومالك واحمد وابي حنيفة رضي الله عنهم ، الا هذه الغاية . - ان سلت ايضاً لهم - وكذلك كل مجتهد في الآفاق ، وامام تحرير ، لايشق غباره بالاتفاق ، وان تفاوتت مواطىء أقدامهم على حسب معارفهم - ان سلم ايضاً - انهم بهذا الوصف المحمول لاتباعهم . والا فالسبب والاختبار والنظر الصحيح والاعتبار : كاشف عن ان هذا اختلاقٌ بحت ، وعن فساد هذا الغلو الذي ولّده امتلاء الصدور بتقديس الاسلاف ، حتى أدى الامر الى اساءة ليست بالهينة ، تبذرو يوم ينكشف الغطاء ، وتتقاصر عن المتعنتين فسيحات الخطى ، ونزّه الله الائمة الاربعة ، ومن عقل الحقائق ، ان يدعوا لهم ماليس لهم ، ويرفعوهم عن قدرهم ، ويغلو فيهم بغير الحق ، فهم خصماء هؤلاء الغالين يوم الحساب ، يقولون لهم : ما كان لكم هذا الغلو فينا ، حتى تركتم من قولنا ما هو الحجة عايكم ، وقصرتم فضل الله الواسع ، ومائدته المبسوطة علينا ، وقابلتم من نازعكم في شىء واتاكم به : بأننا لم نقل به ، او قلنا بخلافه ، وهجرتم الرد الى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ؟ وما بهذا أمرناكم ، ولا عليه دللناكم ، ان كنتم ايضاً صدقتم علينا فيما قلتم عنا ، ونسبتم الينا من الخلاف في تلك المسألة . ولئن فعلنا لكننا ظلمنا أنفسنا ، وجاذبنا الحق أهله ، ومعاذ الله من ذلك كله ، فانا منه برآء . وماضركم ان تكونوا كمن سلف قبلنا ؟ درجوا على معالم هادية ، بلا تحرير مذاهب ، ولا تقرير طرائق مخصوصة . ومرتاد الحق لا يحرّم ، والمبطل مكشوف القناع أبكم .

فكيف يخفّي حق ، او يروج باطل ، مع المضي على سنن تلك الطرائق المثلى .

ولقد قضت التجارب ، وتصفّح احوال العالم ، وشهد الحس القاطع : ان كل

فرقة وأهل كل نحلة، يقولون في سلفهم نحواً مما قاله هؤلاء في الأربعة وزيادة عليه، ويؤمنون : ان مخالفهم لم يبلغوا ذلك الشأن، ولا انتهوا الى تلك الغاية، وأنه لا يصلح ان يكون مخالفهم هو الذي فاز بالصواب ، على النحو الذي يزعمه جماعة المفتين وإخوانهم فيمن نازعهم ، او نحا خلاف قول من تبعوه . فلا جرم اتسع الخرق على الراقع ، وتشعبت طرق الإدلال بمطابقة الواقع .

وسبب كل ذلك : ما عرفناك : من غلو التابع في متبوعه ، كأن معنى دين الله : هو الهوى والمحاباة ، فلا بحث عما قال الإمام ، ولا مجال للطاعنين في شيء مما فاه به من الكلام . برئنا الى الله من ذلك .

وحاصل الكلام فيما نحن بصدده : ان الحكم بتعذر الاجتهاد ، منذ زمن كذا - على الاضطراب فيه - لتعذر آلائه وشرائطه ، مع القول بأن المذكورين طبقوا الأرض علماً - : ظاهر التناقض ، واضح التهافت ، ما يخرج من رأس ذى عقل . عَقَلَ المعاني ، وأدرك مدلولات المباني قط .

ومن تناقضهم البَيِّن - بعد ان ارسلوا مقالاتهم بتعذر الاجتهاد ، وأخذ الحكم من دليله - : انهم اخذوا في الاستدلال والتصحيح ، والإبطال في خصوص مسألتنا هذه ، التي استدعت هذا البحث برمته .

فنقول لهم : أعرفتم بطريق البرهان الذي دققتم برهانيته : حسن ما ذهبتم إليه ، وأنه حق ، وخلافه باطل ، كما به جزمتهم ؟ أم قلتم : إما في نفس الحكم ، أو البرهان عليه ؟ والجواب عن هذا لا بد منه .

فإن قلتم بالاول : ظهر لكم إمكان إقامة الحجة ، على أي مطلب في أي عصر كان ، وان البرهنة على المقاصد أبداً متيسرة ممكنة ، لامتعة ولا متعرة ، ونحن لانعنى بالاجتهاد الا هذا القدر . فإن غاية المجتهد تمييز الصحيح من مقابله .

والآن : فقد اتضح لكم - وضوحا بينا بلا شك ولا التباس - فساد تلك المقالة منكم - ان وعيتم ما ذكرنا - لاتحاد عملكم وقصر فكم مع عمل المجتهدين وتصرفهم ، لافرق بينكم وبينهم ، الا بأنكم سميتم أنفسكم مقلدين ، وقصرتم اسم الاجتهاد عليهم ، وعرفتكم ماصدر عنكم بأنه تقليد ، وماصدر عنهم بأنه اجتهاد ، ولا يضر اختلاف الاسماء ، اذ كلامنا على المعنى يدور ، حيث كان الحاصل هو الحاصل . لان الوقوف مع الصور شأن الاغبياء الذين لا تميز لهم . فسموا أنفسكم مقلدين ، واصنعوا صنع المجتهدين . فليس ذلك بضائر ولا عاكر عند ذى الذوق السليم ، والامر في هذا واضح بَيِّنٌ ، غَنِىٌّ عن الإيعاب . اذ لو فقيتم بذمة ذلك الاصل المنهار - وهو القول بتعذر الاجتهاد ، وانفلاق بابه ، وامتناع أخذ الحكم من دليله - لكففتكم عن سرِّد ما حسبتموه حجة لكم من كتاب الله وسنة رسوله وغيرهما ، ولكن كانت الشجرة طَلَمَحًا والثمرة جوحًا ، فما أحرأكم بقول من قال :

وَقَائِلَةٌ : يَا فَارِسَ الْخَيْلِ ، هَلْ تَرَى أَبَا وَلَدِي عَنْهُ الْمَنِيَّةُ وَلَّتْ ؟
فَقُلْتُ لَهَا : لَا عِلْمَ لِي ، غَيْرَ أَتَنِي رَأَيْتُ عَلَيْهِ الْمَشْرِفِيَّةَ سَلَّتِ
وَدَارَتْ عَلَيْهِ الْخَيْلُ دَوْرَيْنِ بَالِقَتْنَا وَحَامَتْ عَلَيْهِ الطَّيْئِرُ ، ثُمَّ تَوَلَّاتِ
نَفَى الْعِلْمِ ، ثُمَّ أَخَذَ يَحْتَنِي ثَمَارَهُ .

فإن قال القوم بهذا الشق من التردد - وهو انهم عرفوا بالمباشرة والبرهان الذي ذاقوه : حسن ما أنتجوا ، كما هو مقتضى عملهم - بانت مناقضتهم الصريحة ، وتفاحش فساد مقالاتهم ، وأنهم قد نقضوا بناءهم بأيديهم جهرا . وان قالوا بالشق الثاني - كما هو مقتضى أصلهم ذاك - وأنهم قلدوا في حسن مانصروا ، او في كون ماذكروا من الحجج عند أنفسهم : دليلا مفصحا عن حسنه ، مبطلا للمعارض ، لامتناع اخذ الحكم من دليله في هذه الاعصار . فهذا من أبلغ الاستظهار على تعطيلهم ، وقلة تحصيلهم .

اذ المعلوم في محاسن العقول ، وسلم الفطر : ان احداً - ان كان مجهول امراً
من الامور - لايتهاك على نصرته ، ولا يقطع بصحته ، ويكثر على مخالفه
بالإبطال (٥٠ : ١١) قتل الخراصون ، الذين هم في غمرة ساهون) والله
سبحانه قد نهى ان يقال عليه الا الحق .

والبحث معكم - والحالة هذه - بالنسبة اليكم ضياع ، وعسى ان يهدي الله
به من شاء من عباده ، وليس ماجئتم به من الجزم والقطع بشيء بلا برهان
عليه ، وأخذ له من دليله : سجيّة المتشرعين ، الذين سنتهم العلم والمعدل ،
دون الظلم والجهل ، فمعاذ الله من جهل وطيش .

وإنا أيضاً نؤرد عليكم هذا السؤال بعينه في شأن التقليد الذي أتمم عليه .
وقد رضيتم به ، كأنه تَوْخِيّاً منكم للتأسي . والله قد حذر من ذلك بقوله
(١٧ : ٣٦) وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) وبقوله (٧ : ٣٣) قُلْ : إِنَّمَا حَرَّمَ
رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطُنَ - الى قوله - وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ
مَا لَا تَعْلَمُونَ) .

أشعرتكم أن هذا في كتاب الله ، ثم تجاوزتم عن الرضا به ، الى ان قصرتم
الطريق الى الله ورسوله في أمر الدين : من الإفتاء والقضاء بين المباد ، بل
وأبواب ما تنتحلونه من الاعتقاد ، وحاصل جملة ماتدينون به من أحكام
المعاش والمعاد عليه ؟ اذ لانعرف أحداً منكم يرفع رأسه بسبب ذلك الأصل ،
الى البحث والتنقيب عما قاله أئمة ، وأهل نحلته ، او يقول : يحتمل أن
يكونوا في هذا الباب لا على صحة وصواب . فما على من بأس في الفحص
عن أصله ، ومن رام ذلك ما كان حظه منكم إلا قولكم : ما أنت وتقليب
الجبال الرواسي .

فإن زعم ذلك . لم يكن لكم حينئذ حرفة سوى التكذيب والجدال ؟
فنقول لكم في السؤال المشار اليه : هل عملكم على التقليد والتدين به ،
خصوصاً على هذه الصفة الغريبة التي صرتم بها صادقين عن برهان صحيح ،
وحجة منيرة ، وأنه طريق نجاة وسلامة ؟ هذا القدر الذي سألناكم عنه الآن ،

لإنكاركم على من حاد عنه ، أو جوز النظر وامكان المعرفة ، وفتح الباب للوافد فلا يحسن أن يقوله مميز يعقل معاني الكلام ، فلا تتشاغل به أصلا ، أم قيل لكم : التقليد طريق نجاة ، ومنهج هدى . فاسلكوه ، فسلكتم بلا بينة ؟ .

فإن قلتم بالأول : فما الذي يُسوِّغ لكم اقامة البرهان ، وايضاح الحجة ، وأخذ هذا الحكم من مستنده ودليله ، وقد انسد الباب في ذلك بقاعدة هذا جزء منها ، وما الذي حلَّ تلك العقدة في هذا الأصل الاصيل ، وحجر ماسواه من جملة أو تفصيل ؟ .

وعلى هذا : فقد نفضتم غبار التقليد من أيديكم ، وصرتم على بينة من أمركم ، وهذا حاصل الاجتهاد الكامل ، وأخذ الاحكام الشرعية من دلائلها ، لاسواه البتة .

ووقوع الخطأ في فردٍ أو احتماله لا يمنع من المضي على الاصل المستقر ، ولا المخالفة في الجملة ، وهو جارٍ حينئذ مجرى غلط الشاهد والراوي ، أو تزويره أو وضعه ، فإنه لا يُطرح مطلقاً ، ولكن في ذلك الفرد مع بقاء أصل الباب على حاله ، لا يחדش فيه ذلك الخدش .

فسهادة الثقة وروايته مثلا : قامت الحجة على العمل بها ، ولا يضرنا الجهل بمطابقة الواقع واحتمال عدمها ، أو ظهور خلافها حيناً .

فالآن مناط ما كلفنا به قد حصلناه ، وطريقة ما خوطبنا به قد سلكتناها على علم ، وصار عملنا على بصيرة ، وهذا طور الخطاب التكليفي ، وأما اصابة ما في نفس الامر فطور وراءه ، لا يعلق بنا شيء منها . « فإنما أقطع له قطعة من نار » « ألا شققت عن قلبه ؟ » « وحسابهم على الله » .

فأجلُهل بهذه الجهة ليس هو مما يقابل العلم عن الله ، ومعرفة أحكامه . بل أمرٌ أجنبيٌ على نحو ما اختص به من النيوب خارج عن المطلوب من العباد ، وعما نبعت عنه في هذا السؤال ، الذي نحن في سياق ايراده .
فما هو التقليد والحالة هذه ؟ .

إذ قول من يقول : اني أصدق وان لم أعمل عملاً على التقليد ، حتى استبنت اني في ذلك راشد ، حسن السعى ، صالح العمل ، اعمل بحجة من الله بأمرتها ، وطعمت مذاقها بالنظر والاعتبار ، الذي استندت فيه الى خاصة بحشى بنفسي : فهذا هو معنى المجتهد وحاصله ، بل وزيادة عليه عند إشباع التدبر .

فعلى هذا : ليس بأقل من المقلد بالقبح علماً بما هو عليه .
والجهل بمستند المقلد - اسم مفعول - في قضية شخصية كالجهل بسبب الشهادة والرواية ، لا يعتبر علمه ، ولا الاطلاع عليه بعد تقرير المناط الديني التكليفي .

وغير خاف عليك : ان هذا التمايز بين المقلد والمقلد لا يصلح فارقاً ، لاني الاسم ، ولا في الحكم ، ولا في الحاصل ، اذ تصحيح أصل الشيء وما يحصل عنه ، وهو مثبتن عليه ، ومُستمد منه : تصحيح له ضرورة ، اذ العمل به فرع ذلك التأصيل الصحيح ، كجزء القاعدة بعد تصحيحها ، وتحقيق كونه فرداً مما يدخل تحتها ، فلا تجد بشراً يطالبك بوجه الرفع في « قال زيد » وأن تُبين له شاهداً في خصوص هذه المادة ، أو نظير هذا التركيب أو خصوصه ، بعد اذعانه لأصله .

وليس اطلاع الإمام على خصوص حجة باب دون تابعه : الا كحاكين حكماً في قضية بشهادة ، علم أحدهما صدق تلك الشهادة بأي الطرق ، بعد الحكم أو قبله ، حيث لا يحكم بعلمه ، والآخر جهله .

فهذا امتياز لا مدخل له في العلم الديني ، وفرق من وراء الجمع ملفى عن الاعتبار فيما نحن بصددده .

وان قلت بالثاني - وهو ان لا علم عندكم بحسن منتحاكم في أمر التقليد ولا برهان لديكم في ذلك بأشرفه ، على وجه مذاق الناظر لنفسه ، والمتقّب عن أسام ما يقول أبناء جنسه - : فلا أغرب من الإصرار على شيء لا يُستَبان رُشدُه وخطة لا يلوح هداها . و« لعلو » فيما شأنه هذا ، حتى صار المدار عليه ، والمعول دائماً مستمراً بين يديه ، وكان به الاعتصام والمعاذ عند الخصام ، والتأله لعليك

العلام ، والوقوف على رسمه في الإقدام والإحجام ، أفيرتضى هذا من عقل ، وحل ساحة التمييز ونزل ؟ كيف من نصح لله وعدل : أن يكون في دينه الذي هو أنفس ما يقتنى ، وأولى ما به يعتنى ، أن لا يكون على بصيرة يعقلها ، وأثارة ينقلها ؟ .

هذا من أعجب العجائب ، وأطرف ما طرق الأسماع المباطة الحجاب ، لأن صنوف الأمم لا تجدد فرداً منهم - حتى من نحن نخوض معهم الآن ، وإن كانوا قد أرسلوا من ألسنتهم ما يوجب صريحا - يقول على نفسه أو فريقه : بحاصل هذه النكتة ، وحتى أن المبطلين منهم ، لا يعترف احد منهم على نفسه : انه ليس على بصيرة من أمره وتثبت فيما هو عليه .

واعلم أن ما ذكرنا من الإرادة والترديد ، والامور اللازمة عليه : أوضح من شمس الضحى ، لا يمارى في ذلك - او يتارى - إلا جامد الفكر ، غير متأهل للهداية ، ولا مترشح للاقلاع عن الغواية .

فلا يخلو حال هؤلاء المقلدة من ان يقولوا : نحن على بصيرة وهدى في الذرة والجل ، والتفاصيل والجل ، أي : لأنا على بصيرة بأصلها ، التي هي منه ، ومتحصلة عنه ، وعائدة اليه ، ومتفرعة عليه ، وقابعة له . فما هي غاية الاجتهاد إذن ، وما حاصله وقصارى ثمرته ، والمقصود منه ، بل روح مساعيه ؟ أو يقولوا : لاندري . فإبعاد عن قضايا العقول ، وسفطة بلا مرية . أو يفصلوا فيدور الخوض معهم أينما وصلوا .

والحمد لله الذي قد جعل هذه الأفهام والعقول ، والامماع والابصار والافئدة لعلكم تشكرون ، وتعرفون وتنكرون ، وتميزون ماتأتون وتذرون ، وإلا لكنتم كهذه السوائم التي ترتع في البيداء . فأني فضل لكم عليها الا بزيادة هذه المزايا ؟

وليست ايضاً مقصودة لذواتها ، بل لما نبه الله عليه في غير ماموضع ، وشهدت به الفطر ، وضرورات الاديان ، والله المستعان .

وهل يكلف الله سبحانه من لا يفهم ولا يدري بالجهة التي سأها منا ؟ .

وفي جماهير هذه المقلدة من اهل الذكاء والفطنة ، والسبق في مجال الادراك
لأمور الدنيا - وان تفاوتوا - من لا يحصى ، بحيث كانوا للمعالي أهــلاً ، لو
استعملوا هذه القرى فيما هيئت له ، وضربوا بتلك السيوف القاطعة ، ولم تتسلط
عليهم جنود الاوهام ، وفساد الفطر ، والخواطر الضائعة ، التي أصبحت في
الحقيقة جنداً للعدو المبين ، سَوَّلت لهم بأنكم قوم زَمَنْنى لاهـراك بكم ،
ولا تصلحون لأخذ الحكم من دليـله .

وما علموا ان ذلك من العدو المبين ، من جملة ما يحشد عليهم من جيشه المكين
وينفث فيهم من دائه الدفين ، حتى حرم القوم فضل رب العالمين ، وضرهم في
دينهم . فلينظروا ان كانوا للظنّ بالناصح محـنين .

ولَسَنّا نعني بهذا: أبـلّه لا يدري شيئاً ، بل نعني من يرى ويسمع ممن عانا
حرفة من الحرف ، او صنعة من الصنائع ، او كِبَرُزاً في كَفَن من الفنون ،
حتى المعتنين بمذاهب أسلافهم ، والمتدربين في تخليص مسالكها ، والتنقيب
عن دقائقها ، وكذا كل ساع فيما يهـمه ، ويتعلق به من أمر دنيا أو دين ، على
حسب ما عنده ، وكل الناس ساعون ، إلا من هو لقلته كالعدم . فتجده قد
أدرك ما هو فيه ، وأتقن ما عاناـه . وصرف همه الى تحصيله ، ومهر في جملة
وتفصيله ، وأدرك زواياه وخباياه . فما بال أمر الدين عندهم لا يكون بهذه المثابة ؟
فإذا كان كل ساعياً ، بصيراً بأداب إدراك مطلوبه . ومقدمات حصوله ،
مدركاً لما توجه له ، حسبما قدر له ، وهيباً له ربه القادر ، ما لا يدخل في وسعه
ابتداءً ، بل بعد السعي . فلشأن الدين ممكن الحصول ، متأثري للوصول .

ولماذا أدرك الناس فنون مساعيهم ومطالبهم ، ومقاصدهم التي قد وطنوا
نفوسهم على العناية بشأنها ، والاحتياط لإدراكها ، وجرت سنتهم في أنه لا يحوز
إمـالها ، وترك الإحاطة بكنهها ، دون ما يقتضى الوضع الحكيم العلمي ضرورة
بتيسره وإدراكه ، لتقدمه في الحاجيات ؟ بل الضروريات اللازمة ، وهو علم

الكتاب والسنة والفهم عنها . فصار عندهم خطبا متمسراً ، بل على مازعم هؤلاء متعذراً . وما الامر بهذه الصفة ، بل انما هو والله الغفلة والإهمال ، وعدم العناية والاشتغال . وتسلب العدو على الخاطر والبال ، وقد نال بغيته منهم بلا ريب ولا إشكال ، صيّرهم عندهم من قسم الممتنع المحال .

ونحن وكل ناصح لنفسه لانعلم معنى لقولنا : مجتهد عالم بأحكام الله : زائداً على كونه بحيث يتميز أمر دينه الذي تعبده الله به . وما هو مبلغ علمه بخطاب الله الذي وجهه الله إليه وإلى كل انسان .

وسرّ المسألة وحاصلها : أنه لا واسطة بين العلم والجهل . فالكون على بصيرة هو العلم ، وضدّه : ضدّه .

فما اختاره القائلون بتعذر الاجتهاد ، فقد صرحوا بما ملخصه : إن قالوا : نحن على علم وبصيرة . فليأتوا بمعنى يحصله الاجتهاد ، بل الضرورات ، والنسبة سوى ذلك ، وان تفاوتت المراتب .

والمراد تصحيح كون المرء في سعيه على هدى ورشد .

وان قالوا : لا . فمن يرضى لنفسه ببطالة وفقد وعُدْم ؟ خصوصاً من اعتزى الى شرعة الإسلام ، واتمى الى أوضاع الرسل الكرام ، والملة التي هي النور اللامع ، والبرهان القاطع ، ليلها كنهانها ، وتعطارها كمدارها .

كيف جاز في سلامة الطبع وصحة الذوق ، ان يعتمد إليها أحد ، فيقول : لا يمتطي صهوة الاستناد الى حججها البينة ، ومصابيح براهينها المنيرة ، إلا مثل الشافعي وأبي حنيفة ، وأما سائر الأمة : فهي عليهم حرام ؟ أنسيتم قوله تعالى (هذا بيان للناس) وتركتم قوله صلى الله عليه وسلم « تركتكم على مثل البيضاء ، لا يمدوها خفاء ولا التباس ؟ » .

أما تفتبطون بما لله ورسوله عليكم من منة ، حيث ترك لكم ما تهتدون به في حنادس الظلم ، وتقطعون به من رام فزاعكم من الأمم ؟ و« رب مبلغ أوعى

من سامع ، ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه ، وما قصر الله الامر بتدبير كتابه والفهم عنه على سلفك دونك . ولا رخص لك وعزم عليهم ، ولا فصلك عنهم في أي باب يُدَّانُ به تعالى ، ويأتي الأمر منه على عبادته فيه ، وتعبدتم به علمياً أو عملياً ، بل أنت ممن تعلق به الأمر والنهي والنداء والحث ، والوعيد ، والثواب والعقاب ، ونيل الدرجات ، واقتناء المزايا المحمودة ، والخطط الرشيدة ، التي سبيلها العقل عن الله وعن رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأخذ الحكم من برهانه ودليله . قربك ما حط عنك ذلك ، ولا جعل الخطاب بالمهمات الدينية منه ومن رسوله ﷺ مخصوصا ببعض الأزمان ضرورة ، أو جعل العقل لكلامه ومعرفة حجته وهدايته في جليل أو دقيق محجوراً عن فهم في هذه الازمنة وقبلها ضرورة أيضاً .

إذا يؤول الامر الى اضاءة محضّة ، لفقد ما لا بد منه ، بل أهمه وأقومه ، إذا لا سبيل الى جواز ما لا يعرف قط ، لاشرعاً ولا عقلاً .

فأمرك الآن في هذا المقام والاعتبار : كمن درج في غابر الأزمان في أصل الوضع الشرعي ، الذي لبّه : الشرائع الفرقانية ، وحصول الاهتداء بتلك الاوضاع السنية . ولماذا زفّ إليك « فأدأها كما سمعها » « تستمعون ويسمع منكم » و « ليبلى الشاهد الغائب » بعد قوله جل ذكره (٥٩ : ٢ فاعتبروا) (٣٨ : ٢٩ ليدبروا آياته) (٥٤ : ١٥ فهل من مدكر ؟) وضروبه المتكررة .

أشء من هذا قد جرى فيه النسخ ، أو تغير الحكم ؟ على أن القائل بالتقليد ، والمدافع عنه ، تجد منه التصميم على أنه في كل ذلك مستند الى الكتاب والسنة ، فلا يخلو : إما ان يقيم برهاناً على هذا فهو أخذ الحكم من دليله ، وتلك خاصية الاجتهاد وروحه ، أو لا ، فجاوزة للحدود عقلاً ونقلًا ، وسلوك لمحال ، إما لا يفارق التناقض ، او يؤول الى البطالان الذي لا يستكن .

وبالجملة : فوضع الدين ومقاصده ، ومحال تعلقه بحالها الذي كان : فأنت ومن

مضى ومن بقى : جهة واحدة . أترك معذورا عن الصلاة والصيام والحج إلى بيت الله الحرام ، وسائر الاعتقادات الدينية والأحكام ؟ فلماذا قلت : أخذ الحكم من دليله يختص به الامام ، وهو له دون سائر الانام ؟ .
قابلت نعمة الله بضد الشكر عليها .

وضابط الباب : أن أمر الله بتدبر كتابه ومعرفة أحكامه وفقه شرائعه : لم يخص الله تعالى به أحداً دون احد ، ولا من تقدم دون من تأخر وابتعد ، والكل يوافقنا في مثل الصلاة والصيام وغيرهما من الأحكام التي تعبد الله بها الانام .

فلماذا خرج هذا الفرد الذي هو أرسخون في التكليف قَدَمًا ، وأمسُئُنْ به ذمة ورَّحَا ؟ لانه قاعدة بنيانه الرفيع من الجملة ، فكيف امتنع على عباد الله في هذه الازمان أخذ الحكم من دليله ؟ وهذا شيء من أبين البينات ، لايتأتى القول بالتعذر إلا مع الجزم القاطع بأن الله لم يكلف بأخذ الأحكام من الكتاب والسنة أصلاً او بأن التكليف الآن جملة مرتفع ، وإلا فالتفريق بين المؤلف قول ردى ، مختلف ، إلا بمخصص او مقيد ، يأتي من الله ورسوله .
وأما تحكم الاهواء فلا يصفى إليه من يعقل قط ، بل الوجه - لو قلنا بارتفاع التكليف - : ان يكون العلم منه مستثنى ، غير جار مجرى ماعداء لمكانه من الرسوم في لزوم استدامته وبقائه ، وان له في الحكمة مايقضى له بذلك اكبر مما عداه من رفقائه ، كما لا يخفى .

والقصد : ان الله جعل الكتاب والسنة أمراً خالداً على مرّ الازمان ، لينعلم الجاهل ويسترشد الضال ، ويأمن الخائف ، ويتذكر المتذكر ، ويعتبر المعتبر ، ويستمد المؤمن ، ويهتدى الحيران ، وليقضى بين الناس بما هنالك ، وليكون ملاذا عند الاختلاف ، وبياناً عند اللبس ، ورسماً متبعاً في الاعتقاد والتعبد والإفتاء ، والحكم والتحكيم ، والتحليل والتحريم ، والاجاث وغيره من احكام العلم الحكيم . ومستنداً يرجع إليه الامر كله في التأخير والتقديم .

فتعطيله عن هذه الثمرة ، او منع المجتنى لها ، وهو المقصود بها : مناقضة ظاهرة وعناد أوفى ، ومضادة جلية .

والمحروم الذي اضاف المنع ايضاً لمن سواء يقول : مالي في هذه الحياض من مشرب ، هي للامام يروى منها ، ويخبر عما وجد ، ولا سبيل لغيره اليها ، بل يكون في ايدينا الاوصاف بأن في ذلك الحوض كذا ، وصفته كذا ، وفائدته كذا .

فإذا جاءهم من يقول : بعض هذه الحياض لم يبلغه الإمام ، ولا ادعى لنفسه الإحاطة ، او بلغه ، ولكنني وجدت نعمته او فائدته غير ما ذكر لكم ، بعد ان باشرت بنفسي مذاقه . فما تقولون ؟ وليس لكم على دفعي حجة ، ولا الى مصادرتي سبيل ، الا دعوى مالها مستند . اللهم الا اذا باشرت فاضطررت الى الكذابي . فذاك ما أمرتم به . ويصح منكم - والحال هذه - المدافعة والممانعة ، واما مكاذبة في شيء قد أعربتم عن أنفسكم أنكم ماتبوا تم له منزلاً ، ولا جسستم له عرقاً ولا مفصلاً : فقريب منكم التوثب على حماه ، والساقى يقول : هلموا ، فليس الخبر كالبيان ، ولم يحط الإمام بما لدينا خيراً وربما يخطيء الخبر ويخالف إذ مبناه على مبلغ صاحبه علماً وفهماً .

ومن علم حال البشر اضطر الى الحكم بعدم براءتهم من قصور الفهم ونقصان العلم في حالات كثيرة . كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى .

إذ ليس في وسعهم أفراد الاتيان على نهاية ما به التكليف من الشرعيات قضية ضرورية . وما به قوام الأود وصالح الخاصة : هو كالغذاء الذي لا تكفي فيه بغيرك .

فكما ان العمل لابد ان تأخذ منه ما ينوبك ويتعلق بذمتك . كذلك التعلم لتبنيه عليه ، لانه شرطه وعلته ، وما به يتحصل ويقوم اعتداداً واعتباراً ، فانه لابد من تأدية العمل على الوضع المعبر تعلقاً وكيفية ، حتى يمتاز عما سواه إذ ليس مجرد وجود معنى الاسم كافياً ، ولان التكليف علم وعمل . فكيف يلزم

المباشرة لاحد جهتيه دون الاخرى ؟ كالإلزام ببناء على الهواء : يكون لاحالة
ساقطا . كذلك بناء المقلد عبادته على التقليد يكون فيها كلاً .
وأما رفع هذا : فيؤدى الى الكون لاعلى شيء ، أو على شيء غير معروف
الإسناد ، وهو ضلال ، وهل ضلّ من ضلّ إلا بعدم العلم والوقوف في حدود
دلالة وإشارته ؟

ومن راعى سبيل النجاة كيف تحقق سعيه (٢٩ : ٦٩) والذين جاهدوا
فينا لنهدينهم سبلنا) .

أم كيف يقول - ان كان صادقا - قد علمها غيري ؟

وهذه الصنائع والحرف التي بها صلاح المعاش ، ويسرى النفع بها الى النفع
في المعاد ، مع شرطه - لا يستغنى فيها زيد بمحقق عمرو واتقائه ، بل لابد
لكل احد ان لا يرى الاجتزاء بالغير ، بل يأخذ في السعي بنفسه ، حتى
يكون الإدراك ، ولهذا قامت هذه الابواب كما يريدون ، وجدوا في طلبها
وتملكها وتذليلها للأفعال حتى أطاعت واقتادوها بنواصيها ، وأنزلوا مستعصيتها
من صياصيها ، مع ان فيها ما يحير الأذكى ، ويعيب الفطناء ، بحيث لو صرفوا
بعض تلك العناية الى أمر الدين وتحصيل الركن العلمي منه بالنظر والاستدلال
لقام كذلك ، واستنارت معالمه ولعت قبابه وشخص بناؤه ، كما استقامت
أبنية تلك الصنائع ، كشعائر المذاهب بالمعانة والسعي ، وتوطين النفوس على
امكانها وتيسيرها ، وان لابد من تحصيلها وقيامها لعدم الاستغناء عندهم
عنها ، ولميس الحاجة اليها .

فما بال هذا الباب الديني الذي يقوم بأقل من ذلك الكدح أو بمثله ، أو
بأشد من بعضه ، ان سلمناه لاختلاف مراتب الناس فيه : صار في حيز الممتنع
المتعذر ، وهو في الدرجات الاولى من الضرورات ؟ والامر الموصل الى رضا
الله ، والفوز بعقبى الدار ونعيم الآخرة ، وهو العلة الغائية للإيجاد ، شأنه
معروف فانه بحمد الله القاصر والماهر .

وقد فتح الله الباب ، وبسط مائدته للقاصدين والطلاب ، لعموم الحاجة وعموم النفع ، وعدم الاستغناء من متقدم ومتأخر عن مباشرة مذاقه على الوجه المأمور ليتحقق الانتفاع والسلامة في ذلك الامتناع ، بل في أخريات الزمان الحاجة أمس ، والاضطرار ألزم ، وقد وقعت فيه زيادة السهولة واقترب المرام بحسب ذلك فضلا من الله ورحمة ، كما سنبرهن عليه ان شاء الله تعالى . وحكمة العليم الحكيم في خلقه وأمره ودينه وشرعه : قاضية بإمكان الوقوع وحصوله ، ومنادية بطلب الإيقاع على الوجه الذي شرحناه .

فهل يحسن أو يسوغ في ميزان الحق ومشارع العلم : احالة مانايط به الصلاح وحصول كل مرام ، ذو العزة والجلال والإكرام ، والحكمة البالغة والرحمة الواسعة ، المنعوت باللطيف الخبير القريب السميع الجيب الرؤوف الرحيم ، وبكل اسم جليل ونمت جميل ؟ وربط به الفوز والسعادة والسلامة والنجاة لكل الناس في جميع الأزمان ، وهو من الضروريات وضعاً وعادة ، وقد أمر به وحث عليه حثاً عاماً للأولين والآخرين في جميع الأزمان ، حتى منقطع دار هذا التكليف ، وربط به تحصيل الاجور ، والفوز بعالي الامور ، واتقاء كل محذور .

أفيجوز ان يعاند ذا الملك في مراده ، او يمنع عبده فضله هذا المرتبط بإيماده ولقد عرف تعالى عباده ما في الاقبال عليه ، والاعتصام به من أنواع المسرات . واستدفاع المضار دائماً أبداً يقينا ضرورة .

فتخصيصه ببعض الأزمان استدراك ، وتحريف لقاعدة الشريعة المستمرة ، وهو أمر ضروري البطلان . فقد يسهه ربنا وأدناه (ولقد يسرنا القرآن للذكر ، فهل من مدكر ؟) ومنه ما دل عليه تركيب « بعثت بالحنيفية السمعة السهلة » .

والله في تيسير أمره وتقريبه سر بديع ، هو انه لما كان الكل مضطراً إليه . وقد حث تعالى جميع بني آدم عليه ودعا كل الناس الى الاهتداء به . فكان من تمام ذلك عدم الامتناع والتوعير ، وانتفاء الحرج والتعسير ، حتى نسخ تلك

المشارع الفاضل والمفضول، كما في سائر الاعمال التي هي سبيل مرضاته : من جهاد وصيام وقيام ، وانفاق وغيرها ، وباب العلم وطلبه وتحصيله شعبة منها فما باله امتنع دونها . والكل - مع كونه أخصها وأولاهـا - من وادي القرب ، والتطوع له تعالى ، والتوصل الى أعلى جناته . ونيل جزيل ثوابه ، والسلامة من أليم عقابه ، وكلها مشتركة في الدعاء والحث والترغيب والوعد يجزىل الثواب ، من دون تخصيص ولا تفسير ولا تنفير ولا تثريب ؟ .

بل النظر الصحيح ، والوضع الحكيم قاض قضاء حقاً لا مرد له : ان يكون باب العلم أسهلها حجاً ، وأقربها منالاً ، لمكان الضرورة اليه ، وتقدمه على ماسواه ، واشتراك أهل التكليف وذوي الخطاب في التعلق به ، لزوماً في الذمم والاعناق بلا ريب .

فالتخصص المعسر المنفر : مضافاً للوضع الإلهي ، وناقض بناء الشريعة . وممن قائل مقالاً في حكم الله لشبه صوري ، دون تحقيق الباعث على الحكم الملحق به . ففتح على غيره ، وما بلغ شأوه في غير تلك الحادثة لفظة عنها لا عن قلة فطنة ، وأصبحت نفسه بنيله مطمئنة . وقد جرب هذا وتكرر وكثر وقوعه حتى شهدت كثرة وقوعه بأنه لا يمتنع على المفضول في كثير طيب غاية خير من غاية مَنْ فَضَّلَهُ في محال متعددة .

وأما انتم معشر المفرمين بالمذاهب الراضين بقيود التقليد في اعناقكم وقلوبكم : فقد جعلتم تلك المتون والختصرات اظهر عبارة ، وأوضح معنى وإشارة ، وأصح مسلكاً وأبين مدركاً ، لما انها - بزعمكم - خلاصة تلك المحاسن .

وكيف يكون ذلك كذلك ؟ وفيها من التباين والتدافع والاختلاف ، وخفاء السند والدليل أو ضعفه ، أو مصادمة المأثور الصحيح : ما لا يخفى على ذي بصيرة ، صالح السريفة قد مارس الحقائق وسبر الطرائق ، ورضى بالله رباً ومشرعاً حكيماً

عن جميع الخلائق ، وحظى بالتمييز بين الخطأ والصواب ، وبالانتفاع بما وهبه الله من عقل وفهم حاذق .

وما اشبه على الناظر من الأدلة نفسها ، أو ظهر عنده تعارض : فالقطع عنده بأن مفيضها هو محل القدس والبراءة من كل نقص . فإن علم كيفية العمل في ذلك بتعليم المفيض سبحانه ، وإلا وقف لقصوره في نفسه ، لا لتطرق أمر في المصدر المذكور ، بخلاف غيره ، فأمره ما ذكرنا .

والغافل يقول يحمود خاطره : كل ذلك المختلف فيه بين المختلفين ، أو بعضه : رشد ، لا بل الرشد منه ما سلكه سلفي ، واتبعتهم فيه .

وقد يكون أيضاً كاذباً عليهم ، أو مفترياً عليهم بذلك ما لا يرضونه له ، لجهله ما صدر عنهم ، كاجهل الأدلة ، وقد صح لنا كل ما ذكرنا وتواتر ورودها علينا حتى استيقناه ضرورة ، ودان به كل من على وجه الأرض ، إلا القلة النادرة . ومتى جعل الله في دينه : شرعة أن يقف عباده على رسوم جماعة منهم ؟ خصوصاً إذا قصرت الطريق إليه في تلك الرسوم ، وخصوصاً أيضاً : إذا بولغ في التصميم على مكاذبة من لم يقف ما ليس له به علم ؟!

ظلمات بعضها فوق بعض ، لا تـ الراسم يحل ويخطيء ، ولا بينة على كونه مغاض الديانات ، حتى لا نبالي بعروض ما يقال فيه هذا كـ أن قطع له قطعة من نار ، فهو حربي ملغى ، لانه - كما مر - فرق من وراء الجمع بل نجزم قطعاً بأنه لا يصح من الله ذلك أبداً ، لانه يتضمن من العنت وتقويت مطالب العقلاء والمكلفين ما لا ينتهي قدره ، إذ المحل غير صالح لذلك ، لمعجزه عن القيام بتلك الاعباء ، بسبب سعة النقص والقصور اللازمة ، المانعة لربط هذا الأمر العظيم بمحلها ، كما شهد بذلك الاطلاع والعلم بحقيقة الحال ، وبيان مظاهرها مما لا يطاق إحصاؤه . والحس كافي .

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَذْهَانِ شَيْءٌ إِذَا احتاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ

وباب الدعوى المجردة عن شهادة الحسن "وَالْوُجْدَانِ" ، أو الحجة والبرهان
قد أغلقناه ، ومن لم يحسن أولم يجد . فَمَيِّتْ ، أو ابنك أو متفارط الغفلة ، والقدر
المستطاع له : هو التيقظ والتفكير . والكلام معه - ان شاء الله تعالى -
بعد ذلك .

وشرح تحقيق هذا الموضع : ان كل امام مجتهد يعلم ويجهل ، ويصيب
ويخطئ ، ويوجد في كلامه الاختلال ، والقصور والضعف ، والوهم الظاهر ،
والفهم الفاسد ، يُورَقْنُ بذلك من تَصَفِّحَ وَتَلَمَّحَ ، واشرف على كتب المقالات
والخلافيات ، والمذاهب المتفرقة ، والمسائل النظرية ، واطَّلَعَ على ما أخذ
أربابها ، وحجج مُنْتَحِلِيهَا ، ولا يَرْتَابُ في شيء مما ذكرنا بَتَّةً . لأنه في
غاية الظهور ، يعرض مظهره في عامة المباحث ويدور ، بحيث يجد الواقع
على ذلك من نفسه ضرورة تدفعه الى الحكم بضعف بعض ، وأرجحية آخر
وبطلان ثالث ، وغلط قائله .

ولعلك تقول أيها السامع : مقتضى ما عليه مقلدة الاسلاف : الدفع لما
ذكرت في شرح وتحقيق هذا الموضع .

فأنا أقول : كلهم يوافقني على حاصله في حق مخالفه . إذ من المعلوم : أن
أعيان الفرق لا أقل من ان يروا لأنفسهم رجحانا ، إذا لم يتناولوا غيرهم .
وبيان ذلك : أن الجميع ليسوا على نحلة واحدة ، ومذهب فرد ، ومع
الاختلاف - سيما إذا كان في شيء من العقائد والاصول - ترى كل فريق
جازما بإصابة رأيه وحسن طريقته ، ومخالفه معه على أحوال كالرمي
بانحطاط عنه ، ان فرض الواقع عليه من المختلفين ، وهو أعد لهم - ان وجد -
او ببدعة او ضلال او كفر . نسأل الله العافية من القول المحال .

وترام يتجادبون « كلها هالكة إلا فرقة » ، ويزعم كل انه المستثنى .
فعرفت الآن بلارية : ان هؤلاء الاتباع الغلاة قائلون : بأن العالم يخطئ
ويجهل ويَزَلُّ ؛ وان كانوا لا يقولونه الا في حق من خالفهم خاصة ، لا على

النحو الذي نقوله نحن، ولكنهم ماسقط عندهم مخالفهم عن الاعتبار، إلا بسبب زلّجه عن الثبوت، وانحداره عن معقل التماسك، ولا يكون هذا إلا وهو جائز عليه، والا فهو كان قبل وقوع ذلك منظوراً لهذه الحداقة.

فَتَدَبَّرْ . حتى تعرف اتفاق الجملة على الجملة، وإنك قلّ أن تجد مريضاً عند قوم إلا وقد أباه آخرون، وهذا منهم لَسَنَانُ يُسَاعِدُ أَيُّهُمْ فيه، على الوجه الذي عندهم، اذ الكل عندنا قد أفرط وفرط، وما اقتصد ولا توسط وهو الآن في مقام النظر (وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ)

وانما المراد : تعريفك : أن القول ببراءة الاسلاف من وَصْمَةِ النقص والاختلاف : أمرٌ قد نقاه جميع العاملين بمقتضاه، لكن على وجه غير مرضى عند الله، اذ علماء الامة، وسُبَّاق الأئمة، الواقفون على اشارة التَّدَبُّرِ، والوازع الاستقامي حسب الإمكان: هم عندنا لا بمنزلة مَنْ غلافهم حتى جاوز القدر الذي أمر الله، ورضوا به، وحرّموا تعديده، ولا بمنزلة من جفاهم . حتى أهمل ماوجب عليه في حقهم، فخذ منهم واعطهم، واقبل منهم ورد عليهم، واعرف وانكر، وارض وامتنع، وإنْ شَدَّدْ، واستحسن وحدّر.

وعلى الجملة : عامل الجهة الخيرية بحقها، والمنتقدة بمقتضاها، فإن الميل الى الاولى فقط : غُلُوٌّ مذموم، والى الثانية حسب: جفاء مَلُوم .

ولا يمكن الحكم على احد من أهل العلم، ولا على آحادٍ منهم اتفقوا بالبراءة في كل مذهب، وقول جليل ودقيق : من الخطأ والوهم، وفساد الفهم، وقصور العلم وسائر ما قدمناه، ويجريه على سنن الاستقامة والصحة، ولا يابى هذا الا مكابر في المحسوسات، والتجارب والمشاهدات . فلا تناظره، مع أنه - وإنْ برأ امامه - فقد حَمَلَ غيره ضدها، وتنازع الآخر يقابله، كما سلف ذكره، وكله قبيح، كما عرفت، اذ ليس صادراً الا عن محض تحكم وهوى بلا انصاف ولا علم وانما أردنا بذكره الكشف للمسترشد، وإفحام المتعنت.

وإذا اتقنت مامراً : أفدناك ذيلاً من ذيوله ، وهو : ان كل مابأيدي الناس من أقوال آحاد العلماء ، ومذاهب أفراد الفقهاء : ففيه حق وباطل ، وخطأ وصواب ، لما قررناه عندك ، من قبول الهل لذلك . وما هذا شأنه : كيف يتأهل للنجاة متبعه ؟ فضلاً عن ان يدافع به ويجادل ، ويمارى دونه ويناضل ، . . ويكاذب به من خالفه ؟

وعامة مابأيدي الناس من الأقوال والمذاهب في علمي وعملي ، ماعدا الضروريات الدينية ، التي ابتنى الالتفات الى هذه الملة القراء على ادراكها ، عند العام والخاص ، الا من لا يصلح ان يعد . فكلامنا ليس فيها . وانما هو فيما عداها . فهو مما لا يصح دعوى الاتفاق عليه من كل علماء الامة في عصر ، أو مطلقاً وفي شخص منه ، وان اختصّ الباحثون عن شيء مثلاً بالجزم بصحته . حتى يكون في معنى : أن من بحث فلا بد أن تربط غايته بغايتهم ان سلّم على ما فيه . فذاك شيء غير الإجماع .

وتصحیح الإجماع على الوجه الذي يلزم عنده العمل به ، وتحرم المخالفة ، بحيث ينقطع المنازع عن إبداء أى خادش معتبر أصلاً : في حيز الممتنع ، وأقرب خادش : مايحده الفطن من نفسه ، حيث لا تدعن للجزم بوقوع الإجماع وتأتى الجزم بصحة النقل عن كل فردٍ من أهله ، ولا زال الخلاف فاشياً في مسألة الإجماع قديماً وحديثاً في وقوعه ، فإمكان نقله عن كل فردٍ من أهله ، فصحة ذلك النقل ، فحجيته .

وعليها : فمن المعتبر فيه ، وكون الحجية مقصورة على إجماع الصعابة فقط ، أو لا حجة إلا إجماع جميع الأمة حتى انقراضها ، كما هو مقتضى لفظ «المؤمنين» و«الامة» اذ ارادة الجنس هنا منافية لقصد المحتج بالإجماع ، وهذا الاخير يجعله خصيصة فقط لا دليلاً .

وهل الإجماع حجة قطعية ، أم ظنية ؟ وكل فصل من هذه : ففيه الخلاف ، حتى بين معتبرى الإجماع في الجملة .

ومن أضمن في هذا الموضع من كتب أصول الفقه : ثيقن وقطع : ان الإجماع المتداول في الاحتجاج ، إنما هو بناء على اختيار المستدل به فقط . وما هذا حاله : فغايتة كسائر آراء النظار ، واختياراتهم في أفراد المسائل : موقوف على النظر ، واختيار المتشوف للحقيقة ، وتنقيح الباحث . وحاصله : قول من جملة أقوال ، ونظر هو عرضة للثبات والزوال ، لا كما يتوهمه القاصرون حين تدعيمهم دأمة دعوى الإجماع ، التي طال مروج عهودها ، وتخلّفت وعودها ، خالوا ذلك جبلا راسيا ، ونأزلة لا تدفع ، وخطبا لا يقبل شفاعة الشافعين وحجة تسد أفواه الممانعين ، متى سمع أحدهم : هذا إجماع ، أو خلاف فيه ، أو ما سمع عن أحد من العلماء بخلاف هذا ، أو لا يقول به قائل - ظن : ان كل من عليها قد دان بذلك ، لجهله بأصل الواقعة ومبناها ، وأنها كسائر المسائل المختلف فيها ، بل في بعض ما يشرح فيه الخلاف : ما هو أصح معتمداً وأوضح مستنداً ، من كثير مما ادعى فيه الإجماع . فالأمر أيسر من ان يكون بهذا القدر ، وأخف مما توهموه من هذا الخطر . فلا يكاد يحصل عندك شيء من هذا لو عقلت .

إن قيل : هذه مسألة خلافية . هان لديك الخطب دون : جمع عليها ، فيميل صبرك عند الضرب بهذه العصا ، مع قوة الحجة في الأولى ، ووضوح برهانها . وظهور ان لانسبة بينها .

وقد اودعت في « مدارج العبور » هذا البحث مشروحا مفصلا بما لا يبقى به عند ناظره مبالاة بهذا الإرجاف .

وقد تقدم هنا أيضاً شيء منه . وأوجب التكرير : عروض ذكر شيء من الجانب المقابل . فلا تبتئس ، أو تمرج على ما حصل عند جمهور المتأخرين في مسألة الإجماع . حتى كثر توكلؤم عليه وتورّكهم على حكايته ، حيث تفقوها

من دون اعتبار مالا بد منه . حسبما يهدي إليه البحث والتنقيب . فقد وجدنا ملايتيسر حصره من اجماع يُدَّعى ، ويتعقب بذكر الخلاف ، كما تراه في غير ماموضع من شروح الحديث والكتب الحوافل .

فقد تحصل لك ان الموجود بأيدي الامة - غير الضرورات الدينية ، حقيقة لاتوهمًا - من الأقوال والمذاهب ، والعقائد والنحل في ابواب الديانات : انما هو مذاهب آحاد منهم . يجوز فيها ماأشرنا اليه سابقاً من شعوب الاختلال . وطريقة البحث والانتقاد آمنة من جميع تلك المخاوف . فإين كونك على أقوال شأنها ماشرحناه ، وحقيقة امرها ماأوضحناه ؟ .

وأين هي من موائد الكتاب والسنة ؟ التي مذاقها يبرىء العاهات ، ويقدر من السفاهات ، ويعرفك قدر ماحرمت منه هذه الجماعات ، وسوء ماوقعوا فيه من فساد الاحوال ، بسبب هجرانهم المباشرة لما هنالك ، وماضمن من الدلالات والإشارات ، وصنوف التأديب والتعذيب والتثقيف والإفادات .

فذاك - بعد استظهار الكون عليه ، وتصحيح الطريق اليه وتنقيحه دراية ورواية - هو الباب الذي ان ولجته للاعتصام به من المخاوف نجوت ، وان سلكته : كنت على هدى وبصيرة من أمرك ، وان أردت ان تستمد منه حجة تأثرها ، أو طريقة دَعْبُرها ، أو برهاناً تقيمه ، أو هدىً تلتزمه ، أو تصحيحاً لا اعتقاد أو عمل ، أو دليلاً قاهراً لخصمك ، هادياً لمسترشدك : وجدته صالحاً لجميع ذلك . قائماً بأعباء هذه المدارك ، ولا يعرف ذوو الألباب ، ومن رزق صلابة في دينه ما يستأهل القيام بهذه الأثقال ، سوى ذلك الباب ، لا الرد الى شرح المنهج وماذكروه معه وأشباهاها من كتب المقلدين .

ولو كان البناء دائماً على ماأشرنا من ذلك الاساس ، لكانت ثمرات الكتاب والسنة يستمتع باقتطافها عامة الناس ، ولما عَفَّتْ رسوم الهدى ، واندرست معالم الاهتداء ، ولكان أمرها مشهوراً مذكوراً ، مأنوساً منشوراً ، متداولاً بين

الناس ، حتى تُزاحمُ الأصغرُ الا كابر ، وينال القاصرُ حظهُ من مواهب الله ، وان لم يبلغ شأو الماهر . ولم يؤكّد الحكم باستحالة التحلّي بتلك الرغائب بؤسا لها من رزية .

ولا يضر في هذا الموضع تفاوت معارف الناس في هذا الباب ، ومع ورود الجميع المنهل الروى متحد . والفاضل يحذو حذو المفضول من عين ذلك الماء المعين ، ويتعاورون ذلك فيما بينهم « تسمعون ، ويسمع منكم » ، ليبلغ الشاهد منكم الغائب .

فالسّماع والتبليغ : ليس الا لما سُمع وبُلّغ عينه ، لاحكاية تبليغ المبلّغ من العلم فجعلها رسماً ثابتاً وحكماً متبعاً ، ومثلاً يحتذى ، وهو عرضة للنوائب فإنّه ربما يقول بحل شيء ، عملاً بالاصل ، ولم يبلغه الدليل الناقل . وغيره عرف الناقل فأخذ به ، وربما قال في مسألة بمقتضى عموم او اطلاق ، او ظهور غير مراد ، او مفهوم مُهدّر ، او غير ذلك ، بما لا يحصى تعداده ، ولا يشعر بمقابل ذلك كله ، وإنما تكليفه في نفسه بما علم . فأما ان تصير تلك المراقبة الحاصلة عنده حكماً مقررّاً ، ورسماً محرراً : فهذا فساد كبير بلا مرأه .

وقد وافقنا فيما أشرنا إليه من هذا المشايخ الاعلام : كأبي محمد بن عبد السلام وغيره ، ومن وجدك ان شاء الله تعالى - في كتابنا هذا - نصوصهم في ذلك ، لا لأن قولهم هو الحجة دون برهانه البين ، بل لتعلم ان الزاعم على العلماء الجلة من مخالفينا مخطيء .

وبالجملة : فكاد التابعون للأسلاف ان يجعلوا متبوعهم رسلاً إليهم في الحكم لافي الاسم ^(١) ، والمدار على المعنى ، ذاهلين عما تقدموا إليهم به من

(١) بل قد جطوهم . فان الله يقول لا : ٦٤ وما أرسلنا من رسول الا قيطاع بآذن الله ، والقاتلون قد قتلوا طاعة لغيرهم على طاعة الله ورسوله ، بل قد جطوهم لربابا من دون الله ، لا قد شرعوا لهم من الحلال والحرام والواجب والمستحب ما =

التحذير عن ذلك ، بثل « اذا صح الحديث فارموا مذهبي وراء الحائط »
فقد برىء - الشافعي رحمه الله القاتل لهذا - الى الله من الكون على مذهبه
بعد صحة الحديث بخلافه .

فهذا بعينه الذي حذر منه : قد وقع فيه الاتباع ، وما أصغروا الى نصحه
ولا الى نصح غيره ، لأنه رضى الله عنه يعلم أنه بعدُ يحل ماغاب عنه ، وان
ذلك جائز عليه لا تمتنع ، كما يزعم الفلاة الموغلون في التعنت .
وأثر عن الإمام أحمد رحمه الله « ما كنا نعرف العام من الخاص ، حتى علمناه
فلان » او عبارة قريب من هذه .

وعن الإمام مالك رحمه الله : أنه سئل - كما اشار اليه ابن الحاجب في مختصر
المنتهى ، وبينه الإيحيى عضد الدين في شرحه وغيرها - عن أربعين مسألة .
فقال في ست وثلاثين منها : « لا أدري » .

ومن هذا : ما نقل أنه لما سألت الجدة أبا بكر الصديق رضي الله عنه عن
ميراثها ؟ فلم يدر ما يجيب ، حتى يسأل الناس ، ولبت ابن عباس رضي الله
عنهما برهة من دهره يفتى يحواز بيع الدرهم بالدرهمين يداً بيد ، ويقول :
« إنما الربا في النسيئة - الحديث » فلما بلغه حديث « الفضة بالفضة مثلاً بثل
يداً بيد » رجع وجعل يطوف في السوق ان لا يعملوا على سالف فتواه .

وأخرج ابو داود « ان علياً رضي الله عنه : أحرق قوما ارتدوا . فبلغ
ذلك ابن عباس ، فقال : لو وليت ماولى لقتلتهم . لقوله صلى الله عليه وسلم :
من بدل دينه فاقتلوه ، ولم أحرقهم ، لقوله صلى الله عليه وسلم : لا يعذب بالنار
إلا ريباً . فبلغ ذلك علياً . فقال : ويح أم ابن عباس » .

قال الخطابي : في شرح السنن « ويح » هنا : كلمة إعجاب ورضا بقوله .

« لم يشرع الله ، لم يعموم في كل ذلك وجطوه شرعاً لئلا ، معرّفين بقولهم -
المرضة مما شرع الله . ولا هول ولا قوة إلا بالله » .

وكم أعد من هذا القبيل والقدر المستفاد من جميعه : الترجمة عنهم : أنهم علموا وجهلوا ، كما وقع في قصة الطاعون اذ وقع بالشام ، وبها عمر رضى الله عنه ، ومن معه من المسلمين . فاختلف رأيهم في القدوم عليه فلما حدثهم عبدالرحمن ابن عوف بحديث اذا وقع الطاعون بأرض ولستم بها . فلا تدخلوها ، أجمعوا على العمل به وترك النزاع .

أتراهم لو أصر احد منهم على رأيه : ماذا يناله من الإمام الذي تخشى بوادره ؟ والسنة المأثورة عن كل مسلم سليم الفطرة عن مثل ما ابتلى به المقلدة هو ما أشرنا اليه في هذا القصص .

وما ذاك شأنه : كيف يسوغ تأسيسه لبناء قائم حتى تقوم الساعة ، واستمرار العمل عليه ، وهو لا يصلح الا لسد عوز الحادثة ان علم وجهه ، ولم يعرف له مناف او اختلال ، والتعويل حيثئذ على ما علم من وجهه . وأما هو - قولا مجرداً - فلا حكم له .

فتيقظ : وأعطى المقام حقه ، واعلم انك غدا مسؤول . فانظر ماذا تقول ؟ والسلام وما ذكرناه انما هو مثال وتنبيه ، والا فكتب الخلافات : تحكى منه أضعافاً ، والحكم : البحث والاختبار .

وأما المغرور فيقول : أئمتي قد نخلوا هذه العلوم ، وعرفوا ما بأيدي الناس ، حتى يستبعد او يُحيل ان يشذ عنهم شيء .

لو قلت له : حفظت في المسألة الفلانية أثارة من علم عرفت بها صحتها على الوجه الفلاني ، ولم تجد احداً من الأئمة الذين اتبعتهم او غيرهم أيضاً قال به ، ولعله قال به غيرهم ، وأجوز أنا أنهم جهلوه ، او اخطؤا في تأويله ان كانوا علموه - لراك : قد اتيت ، شيئاً نكراً .

فقل له : واي مانع مما ذكرت لك ، وان فرضت عليهم اياه : فما المذنب في تركهم اياه ؟ وعلى فرض ابداء عذر ، فهل هو معصوم عن ان تنتقده ؟ وأمامهم

فمحمول أمرهم على السلامة ، لكن ما لم يكن لك ظاهر الصحة فليس مأذونا لك في اقتفائه . إذ هو اتباع غير أحسن القول ، بحسب ما علم الآن ، وأنت لا ترضى من مخالفك بالأعذار الصحيحة ، فضلا عما ظهر لك ضعفه واختلاله وصحة الإيراد عليه . فما بال المؤلف لا ينتقد عليه ولا يفتش عما قال ؟

وعين الرضا عن كل عيب كلية . ولكن عين السخط تبدي المساويا . ولم يدر القائل بتعذر الاجتهاد : أنه قد بدل نعمة الله كفرا ، ومعرف عوارفه نكرا . فإن فنون العلم وصنوف المعارف : من وسائل ومقاصد ، ومفصلات مهاتها والقواعد وافراد مسائلها والفوائد : قد أضحت اليوم دانية الجنى مذلة بلا كبير مشقة ولا عناء ، وصار أمر الاجتهاد الآن أيسر مما كان عليه في سالف الأزمان .

الا ترى ما عني به السلف الصالح ، وتعبوا لك فيه ؟ من جمع شتات العلوم ، وتيسير المطالب ، وتأليف ما كان مبددا في الامصار والنواحي المتباعدة والعصور الحالية على وجه التوزيع وتيسير كل منهم لما صرف همهته إليه ، وانتدب لكل علم رجال أطالوا ، او من اطال منهم ، التطواف والترحال ، وساموا صعابه تذليلا وشوارده المعتذرة تنفيذا وتسيلا ، وقربوها أكل تقريب ، ووضعوها احسن وضع ورتبوها احسن ترتيب ، ونوعوها على الأبواب والفصول ، وحروف المعجم لتكون أدنى الى الحصول ، وماشتت من اسباب الظفر بالمطلوب والوصول . واذا الكل منها ببابك منيخ ، ولدعائك مصيخ . وما ذاك السعي كله إلا للتيسير لا للتعسير ، وللسهولة والتيسير لا للتويعير ، فضلا من الله ونعمة ، ولطفنا بعباده ورحمة .

فالحكم بتعذر الاجتهاد الآن : كفر للنعمة ، ومضادة لما صنعه الله لك بمساعدتهم الجملة .

فإنه ان أممك حال ، او دهمك إشكال ، او افتقرت الى تحصيل فائدة ، او اقتناص شاردة ، او علم بمسألة ، او اي بغية تشوف الى نيلها ، بل وفوق ما يخطر في البال ، او يمر على خيال - وجدت كل ذلك : قد اخذ الصورة

المجموعة منهم بنواصيه ، ودفع إليك طائعا ، لا يخالف أميره ولا يعصيه ، سواء كان في إعراب كلمة ، أو تصحيح حرف ، أو مفاد تركيب ، أو شرح لفظ غريب ، أو مقدمة لتقرير أصل ، يعصم عن عقيدة مضلة ، أو يخبر عن كيفية العمل في ألفاظ الأدلة ، أو كشف عن معنى آية قرآنية أو خبر نبوي أو تقرير أمره سندا ومتنا ، أو تنقيح أي حكم شرعي ، حتى يكون بذلك متمكنا من الانقياد ، متيسرا لك يبين الصحيح من ذى الفساد . وهل سوى ذلك معنى يحصله الاجتهاد ؟ .

بل هل السلف الصالح كان لهم العمل بهذه المثابة في الإسعاف والإسعاد ، وعدم ما كان فيه من تعزز وابتعاد ؟

أفترى أيها الناظر الموفق انه اكتسى العلم بهذا التقريب بعدا ، وبالتيسير ند^٣ ، وبالإيضاح خفاء ، وبالتسهيل وعورا ، وبالتأليف شتاتا ، وبالتبيين إجمالا ، وبالتذليل تعصيا ، وبالتلين شدة ؟

وهل ترى بصنيعهم هذا - رضي الله عنهم - اعتاض طالب العلم بالإقامة سفرا ، والنوم سهرا ، وبالأوطان غربة ، وبالمعارف مجاهيل ، وبالأهلين أجانبا ، وبالأصحاب أباعد ، وبالنيل حرمانا . وبالإدراك قواتا ، وبالبسر عسرا ، وبالمعرفة نكرا ، وبالعلم جهلا ، وبالتحصيل تعطिला . أم كان الأمر بفضل الله ورحمته بالعكس في جميع ذلك . وأنه ازداد العلم الشريف قربا وسهولة ووضوحا ، وتبيننا ولينا وطواعية ؟

فبؤسا لجاهل هذه النعمة ، الذي قابل إحسانها بالكفران ، وربحها بالخسران ونيلها بالحرمان ، ووصلها بالقطيعة ، وبعثها ورفقها بحفوة شنيعة . فقال : مالي وللعلوم ، وقد انسدت بابها وانغلق ، وللاجتهاد ، وقد ذهب حاجته وانطلق وتمنع على طلابه ، وتجنس بتعذره واحتجابه ، ولم يحظبه الأسلف الأمة وسبأها . ولا أندري لماذا خص أولئك بهذه الخصيصة ؟ أليكون أحدهم يسافر للحديث الواحد شهرا ، ويتبع الأعراب سهلا ووعرا ، ويأتيها في نواديها ،

وينتقل في بواديه ، وتقف أنت بعد دهر طويل على ماتدركه بتقريبه لك في زمن قليل . قد كفاك مؤنة اقتعاد غارب الاغتراب ، وأراحك من وعثاء السفر والذهاب والإياب ، حتى رَكَدَتْ بمقوتك الحقيقة والحجاز ، ونزل بفنائك التسميون وأهل الحجاز ، ومن حفاظ مصر والشام والعراق وعلماء المشرق والمغرب ، وسائر الآفاق ، وجمعهم مقامك ، على ما كانت منهم من التناثي والافتراق . فعرفت ما عند الجماهير من الجماهير ، وأحطت بما لا يحصى من معارف المشاهير ، وألْقَوْا مقاليد تحقيقاتهم إليك ، وجملة ما حصلوا عليه مفصلاً لديك ، وما اختصوا دوننا بالافهام ، ولا حرمننا - بفضل الله - حسن الخطاب ونقد الكلام . ولا غَرَوْا أَنْ نعلم ما جهل أو نجعل ما علم أولئك الاعلام ، وقد جعل الله همهم الموالى ، وعنايتهم في تلك القرون الخوالي ، في نفعتنا ساعية ، ولمصالحنا راعية ، ولتكيلنا داعية . فازددنا بذلك الى مالدينا ، ونمى الخير واستفاض علينا .

ولقد ذكر الإمام الشهير ، والحافظ النحرير ، ابو عبد الله البخاري - رحمه الله - في جامعه الصحيح ، ما يناسب هذا المقام ، وهو فيه بَيِّنٌ صريح . فقال في كتاب العلم ، من أوائل جامعه :

أخبرنا محمد - هو ابن سلام - حدثنا الحاربي حدثنا صالح بن حبان قال : قال عامر الشعبي : حدثني ابو بردة بن أبي موسى الأشعري عن ابيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة لهم أجران - فذكر الحديث » . وفي آخره قال عامر : « أعطينا كها بغير شيء ، وقد كان يُركَّب فيما دونها الى المدينة » انتهى .

فهذه العلوم التي تجشَّم أربابها المشاق قد زُفَّتْ إليك على متون دفاقر الاوراق فكيف يزعم بشر : ان سبيل الاجتهاد كان اذْ ذاك أُيسَرَ ؟ وان مال احد في زماننا الى الدعة والرعونة : فمن نفسه أتي وقصُر ؟

على ان ذلك التقريب قد قَرَّيَ جانب الوهن وجبر . فاعتبر يا أخا العلم •

فالحكيم من تدبر واعتبر ، ولا تتخيل أنه اجتمع عند كثير من مجتهدى السلف من العلوم ، ما عند كثير من المتأخرين بسبب ما ذكرنا من وجود الامهات ، والمسانيد والمعاجم والاجزاء ، عند جل من المتأخرين ، مع حسن الفهم والمعرفة ، والإتقان ، وجودة الاستنباط ، والاطلاع الباهر على مدارك الابواب ، ومنتشر الفرائد ، ومنتشورات الحكم والاحكام ، بحيث أربوا على من تقدم ، وعثروا مما لهم وعليهم على ما لم يبلغه علمهم ، ولا أحاطت به معارفهم . فأني معنى لعالم مجتهد فحرير زائد على هذا ؟ فאלله المستعان على من لم يدرك معاني الكلام .

ولما كان الامر مع علماء السلف كما ذكرنا - من عدم تأتي المطالب لهم على نحو ما للمتأخرين - غاب عن آحادهم الكثير الطيب من أصول الابواب ، وأفراد الادلة ، وجزئيات البراهين .

وآية ذلك : انك لاتزال تجد الخلاف بينهم ، والتعارض في مذاهبهم ، وكذا تجد الراجح منها ممتازاً عما عداه ، بوضوح حجته ، وسطوع برهانه ، وضرورة الحسن : ان صاحبه ظفر بالوجه اليقين ، والمذهب الأقوم ، دون غيره ، ولا يكون الغير محظوظاً ولا مفضوض القدر . فهذا شأن علماء الدين قديماً وحديثاً .

وكذلك تجد في كتب التاريخ الحافلة ببيان قدر محفوظاتهم ، والتنبيه على مقادير معارفهم من لدن الصحابة ، فالتابعين فتابعيهم . وهلم جرّاً ، الى ما شاء الله ان يستقر .

وذاك الذي حفظوه وعرفوه - ان نزرا أو غزيراً - منه يستمدون ، وبه قيل لهم : مجتهدون ، ورويت لأجله مذاهبهم وأقوالهم ، في كتب المقالات والخلافات ، ولا يعرف عن احد منهم في أثر او خبر : انه لم يسم أحد بالعلم والحكمة : إلا مثل مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد ، او من بلغ في العلم مرتبة هي بحيث ينهيا للعلم بجميع الاحكام ، او غير ذلك من الاعتبارات المنقودة صحة وحصولاً ، بل ان علم احد منهم بشرط صالح ، وجملة معتبرة ، يصيره

علماً عندهم ، معروفاً بهذا النعت بينهم ، وليس من لازمه : ان لا يحجل ، ولو أكثر مما علم ، ومن قصر عن هذه المرتبة فعمله بحسبه ، والناس في ذلك العهد بين مقل ومكثر ، وسائل ومسؤل ، ومُقت في علم ، وسأكت عما لا يعلم . هذا شأنهم . اذ لا قوانين هنالك ولا عادات ولا رسوم تداولها السادات ، وعلم كل منهم بقدر ماسمع واطلع ، وما أثره عن غيره الى مفيض تلك الأيادي ، ثم يأخذون في النظر فيه ، والاستنباط منه ، والتفقه فيه على مقتضى أفهامهم ومواطنهم ، وأقدامهم ، ومرتبة ما بلغهم جلاء وخفاء . وكما ان بالضرورة يعلم تفاوت أفهامهم . ومقادير فقههم واستنباطهم ، فكذلك ماعثروا عليه .

والزاعم على المتأخرين عجزاً عن ذلك : جاهل بحقيقة الحال .

وانظر تاريخ النبلاء ، وتذكرة الحفاظ ، وشبهها . تعرف سعة معارفهم وتبحرهم ، واعتبر بمثل مسند أبي الدنيا القاسم الطبراني ، وابن عساكر مؤرخ الشام ، وإبي بكر البيهقي ، وإبي بكر الخطيب البغدادي ، ومن في تقييد ابن نقطة من مشاهير المتأخرين ، وهلم جراً ، الى أعلام الدرر الكامنة والضوء اللامع من أقوام كثير ، بلغتنا أخبارهم ورأينا لهم تصانيف تدلت لهم ثمار العلوم والمعارف ، وحظوا بتليد من مفاخرها وطارف ، بحيث يضطر الناظر والمتصفح ، الى ان الحكم بتعذر الاجتهاد منذ زمن كذا : ذلة يعز نظيرها ، وغفلة جاوزت حد الإغراب ، كائنا قائلها من كان ، فما هذا القائل الله ولا رسوله .

ومن سبر واعتبر . علم صحة كل ما ذكرنا ، وناهيك بمن عرف في بعض المسائل من المتأخرين أربعين قولاً ، كساعة الجمعة ، وليلة القدر .

وهاهو شرح صحيح البخاري الذي جمعه الحافظ الشهاب ابن حجر العسقلاني ورأينا بعض المتأخرين : يذكر في الحديث الواحد حجاً كثيراً من الفوائد كما صنع العلاء في شرح حديث ذي اليمين ، وإفراده بالتأليف ، وكما صنع الشيخ تقي الدين في الإمام ، وهو امام مطلق ، لا يتنازع في مجرم علمه ، وسعة معرفته ،

يذكر في شرح الحديث الواحد عدداً من الفوائد، ينيف على ثلاثمائة فيما لا أشعر الآن بسواه ، حتى رأيت مجلدة من الإمام ، فيها شرح ثمانية احاديث ، وتبعه في ذلك ، او أجل منه ، صاحب طرح التثريب بشرح التقریب .

وهذا باب يطول تتبعه ، من اشرف عليه علم مقام المتأخرين ، وسخف تلك المقالة ، بانقطاع الاجتهاد منذ زمن كذا ، أكذب في الإسلام ، ام عدم مبالاة فلام ؟

ولقد قضى لنا اطلاعنا بالجزم بأن كثيراً من المتقدمين : لم يحيطوا علماً بما شرحناه عن اقوام من المتأخرين .

ولسنا نخطب إلا شهما قوي الهمة ، ذكى القلب ، واما الغافل الجاثم : فلا يقضي لنفسه ارباً معتبراً في هذا الباب ، واي فضيلة له على ربات الحجال او مزيد على صغار الحي والاطفال ؟

ومن شك او ارتاب : فليسبر أيام الناس ، واخبار القدماء ، وسير الماضين . والمقصود بهذا كله : ان القائل بتعذر الاجتهاد - سيما قوله : منذ الزمن الفلاني - فقد قال غلطاً ، وركب شططاً .

اللهم الا ان يعني بالاجتهاد : معنى غير ما علم في السابقين واللاحقين ، وانكشف من حالهم لكل من اقتص أخبارهم نبأ يقين . فليبينه ، ولا حاجة بنا اليه ، ولا يضر الجهل به ، لأنه نعت بلا محل ، وحلية ملقاة في هواء .

اللهم الا ان يأتي بشيء يزعم : انه صفة لاحد من البشر ، بمجرد دعوى جزاف ، فبابها يقبل الزدياد ، وانما الشأن : الحقيقة .

انظر من غلا في المسيح ، فقال : لا يصلح الا ان يكون ابنا لله ، والغالي في الإمام : ما يعدل في حقه . ولاله الا الله ، ماسر النهى عن الغلو في الدين ؟ الا لخروجه بصاحبه الى متائف لا تدخل تحت وطء الإحصاء . والله الهادي .

ثم ههنا نكتة ، ينبغي ان يتنبه لها ، وهي : ان الاجتهاد بالمعنى المتعارف

عند الاصوليين المصطلح عليه بينهم : متى كان معروفاً في لسان الشرع بذلك المعنى ، الذي شرحوه به ؟ فإننا ما وجدنا لذلك أصلاً ، بعد التصفح والبحث واما ليس معروفاً بذلك المعنى ، كـ « اذ اجتهد فأصاب » فهذا شاهده .
ونحن الى الآن لم نزل في التعجب من اطلاق القول بتعذر الاجتهاد في هذه الازمان .

والزمنُ العاجز او الضعيف المقعد ، والذليل المحروم ، اذا عبر عما يحس من نفسه : فليس له الحكم على غيره ، وهل هذا الا مثل البخيل ، اذا سمع بأخبار من جَنَّبَهُ اللهُ الشَّحَّ ، والذليل الذي يطرق سمعه ما يصنع الشجعان الذين ثبتهم الله في الميدان عند التقاء الاقران ، وهكذا اذا سمعت عن أحد شيئاً ، وانت لست من أهله ، ولا طريق لك الى مكاذبته .

وهؤلاء القوم لم نجد لهم في الحكم بتعذر الاجتهاد ، وامتناع اخذ الحكم من دليله : شبهة ضعيفة ، فضلاً عن قوة ، فضلاً عن وجه ، ولا شائبة تشير خيالاً ، وان زائلاً ، بل ما عندهم الا مصادرة محضة ، أصابت فريتها من كان في هذه الازمان ، ومن قبلها الى تاريخهم الاحق ، وغفلوا عن قدمنا ذكرهم ومن لا يحصى ، بل عما عملوه بأيديهم من الاستدلال ، على ما فيه .

وقد علم : ان مرجع الاجتهاد بالمعنى المصطلح عليه أيضاً : الى الانس بالنصوص الشرعية ، وملاستها بحيث يكون ثمَّ تَهَيُّؤٌ ، وأهلية للعلم بالاحكام الشرعية عن أدلتها التفصيلية .

وثبوت «لأدري» وما هو في معناه عن كثير من المجتهدين : يمانع ارادة جميع الاحكام المذكورة في قولهم بالاحكام الشرعية .

فتعين بعض مطلق ، كما قرر في محله ، وكما عرفناك حال المجتهدين فيما سلف ويكون المجتهد بحيث يحسن التصرف فيما وعاه من الادلة ، وتنزيلها على الوجوه الممكنة الثلاثة ، التي لا تمنع الصعلة والقبول في الجملة ، او الاصل الغالب في كل

مقام بحسبه ، وكل ناظر بنظره ، ومقدار احسانه ، فإن هذا باب لا ينضبط بمقدار ولا يقف على مرتبة ، بل أبحاث الفضلاء فيها الغث والسمين ، والممتلئ والهزيل .

وانما المراد : وجود هذه النعوت التي ذكرناها في الجملة ، حتى لاتعد اتفاقية لاعن قصد ولا اعتبار .

وحاصله : أنه لا يشترط الوفاء ، والإحصاء للأدلة اطلاقاً وتنزيلاً ، ومعرفة وتصرفاً ، ولا ينفع المفرط في الجهتين ، ولا يعد هذا بحسب الاجتهاد - الذي هو المعنى الحاصل عند الاثمة وعلماء الامة - والذي رام المعروف للاجتهاد تصويره وحكايته ، على ما في تعاريفهم ايضاً .

ولا يشك باحث قط : انهم قصدوا بتلك الحدود : كشف ما بلغ اليه المجتهدون ووصف مقدار مقامهم في العلم ، وشرح حالهم فيه ، وبيان ما حصلوا عليه منه ، اطلاقاً وانتفاعاً .

واولئك المجتهدون - رضى الله عنهم - في التفاوت والتفاضل بحيشة لا يتأتى انضباطها ، والوقوف لها على حد ، وتأليف متنافرها ، وضم افرادها الى جهة محصلة منضبطة ، متميزة حاضرة ، حتى يتبها تحديدها . ويشار اليها بعبارة جامعة مانعة .

ومن هذا تعرف وجه اضطراب المؤصلين ومنشأ في تعريف الفقيه ، وهو المجتهد ، او شرطه .

وذلك انهم قالوا : الفقه : هو العلم بالاحكام الشرعية الفرعية ، من ادلتها التفصيلية ، بالاستدلال .

هذا هو نص بعضهم . وآخرون ذكروا قريباً منه .

واما بعضهم : فعرف بما يقارب حاصل ما شرحنا أولاً . فتضاءل الإيراد عليه .

فلما عرفوه : بأنه العلم بالاحكام . اورد عليهم : هل المراد : الكل ؟ فقد

ثبت « لا ادري » عن عدد من المجتهدين في مسائل كثيرة ، شرح منها البرماوي في اول شرح الالفية له ، او البعض ؟ فيسرد : المقلد اذا عرف بعض الاحكام كذلك .

ونحن نقول : الصواب : او البعض ؟ فهو الواقع . والتزام الثاني سهل قريب مما بسطنا القول فيه ، وهو العدل الذي لاحتيف فيه ، والتقصي عن ذلك الإيراد يسير ، خصوصاً اذا قلنا : بتبعض الاجتهاد وتجزئه .

واقرب تعريف للفقهاء الذي هو شرط الاجتهاد او عينه ، او ملاقيه عندهم : الى مطابقة الواقع ، وصحة المعنى وصدق القول ، الذي يشهد به الوجدان والحس : مذكروه البرماوي في اول شرح الالفية له ، حيث قال : وأما في الاصطلاح : فهو علم حكم شرعي من دليل تفصيلي ، انتهى . فتأمل .

ومنه يؤخذ تعريف الفقيه — وهو المجتهد على الصحيح — فمن عرف الاجتهاد بما يحكي الامر الموجود ، والقضية المعلومة ، وحسب المعنى الصحيح الواقع ، فيمن وصف به . فليحذر عبارة تؤديه ، والا فقد تسنم الخطب والخلط ، وانسى له بمرتبة محرة ، واقفة على قدر يحكيه المعرف الجامع المانع ؟ هيئات ، ولو فنى التعريف على الجهة الفضلى ، كان غير جامع عند من يعتبر ما هو أدنى منها . ووجوب دخوله في المعرف أو الجهة الدنيا : كان غير صحيح عند من لا يراها أحد أفراد المحدود .

وبالجملة : فهذا شيء كليل الرياح ، وجعل معيار لها تضبط به ، وتعرف بعرفته ويحصى قدرها بإحصائه .

هذا كله على القول بمنع تبعض الاجتهاد وتجزئه .

والصحيح العدل الصادق : خلافه ، بحيث أن الواقع المحسوس المعلوم بالوجدان : ليس إلا أبعاض . وأما الغاية : فعلها عند علام الغيوب . فكيف يمكن تحديد ما ليس بنى حد يقف عليه ؟ .

وإذا عرفت هذا عرفت ان ما أوسعنا القول فيه ، وأطلقنا في تقريره وإيضاحه ، من شرح حال أهل العلم قديماً وحديثاً ، والإشارة الى مقادير علومهم : لا يفي بتخليص البحث فيه ، وإعطاء المقام حقه المستطاع : الا تلك

العبارة المبسطة المفصلة . فهي وجه التحقيق ، وعين التدقيق ، وبالله التوفيق .
وتعاريف أهل الاصطلاح : ان وافقت الواقع ، وطابقت الصدق ، وأصاب
المعنى الصحيح المستقر الثابت الموجود ، وإلا فالخلل فيما أخذ عن الحقيقة ناحية
وحكى غير الموجود ، وعرف أمر مفقودا ، ودار مع محض الوهم والهجوم بلا يقظة
ومن عرف الموجود المتحقق ، وبسط القول وما حصر ولا ضيق : أصاب
الرأي السديد الموفق ، واعترف بالمقصود ، وهو ان الاجتهاد غير ممتنع بحمد
الله في عصر من الأعصار ، ولا على أحد من الناس ، ومن قصر : فمن نفسه
أُتِي ، لان مادة ذلك في وجدان الأدلة والقوة العاقلة غير مفقودة .

فافهم هذا . فإنه وان قللت عبارته . فقد جلت إشارته ، وما أتعب
السلف الصالح نفوسهم في جمع العلوم ، وتأليف شتاتها ، وتصنيف فنونها : إلا
لاستكشاف الحقائق ، وليدر كها مرتادها بذوقه ، لالحكم بالامتناع والتعذر
والاستعالة ، ولا سداً وضياعا وبطالة .

والإحاطة بالأدلة لسنا - ولامن يؤمن بالله واليوم الآخر ، ويعقل حقيقة
الحال - يدعيها ، ولا يصدقها لاحد ، وما هي إلا أمانى من خفي عليهم
الامر فيمن غلوا فيه من أئمتهم .

وكيف يصح مع هذه الامنية : ان يكون للامام في مسألة قولان ، وزيادة
جديد وقديم ، وروايات في المسألة الواحدة ، كل رواية تباين الاخرى ،
واجابة : بلا أدري ، وهو في كل ذلك مجتهد ، ملازم هذا الوصف ؟ لانه حينئذ
إما قاصر الاطلاع ، أو عاجز عن الجمع والتفريق والترتيب ، والثلاثة خاصة
الاجتهاد المدعى لهم ، والتوقف لفك التعارض ، أو استدعاء زمن للنظر في
ذلك ، كمن يجهل فيستعلم ، سواء ، أو بل هو عينه .

وعلى التحقيق : فانما هو من قصور الاطلاع ، أو عجز ماعماً ذكر .

والتوقف لا يخرج المجتهد عن هذا الوصف على المعنى الصحيح ، الذي بسطناه ،
لاعلى تأصيلهم : فعاكر ، ولا يستطيعون دفعه .

وشأن المرء : ان يعلم بعد ان يحهل ، ويذكر بعد ان يذهل ، ولا يصح ان
يكون كل من يوفق من المجتهدين : هو بسبب التعارض .

ويجيب مامر يتبين لك : أن اجتهاد السلف : علم غير محيط ، على تفاوتهم
بين سابق ولأحق ، ومستكثر ودونه ، وهذه طريقة لم تُعنى المتأخرين ، بل
هي لديهم زاكية فامية .

ولا يكاد ينتهي العجب ممن ادعى للسلف احاطة بالمدارك ، واستجماعاً للند
والمشارك ، ووقفا على خواص الشريعة وأسرارها ، حق كأنها وأشخاص
جزئياتها رأى عَيْنٍ ، موصلاً ذلك الوقوف الى دراية أفراد الاحكام ، بحيث
يتصرف فيها تصرف الحبير ، ويسومها أنواع التقسيم والتدبير . فيكون
كمن أحاط بقاعدة قضى له البرهان : ان كل مصادقت فيه جرى حكمها بلا
تخصيص ، ولا اختلاف ولا تأخر ، وانه ان جاء ما يقتضى شيئاً من ذلك
فذلك البرهان قاهره ، وغالب عليه ، بمنزلة قطعية عموم : (ان الله بكل
شء عليم) و (على كل شيء قدير) .

وحاصله : علم صحيح بعين حكم الشيء ، فجعله فيه ، بحيث لا يصح لذلك
الشيء أو فيه الا ذلك الحكم ، ولا يسوغ لغير هذا الحكم أن يحل محله ، وينزل
في ذلك الشيء ، بل دراية محققة بالأحكام ومنازلها ، من غير ان تنزل الحكم
بغير منزله ، ولا المنزل بغير حكمه ، ولا ينفك عن أيها صاحبه الذي لا يليق
به سواه ولا يصلح ان ينفرد عنه ، اللهم الا ما ماثله في اقتضائه ، وامتناع ماسواه .

وعلة ذلك كله : العنور على خاصة كل شيء ، المقتضية للحكم المتعين ، الملازمة
له ، حتى لو انفكت عنه الى غيره ، او صرفت عنه بسواه : كان غلطاً ووعها ،
أو شططاً خالصاً وظلماً ، يتعالى عنه الاعلام المتبوعون لكمالهم عملاً وعلماً

فهذا ، ياذوي البصائر ، مازعمه مَنْ غَلََا من مقلدة الأئمة ، ووجدناه في كلام بعض متأخري الاتباع ، زاعما ان ذلك الحال : وجه لزوم تقليد من بعدهم إياهم ، وأنت مَنْ قَبْلَ مِثْلِ الشافعي ومالك مثلا من المجتهدين كانوا كذلك ، وإنما لم يكن لهم من الاتباع من يحرر مذاهبهم ، كما للأربعة رضي الله عنهم ، حتى قال : وتلك طريقة أُعْيِتَ المتأخرين . فقلّدهم ، واتجه عليهم ذلك لما ذكر .

فهذا لَمَسَرُّ الله ، من أغرب ما وقفنا عليه ، وقد أحكم إبليس - دفع الله شره - مكيدته للمقلدة بذلك ، حتى ينال منهم بغيته من تسديد آذانهم ، وتخميد أذهانهم ، وقد فعلوا ذلك جهراً ، واتخذوه محمداً لهم وفخراً .

ولو جَوَّزُوا في متبوعيهما ما هو الواقع المعلوم بالوجدان والحس لأغثونا عن مُدْأَفَتِهِمْ فيما أَتَوْا من الحال ، ولكان باب البحث والانتقاد والاختبار مفتوحاً غير مُنْقَلَقٍ بحال ، ولكان يظهر لهم مافي مذاهب متبوعيهما من الضعف في كثير من الحال ، وفساد جمهور من الأقوال في المذاهب والانتحال .

ولاضرير في تنزيل هذه المقالة منزلة ما يحاب عنه فنقول :

قد أعرب الأئمة والعلماء ، وجلة الأذكياء الفقهاء عن أنفسهم : «بلا أدري» ، فيما يتمصر حصره من المسائل أو يتعذر ، واختلفت مذاهبهم في جماهير الابواب والاحكام ، ومفردات المسائل ، بحيث ان تحقق الاتفاق في غير الضروريات في مقام المنع جزماً ، وإمكانه لاحق به أو لا يفتنى ، ان سَلِمَ .

وأنت خير - ان شاء الله تعالى - : ان الموضع التي ادعى فيها الإجماع - على مافي ذلك ، كما عرفناك - نادرة قليلة ، في حكم العدم ، بالنسبة الى ما اختلف فيه ، بل مذهب الفرد منهم : يختلف ويتغاير في المسألة الواحدة ، ويضطرب في قضية فردة .

فهل هذا شأن من وقف على تلك الاسرار ، ذلك الوقوف المسمى المشروح آنفاً؟ وهذا الاختلاف في نفس الحكم ، دَعَا ماعنه الحكم من المقدمات المتشعبة الاختلاف ، الجَمَّة الانتشار ، وكذلك لانزال نحن وغيرنا نسمع في الكتب

البسيطة ، والخوافل الجامعة ، وبعض مما سواها أيضا ، مأمثاله :

ذهب قومٌ من السلف الى كذا ، ولعله لم يبلغهم الخبر فيه .

وكذلك اشتهر انكار كثير من السلف على من قال : بثبوت الفراش بين زوج مشرقي وزوجة مغربية لم يجتمعا قط ، وتفوذ حكم الحاكم ظاهراً وباطناً ، ولو عن شهادة يعلم المدعي والقاضي كذبتها ، حتى قال بعض فقهاء الشافعية : في هذا الموضع : هذا قول يقشعر منه الجلد ، ولم يرَ أنْ انكاره هذا تشنيع على القائل . فافهم .

وأنا أقول : عفا الله عن قالة . فلو كان ذلك العشور على تلك الخواص بذلك المعنى المذكور ، الذي ادعاه النافلون حقاً ، لما كان لئلا أدري ، وللاختلاف ولترجى عدم بلوغ الخبر ، وللانكار على أحد من المجتهدين : وجه ولا وجود .

ولو تتبعنا مظاهر فساد هذه الزلة أفضى الى استغراق ، والإشارة كافية ، والسكران لا يصفي الى موعظة ، ولا يرتدع بزاجرة موقظة .

واعلم : أن القول بتعذر الاجتهاد ، وامتناع أخذ الحكم - أي القضية أو محمولها الثابت شرعاً - من دليله ، كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى ، وكما عمله قد مر : يقتضى اقتضاء بيناً من خراب الاديان . ما بعضه مُعْنِ عما سواه ، ويؤلّد من المفاسد ما يفوت الحصر ، ويوهي قراءه .

ولو لم يكن في ذلك إلا تعطيل علم الكتاب والسنة بمرة ، والانفلات من الاعتصام بذلك المنار لكان كافيافي البراءة منه ، لانك اذا أخذت في الاحتجاج على خصمك بقول : قال الله ، قال رسوله . قال لك - وقرع باباً مرتجاً - هل معك قال الشافعي ، قال مالك ؟ أما علمت : انه حرام عليك ان تستند في شيء مما ذكرت الى نفسك ومباشرتك ؟

وهذا أمر استقر عليه امر هؤلاء المقلدة تصرّيحاً وعملاً .

وذهب بهذا الاعتبار جميع منافع هذين العليين ، ككونها بياناً وشفاء ونوراً

وهدى ، ومرجعا عند النزاع ، وحكماً عند الاختلاف ، وعصمة من الشرور
والمهاذير للناس أجمعين ، حتى تأتي الساعة .

ولانعلم في الإسلام ما يضاهي هذه الزلة ، إذ الناس الآن متروكون سدى ،
إلا ما سطره أوائلهم ، ولا يوجد ما يقضى لمُحِقِّهم على مبطلهم ، ولا من
يفصل بينهم عند الاختلاف والتنازع . لان مادة التمييز والإبانة والايضاح :
هو حكم الله الذي لاراد لما قضى ، وقد تعذر في اعتقادهم الوصول اليه .
ولما كان هذا الفصل قد طال ، مع كونه بقي منه زيادة وإكمال ، أردعنا
ذلك فصلاً آخرَ فقلنا :

فصل

ومن ذلك — وهو متصل بالفصل الذي قبله — مقالته بعض هؤلاء الذين نحن
بصدده إظهار ما في كلامهم من الباطل ، لمن خفي عليه .
ولفظه : ولا يدعى الاجتهاد في زماننا هذا الا من جهل شروط الاجتهاد ،
وعري عن علم أصول الفقه .

إذا علمت هذا فيحرم على هذا دعوى الاجتهاد ، وأخذ الحكم بالدليل وان
طابق الواقع لقصور نظره ، أخذاً من قوله تعالى ، خطاباً لمن لم يبلغ رتبة
الاجتهاد : (٢١ : ٧ فاسألوا أهل الذكر) وهم المجتهدون (ان كنتم لاتعلمون)
أخذ الحكم من دليله ، لعدم تأهلكم لذلك ، كما يحرم على من بلغ رتبة الاجتهاد ،
وقامت به شروطه : التقليد ، بل يجب عليه الاجتهاد ، وأخذ الحكم من
دليله ، وان لم يطابق الواقع ، لكمال نظره ، عملاً بقوله تعالى : (٥٩ : ٢ فاعتبروا
يا أولي الابصار) والاعتبار : هو قياس الشيء على الشيء في حكمه ، لا اشتراكها
في علة ذلك الحكم ، انتهى بلفظه .

وهو خُلف متعين ، وتناقض غريب بيّن ، بينما المذكور بصدده منع أخذ

الحكم من دليله ، على جميع مَنْ في هذه العصور ، بل وقبلها ، وإذا هو قد استثنى نفسه من هذا العموم ، فقال « أخذاً من قوله تعالى » .
فلا ندري ما الذي أوصله الى اخذ هذه الاحكام من هذه الادلة ، التي أسمعنا بها دلالة من عنده ، ومعنى من لدنه أو مثله ؟ وتحكم على الله وقال عليه .
بلا علم ولن يقدم على هذا بهذه الصفة ، الا مَنْ استحكمت حلقات الجاهلية على قلبه ، فلا يبالي بالرجوع على الاعقاب ، ولا يؤمن بيوم الحساب ؟ .

فيقال له : اولا : هل عرفت شروط الاجتهاد ، وعلم أصول الفقه ، مع معرفتك بالشرط وشرطيته ، حتى تمنع دعواه على بصيرة ، وتدافعه عن علم بها ؟ وعلم آخر شهد لك : ان المدعى ماله فيها سارحة ولا رائحة ، لقولك الغريب : « لقصور نظره » ؟ فلا بأس ، ولكن ما الذي خصك بدركهما ؟ وما يمنحك أنت - والحالة هذه - من الاجتهاد ؟ وقد تَسَنَّمْتَ ذِرْوَتَهُ بِإِدْرَاكِكَ شروطه ؟

هذا ان كنت باشرت تفصيل تلك الشروط ومعرفتها بالذوق ، وان كان كذلك ، قيل لك : شروط الاجتهاد كذا . فحسبتها لاتنال من دون ان تعرفها ولا عرفت بالبرهان الصحيح شرطيته ، فنبعداً لك عن الكلام فيها ، والبحث مع متحليها ، لانك جاهل خالص ، كذبت بما لم تحط به علماً ، كمن سمع من ينشد شعراً ، أو يروى حديثاً ، أو يتنلو قرآناً ، فبادر الى التكذيب ، وهو لا يدري الشعر ، ولا الحديث ، ولا القرآن ، فانزع المنشد والراوي والتالي : وادعى أن ما أملاه ليس شيئاً من الثلاثة ، وكذب وهو لا يعلم شيئاً من ذلك .

فهذا لا يختلف العقلاء في ضلاله وغيثه ، وما يمجز أحد من الناس عن تكذيب أحد ، حيث لاتعويل على حجة ، ولا مستند .
هؤلاء الرافضة والخوارج وغيرهم يكاذبون أهل السنة في هذه الإضافة ، اللهم الا على معنى غير مراد لاهلها ، فما هو جوابهم عليهم ، فهو جوابنا على هؤلاء المقلدين .

ثم يقال : من أين لك ما ذكرت ، حجة لك على ما تريد ؟ .

فإن طمعت في البيان ، وحكمت بأنه داخل تحت الإمكان . فغلط ظاهر ، يعلمه من تصفح الآية ومعناها بصدق النظر ، وليس ذا محل ذكره ، ومجرد التيقظ هنا ، ومراعاة تدبر ما ، كافٍ ، فبالطريق من يقول بشئ محتمل فضلا عن ان يكون على الوضوح يشتمل ، ونحن لانعنى بإمكان الاجتهاد إلا نَحْوَ هذا ، وماأخذ الحكم من دليله ، ومحط رجال المجتهدين : الا تقرير كون الشئ دليلا على ما سواه ، ومؤديا لحكمه .

فليس من الغريب ان تزعم ان إقامة البرهان على جميع ماسطرته في جوابك أنت واخوتك ممكنة ، بل متحصلة ، وتدافع خصمك عن مثل زعمك وأنت لاتشعر ، لعله أقوم منك قبلا ، وأهدى مُنتَحَى وصيلا . إذ مَشَى على الجادة ، وجانب الشقاق والمحادثة .

وان قلت : لأعرف أن ما ذكرت حجة لي ، إنما كذلك قررُوا فيه ، وفيت بذمة أصلك المضلل ، ولكن خف عندك ميزان كتاب الله ، وحججه على عباده ، وشهدت على نفسك بسرف في التهور ، فأنت الآن متناقض مباغت لالحالة ، وهذا إرخاء عنان معك ، وتنزيل لك منزلة من يَعْرِفُ التناقض ، واقتحام المهالك ، والافقد دللتنا على حقيقة أمرك . والسلام .

ولقد جَرَّ سوء هذه المقالة — وهي القول بتعذر الاجتهاد — الى ما شرنا اليه ، من سلب منافع الكتاب ، وكونه عدة للدفع والنفع ، ومحلا للاهتمام ، وميزانا يعرف به الرشاد والفساد . فقد حيل الآن بينه وبين طالب ما فيه من غيوث الرحمة ، وصيِّب النعمة ، وكذا مايتصل به من حوافل تفسيرة . والكلام على نكت فرائده ، وعجائب قوائده ، وبيان إشارات ومقاصده . فكل ذلك عند المقلدين لَسْغَوْ محض ، اذمالا تَصِلُ اليه سوان زعمت ذلك . قضت عليك الحقيقة بأنك مكذبه بالكذب . فوجوده وعدمه عندك بيان .

وهكذا : المؤلفات المشتتة على الاخبار النبوية ، وعلومها ووسائلها ، ككتب النجرح والتعديل ، وطبقات الرواة ، وشرح أحوالهم ، وعلم غريب الكتاب والسنة وأحكامها ، وكذا المؤلفات في سائر الفنون . كالنحو والتصريف ، وأصول الفقه والمعاني ، التي يقول مؤلفوها : ان الحكمة من تأليفها هي التوصل الى تصحيح المطالب بالذات ، مع أن عقلاء الفضلاء لازالوا على ممرالازمان تتجدد لهم التصانيف ، أعلى بصيرة ذلك ، وللتبصير ما هنالك ، أم دأب فيها لاسبيل الى الغاية المقصودة به ؟ .

فنقول : أيها الملأ ، وان كان البشر قد علم ضعفه ، وتقصه وجهله ، فلقد ساءنا أن بلغتم الى هذه الغاية ، وما زدتهم على المضادة لله ولرسوله ، والتلعب بدينه وبشرائعه وإضاعة مساعي الباحثين والمؤلفين ، وأهل التصانيف ، وذوي العلم والنظر . فما شأن ما صنعوا ؟ وهل للدأب في ذلك الجمع والتأليف ، وبيان الصحيح من الفاسد والراجح من الخفيف فائدة وغاية ؟ وما بقاء ذلك واستمراره على تعاقب الاحقاب ، بل هل لبقاء كتاب الله كثير حاصل ؟ إذ مَبْنَى جميع ذلك على فتح باب الاجتهاد ، وان كثيراً من المطالب ، أو كلها ، أو إلا النادر منها : لا طريق الى تحصيله الا البحث والنظر .

فإن قطعيات الجمل ، التي هي : كالصلاة ، والزكاة ، والحج ، والصوم ، والطهارة ، والبيع ، والحدود ، وغيرها : اجتهادية التفاصيل ، وكذلك باب الألفاظ وتتقيح دلالاتها ، وما أشبه ذلك ، والضرورات جملة وتفصيلاً معروفة بمتازة .

ومقتضى ما ذكرتم : أن ركنية الركوع ، والسجود ، والقِرَاءَةِ ، وشرطية استمرار الطهارة ، ومقادير الاموال الزكوية نصاباً ومخرجاً ، وغير ذلك : لا يعرف الآن شيء منه بدليله الخاص .

فأخبرونا . ما الذي دأب فيه الناس ، وتوجهت اليه ماعهم ؟ وأغفلوا القوة للتبكل بغيضه ، واستنشق نفثاً رِيَّاه ، والتمتع بكريم سامي حياته ؟

فإن أمضيت ما قضى به أصلكم ، وقلتم : لا حاصل لكل ذلك ، ولا للاستدلال
واقامة البراهين في مسائل الخلاف . فلا ندري ، أتم أم أصلكم اعجب في عدم
التمييز ، وفساد الموجب ، وضلال الرأي والمذهب ؟

ولانرى الوصف بالسفسطة أو الجنون والبطالة المفرطة : اكثر من هذا .
وقد شهدنا عملكم في الإفتاء ، والتدريس والعبادات ، والمعاملات ، على
ما في هذا التريديد من حكاية جوابكم . فلا تفزعون فيما رأيتم فيه خلافاً واضطراباً
من أقوال أئمتكم المتبوعين : الى تحرير الصواب من مظنته ، أو تكشفون عما
ذهبوا اليه ، أو تنقبون عنه ؛ بل تقتصرون في الكتاب العزيز ، والسنة النبوية
على مجرد التلاوة والإملاء ، من دون تفقه في المعاني ، ونظر في الدلالات ؟

وان عرض ما يخالف المقرر . قلتم : متأول ، أو محمول ، ان أذعنتم لصحة
نقله . ولا ترفعون به في العمل والاستدلال رأياً ، أو تقولون : فنظر ذلك
الحمل ، أو التأويل ، وتجاوزون انه غير صحيح . ولا تستشعرون : ان هذا
خطاب الله ، وصل إليكم بلا حائل ولا حاجز ، وتخشون مناقشته في العدول
عن الظاهر المتبادر . حق تقررنا وجهه ، ولم يجعل الله فهم زيد ، ولا عمرو ،
ولا مبلغ عليهما : حجة على كتابه وخطابه .

ومن رام التحقيق صُلِّتُمْ عليه بالبهت والتمزيق ، ورميتموه بخرق
الطريق . مع ان أحداً من اهل العلم والدين لا يرتضى منكم هذا ، إلا اذا زال
عنه وصف العلم .

وان قلتم في جواب سؤالنا : لانقول انه لا حاصل لذلك . بل فيه بغية
الناشد ، وهداية السالك .

قلنا : هذا هو الصواب ، فما تكم الهداية والبغية ؟

فلا يخلو ، اما ان تفسروها بما لا يهدم أصلكم . فيعود السؤال الاول ، أو
ما يدحضه . فهو المطلوب الذي عليه المعول . وأي فائدة في تأنيب جواد مفسر
ملجم ، ودرع سابغ ، ومهند قاطع ، وذابل عديد ، لمقعدي زمن ، قد تحطمت

قُتِلُوا، وَوَهَتْ أَطْرَافُهُ، يَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَ، وَلَا يَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَقَرَ؟
فهذا مثل ما عني به المؤلفون ، على ما قضى به أصلكم .
فالعاقل - فضلا عن الحكيم - يَرَى كُلَّ ذَلِكَ سَعياً مِنْهُمْ ضائعاً ، حيث
الامر على ما وصفتم ، والامر في هذا لا يحتاج الى بيان . لان سلامة الفطرة ،
وبديهية الالتفات : دالة فيه على الصواب .

وهذه المقالة التي تكلمنا عليها في هذين الفصلين ، وتصفحنا ما ترتب عليها ،
ونشأ عنها من المفاسد : ما كان يخطر في البال ان يقولها بشر ، مُنْتَحِلٌ
اتِّبَاعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فهي لا تليق الا بمجالات من لا يستصعب
بنور الملة المكرمة ، ولا يرتضى احدٌ من المسلمين - فضلا عن اعلام العلماء
الأكرمين - ان يكون داعياً الى تقليد ، على هذه الصفة المشروحة فيما مضى
مرات ، من دون ان ينظر الناس لأنفسهم اصلاً ، بل يكون كلامه - مثلاً -
هو الحجة الممكنة الحصول ، المانعة مما سواها ، مما هو حقاً الحجة الممكنة
الحصول ، المانعة مما سواها ، ويكون هو الدليل القائم ، إذاً لكان داعياً
الى شرٍّ قائمٍ ، وَغَيٍّ متفاقم .

وان ادعى لنفسه : ما يزعمه له اتباعه ، ويطرونه به ، ويؤهلونه له . فقد
صار هؤلاء أشبه ، وقد أعاد الله من ذلك كل مؤمن حي أو هالك ، كحال
أئمة الهدى : الشافعي واحد ومالك .

وكيف يكون كذلك من يقول « اذا صح الحديث . فارموا مذهبي »
ومن يقول « كل أحد يؤخذ من قوله ويترك » ، الا صاحب هذا القبر ، وأشباه
ذلك ، ومن يقول « لأدري » في كثير من المسائل ؟

والاتباع حجروا فضل الله المبسوط ، وغيث رحته الذي به فلاح العالمين
منوط . وظلموا أئمة الدين وعلماء المسلمين . الذين ما برحوا على طول الازمان
في خدمة هذه الشريعة المقدسة بلا تقصير ولا تقوان . ولسان حال هؤلاء المقلدة
ومقاتلهم يقول : مالكم والتأليف . وقد كُفِينَا المؤنة وترتيب عقائدنا واحكام

ديننا . فعملكم تضييع وقت بلا فائدة . بل بلا سلامة . لأن انسداد الباب على ثمة عملكم حق . والفتح ضلال . فما لكم كيف تحكمون ؟

ولا تعلم نفس - والحالة هذه - مَنْ يميز صفواً من كَدَرٍ ، وتحقيقاً من غَرَرٍ . ويعرب عن حقيقة شيء . او كونه باطلاً بحجة وبرهان ، من سنة او قرآن . وبالجملة : فلا يتأتى فصل المعروف من المنكر . إلا بقول الإمام المقرر . وأما بالدليل . فشرطه : إمكان الاجتهاد . وقد تعذر . وانفتاح باب سيئه . والمقل عن الله ورسوله . وذلك ممتنع . ومدعيه كاذب مبتدع .

ونقول نحن : اللهم بَرَاءةً منا إليك من هذه المقالة وتنزيها للذمة . ونصحاً للأمة . واعلانا لما في طَيِّ هذه الظلمة ، ليهلك من هلك عن بينة . ويحيى من حَيَّ عن بينة .

ولا نشعر : ما جواب منتحل هذه المقالة . اذا قيل له : لماذا تجتنب امرأتك في رمضان . وفي الحيض . وتحكم بصحة الرجعة في العدة . ووجوب نفقة المطلقة الحامل . وحرمة الميتة والدم ولحم الخنزير . وشَرْعِيَّةُ الوفاء بالنذر . وبأن الصلاة ذات أجزاء لا تقوم الجملة الا بها كركوع وسجود . وبأن الواجب في خمس ذَوْدٍ : شاة . وفي خمسة أوسق : صدقة . ورجل الميتة المضطر . وحرمة الأخت من الرضاع . والريية في الحجر . من زوجك المدخول بها . وامهات نساك . وزوج ابنك من الصلب . وجمعك بين الأختين . وما لا ينحصر الآن من المسائل التي هي واضحة الحكم ، بينة الامر . وبعضها عند الناظر قطعي وبعضها نظري . لان منها ما هو قطعي المتن دون الدلالة . وبعضها غير قطعي متناً ولا دلالة . وبعضها قطعي الجملة دون التفصيل . وبعضها قطعي الدلالة دون المتن .

وبالجملة : فجهاير من تلك المسائل الشرعية نظرية استدلالية . إمام جميع مداركها او بعضها . وقد يتنزل شيء منها بعد الأنس والتدريب والاستظهار منزلة

القطعي ، لوضوح الحكم فيه ، وظهور دليله ودلالته ، ولا يصل الى درجة القطع ، والضرورة والضرورات .

ما كل الأحكام التي أشرنا اليها ، بل ولا بعضها ضروري ، الا ما تواطأت فيه المدارك ، وبلغ في الظهور مبلغاً . فربما يدعى فيه الإجماع ، ودعوى الإجماع كثيرة الزلق . وقد أشبعنا لك القول فيها .

وأما أنس العامة والمقلدة بالشئ ، وظهوره عندهم ، فلا يُعد به الشئ حقاً ، فضلاً عن ان يكون ضرورياً .

فلقد جربنا ، وتواترت لنا الدلالات : على كون اهل كل مذهب يتنزل عندهم منزلة الضرورات بعض مسائله ، او كثير منها ، وربما يقضون في الشئ بمعنى الضروري : وليس له وجه ولا وجود . حتى ربما ادعوا ذلك أيضاً في نفس مذهبهم فاعرف هذا . والظهور ، والجلاء ، والحقاء ، والقطع ، والضرورة : أمور لا تعم على الإطلاق .

فإن اجاب ذلك المنتحل بأن قال : لقوله تعالى : (٢ : ٢٢٢) فاعتزلوا النساء في الحيض (٢ : ١٨٧) أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم (٢ : ٢٢٨) وبَعُولَتَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ (٦٥ : ٦) وان كنَّ أولاتِ حَمْلٍ فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) (١٧٣ : ٢) فمن اضطر غير باغ ولا عاد . فلا إثم عليه (٤ : ٢٣) وأخواتكم من الرضاغة (وصاق لك ادلة تلك المسائل دليلاً دليلاً . فقد وفَّق للصواب ، وسدد في الجواب ، ولكنه عاد على اصله بالنقض ، وسامه النبذ والرفض ، من حيث انه أخذ الحكم من دليله ، وشارك المجتهد في سروبه وسبيله ، وليس هذا بممتنع عليه ان كان اهلاً لعقل الكلام .

ولماذا ركَّبَ ربه فيه هذه القوى ، ومشاعر الإدراك ، كما هي في المجتهد؟ فتوصل بها الى ما هيئت له . فالله المستعان على هذا الذهول ، عن هذه الأيادي والنعم ، وما وهبه الله له . وليس للمجتهد جيلة اخرى .

وهأنت أيضاً تستعمل هذه القوى في نظائر مامنعها منه ، حيث وطنت
النفس على الحكم بأنها صالحة .

فلماذا حين بلغت الى أَسْنَى فوائدها ومقاصدها قلت : غيري الصالح الجائر
له : ان يقطع بهذا السيف ، وأما انا الآن - في هذه الجهة خاصة - فَرَمَ مِنْ
مُقَعَّدٍ متواكل القوى ، لاهراك بي .

أهذا شكرك لمولاك ، الذي اولاك ؟ . واحسنَ خلقك وبالسمع والبصر
والفؤاد سَوَّاكَ ؟

فإن اجاب بأن قال : قال الإمام - وسَرَدَ ألفاظه - وقال : لا اعرف سواه .
فقد وقى لأصله بالذمة ، وإبان انه فاقد عقله وفهمه ، بكونه لا يأخذ من تلك
الادلة حكماً ، ولا يستشر من تراكيها علماً .

ثم ليت شعري ، اذا جراه السائل في الخطاب ، فقال : هلم أسألك : اتعلم
في كتاب الله (٢ : ٢٨٢) يا ايها الذين آمنوا ، اذا تدايتم بدين الى أجلٍ مسمى
فاكتبوه ، وليكتب بينكم كاتب بالعدل ، ولا ياب كاتب ان يكتب كما عله
الله) (٢ : ٢٨٢) واستشهدوا شهيدين من رجالكم . فإن لم يكونا رجلين .
فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء) (٢ : ٢٨٢) ولا ياب الشهداء اذا
مادعوا) (٢ : ٢٨٢) الا ان تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم ، فليس
عليكم جناح ان لا تكتبوها) (ولا يضار كاتب ولا شهيد) (٢ : ٢٨٣)
ولا تكتبوا الشهادة . ومن يكتمها فإنه آثم قلبه) (٥ : ٩٥) لا تقتلوا
الصيد وانتم حرم) (٥ : ٨٩) فكفارته : إطعام عشرة مساكين من اوسط
ما تطعمون اهليكم ، او كسوتهم ، او تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة
ايام ، ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتهم ، واحفظوا ايمانكم كذلك يبين
الله لكم آياته ، لعلكم تشكرون) (٥ : ١) يا ايها الذين آمنوا ، اوفوا
بالعقود) (٩ : ١١) يا ايها الذين آمنوا ، لا يسخر قوم من قوم) (٦٢ : ٩)

ياايها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله (٢:٢٤)
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) .
فإن قال : نعم ، كل هذا في كتاب الله .

فقل له : أَلَمْ نَسْأَلْكُمْ أَنْ تَفْهَمُوا ، ودلالات تعلمها ، واحكام تُستَفَادُ منها ،
بحيث تجدك جازماً بها ، ومستفيداً لأحكامها منها ، استناداً الى ما تجده من .
نفسك وذوقك ، لا يُخَالِجُكَ خادش في دلالة الدليل ، ولا في مدلوله ، ولا في
أن مافهمته منه هو المراد ، والحكم الذي طلبه الله بها من العباد ، وان
ماحصلت عليه هو بعينه الذي حصل عليه المجتهدون في ذلك . فأخذوا
يستدلون ؟

وهالنت قلت : يحرم دعوى الاجتهاد ، وقد تعذر اخذ الحكم بالدليل في
القول المقرر ، أخذاً من قوله تعالى - خطاباً لمن لم يبلغ رتبة الاجتهاد - :
(٢:٢١ فاسألوا اهل الذكر) : اي المجتهدون (ان كنتم لاتعلمون) اخذ
الحكم من دليله ، كما يجب الاجتهاد على المجتهد ، ويحرم عليه التقليد ، عملاً
بقوله تعالى (٢:٥٩ فاعتبروا ياأولي الابصار) .

وان كنت ما قدرت التنزيل حق قدره ، ولا اعطيته الرعاية التي يستحقها
من القول في تأويله ببصيرة وهدى : من اين اتاك ان تركيب الآية : هذا
حله الغريب ، الذي لا يظن الإقدام عليه إلا صادق متيقظ ؟ .

فإن أذعن لهذا السؤال ، وقال : الامر كما ذكرت ، من ان لها معاني
مفهومة الخ نقض اصلها ، وان باهت وقال : انها عنده بمنزلة اصوات الطيور ،
وهدير الحمام في عدم الفهم عنها . فاتركه يرعى ، فهو ابعد من ان يهتدى الى
برائة ذمته ، وتنزيه دينه وعرضه .

فإن المتيقظين عن وَسَنِ الغفلة مضطرون الى ان من ارتدى رداء الاجتهاد ،
وقام بأعباء النظر والانتقاد ، في عصر الأئمة الأربعة ، وقبلهم وبعدهم : كان
اجتهادهم الذي قضى لهم ببقاء الذكر . وانتشار الفضيلة : هو انهم معموافهموا .

ولا هناك إحاطة ولا استجماع . ولا عدم شذوذ شيء من مآخذ الاحكام عن القلوب والاسماع .

وان كانت الجملة عند الجملة . فالكلام في الافراد . وماخرج عن الجملة البتة . فالتكليف به ما طريقه ؟

وان خفي عليك شيء لم يخف عليهم : فهذا لا يصلح مانعا لك عن جملة الباب ، على تسليم وقوعه . فإنه قد خفي عليهم ما اضطربوا في تأويله . او وقفوا فيه . والذي عندك مما خفي عليك : هو عين ما عندهم مما خفي عليهم سواء .

ولو أَلَمَّ احدٌ في عصر السلف الصالح - رضي الله عنهم - بكل ما في صحيح البخاري - مثلا - لكان عندهم من جملة فقهاءهم . فلم لا يجوز مثله الآن ؟ وما الذي نَسَخَتْهُ هذه الأزمان ؟ وهؤلاء اعلام الصحابة وسادة خير القرون ، لازالوا على عهد النبوة يغيبون ويحضرون ، والاحكام في خلال ذلك تتجدد ، والشرائع تحدث وتتولد .

ولا يصح ان يقال : كان الواحد منهم قبل العلم بذلك الحكم من الاحكام غير مجتهد ، كما أن « لا أدري » لا تُخرج عن الاجتهاد ، والامر في انهم الى الاجتهاد اسبق ، وبصحيح وصفه ممن لم يدرك شأوهم احق . لأنهم اشتلوا ببرُده وهو قَشِيب ، وعمت بركة النبوة الشباب منهم والشيب . وهذه مذاهبهم - بحمد الله - بين أيدينا ، في العبادات والمعاملات ، وبعض الاصول الدينية ، كرؤية الاسراء ، وكالطهارة ، والصلاة ، والزكاة ، والصوم والحج ، والبيوع ، والنكاح ، والطلاق ، والفرائض وغيرها : شاهد صدق ، وناطق حق : بأنهم علموا وجهلوا ، واصابوا واخطأوا ، وقالوا ما ليس صحيحاً ، ورجعوا عما وجدوا ما يدفعه صريحاً .

ومن امثلة ذلك : ما حكي عن بعضهم في منع التطهر بماء البحر ، والمسح على الخفين . وتيمم الجنب . وفي تطبيق اليدين في الركوع في الصلاة . والمتعة . وما لا يأتي عليه العد ، إلا في مؤلف حافل . وهاهو في المجاميع محرر مسطور .

كشرح المذهب وغيره . ولغيرهم اكثر من ذلك . بحيث دلت الحجة الواضحة :
على ضعف ما ذهبوا إليه في أفراد تلك المسائل ، ومخالفته للوجه الصحيح ،
الذي ليست طريقه ايضاً القطع والضرورة . بل الظهور والقوة . على نحو
ما يصنع النظار في مباحث الاحكام . حتى يصير قول المخالف مطرَحاً غير
معتبر . ولا ملتفت اليه . لضعف مُنتَهَجِهِ في تلك المذاهب المعينة .

ومِرُّ هذا : أنَّ الاخبار التي بأيدي النظار ، بعد الفحص والاختبار ،
وَوُجُوهِ الاستدلال الصحيحة : سبيل الى التصحيح والإبطال ، كالقطع
والضرورات . وإن تفاوتت الرتب . فقد اتفقت في قدرٍ مشترك .

وأما أنَّك تجد عالماً قط استقامت دائماً مذاهبه . وصحت مطلقاً اقواله .
فخطوره بالبال – فضلاً عن تحققه – إشكال .

اللهم إلا على غُلُوِّ المقلدة ، فنعم . حتى رايتُ لبعضهم ارجوزة ، بَيَّنَّ
فيها بزمه – مستند مذهب امامه . فقال : عن فلان عن فلان . حتى قال :
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الباري سبحانه .

والإمام يتنادي – فيما نقل عنه أصحابه – في كتبه : بأنني استحسنْتُ كذا :
ورأيت كذا . ويبين طريقة قوله في جماهير كتبه : بما يصح تارة . وبما يفسد
تارة او تارات . فلا أدري لمن انتصر؟ ولا ما الذي أوجب هذا الجراف والبطر؟

ولقد راينا الشيخ الامام أبا محمد المصري – هو العِزُّ بن عبد السلام – قال
في آخر كتابه (قواعد الاحكام) ما لفظه : « مع أنني لا اعتقد : أنَّ احداً
منهم – يعنى العلماء – انفرد بالصواب . في كل ما خولف فيه . بل اسعدم
واقربهم الى الحق : من كان صوابه فيما خولف فيه اكثر من خطئه بالنسبة
الى كل مَنْ خالفه . والشرعُ ميزان يوزن به الرجال والاقوال والاعمال ،
والمعارف والاحوال . فمن رجع في ميزان الشرع . فهو راجح » انتهى بلفظه .

وانما ذكرته لتعرف البون الشاسع : بين كلام العوام وكلام الاعلام ، والفرق

ضروري ، وصحة ما ذكره كما ذكرنا : هو شمس الضحى ، لا يغني على صحيح النظر إنما الفساد الطَّارِئُ على الفِطَرِ ، أوجب إبانة البيِّنات .

فما بال تلك المذاهب التي ذكرناها أمثلةً عن أفرادٍ من الصحابة واشباهها مما لا يتيسر حصره عنهم ، وعن غيرهم من المجتهدين . صارت منبوذة مهجورة . والذاهب إليها عند المقلدين غلطاً او خالطاً . لظهور الحجة في الجانب المخالف ؟

أَمْ لِمَاذَا ، وجميع ما ذكرنا يدفعك الى الحقيقة . شئت أم أبيت ؟
فقل لُجْمُوعُ الْجَهْلِ : بَيِّنُوا عَنِ الْخَنَاءِ أَفِيَقُوا عَنِ الْإِصْرَارِ ، مَا بِالْكُمُودِ ؟
فليس شعاعُ الشمسِ يخفى لنا ظريراً ولا مَنْ عليه الحق ينفعه الجحْدُ
ويكشف لك هذا : ان علماء خير القرون ، الذين هم اول الناس علماً وعملًا .
وفقها في دين الله وعقلا عنه ، ومعرفة لشرعه ووقوفاً عند مبلغ علمهم وفهمهم
لم يحيطوا بما يدعيه مقلدة المذاهب لأئمتهم ، الذين لم يدعوا هم - صانهم الله -
لأنفسهم ذلك من الإحاطة التي هي 'غُلُوٌّ مُتَكَرِّرٌ' .

ويزعم المقلدون : ان اولئك النفر من مُقلِّدِهِمْ لم يبرز عنهم ذلك الفقه
والكلام في أحكام الدين ، الا بعد استيفاء المدارك ، واستجماع مظاهر الحكم ،
وانتفاء موانعه ، وما يجوز اعتواره ووروده ، وبعد الحصول على جميع ما يكون
معه الحكم ثابتاً مقررأ ، بَرِيئاً من ان يكون عرضة للتخديش والتحول ،
أو مجوزاً للتغير والتزئيل ، او محتملاً للثبوت والتبدل . وذلك إما بتقرير
البراءة بتحقيق عدم الناقل ، واما بانتقالها به ، ثم تقرير الناقل ان كان ،
وتنزيله منازل ، ووضعها في مركزه الثابت المستقر ، بحيث يكون مأمون
المساور ، مفعود المناقر ، سليماً عن تجويز طروق الاختلال والاعتلال ،
مصورنا محفوظاً محصناً ، قد عرفت ثغور النوائب فسُدَّتْ عنه . حتى أضحي
مطمئناً الى يوم القيامة .

فهذا ما زعمه مَنْ ذكرنا في حق مذاهب أئمتهم ، ولهذا ناضلوا عنها

ودافعوا في كل معترك ، وصيروها رواسي لاتسام التحريك ، وأركاناً مشيدة
عن الانهدام .

والقول بتعذر الاجتهاد على مَنْ في عصرنا وقيله : شعبةٌ من ذلك الوادي ،
ولعبة من تراث ذلك النادي ولا يجوز في سنة العقول الصحيحة : ان يدعيه
بشرٌ لنفسه او غيره .

وحينئذ فلا مانع لأحد من البشر : ان يشارك في الجملة أولئك النفر ، وان
فرض قلة محصوله . فلا يمتنع ان يَعْقِلَ عن الله ورسوله ، ويأخذ شيئاً من
أحكام الله من دليله ، كما هو شأن الناس في متقادم الازمان ، وحادث الأوان ،
بين مُقِيلٍ ومُكْثِرٍ ، ومبسوطٍ له ومقدور عليه ، كما تراه في التجارات
والحرف والصنائع وغيرها . فلا القاصر أخرجه قُصُورُهُ عن ان يكون عالماً ،
ولا رتبة الماهر منعه ان يكون له في الجملة مزاحماً .

على ذلك جرت القضية ، واستقام الامر واستقر الحال ، ومضت السنة
العادلة وارتبطت النجاة بما لا بد منه .

وهذا البحث — وإن تكرر شيء منه ، او تلونت العبارة فيه مع اتحاد
الحاصل — فلا ضير في ذلك ، لعموم البلوى بذلك الخيال البارد ، الذي تكلمنا
لإخماد ناره ، وطمس آثاره ، وهو عند من نُور الله قلبه غنى عن ذلك ، لظهور
أمره عند من كشف عن قلبه قناع الغفلة . وإنما اتساع دائرة الجهل بالحقائق ،
وانه رأس معالمها وعلومها : أوجب الإفضاء الى التكلم بما ذكرنا في هذه المادة .
كأنه الدعاء الى التوحيد أول البعثة ، لأنفسهم بنقيضه ، وزمانك هذا قد
أخذ من ذاك بحظه . فهذا من غربة الإسلام ، التي عادت كما بدأت . والسلام .
إن تكلمت بالمعروف أطلوا منه التعجب بلا مستند : إلا كونهم ما عرفوه
ولا ألفوه ، ولا مضت عليه عاداتهم ، ولا ورثوه عن آباءهم . ذلك مبلغهم من العلم

ولهذا بعينه ذكر الإمام ابو محمد بن عبد السلام في كتابه (قواعد الاحكام)
كلاماً حسناً ، وافق ما ذكرناه . فياتي ذكره في المقام .

قال : « ومن العجب العجيب : ان الفقهاء المقلدين ، يقف أحدهم على ضعف
ماخذ إمامه ، بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً ، وهو مع ذلك يقلده فيه ، ويترك
من شهد الكتاب والسنة ، وأئمة الصحيحة لمذهبه ، جموداً على تقليد
إمامه ، بل يتحیل لدفع ظواهر نكتاب والسنة ، ويتأولها بالتأويلات البعيدة
الباطلة ، فضلاً عن مقلده . وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس . فإذا ذكر
لأحدهم خلاف ما وُظن نفسه عليه . تعجب منه غاية التعجب ، من غير
استرواح الى دليل ، بل لما أُلّف من تقليد إمامه ، حتى ظن : ان الحق منحصر
في مذهب إمامه . ولو تدبره لكان تعجبه من مذهب امامه أولى من تعجبه
من مذهب غيره - الى ان قال - : وما رأينا أحداً رجع عن مذهب امامه .
إذا ظهر له الحق في غيره ، بل يصر عليه مع علمه بضعفه وبعده . فالأولى :
ترك البحث مع هؤلاء الذين اذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب امامه قال :
لعل امامي وقف على دليل لم أقف عليه ، ولم أهتد أنا اليه ، ولم يعلم المسكين :
ان هذا مقابل بمثله ، وتفضيل خصمه بما ذكره من الدليل الواضح ، والبرهان
اللامح . فسبحان الله ! ما أكثر من اعى التقليد بصيرته . حتى حمله على
مثل ما ذكرته !! وفقنا الله لاتباع الحق اينما كان . وعلى لسان من ظهر .

وأين هذا من مناظرة السلف . ومشاورتهم في الاحكام . ومسارعتهم الى
اتباع الحق اذا ظهر على لسان الخصم ؟

وقد نقل عن الشافعي رضي الله عنه انه قال : ما ناظرني احد الا قلت :
اللهم أجبر الحق على قلبه ولسانه . فإن كان الحق معي اتبعني . وان كان الحق
معه اتبعته ، انتهى بلفظه من (قواعد الاحكام) لذلك الخبر الهام .

قلت : وقول المقلد : لعل امامي وقف على دليل لم أقف انا عليه : هو من
جملة اماني المقلدة . وأعذارهم الباردة .

وبعضهم يقول : امامي قد عرف هذا الذي أتيت به ايها المخاطب وغيره .
وانتخب زبدته . فألقاها الينا . فهي لاحالة وجه الحق الذي لامرية فيه .
وهذا قول جماهيرهم . بل يتفقون عليه في الأغلب . فإذا طالبتة الوجه
والدليل . نكص الى الدعاوى الجاهلة .

وما نخوض في هذا ، الا لعل الله يهدي من يشاء من عباده والموعود قريب .
وما ذكرنا هذا عن الإمام ابن عبد السلام مع وضوح الامر . الا ليعرف
الناظر في رسالتنا هذه : انا - وان كنا نكتفي بظهور الحق ، وسطوع نوره
من غير تعريج على كشف عن قال به ، لاستغناء الحق . وعدم تحقق الاتفاق ،
كما مر شرحه - لم نسلك طريقا تنكها الفضلاء . ولاحاد عنها النبلاء . وان
أكابر العلماء موافقون لنا على تحرير هذه النكتة وحاصلها . ولو ذهبنا لتتبع
اقوالهم في ذلك لحصل منها كثير طيب . واقل مما ذكرنا يكفي . والله
سبحانه الهادي .

واما من استحب العمى على الهدى فاقرع سمعه بتحذير (ولئن أتيت الذين
أوتوا الكتاب بكل آية) صارت الجماهير من أولئك الخلف او عامتهم
متطابقين على ما قد تلقوه عن قبلهم ، جاثمين عليه : من مقتى وحاكم
ومدرس . وعالم ومتدين . وسائل ومستول ، من دون تيقظ ولا نظر . ولا
تجويز ان يقع من امامهم ويصدر عنه شيء من خطأ وهم وغلط . وجهله
ما يجهله ولا يتفكرون في انفسهم : ما بال الركون الى شيء ابد الابد لا تتبينه ؟
وما الشأن غداً عند الله ؟ أفلا يجوز توجه خطاب الله علينا في هذه المسألة
بغير ما عرفناه عن الإمام ؟ بل ما كفاهم ذلك الجحود ، حتى اصروا على منع
ماسواه من التقليد والجحود . وسحبوا ذيل التشبه والصدود ، ولعمر الله
زلت احلامهم .

والى هذا انتهى بنا الكلام في الفصل السابق ولاحقه . ولا تستطه
او تسأله فانك محتاج اليه اشد الاحتياج ، لكثرة ماتراكم على العقول من
اكوام التقليد .

وكان من ذلك ان اصبح القول بتعذر الاجتهاد — مع ظهور فسادہ ، وتبالغ مفسدته — : أمراً تطابق عليه الاخلاف . واعتقدوه حقاً وخلافه باطلا . فَعَطَّلُوا وابطلوا . وعظمت منهم الرزية ، وتقاحت جفوتهم . وانتشر عن هذا الاصل الخاوي من المفاصد ، ما لا يحيط بشروره إلا علم العليم الواحد . وما شر حناه هنا هو — اذا عقلته — لباب هذا الباب ، بل خلاصة هذا الكتاب ، اذ نَعُدُّ الخلوص من سجن ما حذرنا منه هو الحياة الطيبة . فيه يخرج المرء الى رحب العافية والسعادة ، ويسعى على هدى وبصيرة الى كل بغية صالحة وإرادة .

فصل

ومن ذلك — وهو منهم قياسٌ للفائب على الشاهد — وذلك انهم لما كانوا لا يعرفون الا حرفة التقليد . واستقر في فكرهم وقطرم : ان من افتى او تكلم او عمل ما لا يصنع شيئاً من ذلك . الا لأنه قاله المقلد فلان ، او الإمام علان . او 'مَحْصَلُوا' مذهبه — بزعمهم — قالوا : ان قائل تلك المقالة — وهي اتجاه وجوب تخريب المشاهد — قلد ابن تيمية في ذلك . ومن تدبر اصول القوم : وجدهم دلوا على انهم من جملة العامة . ولا ادري من اين جاء لهم ذلك ؟ . نعم هو نتيجة من نتائج الحكم بتعذر الاجتهاد .

ومن حق الباحث : ان يدلي بما يوافق خصمه على صحته ، او بحجة قاهرة ، تؤذن ان دفعها مكابرة ، وان التمسك بمعارضها قصور ، او ضلال .

وكون من ذكروه قلد ابن تيمية : بطلانه معلوم غير موهوم ، لما انه ينهى^{١٠} عن التقليد وينادي بمنعه . ولأن عامة مباحثه مبنية على تحرير المقام بمبلغ نظره ، وان كان لاسيلا الى رفع الخطأ جملة في كل بحث . وذلك منه من دون تقليد لابن تيمية ولا غيره ، ولا احتجاج بقول احد قط ،

او التدوين به من دون استنباطه منه حسب علم . وليس معصوماً كغيره
ايضاً . ولانه في خصوص هذه المسألة ابرز حجته ، وحرر من البرهان
ما استطاع .

فأي معنى لقولكم : إنه قلد ابن تيمية ؟ والحال انكم تأتوا عن انفسكم ولا
فيما نقلتم بشيء يقابل بعض ما اقامه في هذه المسألة من ادلة الكتاب والسنة ،
التي لا يرد لها الا مشاقق الله ورسوله ؟ ولأنه قد ناقض ابن تيمية في كثير من
المسائل ذهب اليها ، لظهور ضعف كلامه عنده . فلو كان واقفاً على تقليده -
كما وقفتم على رسوم شرح المنهج وغيره - لما فعل . فما باله يُسوِّغ لنفسه تقليد
ابن تيمية في هذه المسألة دون غيرها ؟ فلقد حكيتكم عجباً .

وقد قرأنا عليه وعرفنا مذهبه ، واتمم لا تعرفونه ، إنما يبلغكم عنه ما يبلغ ،
فتأخذون في مضادته بلا بصيرة ، ولا وازع لكم عن الرجم بالظنون والاهام ،
ولا علم يهدي الى تمييز الصحيح من ذى السقام .

فالمعيب عليكم : أترضون ان يكون من خطاب ما لا يفهم ؟

وكفى دليلاً على تنكبكم الصواب : ذكركم الاقوال من فروع المذهب في
مقابلة مناهي صريحة صحيحة مشهورة في الصحاح وغيرها ، ثم تعرضكم لشيخ
من شيوخ الإسلام ، وامام من جلة الأئمة الاعلام - وهو ابن تيمية - بأنه
ضال مضل ، وما كان - رحمه الله تعالى - أهلاً لهذا . والرجل أمره شهر ،
وأقواله ومذاهبه يتناقضها الجمل الغفير . وما مثله يحتاج الى كشف عن رفيع
محله ، وقد تعرض له ولتلميذه الإمام محمد بن أبي بكر بن ايوب الزرعي
- هو ابن قيم الجوزية - رحمه الله تعالى بعض القائلين . وهما إمامان جليلان
لاحقان بأماثل السلف . كالشافعي ، واحمد ، واسحاق ، وغيرهم ، ومؤلفاتها
وتراجمها ، ونقل اهل العلم لأقوالها ومذاهبها ونفائس تحقيقها : كافية شافية
مقنعة لمن عدل وأنصف .

الباب الثاني

في ذكر جملة شافية من الاحاديث الصحيحة ، والاخبار الصريحة الشاهدة بأن وضع القباب والبناء على القبور من أصله وتشريفها ، والكتابة عليها ، وتجسيصها واتخاذها مساجد ، وما يتصل بذلك : امر تقرر في الشرع منعه ، وسبق الحكم الجازم بالنهي عنه ، والكف عن ارتكابه ، وثبتت القضية في ذلك ومضت كلمة الحق بسد ذريعته ، تحذيراً لنا ان نسلك سنن من قبلنا ، مع قطع النظر عن المفاسد المترتبة على ذلك .

واذا تأمل الناظر اعيان ماصح فيه النهي من الشارع في هذا الباب ، ثم نظر حرص هذه الأمم لارتكابها ، وتلوّثهم بأدرانها ، وتهالكهم على مناقضة كل نهي من تلك المناهي بفعل غير المنهي عنه ، واتيانهم على كل فرد منها ، مع الحرص والمبالغة في ان لا يشذ فرد طال تعجبه ، قارة من كون الشارع سبقهم ، وتقدم اليهم في امرها ، واكثر في شأنها بالنهي والتحذير ، واخرى من كون هؤلاء الخلف ضلوا عن ذلك الرشد الأسعد ، فعمدوا الى كل مانهي عنه الرسول صلى الله عليه وسلم فواقعوه ، كأنهم كشفوا واستقصوا بالاستقراء والتتبّع ، حتى أتوا على مشخصات مانهي عنه الشارع .

فلا يشك صادق التأمل : ان القوم سلكوا في العمل مسلك المضادة الوافية ، ثم زادوا زيادة في درك النكال كافية .

وقد لخصت في (مدارج العبور) ما عرض لنا من بيات نهي الشارع عن البناء على القبور ، وما ذكر معه ، وفيه كفاية مقنعة ، وأضفت الى ذلك إشارة الى مفاسد المشاهد ، ولكنني لا اجد ترك التعرض هنا لذلك لائقاً ، لانه ربما يقف على هذا ، فلا يرى الا الإحالة على ما هنالك . فلا يحسد لعلته نقماً ، ولا لغلته نقماً .

فأقول : قال الإمام الحجة الحافظ ، امام الدنيا في فقه الحديث ، ابو عبد الله البخاري ، في جامعه الصحيح :

حدثنا ابو اليان قال : حدثنا شعيب عن الزهري ، اخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، ان عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما قالوا لما نُزِلَ برسول الله صلى الله عليه وسلم حَطِيقَ بطرح خِيصَةٍ له على وجهه فلماذا اغْتَمَّ بها كشفها عن وجهه ، فقال - وهو كذلك - : لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد - يُحَذِّرُ ما صنعوا .

حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه : ان رسول الله ﷺ قال «قاتل الله اليهود: اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» انتهى بلفظه من كتاب الصلاة .

قلت : فتأمل هذه القباب ، وما أُعِدَّ فيها من المحاريب والفراش ، ومصاحف التلاوة ، واعتياد الصلاة فيها ، والتردد اليها في الاوقات ، للذكر ، والدعاء ، والاعتكاف ، وما يطول تعدادها .

هل لاتخاذ القبور مساجد معنى ، سوى هذا الذي تقضي الضرورة بأنه عينه ؟ بل كثيرا ما وجدنا القباب والمشاهد أعمر وأملأ بقاصديها من كثير من المساجد في جميع ما ذكرنا . فلا ريب قد تتابع الشر بأهليه .

وابو اليان : هو الحكم بن نافع ، احد أئمة حفاظ الشاميين ، وكذا شعيب - وهو ابن ابي حمزة - وكل رجال الحديثين أعلم ، غنيون عن الكشف والاستعلام ، عند من أنس بهذه المشاعر الكرام .

وقال البخاري في كتاب الجنائز من جامعه :

حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن هلال - هو الوزان - عن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال - في مرضه الذي مات

فيه - « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، قالت : ولولا ذلك لأبرزوا قبره ، غير اني اخشى ان يتخذ مسجداً » .

حدثنا موسى بن اسماعيل - ابو عوانة - عن هلال - هو الوزان - عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ - في مرضه الذي لم يقم منه - : « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، ولولا ذلك أبرز قبره ، غير انه خشي - او خشي - ان يتخذ مسجداً » . قلت : السياق الذي قبل هذا معيّن ، لكون « خشي » مغير الصيغة ، ومرجح للتغيير في « أبرز » .

وقال تلميذه الإمام الشهير ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رحمه الله في صحيحه :

حدثنا ابو بكر بن ابي شبة وعمرو الناقد قالا : حدثنا هاشم بن القاسم قال : حدثنا شيبان عن هلال بن ابي حميد عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه . قلت : فذكر الحديث بلفظ البخاري المار آنفاً ، إلا قوله : « غير انه خشي » فأورده مسلم بلا شك .

وقال مسلم ايضاً : حدثني هارون بن سعيد الايلي قال : حدثنا ابن وهب قال : أخبرني يونس ومالك عن ابن شهاب قال : حدثني سعيد بن المسيب ان ابا هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « قاتل الله اليهود ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

قلت : وهذا هو حديث البخاري المار بمتنه وسنده من مالك الى منتهاه . وأخرجه مسلم ايضاً من طريق عبيد الله بن الأصم حدثنا يزيد بن الأصم عن ابي هريرة رضي الله عنه : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

ففيه : ابدال « قاتل » « بلمن » واطافة النصارى الى اليهود . سوى ما في البخارى . فهو ذو بيان وتكامل لذلك .

وذكر مسلم حديث الحميدة السابق . فقال : حدثني هارون بن سعيد الايلي وحرمة بن يحيى - قال حرمة : أخبرنا ، وقال هارون : حدثنا - ابن وهب قال : أخبرني يونس عن ابن شهاب قال : أخبرني عبيد الله ابن عبد الله .

قلت : فذكر الحديث بسنده ، ومثنيه عند البخاري سواء . فلا نكرره . فقد حصلنا على تخريج الشيخين له ، مع تعدد الطرق الى ابن شهاب الزهري . وقال مسلم ايضاً : حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة واسحاق بن ابراهيم - والليث لابن بكر - قال اسحاق : أخبرنا ، وقال ابو بكر : حدثنا - زكريا بن عدي عن عبيد الله بن عمر عن زيد بن ابي أنيسة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن الحارث الزبيدي النجفاني قال : حدثني جندب قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم - قبل ان يموت بخمس - وهو يقول : « إني أبرأ الى الله أن يكون لي منكم خليل . فإن الله قد اتخذني خليلاً ، كما اتخذ ابراهيم خليلاً ، ولو كنت متخذاً من أمي خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ، ألا وان من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد . فلا تتخذوا القبور مساجد ، إني أنهاكم عن ذلك » .

حدثني ابو الطاهر احمد بن عمرو قال : حدثنا ابن وهب قال : أخبرني عمرو بن الحارث .

ح وحدثني هارون بن سعيد الايلي قال : حدثنا ابن وهب قال : حدثني عمرو بن الحارث - في رواية ابي الطاهر - ان ابا علي المهراني حدثه - وفي رواية هارون بن سعيد : ان ثمامة بن شفي - قلت : هو ابو علي - حدثه قال : « كنا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم بروُدُس ، فتَوَفَّى صاحب لنا . فأمر فضالة بقبره فسُوِّيَ ، ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بتسويتها » .

حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب - قال يحيى : أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا - وكيع عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي الهياج الأسدي قال : قال لي علي رضي الله عنه : « ألا أبعتك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ أن لا تدع تمثالا إلا طمسته ، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته » .

وحدثني أبو بكر بن خلاد الباهلي قال : حدثنا يحيى - وهو القطان - قال حدثنا سفيان قال : حدثني حبيب بهذا الإسناد ، وقال « ولا صورة إلا طمستها » .

حدثني أبو بكر بن أبي شيبة قال : حدثنا حفص بن غياث عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُجَصَّصَ القبر ، وأن يُبْنَى عليه ، وأن يُقْعَدَ عليه » .

حدثني هارون بن عبد الله قال : حدثنا حجاج بن محمد .

ح وحدثني محمد بن رافع قال : حدثنا عبد الرزاق جميعاً - عن ابن جريج قال : أخبرني أبو الزبير : أنه سمع جابر بن عبد الله يقول « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول بمثله » .

وحدثني يحيى بن يحيى قال حدثنا إسماعيل بن علية عن أيوب عن أبي الزبير عن جابر قال : « نهى عن تجصيص القبور » .

انتهى ما ذكره مسلم رحمه الله في صحيحه ، والله أبوه من حافظ بصير متقن . وذكر الشيخ سراج الدين ابن الملقن في (البدر المنير) ورفيقه الحافظ الشيخ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني في (مختصر البدر) ما حاصله من مجموعها : أن حديث جابر أخرجه أيضاً الحاكم ولفظه : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن يبني على القبر ، أو يجصص ، أو يقعد عليه ، ونهى : أن يكتب عليه » . وأخرجه ابن حبان ، ولفظه في رواية له عن أبي الزبير : سمع جابر يقول « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تجصيص القبور ، وأن يبني عليها ، أو يجلس عليها » .

ورواه مختصراً « بذكر البناء » ليس إلا . قال الحاكم : « الكتابة » على شرط مسلم ، وهي صحيحة غريبة .

وهو عند أبي داود أيضاً .

وفي رواية له « أوزاد عليه ، وبَوَّبَ عليه البيهقي « لا يُزَادُ على القبر . أكثر من ثَرَابِهِ ، لئلا يرتفع » .

وقد رويت تلك الزيادة — اعني : « الكتابة » عن جابر — من غير الوجه السابق . فذكر الحاكم بإسناده اليه « نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تجصيص القبور ، والكتابة فيها ، والجلوس عليها ، والبناء عليها » .

قال : وهذه الأسانيد صحيحة ، وهذا اللفظ أحد روايات ابن حبان ، انتهى ما أخصناه من البدر المنير وفرعه .

وقال الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث في سننه : المعروف : « باب في تسوية القبور » ثم ذكر حديث أبي الهياج عن عليّ ، وحديث فضالة المتقدمين ، اللذين أخرجهما مسلم ، وبأسانيده أيضاً — خلا أن شيخ أبي داود في حديث علي هو : محمد بن كثير العبدي البصري — ثم قال : « باب في البناء على القبر » .

حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً رضي الله عنه يقول « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يُقْعَدَ على القبر ، وأن يُحْصَص ، وأن يُبْنَى عليه » .

وهو لفظ مسلم المتقدم ، وسنده من عبد الرزاق إلى منتهاه ، وإنما أمليناه لفائدة في الإسناد كما ترى ، وللإختلاف في اللفظين بالتقديم والتأخير فقط ، وهو في التحقيق لا يبعد اختلافاً .

ثم قال : حدثنا مسدد وعثمان بن أبي شيبة قالا : حدثنا حفص بن غياث عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن أبي الزبير عن جابر بهذا الحديث . قال عثمان « أوزاد عليه » وزاد سليمان بن موسى « أو ان يكتب عليه »

ولم يذكر مسدد في حديث « او يزاد عليه » .
قال ابو داود : خَفِيَ عَلَى حَرْفٍ مِنْ حَدِيثِ مسدد : حرفُ وَاوٍ . انتهى .
ثم ذكر حديث ابي هريرة المتقدم « قاتل الله اليهود - الخ » بسند البخاري بعينه .

وقال الإمام ابو عبد الرحمن النسائي في (كتاب المجتبى) « الزيادة :
على القبر » .

أخبرنا هارون بن اسحاق قال : حدثنا حفص عن ابن جريج عن سليمان
ابن موسى ، وأبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم : ان يبني على القبر » .

أخبرنا عمران بن موسى قال : حدثنا عبدالوارث قال : حدثنا أيوب عن
ابي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن تجصيص القبور » .

ثم قال : « تسوية القبور اذا رفعت » .

فذكر حديث علي وحديث فضالة رضي الله عنها المتقدمين بنحو مما ذكر
مسلم وابو داود .

ثم قال ، بعد أبواب يسيرة : « اتخاذ القبور مساجد » .

فذكر من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً « لعن الله قوماً اتخذوا
قبور أنبيائهم مساجد » .

ومن حديث ابي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً « لعن الله اليهود والنصارى
اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .
وأما نيده ثقات شُؤس .

وقال الإمام ابو عيسى محمد بن عيسى بن مؤرّة - هو الترمذي - في جامعه :

إذ أسند عن جابر رضي الله عنه « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تُجَصِّصَ القبور ، وأن يكتب عليها ، وأن يبنى عليها ، وأن تُؤَوَّطَ » .

هذا حديث حسن صحيح ، وقد روي من غير وجه عن جابر . انتهى .
وقال الإمام محمد بن يزيد القزويني - هو ابنُ ماجة - في سننه ، أحمد الكتب الستة على التحقيق : « باب ماجاء في النهي عن البناء على القبور وتجصيصها ، والكتابة عليها » .

فذكر من حديث أبي سعيد الخدري بسند صحيح متصل ثقات أئمة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبنى على القبر » .
وذكر من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تقصيص القبور^(١) ، وأن يكتب على القبر شيء » .

وأخرج الإمام أحمد في المسند والطبراني في المعجم الكبير من حديث أسامة ابن زيد - ورجاله موثقون - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ادخلوا على أصحابي . فدخلوا عليه . فكشف القناع ، ثم قال : لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

وهو كحديث أبي هريرة عند مسلم ، الذي ذكرناه قريباً ، لَفْظُهُ 'لَفْظُهُ' ،
فهما بيان لمعنى : « قاتل » وفيها زيادة « النصارى » على ما عند البخاري كما أشرنا .

وأخرج الطبراني في الكبير من حديث زيد بن ثابت مرفوعاً ، ورجاله موثقون أيضاً « لعن الله اليهود ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

ومن حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه - وَحَسَنَ في مجمع الزوائد لإسناده - : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من شرار الناس : مَنْ تَدْرَكُهُم الساعة وهم أحياء ، ومن يتخذ القبور مساجد » .

(١) تقصيص القبور : هو تجصيصها والقصة - بضم القاف - هي الجص

وروى البزار - قال في مجمع الزوائد : رجاله ثقات - من حديث أبي عبيدة ابن الجراح مرفوعاً : لعن الله اليهود ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد .
ولو ذهبنا نستقري ما ذكره أئمة السنة ، وحفاظ الحديث في هذه المسألة ، وما رَوَوْهُ في المسانيد والمجاميع ، والمعاجم ، والجوامع ، والسنن ، والاجزاء ، والتفاسير الاثرية ، لاتسع النطاق ، وضاق عن الاستيعاب الخساق ، وتصدى المرء في ذلك لما يتعسر ان يُطاق ، وفيما ذكرنا وفاءً بالمقصود ووفاءً ، وأقل منه يكفي عند الفُطناء الحذاق .

فإذا تصفحت ماسقناه ، وما ذكرناه في هذه القباب والمشاهد ، ومصارع الموتى وأهل دار البرزخ : من الابنية ، والتجسيص ، والكتابة ، والتشريف ، واتخاذها مساجد ، ووضع المحاريب والفرش ، وإعداد الماء والمصاحف والتردد عليها والاعتكاف ، والصلاة والتلاوة عندها ، وجدت جميع مانهى عنه فرداً فرداً قد أبرَزَ في عالم التحصيل والايحاد . وهذه كتب الإسلام ، وعمدة الاعلام ، مَعُولُ ذوي الاحلام ، ومعاهد الشريعة التي جاء بها خاتم الرسل الكرام ، عليه وعليهم أزكى صلاة وسلام - نَاطِقَةٌ طَافِحَةٌ مُنَادِيَةٌ بضلال من خالف مارسمت ، وتفارط غيَّته ، وطفیانِ فساده وليَّته .

هذا بالنظر الى اعيان تلك المناهي ، مع الإغماض عما ترتب على مخالفتها أيضاً بما لا يبدان للأقلام بحصره وعدّه ، ولا قدرة للبشر ان يقفوا على نهايته وحده ، كتوافد الجموع الففيرة لهذه الزيارات ، واقتحام أنواع المفاسد الوثنية والمنكرات ، وما في طسّى إحياء هذه المشاهد من القبائح المتوفرات . فإنّه بمجرد مؤذن بتحتّم تدمير هذه المشاهد والقباب ، والأبنية التي صارت معتكف كل طامة ، ومناخ فُجُورِ أهل الفسوق والعقوق من العامة . ومن لا يعرف ما ذكرنا ، او هو مرتاب في وقوع شيء منه ، او لا يستقيحه : فامرّه أطرف من ان يوصف .

ولا يصحح لك اسم السنن إلا عملك وتدينك بما صح عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم حسب ، لا توزيع المصلين في المسجد الحرام ، وإشغال بعضه بأبنية وضعت باسم هذا الإمام أو ذاك الإمام . والابتداع المجاوزي دين ربنا المؤمن السلام ، وسحب أذيال الثياب ، ووحدة الوجود التي من دان بها أذيق أليم العذاب ، وتقطيع الصفوف في صلاة الجماعة ، وإهمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهو من أشراط الساعة ، وما لا يأتي عليه العد مما لا يعرف هؤلاء الخلوف سواء قربة وطاعة ، أو يستحلونه وهو من السنة الشريفة وأوضاعها بمسافة بعيدة ، وفاحية فازحة مديدة .

فمن أنكر عليهم ، أو جازيهم الى نهج الرشيد : كان إنكاره عندهم هو المنكر فاعرف السنة تعرف مقابلها . فبيضاها تتميز الأشياء ، وشرف الله قدر الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة الإسلام عن التهالك على البدع ، وترك شيء صح لهم وعلوه من هدى النبي الأمين المتبع .

فها نحن في هذه المسألة - التي نحن بصدد الكلام فيها - أتينا لهم بهذه الجبال الرواسي من محلها ، والبراهين الصريحة من الكتب المشهورة ، بالاسانيد الصحيحة ، وهم أشد الفرق ملابسة لها وتدريسا فيها ، وعناية بسماعها وتنقيحها ، ولكنهم خاضوا بحمار الحب دعوى . فما ابتلوا حتى ما كان هذه النصوص بين ظهرانيهم ، تتلى في بيوت الله بينهم ، وتسمع بسماع الكتب التي هي فيها ، ولا يقدر على إنكار ما سردناه منها قطعا ، وإن أمين السماء والأرض قام بذلك ونصح ، وفادى بصرائحه وأفصح ، وما طاقوا إبانة حرف ، أو نطقوا ببنت شفة مما يحتج به العقلاء . فضلا عن الفضلاء . وشرح زكريا الانصاري ما يصلح دفعا في وجوه تلك الكتاب ، ولا جرم ، مالموا عن حميد طرائق الأئمة ، من اهل السنة وعلماء الامة .

فقل لي يا موفق ، أي كلمة من الشارع ، أو خبر أبانوه ، أو سنة أثروها ، أو شبهة تسكوها في تجويزهم البناء على القبور ، واتخاذها مساجد ، وما يلحق بذلك ،

وما يُعْجِزُ مَنْ خالفهم ، ورأى مام عليه باطلا ، عن مثل دعاويهم التي
اجلبوا بها في هذه المسألة ؟

ولا سلامة ولا عصمة للمتدين سوى الاعتصام بالتيقظ والنظر . والهجوم
على المطلوب قريب لمن حسن قصده ، وخلصت نيته ، وقرع باب التفكير
والتدبر ، الذي حث عليه كتاب ربنا الحميد المجيد ، وجعله الوسيلة ، الى
الظفر بالفوز الابدي ، والنعم السرمدي ، ولا فلولم يكن هذا مسلكا صحيحا
تهدي الضرورة إليه ، ما امتاز غيبى عن متهتد ولا راشد من غورتى ،
لان الناس ذوى نحل مختلفة . وطرائق متباينة غير مؤتلفة ، كما علمت .
وباب الدعوى كل منهم اخذ بعصاضتيه . فلا بُد من الانتهاء الى حد في
فصل هذا من هذا . وهو المطلوب ، الذي جعلنا قنطرة العبور اليه . وهو
ما أرشد ربنا إليه من التدبر والتفكر ، والتنقيب والانتقاد . فسر الفرقان
بنص القرآن ، ولا فرق في هذا الباب بين حكم فرعى ، او عقيدة ، او
تحليل ، او تحريم ، او إيمان بالله ، او غير ذلك من الشرائع الدينية ،
وهجرة لمذهب ، او سلف او آداب ، او شيخ يصيب ويخطئ ، ويعلم ويجهل .
فوجب لا يتناهى .

واعلم : ان من تأمل ما ذكره في هذه الفتاوى - بزعمهم - ظن ان
إطباق تحصيل فروع مذاهبهم ، وما استقر أمرها عليه : كذلك ، وهو
وهم فاحش ، لأنهم إنما ذكروا من تلك الاقوال : ما يوافق أهواءهم ،
والا فهذا الذي ذهبنا اليه أمر مشهور في كتب المذاهب الاربعة .

ومن ذلك : ما ذكره ابن حجر الهيتمي في كتابه (الزواجر عن اقتراح
الكبائر) في تفصيل الكبائر الظاهرة ، مالفظه : الخامسة ، والسادسة ،
والسابعة ، والثامنة ، والتاسعة والتسعون : اتخاذ القبور مساجد ، وإيقاد
السرج عليها ، واتخاذها أوثانا والطواف بها ، واستلامها ، والصلاة اليها . اهـ .
ثم ذكر ما عنده في الباب .

وكذلك ما ذكره البيهقي في هذه المواضع . من « سننه الكبير » وغيره من الأثرين، وغيرهم من أهل المذاهب الأربعة . فلا يتوهم القاصر خلاف الواقع .

وأما الإمام ابن القيم صاحب « إغاثة اللهفان في مصائد الشيطان » فقد أوعب في هذا الموضع . ونقل عن الشافعي واحد وغيرهما وكبار أتباعهم ، كأبي الوفاء بن عقيل . وأبي محمد بن عبد السلام ، وأبي محمد المقدسي وغيرهم ، وعن أصحاب أحمد وغيرهم من أصحاب الشافعي ومالك - هكذا على العموم ، أو أراد الجنس - وكلا الجهتين خادش في زعم إطباق اتباع الأربعة على ما في شرح زكريا الانصاري ، وحاشية الزيادي ، وأخواتها .

ولا بأس بنقل كلامه أو جمهوره في ذلك ، والاكتفاء به عن نقل نصوص أئمة المذاهب الأربعة « فقد ذكرناه مضافاً إلى ما سمعت فيها مرّ » ، لتعرف أن أقوال مَنْ قال : إن وضع القباب والمشاهد : أمرٌ رآه المسلمون حسناً ، وأجمعت عليه الأمة ، واستمر عليه السلف والخلف ، يَهْتُ صريح ، وفريضة بارزة ، قالها مَنْ لا يبالي بالملام ، ولا يدري ما يقوله من الكلام ، ولا يُقدّر موقفه بين يدي الملك العلام ، وإنه قد قال باطلاً على الله ورسوله ، وجماعة علماء الإسلام .

ولا تستطل ما نقلناه من كلامه ، وإن كان في نحو كرامة أو نيف ، لأنه كثير الفوائد ، جَمَّ العوائد ، حَسَنُ الإيراد والتحقيق .

قال الإمام ابن القيم في « إغاثة اللهفان » رحمه الله ، وقدس روحه - ما حاصله مع أكثر لفظه واختصاره :

إن الشرك بقبر الرجل الذي يمتدّد صلاحه : أقربُ إلى النفوس من الشرك بخشبتة أو حجره ، ولهذا تجدها أهل الشرك كثيرًا ما يتضرعون عند قبر مُعْظَمِهِمْ ، ويخضعون ويخشعون عنده ، ويعبدون بقلوبهم عبادة لا يفعلونها في بيوت الله ، ولا وقت السحر ، ومنهم من يسجد للقبور ، وأكثرهم يرجون من بركة الصلاة

عندها ما لا يرجون في المساجد . فلأجل هذه المفسدة حَسَمَ النبي صلى الله عليه وسلم مادتها . حتى نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقا ، وإن لم يقصد المصلي بركة البقعة .

وأما إذا قصد الرجل الصلاة عند القبور تَبَرُّكاً بتلك البقعة . فهذا عين المخالفة لله ورسوله ، والمخالفة لدينه ، وابتداع دين لم يأذن به الله .

فإن المسلمين اجمعوا على ما علموه بالاضطرار من دين رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن الصلاة عند القبور منهي عنها ، وأنه صلى الله عليه وسلم لعن من اتخذها مساجد .

فمن أعظم المحدثات وأسباب الشرك : الصلاة عندها ، واتخاذها مساجد ، وبناء المساجد عليها . فقد تواترت النصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهي عن ذلك والتغليظ فيه .

وقد صرح عامة الطوائف بالنهي عن البناء عليها ، متابعة منهم للسنة الصحيحة الصريحة . فقد صرح أصحاب أحمد وغيرهم من أصحاب مالك والشافعي بتحريم ذلك ، وطائفة اطلقت الكراهة . والذي ينبغي : حملها على كراهة التحريم ، إحساناً للظن بالعلماء ، وإن لا يُسْتَنْبَهِم أن يجوزوا فعل ما تواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النهي عنه ، ولعن فاعله .

ثم قال الإمام ابن القيم بعد أن ساق الأحاديث في ذلك : وبالجملة : فمن له معرفة بالشرك وأسبابه وذرائعه ، وفهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مقاصده . جَزَمَ جَزْماً لا يحتمل النقيض : أن هذه المبالغة منه صلى الله عليه وسلم باللعن والنهي بصيغتيه : صيغة « لاتفعلوا » وصيغة « إني أنهاكم » ليست إلا لأجل الشرك اللاحق بمن عصاه ، وارتكب ما عنده نهاه ، وقل نصيبه أو عُدِمَ من تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله . فإن هذا وامثاله من النبي ﷺ صِيَانَةٌ لِحِمَى التوحيد . فأبى المشركون الامعية لأمره ، وارتكاباً لنهيهِ ، وغرهم الشيطان فقال : هذا تعظيم لقبور المشائخ والصالحين ، وكلما

كنتم أشد لها تعظيماً ، وفيها غلواً ، كنتم بقربهم اسعد ، ومن اعدائهم ابعد .
فجمع المشركون بين الغلو فيهم ، والطعن في طريقتهم . وهدى الله اهل
التوحيد لسلوك طريقهم ، وانزالهم منازلهم التي انزلهم الله إياها من العبودية ،
وسلب خصائص الإلهية .

قال الشافعي رحمه الله : اكره ان يعظم مخلوق . حتى يجعل قبره مسجداً ،
مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس .

وقال الاثرم : انما كرهت الصلاة في المقبرة للتشبه بأهل الكتاب ، لانهم
يتخذون قبور انبيائهم وصالحهم مساجد .

وهكذا اتخذ القبور عيداً ، والعيد : ما يعتاد مجيئه وقصده . فإن هذا
الاتخاذ من اعياد المشركين ، التي كانوا عليها قبل الاسلام . وقد نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ قبره - سيد القبور - عيداً مُتَّبِعاً به على قبره .

فقد أخرج ابو داود - بسند رواه ثقات مشاهير ، عن ابي هريرة مرفوعاً
« لا تجعلوا بيوتكم قبوراً ، ولا تجعلوا قبري عيداً ، وصلوا على » . فإن صلاتكم
تبلغني حيث كنتم » .

وقال ابو يعلى الموصلي في مسنده : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا زيد
ابن الحباب حدثنا جعفر بن ابراهيم - من ولد ذى الجناحين - حدثنا علي
ابن الحسين « أنه رأى رجلاً يحمي الى فرجة كانت على قبر النبي صلى الله
عليه وسلم . فدخل فيها فيدعو . فنهاء ، وقال : ألا أحدثكم حديثاً سمعته
من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا تتخذوا قبري
عيداً ، ولا بيوتكم قبوراً . فإن تسليمكم على يبلغني أينما كنتم » . رواه ابو
عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في المختارة .

وقال سعيد بن منصور في السنن : حدثنا حبان بن علي حدثنا محمد بن عجلان
عن أبي سعيد - مولى المهري - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

« لاتتخذوا بيتي عيداً ، ولا بيوتكم قبوراً ، وصلوا علي حيث كنتم . فإن صلاتكم تبلغني » .

وقال سعيد : حدثنا عبد العزيز بن محمد أخبرني سهيل بن أبي سهيل قال : « رأي علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عند القبر . فناداني ، وهو في بيت فاطمة يتمشى . فقال : هَلَمْ إلى العشاء ، فقلت : لأريده . فقال : مالي رأيتك عند القبر ؟ فقلت : سَكُتُ على النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لاتتخذوا قبوري عيداً ، ولا تتخذوا بيوتكم مقابر . لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، وصلوا عليّ فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم ، ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء . »
قال شيخ الإسلام : ووجه الدلالة منه : أن قبر رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم أفضل قبر على وجه الأرض ، وقد نهى الرسول عن اتخاذه عيداً . فغيره أولى .

وقد حَرَّفَ هذه الأحاديث من أشبه النصارى بالشرك ، واليهود بالتحريف . فقال : هذا امر بملازمة قبره صلى الله عليه وسلم ، والعكوف عنده ، ولا يكون عيداً يؤتى في الحول فقط .

وهذه مراغمة ومحاداة ، ومناقضة لما قصده الرسول صلى الله عليه وسلم ، ونسبة للرسول الى التديليس والتلبيس .

فإن كون هذا المقصود منه الملازمة دون التباعد : أقرب الى التلبيس منه الى البيان ، ولو اراد صلى الله عليه وسلم ما قاله هؤلاء الضلال : لما نهى عن اتخاذه قبور الانبياء مساجد ، ولا لعن فاعل ذلك . فإنه اذا لعن من اتخذها مساجد يعبد الله فيها ، فكيف بملازمتها والعكوف عندها ؟

وهذا فهم شذبه هؤلاء عن الصحابة واهل البيت . ورأيت في ذلك لأبي الوفاء بن عقيل رحمه الله فصلاً حسناً ، ذكرته بلفظه .

قال : لما صعبت التكاليف على الجهال والطغام : عدلوا عن اوضاع الشرع

الى تعظيم أراضاع وضعوها لأنفسهم . فسهلت عليهم . اذ لم يدخلوا بها تحت امر غيرهم ، قال : وهم عندي كفار بهذه الاوضاع ، مثل : تعظيم القبور ، واكرامها بما نهى عنه الشرع من إيقاد النيران عندها ، وتقييلها ، وتخليقها ، وخطاب الموتى بالحوائج ، وكتب الرقاع ، فيها : يامولاي ، افعل لي كذا وكذا ، واخذ تربتها تبركا ، وإفاضة الطيب على القبور ، وشد الرحال اليها ، والقاء الحرق عليها وعلى آثار الموتى ، من الحجر والشجر اقتداءً بِمَنْ عَبَدَ اللات والعزى . انتهى .

ونهى عمر بن عبد العزيز : ان يبني القبر بأجرٍ ، واوصى : ان لا يفعل ذلك بقبره ، وأوصى الاسود بن يزيد : « ان لا تجعلوا على قبري آجرًا » . وقال ابراهيم النخعي : كانوا يكرهون الآجر على قبورهم .

والمقصود : ان هؤلاء المعظمين القبور ، المتخذين لها أعياداً ، الموقدين عليها السرج ، الذين يبنون عليها المساجد والقباب : مناقضون لما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، محادون لما جاء به . وأعظم ذلك : اتخاذها مساجد ، وإيقاد السرج عليها ، واتخاذها أعياداً ، وهو من اكبر الكبائر . وقد صرح الفقهاء من أصحاب احمد وغيرهم بتحريمه .

قال ابو محمد المقدسي : ولو ابيح اتخاذ السرج عليها : لم يلعن مَنْ فعله قال : ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور لهذا الخبر . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد - يحذر ما صنعوا » اهـ

وقد آل الامر بهؤلاء الضلال المشركين الى ان شرعوا للقبور حجاً ، ووضعوا له مناسك حق صنف بعض غلاتهم كتاباً سماه « مناسك حج المشاهد » ولا يخفى ان هذا مفارقة لدين الإسلام ، ودخول في دين عباد الاصنام . وقد وقع من المفسد من زيارة هذه القبور : ما يعجز القلم عن حصره . والمشروع فيها : إنما هو تذكر الدار الآخرة ، والإحسان الى الميت الزور بالدعاء ، والترحم ، والاستغفار ، ومؤال العافية . فقلب القبوريون الامر ،

وعكسوا وعاكسوا مقاصد الشرع ، وجعلوا المقصود بالزيارة الشرك بالميت والدعاء به ، وسؤاله الخوائج ، واستنزال البركات ، والنصر على الاعداء . فأساءوا الى نفوسهم والى الميت ، ولولم يكن إلا بجرمان الميت فائدة ماشرعه الله له من الدعاء له والترحم عليه لكفى .

واسمع الآن زيارة أهل الإيمان التي شرعها الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، ثم وازن بينها وبين زيارة أهل الشرك ، التي شرعها لهم الشيطان ، واختار لنفسك .

ثم ذكر أحاديث زيارة القبور عند مسلم والترمذي وأحمد والنسائي وابن ماجة ، وهي معروفة مشتملة على الاستغفار للميت وغيره ، ومن اراد الاطلاع عليها فهذه محالها .

ثم قال الشيخ ابن القيم : فهذه الزيارة التي شرعها رسول الله ﷺ لأمته ، وعلمهم إياها ، هل تجد فيها شيئاً مما يعتمد به أهل الشرك والبدع ، أم تجدها مضادة لما هم عليه من كل وجه ؟ .

وما أحسن ما قال مالك بن أنس رحمه الله : « والله لن يُصلح آخر هذه الامة ، إلا ما أصلح أولها » .

فقد يدلّ أهل الشرك والبدع قولاً غير الذي قيل لهم ، بدلوا الدعاء له بدعائه نفسه ، والشفاعة له بالاستشفاع به ، وسألوه ، وأقسموا به على الله تعالى - الى ان قال :

فهذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أهل القبور . حق توفاه الله ، وسنة الخلفاء الراشدين ، وهي طريقة جميع الصحابة والتابعين لهم بإحسان رضي الله عنهم .

فهل يمكن لبشر على وجه الارض ان يأتي عن احد منهم بنقل صحيح او حسن ، او ضعيف ، او منقطع : انهم كانوا اذا كان لهم حاجة قصدوا القبور .

فَدَعَوْا عِنْدَهَا ، وَتَسَحَّرُوا بِهَا وَطَافُوا حَوْلَهَا ، وَاتَّخَذُوهَا أَعْبَاداً ؟ فَضْلاً عَنِ الصَّلَاةِ وَسُؤَالِ اللَّهِ بِأَصْحَابِهَا ؟ فَهَاتِ اثْرًا وَاحِداً ، أَوْ حَرْفاً وَاحِداً ، وَامَّا سِوَاهُ فَالْمُصْنَفَاتُ بِهِ نَاطِقَةٌ .

وَقَدْ ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي « مَغَازِيهِ » مِنْ زِيَادَاتِ يُونُسَ بْنِ بَكِيرٍ عَنْ أَبِي خُلْدَةَ خَالِدِ بْنِ دِينَارٍ : حَدَّثَنَا أَبُو الْعَالِيَةِ - فَذَكَرَ قِصَّةَ وَجُودِهِمْ دَانِيَالَ عَلَى سَرِيرِهِ مَيْتًا ، وَعِنْدَ رَأْسِهِ مَصْحَفٌ - قَالَ : « فِيهِ سِيرَتُكُمْ وَأُمُورُكُمْ ، وَلِحُونَ كَلَامِكُمْ ، وَمَاهُو كَائِنْ بَعْدَ ، فَأَخَذُوا الرَّجُلَ فَدَفَنُوهُ ، وَاخْفُوا قَبْرَهُ ، وَاعْمُوهُ عَنِ النَّاسِ » .

فَهَذَا مَا فَعَلَهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ ، وَلَمْ يَبْرَزُوا قَبْرَهُ لِلشُّرْكِ وَالِدُّعَاءِ . وَلَوْ ظَفَرَ بِهِ الْمُتَأَخِّرُونَ لَجَالَدُوا عَلَيْهِ بِالسُّيُوفِ . فَهَمْ قَدْ اتَّخَذُوا مِنْ قُبُورِ مَنْ لَا يَدَانِيهِ أَوْثَانًا .

وَالتَّابِعُونَ دَرَجُوا عَلَى سَبِيلِ مَنْ قَبْلَهُمْ ، وَقَدْ كَانَ عِنْدَهُمْ مِنْ قُبُورِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْأَمْصَارِ الْعَدَدُ الْكَثِيرُ . فَمَا مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ اسْتَفْتَى عِنْدَ قَبْرِهِ ، وَلَا دُعَاءَ ، وَلَا دَعَا بِهِ ، وَلَا دَعَا عِنْدَهُ ، وَلَا اسْتَشْفَى بِهِ ، وَلَا اسْتَنْصَرَهُ . وَمِنْ الْمَعْلُومِ : أَنَّ هَذَا بِمَا تَتَوَفَّرُ لَهُمُ الدُّعَاوِيُّ عَلَى نَقْلِهِ ، بَلْ لَقَدْ نَقَلُوا مَا هُوَ دُونُهُ ، فَكَيْفَ تَجْهَلُ الْقُرُونُ الْفَاضِلَةُ ، مَعَ كَوْنِهِ مِنْ مَعْظَمِ أَسْبَابِ النُّجَاحِ ، وَلَا يَرَوِي عَنْهُمْ إِلَّا مَا يَخَالِفُهُ ؟ وَلَا يَتَأْتِي أَنْ يَعْلَمُوا فَضْلَهُ ، ثُمَّ لَا يَقْصِدُونَهُ ، هَذَا بِحَالٍ طَبْعًا وَشُرْعًا .

وَقَدْ أَنْكَرَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَا هُوَ دُونَ هَذَا بِكَثِيرٍ .

فَرَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ : « صَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ . فَرَأَى النَّاسُ يَذْهَبُونَ مَذَاهِبَ . فَسَأَلَ ؟ فَقِيلَ لَهُ : مَسْجِدٌ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : إِنَّمَا هَلْكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِعِلِّ هَذَا ، كَانُوا يَتَّبِعُونَ آثَارَ أَنْبِيَائِهِمْ ، وَيَتَّخِذُونَهَا كُنَائِسَ وَبَيْعًا . فَمَنْ أَدْرَكَتَهُ الصَّلَاةُ مِنْكُمْ فِي هَذِهِ الْمَسَاجِدِ فَلْيَصِلْ ، وَمَنْ لَا فَلَا يَتَّعَمِدْهَا » .

وَلِذَلِكَ قُطِعَ عَمْرُ الشَّجَرَةِ الَّتِي كَانَتْ تَحْتُهَا بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ ، وَخَبَرَ أَبِي وَاقِدٍ

الليثي في ذات أنواط : مشهور في سؤال الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهم في طريقهم الى حنين - « أن يجعل لهم ذات أنواط . كذات أنواط المشركين ؟ » وجوابه صلى الله عليه وسلم بقوله : « الله أكبر ، لقد قلتُم كما قالت بنو إسرائيل لموسى : اجعل لنا إلهاً ، كما لهم آلهة ، قال : إنكم قوم تجهلون . لتركبن سنن من كان قبلكم » رواه الترمذي ، وقال : حسن صحيح

فإذا كان اتخاذ هذه الشجرة لتعليق الأسلحة ، والاستغلال بظلها اتخاذاً لها إلهاً مع الله ، مع أنهم لا يعبدونها ، ولا يسألونها ، فما الظن بالمكوف حول القبر ، والدعاء به ، وعنده ، ودعائه ؟ فأي نسبة بين الأمرين ؟ .

قال أبو بكر الطرطوشي : فانظروا - رحمكم الله - أينما وجدتم سِدْرَةً ، أو شجرة يقصدها الناس ويمضون بها ، ويرجون البركات والشفاء من قبلها ، ويضربون بها المسامير والخرق ، فهي ذات أنواط . فاقطعوها .

ومن له خبرة بما بعث الله به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبما عليه أهل الشرك والبدع اليوم في هذا الباب : علم أن بينهم وبين السلف أبعد مما بين المشرق والمغرب وأنهم على شيء والسلف على نقيضه .

وذكر أبو العباس ثعلب : حدثني محمد بن عبيد بن ميمون حدثني عبد الله بن إسحاق الجعفري قال : « كان عبد الله بن الحسن يكثر الجلوس الى ربيعة . فتذاكروا يوماً السنن ، فقال رجل - كان في المجلس - : ليس العمل على هذا ؟ فقال عبد الله : أرأيت إن كثر الجهال ، حتى يكونوا هم الحكماء ، أف يكونون هم الحجة على السنة ؟ فقال ربيعة : أشهد ان هذا كلام أبناء الانبياء . »

ومن الانصاب التي هي رجس من عمل الشيطان : ما قد نصبه الشيطان للمشركين من شجرة أو وثن ، أو عمود ، أو قبر ، أو خشبة ، أو حجارة ، أو غيرها . فالواجب هدمه ومحو اثره كما امر رسول الله صلى الله عليه

وسلم علياً رضي الله عنه حين بعثه الى اليمن بهدم القبور المشرفة ، وتسويتها بالارض ، وهو في صحيح مسلم .

وروى ابن وضاح في كتابه قال : سمعت عيسى بن يونس يقول « أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقطع الشجرة التي ببيع تحتها النبي صلى الله عليه وسلم بيعة الرضوان ، لأن الناس كانوا يذهبون . فيصلون تحتها . فخاف عليهم الفتنة » قال عيسى بن يونس : وهو عندنا من حديث ابن عون عن نافع .

والقباب على القبور كذلك ، لأنها أسست على محادة الله ومشاقة الرسول صلى الله عليه وسلم .

وأعظم الفتنة بالأنصاب : فتنة أصحاب القبور ، وهي اصل فتنة عباد الأصنام ، كما قاله السلف من الصحابة والتابعين .

فمن اعظم كيد الشيطان بها : أنه ينصب لاهل الشرك قبراً معظماً معبوداً ، ثم يوحى الى اوليائه : أن من نهى عن عبادته ، واتخاذه عيداً ووثناً ، فقد تنقصه وهضمه ، فيسمى الجاهلون المشركون في قتله وعقوبته ، ويكفرونه ، وذنبه عندهم : هو أمره ، لهم بما امرهم به الله ورسوله من هدم القبور المشرفة

والانصاب ، ونهيهما عما نهى عنه الله ورسوله : من جعله وثناً وعيداً ، وإيقاد السرج عليه ، وبناء المساجد والقباب عليه . وتجسيصه ، وإشادته وتقبيله ، واستلامه ، ودعائه ، والدعاء به ، والسفر اليه ، والاستغاثة به من دون الله ، مما قد علم بالاضطرار من دين الاسلام : أنه مضاد لما بعث الله به رسوله من تجديد التوحيد .

فإذا نهى الموحد عن ذلك غضب المشركون ، واشمأرت قلوبهم ، وقالوا : قد تنقص أهل الرتب العالية ، وزعم أنهم لآحرمة لهم ولا قدر . وسري ذلك في نفوس الجهال ، وكثير ممن ينتسب الى العلم والدين . حتى عادوا أهل التوحيد ، ورموهم بالعظائم ونفروا الناس عنهم ، وآلوا أهل الشرك وعظموهم ،

وزعموا : أنهم اولياء الله وانصار دينه ورسوله . ويأبى الله ذلك ، إن اولياءه
إلا المتقون المطيعون له ، العارفون بما جاء به رسوله ، الداعون اليه ، لا لآيسوا
ثياب الزور ، المتشبعون بما لم يعطوا ، الذين يصدون الناس عن سنة نبيهم ،
ويبغونها عوجاً ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا .

ولا تحسب ايها المنعم عليه باتباع صراط الله المستقيم : أن النهي عن اتخاذ
القبور مساجد واعياداً ، وعن إيقاد السرج عليها ، والسفر اليها ، والنذر لها ،
واستلامها ، وتقبيلها ، وتعفير الجباه في عرساتها ، ونحو ذلك : غض من قدر
أصحابها ، ولا تنقص لهم ، كما يحسبه الضلال ، بل ذلك من إكرامهم ومتابعتهم
فيما يحبونه ، وتجنب ما يكرهونه . فانت والله وليهم ومحبتهم ، وناصر
طريقتهم وسنتهم ، وعلى هديهم ومناهجهم . وهؤلاء المشركون من أغصى
الناس لله ولرسوله ، واغضبهم له ، وابعدهم من هديه ، كالنصارى مع المسيح
عليه السلام والرؤايف مع علي رضي الله عنه .

فأهل الحق أولى بأهل الحق من أهل الباطل (٩ . ٧١) والمؤمنون والمؤمنات
بعضهم اولياء بعض (والقلوب إذا اشتغلت بالبدع ، اعرضت عن السنن
فتجدا كثر هؤلاء العاكفين على القبور معرضين عن طريقة من فيها وسنته
مشتغلين بقبره عما دعا اليه وامر به من إخلاص الدين والعبادة لله وحده .

وتعظيم الانبياء والصالحين ومحبتهم : إنما هي باتباع مادعوا اليه : من العلم
النافع ، والعمل الصالح ، واقتفاء آثارهم ، وسلوك طريقتهم ، دون عبادة
قبورهم ، والمكوف عليها ، واتخاذها اعياداً . فأى تعظيم لهم واحترام في هذا ؟
وإنما اشتغل كثير من الناس بأنواع من العبادات المبتدعة ، التي يكرها الله
ورسوله ، لإعراضهم عن المشروع ، أو بعبثهم ، وإن قاموا بالصورة الظاهرة .
فقد حرموا المقصود منه ، الذي هو تعبيد القلوب لمقلها وخالقها وبارئها وحده
سبحانه .

وَمَنْ أَصْنَى إِلَى كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بِقَلْبِهِ ، وَتَدْبِرُهُ بِكَلِمَتِهِ ، وَحَدَّثَ نَفْسَهُ بِاِقْتِبَاسِ الْهُدَى وَالْعِلْمِ مِنْهُ ، لَأَمِنْ غَيْرِهِ : اغْنَاهُ عَنِ الْبَدْعِ ، وَالْأَرَاءِ ، وَالتَّغَرُّصَاتِ وَالشُّطُوحَاتِ ، وَالْخَيَالَاتِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الَّذِي أَوْقَعَ 'عِبَادَ الْقُبُورِ فِي الْاِفْتِتَانِ بِالْقُبُورِ ، مَعَ الْعِلْمِ ، بِأَنْ أَهْلَهَا أَمْوَاتٌ لَا يَمْلِكُونَ لَهُمْ وَلَا لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ، وَلَا مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نَشُورًا ؟ .

قِيلَ : الْمَوْقِعُ أُمُورٌ كَثِيرَةٌ .

مِنْهَا : الْجَهْلُ بِحَقِيقَةِ مَا بَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بَلْ جَمِيعَ رُسُلِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ : مِنْ تَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ ، وَقَطْعِ أَسْبَابِ الشِّرْكِ ، وَحَرَمَاتِهِمْ مِنَ الْعِلْمِ الصَّحِيحِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ الَّذِي يَبْطُلُ دَعْوَةُ الشَّيْطَانِ إِلَى الْفِتْنَةِ .

وَمِنْهَا : أَحَادِيثُ مَكْذُوبَةٌ مُخْتَلَفَةٌ ، وَضَعَهَا أَشْبَاهُ عِبَادِ الْأَصْنَامِ مِنَ الْمَقَابِرِيِّينَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَنْسَاقُضُ دِينَهُ وَشَرْعَهُ ، كَحَدِيثِ « إِذَا أَعْيَيْتَكُمْ الْأُمُورَ ، فَعَلَيْكُمْ بِأَصْحَابِ الْقُبُورِ » وَحَدِيثِ « لَوْ أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ ظَنَّهُ بِمَجْزَرٍ لَنَفَعَهُ » وَأَمْثَالِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْمُنَاقِضَةِ لِدِينِ الْإِسْلَامِ . وَاللَّهُ قَدْ بَعَثَ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَتْلِ مَنْ أَحْسَنَ ظَنَّهُ بِالْأَحْجَارِ ، وَقَدْ حَذَّرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّتَهُ الْفِتْنَةَ بِالْقُبُورِ مِنْ كُلِّ طَرِيقٍ ، كَمَا تَقْدُمُ .

وَمِنْهَا حِكَايَاتٌ ، مَلْفَقَةٌ مَكْذُوبَةٌ لِتَرْوِيجِ عِبَادَةِ الْقُبُورِ ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ : اسْتَغَاثَ فُلَانٌ بِالْقَبْرِ الْفُلَانِيِّ ، فَتَخَلَّصَ مِنْ شِدَّتِهِ ، وَرَبِّهَا يَدْعُو الْإِنْسَانَ عِنْدَ قَبْرِ - وَهُوَ مُضْطَرٌ مَنْكَسِرٌ - فَيَجَابُ ، بِحَيْثُ لَوْ دَعَا عَلَى تِلْكَ الْحَالِ فِي حِمَامٍ أَوْ سَوْقٍ لِأَجِيبَ ، وَلَوْ كَانَ كَافِرًا ، (١٧ : ٢٠) كَلَّا نُنَادِي هَؤُلَاءَ وَهَؤُلَاءَ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ ، وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا) وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ أَجَابَ اللَّهُ دُعَاءَهُ يَكُونُ رَاضِيًا عَنْهُ ، حَبًّا لَهُ ، رَاضِيًا بِفِعْلِهِ . فَإِنَّ الْإِجَابَةَ تَكُونُ لِلنَّبَرِ

والفاجر ، والمؤمن ، والكافر ، وكثير من الناس ربما يعتدى في دعائه او يشرك ، فيحصل مطلوبه او بعضه . فيظن - لعماء وجهله - ان عمله صالح ، كمن أمدّه الله بالمال والبنين ، وهو يظن ان الله يسارع له في الخيرات .

وفي فتاوى ابي محمد بن عبد السلام : أنه لا يجوز سؤال الله بشيء من مخلوقاته لا الانبياء ولا غيرهم وتوقف في نبينا صلى الله عليه وسلم ، لاعتقاده ان ذلك جاء في حديث ، وانه لا يعرف صحة الحديث .

والمقصود : ان الشيطان - بلطف كيد - يُحَسِّن لمن حرموا العلم النافع : الدعاء عند القبر ، وانه ارجح من الدعاء في بيته ومسجده . فإذا صدقه في ذلك دعاء الى درجة اخرى من الدعاء عنده ، ثم الى الدعاء به ، والإقسام به على الله . وهذا اعظم من الاول . فإذا استجاب لذلك دعاء الى دعاء الميت نفسه من دون الله . ثم ينقله الى ان يتخذ قبره معتكفاً ، وان يوقد عليه القنديل ، بل ويضع عليه الستور ، ويقم عليه المسجد ، ويعبده بالسجود له ، والطواف حوله ، والتقييل ، والاستلام ، والحج اليه ، والذبح عنده ، ثم ينقله الى دعاء الناس الى عبادته واتخاذة عيداً .

والفرق بين زيارة الموحدين والمشركين : ان المقصود بالزيارة عند اهل التوحيد : هو تذكر الآخرة والاعتبار . والإحسان الى الميت بالدعاء له والاستغفار واتباع السنة .

ولم يشرع الله سبحانه وتعالى دعاء الميت ، ولا الدعاء به ، ولا الصلاة عنده . وزيارة المشركين : اصلها مأخوذ عن عبادة الأصنام ، فان عباد الأصنام قالوا : الميت المعظم . الذي لروحه قرب ومزية عند الله ، لاتزال تأتيه الألفاظ من الله ، وتفيض على روحه الخيرات . فإذا علقت الزائر روحه به ، فاض من روح المزور على روح الزائر من تلك الالطاف بواسطتها ، كما ينعكس الشعاع عن المرآة الصافية والماء ونحوه على الجسم المقابل له .

قالوا : فتأم الزياره : أن يتوجه الزائر بروحه وقلبه الى الميت ، لا يبقى فيه التفات الى غيره .

وكلما كان جمع الهمة والقلب عليه أعظم كان أقرب الى انتفاعه به .
وقد ذكر هذه الزيارة على هذا الوجه ابن سينا والفارابي وغيرهما ، وصرح بها عباد الكواكب في عبادتها .

وقالوا : اذا تعلق النفس الناطقة بالأرواح العلوية ، فاض عليها منها النور . ولهذا السر عبادت الكواكب واتخذت لها الهياكل ، وصنفت لها الدعوات ، واتخذت الأصنام المجددة على صورها . وهذا بعينه هو الذي أوجب لعباد القبور : اتخاذها أعياداً ، وتعليق الستور عليها ، وإيقاد السرج عليها ، وبناء المساجد عليها . وهو الذي قصد رسول الله صلى الله عليه وسلم إبطاله ومحوه بالكلية ، وسد الذرائع المفضية اليه . فوقف المشركون في طريقه ، وناقضوه في قصده ، وكان في شق وهؤلاء في شق آخر .

وهذا الذي ذكره هؤلاء المشركون في زيارة القبور : هو الشفاعة التي ظنوا ان آلهتهم تنفعهم بها ، وتشفع لهم عند الله .

قالوا : فإن العبد اذا تعلق روحه بروح الوحيه المقرب عند الله ، وتوجه بهيمته اليه ، وعكف بقلبه على قبره أو صورته : صار بينه وبينه اتصال يفيض عليه منه نصيب مما يحصل له من الله ، وشبهوا ذلك بمن يخدم ذاجاه وحظرة وقرب من السلطان . فهو شديد التعلق به . فما يحصل لذلك من السلطان من الافضال ، ينال منه ذلك المتعلق به على حسب تماقه .

فهذا سر عبادة الأصنام . وهو الذي بعث الله رسله وأنزل كتبه بإبطاله وكفر أصحابه ، ولعنهم ، وإباحة دماءهم وأموالهم وسبى ذرارهم ، وأوجب لهم النار .

والقرآن من أوله الى آخره مملوء من الرد على اهل اباطال مذهبهم . قال تعالى (٤٢ : ٣٩ - ٤٤) ام اتخذوا من دون الله شفعاء؟ قل : أولو كانوا لا يملكون

شيئا ولا يعقلون ؟ قل : الله الشفاعة جميعاً . له ملك السموات والارض ، ثم اليه ترجعون . واذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة . واذا ذكر الذين من دونه اذا هم يستبشرون) .

فأخبر باختصاصه سبحانه بالشفاعة اليه ليرحم عبده . وإذنه هو لمن شاء ان يشفع فيه .

فصارت الشفاعة في الحقيقة انما هي له . والذي يشفع عنده انما يشفع بإذنه له وأمره بعد شفاعته سبحانه الى نفسه . وهي ارادته رحمة عبده . وهذا ضد الشفاعة الشركية التي اثبتها هؤلاء المشركون ومن وافقهم ، وهي التي أبطلها الله في كتابه بقوله (١٢٣:٢) واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها شفاعة) وقوله (٢٥٤:٣) من قبل ان يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) وقوله (٥١:٦) ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع) وقوله (٤:٣٢) ما لكم من دونه من ولي ولا شفيع) بل اذا اراد الله سبحانه وتعالى رحمة عبده أذن هو لمن يشفع فيه . كما قال (٣:١٠) ما من شفيع الا من بعد اذنه) وقال (٢٥٥:٢) من ذا الذي يشفع عنده الا بإذنه) .

فالشفاعة بإذنه : ليست شفاعة من دونه .

واسعد الناس بشفاعة سيد الشفعاء صلى الله عليه وسلم يوم القيامة : اهل التوحيد ، الذين جردوه واخلصوه من شوائب الشرك ، وهم الذين رضي الله عنهم قال تعالى : (٢٨:٢١) ولا يشفعون الا لمن ارتضى) وقال (١٠٩ : ٢٠) يومئذ لا تنفع الشفاعة الا من اذن له الرحمن ورضي له قولا) فعلق سبحانه الشفاعة بأمرين : رضائه عن المشفوع له ، وإذنه للشافع .

وسر ذلك : ان الأمر كله لله وحده . فليس لأحد معه من الأمر شيء . وأعلى الخلق واكرمهم عنده : الرسل والملائكة المقربون ، وهم عبيده لا يسبقونه بالقول ولا يتقدمون بين يديه ، ولا يفعلون شيئا الا من بعد اذنه وأمره . فإذا اشركهم المشرك بربهم ، واتخذهم شفعاء من دونه ، ظنا انه اذا فعل

ذلك تقدموا وشفعوا له عند الله : فهو من اضل الناس واجهلهم بحق الرب سبحانه وما يجب له ، ويمتنع عليه . فإن هذا محال ممتنع .

وانما اوقع هذا الضال الجاهل في هذا العدوان : قياسه الرب على الملوك والكبراء ، حيث يتخذون من خواصهم وأوليائهم من يشفع عندهم في قضاء الحوائج . وبهذا القياس الفاسد عبدت الأصنام ، واتخذ المشركون من دون الله الشفيع والولي . والشفعاء عند المخلوقين هم شركاؤهم . فإن قيام مصالحهم بهم ، وهم اعوانهم وانصارهم ، الذين قيام امر الملوك والكبراء بهم ، ولولاهم لما انبسطت ايديهم وألسنتهم في الناس فكبح حاجتهم اليهم يحتاجون الى قبول شفاعتهم ، وان لم يأذنوا فيها ، ولم يرضوا عن الشافع ولا عن المشفوع فيه . لأنهم يخافون من ردها تشوش احوالهم ، ولا كذلك الغنى الحميد . سبحانه وتعالى .

فَتَبَيَّنَ : ان الشفاعة التي نفهاها الله في القرآن : هي هذه الشفاعة الشريكة ، التي يعرفها الناس لملوكهم ورؤسائهم ، ويفعلها بعضهم مع بعض . ولهذا نطق بنفيها قارة ، بناء على انها هي المعروفة والمشاهدة عند الناس ، وعلقها قارة بإذنه . فهذه الشفاعة هي في الحقيقة منه . فهو الذي اذن ، وهو الذي رضى .

وقد بين الله سبحانه : ان المتخذين شُفَعَاءَ : مُشْرِكُونَ ، قال الله تعالى : (١٨ : ١٠) ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ، ويقولون : هؤلاء شفعاؤنا عند الله ، قل : أتنبئون الله بما لا يعلم في السموات والارض ، سبحانه وتعالى عما يشركون .)

وسر الفرق بين الشفاعتين : ان شفاعة المخلوق الى المخلوق ، وسؤاله للمشفوع عنده : لا يفتقر فيها الى اذن ، ولا امر من المشفوع عنده ، بل هي بسبب خارجي من المشفوع عنده ، قد توافق منه رغبة أو رهبة خاليتين عن المعارض . فيحصل المقصود ، وقد يعارضها معارض . فيقع الترجيح او التوقف . والشفاعة عند الخالق جل وعلا : امثالاً لامره ، وطاعة له . فالرب سبحانه

هو الذي يحرك الشفيع حتى يشفع . والشفيع عند المخلوق : هو الذي يحرك المشفوع اليه حتى يقبل ، والشافع عند المخلوق مستغن عن المشفوع عنده في أكثر اموره ، وهو في الحقيقة شريكه ، لحاجة المشفوع عنده اليه في نصر ومعاونة وغيرهما ، كما أن الشافع محتاج الى المشفوع عنده ايضاً في رزق او نصر او غيرهما . فكل منهما محتاج الى الآخر .

ومن وفقه الله لفهم هذا الموضع ومعرفة : تبين له حقيقة التوحيد والشرك . والفرق بين ما اثبتته الله من الشفاعة وما نفاه وأبطله ، ومن لم يجعل الله له نوراً . فما له من نور . انتهى كلام العلامة ابن القيم في إغاثة الالهفان ملخصاً^(١)

وقد حذفته منه شيئاً كثيراً . كذكر الاحاديث التي جعلها اساماً لما قرره في مباحثه هذه ، وهي في الصحيح وغيره ظاهرة معروفة . عند مَنْ شيعته التماس الهدى من محله . وقد أئتمنا منها فيما تقدم بشرط صالح .

ومن أراد الاستقصاء فليطالع الكتاب المذكور ، أو أصوله التي نقل منها ، كذكر الجواب عن اوهام عرضت لقوم من القاصرين ، حالت بينهم وبين الاهتداء بنور التحقيق . والموفق لا يحتاج الى زيادة على ما سمعت . فإن خاطره الشريف لا يرضى بأصل اللغو ، وخفاء الوسوس .

وكذكر ما وقع من المفاصد والإلحاد في الدين ، بهذه القبور والمشاهد ، مما طوّل بذكر أعيان منه هنالك ، ولا سبيل الى استقصائه ، تركنا إيراد معنا ، لظهوره لمن رأى وسمع على رؤوس الاشهاد ، وكثرة تنوع ما فيه من القبائح والفساد وقد أشرنا ايضاً فيما سلف الى جماهير منه ، وسيأتي كذلك ، ونحن نعلم :

(١) من صفحة (١٨٢ - ٢٢٣) من الجزء الاول طبعة الحلبي بتعليق محمد حامد الفقي .

أن الشارع لا يكثر ذلك التكثير ، ويكرر ماملاً الاسماع أشد التكرير ،
إلا لعظم فظاعة الخطب .

وقد وقع ما بالغ الشارع في التحذير منه في أقطار البسيطة ونواحيها .

وبما ظهر منا من هذا الإنكار : سلطنا من وبال السكوت عنه . ورأينا
ايضاً اضعافاً من الشرور . نعوذ بالله من التعمادي في النفي والغرور .

وكذكر مقابلة تلك المناهي الواقعة من الشارع فرداً فرداً ، بفعل عين
المنهي عنه في جميعها ، وقد اشرنا الى ذلك فيما تقدم .

فحصل اتفاق من درن ان نكون قد احطنا بما ذكر خبراً . وكغير ذلك
بما سطره هنالك .

وقد ذكر القسطلاني في « مسالك الحنفاء » حديث علي بن الحسين الذي
رواه ابو يعلى عن ابي بكر بن ابي شيبة المتقدم ذكره ، فيما نقلناه من إغاثة
اللفهان وقال : هو حديث حسن ، وهو عند ابي يعلى من حديث الحسن بن
علي بن ابي طالب رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« صَلُّوا فِي بَيْوتِكُمْ ، وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا ، وَلَا تَتَّخِذُوا بَيْتِي عِيدًا ، صَلُّوا عَلَيَّ
وَسَلِّمُوا . فَإِنْ صَلَاتَكُمْ وَسَلَامُكُمْ يَبْلُغُنِي أَيُّنَا كُنْتُمْ » انتهى ما ذكره القسطلاني .

وذكر : أن في سند هذا : عبد الله بن نافع الصائغ .

قات : قال الحافظ ابن حجر في التقریب : ثقة . صحيح الكتاب ، وفي
حفظه لين . من كبار العاشرة انتهى .

وهنا تَتِمَّتْ " وشروح " لبعض كلام الإغاثة . كالتنبية على التماس الشفاعة من
دون دعاء وتعبد . والاستشفاع بدعاء الصالح من نبي أو غيره . ليدعو الله في
كشف حادثة ، والصلاة في موضع من منزلك مثلاً ، لصلاة رسول الله صلى الله
عليه وسلم فيه ، كما في قصة عتب بن مالك ، وكغيره مما يستدعيه كلامه ، لتكميل
الافادة ، واستيعاب الإجابة ، وازدياد البحث ظهوراً وتحقيقاً ، يقرر قصوره

أفضل تقرير؛ ويحرر محصولة بدفع ما يجوز من واهمة تطراً، وسؤال من مستفيد،
أبين تحرير . ضربنا عن ذكره هنا ، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - ما لا
يحتاج الى ما سواه بعون الله وتيسيره .

ومع تأملك أيها العبد الارشد ، فيما ذكره صاحب إغاثة اللهفان ،
واستيضاحك صحة ما أَلَمَّ به من التحقيق : تعرف اهل صفاء البصائر ،
والإجلال لأمر القوي القاهر ، واحترام شأن الله ورسوله ، وهم اصحاب
الطرائق المثلى ، الناصحين لله ورسوله وكتابه ، وعامة المسلمين . فَبِالْحَقِّ
يعرف الرجال ، لا أن الحق يعرف بهم .

واما صنيع من يُدعى : فائز بن ابي بكر مفتى الحرم ، ورفقته : فقد
عرفناك بأنه بجانب للصواب ، ووعظناك في أن لا تركز اليه شيئاً قليلاً ،
وكفى موعظة ما تضمنه قوله عز وجل (٤ : ٥٦) فلا وربك لا يؤمنون حتى
يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ، ويسلموا تسلياً)

فهل علمت مسلماً مؤمناً يعمد الى ما بالغ فيه الرسول واكد ، وارسل فيه
مقالة الصادق المسدد ، فيناقضه يجهل ، او قلة الاكثراث ، وإجلاب بخيل
وَرَجَلٍ ما حكته اقوال مالها مستند تعلم صحته . فضلاً عن رجحانه ، تالله
ماذا شعبة مؤمن ، ولا سجية من هو بيوم الحساب موقن .

وما ذكرنا هذه النقول عن اشرنا اليه - من اهل المذاهب الاربعة ، وانها
في كتبهم المسماة ، واعلنا بن سميناه منهم ، ومن فائنا ذكره اكثر - إلا لندلك
على ان هذه المسألة ، التي : وهو ان مذاهب الأئمة الاربعة واتباعهم وسائر
المسلمين - وهي استحسان وضع هذه القباب والمشاهد - مسألة شهيرة ، معروفة
الشناعة والقبح بين الفضلاء ، وأن شناعتها وقبحها عند أهل المذاهب الاربعة
خاصة - دع غيرهم - متداولة في كتبهم ، مَوْضُحٌ فيها : أن بناء القباب والمشاهد
واتخاذ القبور مساجد : من صريح القبيح ، وشنيع المنكر ، لا كما يتوهم هؤلاء

المفتون وشيعتهم القبوريون المقلدون تقليداً اعى : أن القائل بقبح ذلك ،
شدّ في هذا الزمان ، وخالف إجماع العلماء .
وليت خالف علماء المذاهب الأربعة جميعاً ، اذن لكان لما توهموه مجالاً
يليق بالقصور ، وإلا فلا يضر الشذوذ ، مع وضوح الحجة . ولا إجماع هناك ،
على ما عرفناك غير مرة .

على ان مذهب ابن سريج : أن الإجماع إنما هو الحق . فأينما وجد الحق .
فهناك الإجماع ، وانظره في شرح البرماوي على القنية وغيره ، ولله درّها
من مقالة لمع بارقها عن جود هامة وضابط جامع .

ونحن لا تنازعهم : أن من نقلوا عنهم تلك الأقوال في مختصرات مذاهبهم
قد ذكروا ذلك ، إنما نريد : رفع تلييسهم الذي من سمعه قال : لاشك أن
مسألة انكار وضع القباب ، وبناء المساجد على القبور : امر لم يقل به احد
على وجه الأرض إلا نابغة الزمان . مع أنها بهذه المثابة في الظهور والانتشار
واقوال العلماء الكبار . مودعة في كتب الأثرين ، وعلماء المذاهب ، ولكن
من جهل كلام أئمة الدين ، ولا دين عنده إلا ما ذكروه ، كيف يهتدي الى
ما قاله الله ورسوله في حكم من الأحكام ؟ والحال أنه عنده من المتعذر
الوصول اليه ، وزاعمه كذاب .

(الدين بين هذين من بقا) (١)

ولو كان الامر مبنيّاً على نبذهذا الحكم الذي ذكروه ، من تعذر الاجتهاد ،
وعلى فتح باب التدبر والانتقاد . لكان فلاحاً ونجاحاً ابد الآباد ، ولما عفت
ودرست رسوم الرشاد ، وانتالت عليها الحادثات بالمثالب والاحتشاد ،
حتى صيرتها كأمس الدابر ، بل أنكر نكسر وفساد .
وقد زعمت كل فرقة من المختلفين : أن مآلديها هو الخلاصة المحررة من

(١) كذا بالأصل ، وليحرر .

كتاب الله ، وسنة رسوله ، امر لاشك فيه عندها ، مع ما بينهم من تباين الطرائق ، وكل منهم يقول لهم الينا . فهنا الآيات البينات ، الكاشفة ان ماعليه اولئك ليس من نمط رشدنا ، فحذار من فراق اليؤمن والبركة ، والاخرى تقول بمثل ذلك فاعجب لها من طريقة .

والجواب المسدد على كل منهم : هاتوا برهانكم ، ثم ايراد نحو السؤالات المارة في الباب الأول : أعلمتم ان ما انتم عليه رشد دون ماعداه ببرهان ؟ فلا بد من عجز او نهوض .

فإن فرض الثاني : اتسع الحرق على الراقع ، وتمزق شمل مطابقة الواقع ، وحكنا بإمكان الحال المتناع .

وان فرض الاول : فهو المطلوب لنا الآن ، من حاجة كل شيء من الدعاوي الى برهان .

والأقرب ايضاً : ان يكون العجز من كل فرقة ، لاني كل ماتنتحيه . بل بعض يعرف بالاختبار والكشف . فعاد الخوض الى ماسقنا اليه مطى التقرير ، من ان تمييز حقيقة كل شيء مما سواه : لا يكون الا بالحجة الصحيحة المتناولة . وان فرضنا الأبعد - وهو سقوط كل ما يبد بعض الفرق مما اختصت به ، وان كان يعسر تحصيله ، فهو لا يعرف الا بتقرير الجانب المخالف - فآل الامر إلى ما تقدم .

واما الدعاوي فكل قد قلد وقال ، ولكن نقول : التحاكم الى من اليه يرجع الأمر كله ، وهو الكبير المتعال .

وهذه المسألة التي نحن بصدد الكلام عليها ، على الجهة التي تيممناها . لا يكاد عاقل قد عرف ما فيها ، يجوز او يصدق : انه يقع فيها نزاع ، قبل اطلاعه على جواب جماعة المفتين على هذا النحو الذي سلكوه ، لظهور امرها ، واشراق حجتها ، ووضوحها دلائل ودلالات ، بحيث ان المدافعة انما تكشف عن ان

صاحبها احمق ، لا يعرف المعروف ، ولا يأنس بسوى المؤلف ، كصغار الأطفال وربات الحجال ، والا فهذه المسألة من اظهر ما في الشريعة ، على الجهة التي تيسرناها ، والتحالف مخطيء زلت قدمه ، او مدافع يجهالة بينة . اذ لم نره اتى بما يصلح ان يعد عذراً ، فضلاً عن صواب .

ولكن من تلح مفسد التمهيد : علم ان لهذه المسألة بغيرها أسوة ، اورثت من مدافعة الواضحات الظواهر بلا شبهة ولا شائبة متمسك بما لا يعلم حده الا الله ، وهم مع ذلك : يدعون انهم تبع لمن صح عنه مادافعوه ومانعوه ، وفعلهم معه ، ومع مارسهم لهم ما سمعت ، وما كان لهم ان يعلّق بهم من غبار هذا شيء البتة في هذه المسألة وغيرها .

ولقد تذكرت هنا ما بلغني عن بعض المثّيين : بأنه رأى شيئاً من الهرج والافتتان ، سببه حمية المذاهب . فقال : عجباً لهؤلاء ، أليسوا ذوي دين واحد ؟ فأطلق لسانه بما تقود اليه الفطرة السليمة ، وما علم الجهول : بأن شرح هذا المقام يطول ؟

وهل بعد التكفير والتفسيق تأويلا وتصريحا ايضاً من بقية ؟ دع ما في خلال ذلك من الشرور ، وما في أعطافه من المكاره والمخذور ، واهراق الدماء استحللاً والرمي بالضلالة والبدعة ، والتمني واللامنة ، وما أشبه ذلك .

ومطلع قرن هذه الرزية : هو التمهيد والتحزب ، وما صنعنا — معشر المسلمين مع من عدانا — وما صنعوا معنا ، ولا وقع في ذات بينهم : اكثر من هذا ، والله المستعان .



الباب الثالث

في سوق ألفاظ من ذلك السؤال وتلك الأجوبة ، مع الإشارة الى مافيهامن فساد ، وان كان ماتقدم كافيا في المعظم . فزيادة التقرير تنفع ولا تضر . وذلك السؤال على مابلغ منشوره من زبید والمقصود به . الانتصار والإغاثة للقباب من التخريب والاندثار . وهذا شيء اذا قضاة غير من له الحكم والامر . فلفوا ضائع ، وان نيل به عاجل متاع دنيوي من حطام الأهواء والمطامع فوراً : فذلك شأن لا يقوم فيه الا المستقر الثابت .

وقد قضى ذلك السؤال : ان مورده لا يمتري في الحكم المسئول عنه . لانه أورده متجردا من التعرض لمشاهد الأهوات بما ذكرنا ، وملتصا بإعلان شناعته . فكان كالباحث عن حثفه بظلفه ، وأجابه من هو مثله . فكانت القضية إعاره من مستعير ، وسؤالاً من محتاج فقير .

ظن المفتي — لعدم درايته بما ينبغي — ان الأمثلة إنما تصدر مثلاً عن جهل بما قرره في شرح المنهج ، ونص عليه في نخبة الفتاوي ، ومختصر خليل ، وبما يستفاد من تعليلهم حرمة البناء ، وجواز هدمه بأنه يتأيد بعد انحقاق الميت ، أي : فيؤدي الى التضييق . ونحو ذلك .

فعمد أولئك المفتون الى تلفيق لا يقضى عند المنازع — بل من يفهم الكلام — أرباباً ، وقد ظنوه مغنيا في الحادثة ، وهذا شأن الصعلوك ، اذا ظفر بدرهم زائف . خاله كنز اليتيمين ، ودرة التاج المكلل ، حتى طفقوا يلهجون بذكر ما في تبين المحارم ، والدر المختار ، وشبه ذلك . كأن احداً غاب عنه هذا . فأنا لوه من فسه ، وتوهوا ان جمع تلك الأقوال برؤوسها يفتح الخصم ، لأنهم لا يعرفون إلا ما يعرفه أشباههم من احتجاجه بمثل هذا ، لانه هو الجائز الممكن للاعتماد . وأما قال الله ، وقال رسوله ، فع Haram مستحيل . فلا حجة عندهم تقوم في وجه المنازع ولا شبهة يعذرون بها عند خالقهم ، ولا يعرفون باب النقد ، لأنه منسد ، ولان اذا املى عليه كلام بشر — غير من

لا يترك من قوله شيء - قال : ما وجهه ؟ وان زعموا وجهاً بسداً فساداً ، او فساد الاستدلال به ، او خادشاً مانعاً من العمل ، أو تعارضاً اقوى ، أو يقول : لأتبين صحة هذا وظهوره .

ولسِنَ فَاهُ أَحَدٌ لَّهُمْ بَشَىءٌ مِنْ ذَلِكَ قَالُوا : مَا أَنْتَ وَهَذَا ؟ كَانَ الْكُشْفُ . من مثلنا عما قيل ، وتكلم به مَنْ قَبَّلْنَا : ضروري البطلان . لتعذر الاجتهاد ، وامتناع اخذ أيِّ حكم من دليله .

ولو علم أعداء الإسلام - دفع الله شرهم على ممر الأيام - : ان أهله الآن قد بَثُّوا الحكم ، وأمضوا القضية : بعدم استبانة تلك المطالب الدينية ، من كتاب ربهم المنزل على رسولهم ، الذي جعله الله شفاءً ونوراً ، وهدي وبياناً وتبياناً ، وحكماً بينهم عادلاً ، ومثالاً يكون باحتذائه سعادتهم ، وسعيهم على قدم الحق والصدق والبصيرة ، وظهورهم بسطوع أنوار تحقيقه على من ناوَاهُم ، وكذا سنة نبهم التي فصلت وبينت ، وكملت وفسرت ، وجمعت فأوعت ، وتضمنت صنوف المعارف والعلوم ، وسعة الفوائد الكثيرة المتشعبة ، الجامعة للكارم والمحاسن ، والآداب والأنوار ، ومناهج السعادة ، ومدارج السلامة من المتالف والمعاطب ، والضلال ورجز الشيطان ، وكل غيٍّ وفسادٍ .

هذا كله : باعتبار تفسير الحكم بالقضية الشرعية ، أي قضية كانت ، او بالحمل الشرعي على أي موضوع ، تعتبر معرفة جهته ، وحالته الدينية - وبالجملة : فيراد أي باب ، او مسألة او اصل ، ينبني عليه عمل او اعتقاد ، موافق لطريقة الشرع الأحمدى لقولهم من دليله ، ولقضاء حاصلهم بالتعميم ، وكل ذلك فيما طريقه الاستدلال . لقالوا - أعنى : أعداء هذا الدين المكرم - قد فتحتم لنا على أنفسكم باباً لا يسده إلا اعترافكم بخطأ هذا المقال ، او فاسموا ما فيه ، ان كنتم تعقلون حقائق الأحوال ؟ .

نحن نقول لكم بلسان الواقع : إنما قام في وجوهنا تلك البراهين القاطعة ،

والانوار الساطعة ، حتى قهرنا سلطانها ، وأفحمنا بيانها ، وعجزنا عن مقاومتكم ، ولكم تلك العدة ، وما ذلّ مُستَغْصِي مناوئكم إلا حيث تسلونها من أغمارها ، وتلَقُّونه بما لا قبل له به إلا بطريق العناد الخالص ، لما أنها تضمنت من اساليب الإفحام ، وقطع ألد الخصام ، وإعجاز المباحث عن المصاولة : ما لا يدريه إلا اهل الذكاء والاحلام ، وكذا المهديون لمعرفة مكان الكلام من الأنام .

أمّا والحالة لديكم هذه ، في هذه الأزمان : فأى فضل لكم علينا ؟ وقصاراكم حفظ مذاهب الأسلاف ، في ابواب الخلاف ، وجزم كل فرقة منكم بأن ما عندها هو المذاهب المحمكة ، والطرائق الصحيحة . قضية أخذتموها مسلمة ، وما يعجزنا عن مثل هذا ؟ لأنه ممكن لكل واحد ، لأن الشأن إنما هو التقرير والتحرير ، المعتمد ببيان الحجة الواضحة ، وتحقيق المستند .

ثم من العجائب : أنا وجدنا منكم من يدين بكفر مخالفه منكم أيضا ، وإن كنا لم نلّفه في جميعكم . فلا نخال محاسن دينكم تقبله ، ولا بدّ في خلقه من لا يرضى البدعة ، ولا يلوى على تغيير صالح شرعه . لكن هذا الذي أشرنا إليه ؛ قد صار نسبته اليكم بالحل الذي نحن به ؛ ان صادقا وان كاذبا لأن غاية ما عنده فينا : هو الكفر بالله تعالى ، وعلته في ذلك : رسم سلفه ، ولم يستوضح ، على أنا ربما لا نتجاسر على ما تجاسر هو عليه ، بل نقف على تخليص انفسنا من وصمة ما عابنا به ، لان أصولنا انما قضت برشدنا ، لاغي مخالفنا ، على قود ما قاله قائلكم ، كل مجتهد مصيب ، وان أبديتم فارقا . أبدينا مثله بلا تجشم ، ولا طويل تشاغل . فمن هو الآن أبقي على نفسه ، واقرب من السداد ؟

فانظروا خطب هذا الموضع ، وتأملوه بعقول سليمة ، وافكار حليلة ، ووازنوا بين هذه القضايا ، حتى تعثروا على الرشد الذي قر عليه امر دينكم ، وثوبه قشيب ، وغصن انفراده عن الشوائب رطيب ، من قبل اعتوار هذه الأحداث ، التي هي أعجب من كل عجيب .

والفرقة بين المؤلف من الشرع :- بتسمية بعضه اصولاً ، وبعضه فروعاً مع أن في الثاني ما هو اظهر واصح ، واشد تأكيداً وتشديداً ، واعتباراً من كثير مما جعلتموه من الاول - ليست برأى سلفكم ، ولا مذهب 'محققيكُم' ولا دلتكم عليها الآيات البينات ، ولا السنن الصحيحة ، ولا الاعتبار الصادق . فهي ملغاة .

وليتكم جعلتم ما سمعتموه فروعاً أقرب إمكاناً للاستناد فيه الى الكتاب والسنة ، حيث تعللون بقربه ودنوّه ، وسهولة امره وتأتي ادراكه ونيله بلا كثير كلفة وتيسره وامعاف تحصله ابتداءً ومآلاً ، لمقتضى تسميته فرعاً وجعلكم خطب الخلاف فيه أبسر ، والخطأ اهون .

ولو ذهبنا فقتبع ظواهر الفروع ونصوصها المعلومة ، وافراد مسائلها القطعية ، وجزئياتها المتيقنة ، التي لا نسبة - من هذه الحيشية - بينها وبين كثير من مسائل الاصول ظهوراً وحضوراً ، وقوة واعتباراً من الشارع بشأنها ، لوجدنا الامر اوضح من أن نتشغل بتنقيحه ، والاياعاب في كشفه .
فالله يعلم ما في بحثكم هذا من الغرابة . انتهى .
ولنعد الى ذكر الالفاظ من السؤال واجوبته .

فالسؤال قوله :-

اصلح الله العلماء الاعلام - الى قوله - عن رجل من اهل المناصب العالية ، أغراه بعض من يدعى العلم الاجتهادي في هذا الزمان ؟

اقول : نعم ، اصلح الله العلماء ، ولكن يرد عليك في عبارتكَ سؤال استفسار ، ماذا اردت بالعلماء ؟ هل من يقيم البرهان على ما يُطلب منه أن يفتي فيه ، ويستطيع الاستدلال الصحيح بالكتاب والسنة ، واخذ الحكم من دليله حتى يشفى سائله من سقامه ، ويروي صاديه من غليل أوامه ؟
فهذا حاصل الاجتهاد ، وقد قطعوا اعناق اطماعك في وجوده ، ولملك راض يجورهم ، لقولك « بعض من يدعى العلم الاجتهادي » فوالك لا محل لمرماه ،

بحكم مسئولك ، ولأنك معترف - انت وهم ايضاً - انكم إنما أنتم من مقلدي العلماء والإضافة ذات تغاير ، كما لا يخفى .

وان اردت بالعلماء : من عرف تفريع المذاهب فقط ، ومنع تأتئ أخذ الحكم من دليله ، كمسئولك ، وجزمت ان لا سبيل الى حلال او حرام إلا بتقليد الأسلاف والمشائخ الكرام . فلسعة على سلعة ، وحيرة بحت على حيرة ومماثل هذا يُسأل عن شيء لا وصول اليه ، إلا بهدم الاصل الذي استقام عليه ، فلا جرم تمنعت القضية . وعادت الى سفسة غير مرضية .

والسؤال إنما يكون محل قصده من يدري مراتب الكلام ، ويحسن بدء القول في بحثه والختام ، حتى يؤديك الى ما تبتغي من مطلب ومرام ، ويريك أخذ الحكم من دليله ، وكيفية الصواب بإيضاح سبيله ، وذلك بتصحيح المقدمات التي تنشأ عنها وتتولد الفائدة المطلوبة التي انبعثت لأجلها الاسئلة .

واما من كان طليعة جوابه : ما يترجم بأنه لا يصلح ان يُسأل ، وان الجواب عن هذا السؤال بالطرق المعتبرة لا يمكن في هذا الزمان .

فان قال « قال الله » سلنا ان يكون له الى حماقته ركون او تعريج ، وكيف النزول بساحة قوم بهذه الحالة ؟

فإن ابتغيت ما في شرح المنهج فقد وفوا لك بهذه الذمة .

وهذا ان عقلت أيها السائل - إنما يزيد خصمك بصيرة بك وبالمسؤولين ، ومعرفة بحسن ما انتعاه ، وبقينا بسلوكه الجادة المثلى ، والطريق السوية الفضلى ، إذ أخذ يتشاغل بإقامة أدلة المسألة وبراهينها المفصلة من مجاميع الاخبار ، ومطالع الاستدلال ، ثم بيّن ذلك وأوعب البحث فيه ، مع تأصيله الصحيح بإمكان كل ذلك دونكم .

فياحبذا القاعدة والفائدة . ونعمت العاقبة والعائدة ، وليس أهل المناصب العلية الا العلماء العاملين ، ثم الأمثل فالأمثل .

واعتبار الصور : هو العلم بظاهر من الحياة الدنيا .

قوله : لخلو بلده عن المعارض له .

أقول : قد علمنا ابتلاء باده وغيرها من بلاد المعارضين له بما هو من قسم علمكم هذا . فماذا عسى ان يحصلوا عليه ؟ وحجتهم على خصومهم المذهب ، وهي المصادرة أعني الاستدلال بعين الدعوى .

قوله : على قيب الاولياء وأقفاصهم وزياراتهم ، ويزعم انها اصنام تعبد .

أقول «على» متعلق بإغراء وقد قدمنا ذكر منع وضع القبيب وغيرها .
وأما بحث كونها اصناما تعبد : فسيأتي الكلام فيه مفصلا مستوفى ان شاء الله تعالى .

واما كون هذا المعين وليا لله : فأمر يحتاج الى مراعاة حكم الشارع في هذه المسألة . وهذا شرط لا بد منه عند المبحوث معهم وغيرهم ، ولانعلم نحن قائلا بإهداره ، ولا ذاهبا الى عدم اعتباره .

بيانه - على سبيل المثال - ان ولي الرافضة عند الخارجية - مثلا - هو باسم العدو أولى وألصق ، وكذا العكس . وولي السنية عند الطائفتين مثلا كذلك ، وكذلك العكس ، وإلا فاقبل احواله عند الفريق المقابل : ان لم يجعله عدوا لله ، فهو غير حقيق عنده باللباس تلك الخلعة . هذا مالا مرية فيه .

وسر ذلك : كون الجميع على نحل متباينة ، وطرائق متبددة . والولاية عند كل منهم هي فرع الكون على طريقته ، والا فلا معنى للزوم طريقة يتأتى مع مخالفتها الولاية لله . إذ المقصود بالتدين والتصلب فيه : هذه الغاية حسب .

وقد قدمنا إشارة الى شئ من هذا ، فاعطفه على ما هنا ، وكل فريق لا يلتفت الى ما يحكى من اسباب الحكم بالولاية لمن هو عنده غير مرضى ، لاعتقاده

ان الظل لا يستقيم والعود أعوج ، وان المهل غير صالح لصدق تلك الحكايات
لفساد مصدرها .

وتحقيقه : ان الاختلاف على هذا النحو ، الذي عليه هذه الفرق والاحزاب
والمتمذهبون - لا على نحو سواء ، فعين محل النزاع - متسبب عن الرضا بنحلة
خاصة . فكرامة ماسواها . ولهذا أوثرت عليها . وكانت هي المختارة دونها ،
بحيث ان الحكم بالتساوي مقت محض عندهم . واذا كان كذلك ، فولاية الله
محلها ووسيلتها : خلال مرضية . فمن أين دخل على ولي الله ان تراه أهلا
لخالفتك اياه ، وعدم الرضا بما هو عليه ، وكراهة نخلته ؟ ومن أين دخل على
من كان اهلا لذلك ولاية الله تعالى ، وهو ممقوت السيرة والطريقة عندك ؟

اللهم الا ان يحوز وجود ما يتفرع عن الشيء ، ويترتب عليه ويتخلص منه
وينفصل عنه بدونه . فلا بأس ، ولكن حتى يرتضى المخالف ، وهو غير
واقع فيما علمنا وعلم منازعوننا .

وكيف يرتضى ويصلح لوصف الولاية ، وهو عند مخالفه متلبس بممانعها ،
ويؤدي الى غاية مضادة لها ؟

اذا عرفت هذا : عرفت انه لامنازع الآن من جميع من ذكرنا : ان ذلك
الشرط لابد من اعتباره ، وان زعم كل فريق وجوده فيمن رضيه ، وحكم له
بالولاية . فهو غير مصدق عند الآخر ، ولا مصيب في هذا الحكم عنده ، لما
أنه بناء على مقدمة الحياة ، ورتبه على حسن السيرة في دنياه . وذلك : محل
منع عند الخصم . والله ما يروى عن الشافعي في هذا المقام من قوله : اذا لم
يكن ذو العلم والعمل وليا لله ، فلا أدري من أولياء الله ؟ ، هذه او عبارة
نحوها او قريب منها .

وانظر قوله عز وجل (١٠ : ٦٢ ، ٦٣) ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم

يُحْزَنُونَ . الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ) (٣٤ : ٨ ان اولياؤه إلا المتقون)
اي المسجد الحرام - لولاية مولاه .

وتخليص المقام : ان الولاية لله فيها معنى إثاره وطاعته ومحبته ؛ والقيام
بأمره ونهيه ، والعناية بشأن عبادته . والمؤمن التقي جامع لمتفرق شعوب ذلك .
ولا يكاد يتوهم خلاف : ان المتبعين للرسول أخص الناس بهذا الوصف ،
واولاهم به وأحقهم ، وإنما الشأن في تعيينهم ، وصدق وصف الاتباع فيمن
زعم له وصف الولاية (٣ : ٣١ ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) مع
حديث « من يطع الله ورسوله فقد رشد » .

فلا بد من مناط معتبر شرعاً لصحة إطلاق اسم « الولاية » وأما تلك
الحوارق فكل يدعيها لوليه .

وللولاية ميزان عادل ، اذ هي من الألفاظ الشرعية ، فحلها ما وضعها الشرع
فيه . وما وصل اليه شعورنا فهو غايتنا لا مآرأاه .

فقد أخرج الإمام البخاري في صحيحه من حديث أبي بكر مرفوعاً « من
كان منكم مادحاً أخاه لا محالة . فليقل : أحسب فلاناً ، والله حسبي ،
ولا أذكرني على الله أحداً : احسبه كذا وكذا ، ان كان يعلم ذلك منه » اهـ .
فهذا كلام من لا بد من النظر في كلامه . والمسير بسيرته ، ولا ينفعك من
دونه ولي ولا واق .

وأخرج الإمام أبو عيسى الترمذي في جامعه من حديث انس بن مالك
رضي الله عنه قال « توفي رجل ، فقال رجل آخر : - ورسول الله صلى الله
عليه وسلم يسمع - ابشر بالجنة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو لا
تدري ؟ فلعله تكلم فيما لا يعنيه ، أو بخل بما لا ينقصه ، رجاله ثقات . قاله
المنذري في ترغيبه وأورد له هنالك ما يشاكله من حديث أبي هريرة وأنس
عند ابن أبي الدنيا ، وأبي يعلى ، والبيهقي .

ومما يحسن ذكره في هذا المقام : ما ذكره الشيخ ابو محمد بن عبد السلام المصري ، في «قواعد الاحكام» ولفظه «وقد تكون الكرامات سبباً في الافتتان» وأن يظن بصاحبها أنه من اولياء الرحمن . ولذلك : تغرق العادات لمن لا دين له كالديجال وكثير من الرهبان . وكذلك تغرق العادات للفجار والفساق ، اهـ .

وقال فيه أيضاً : ما لفظه «والشرع ميزان . فمن رجح في ميزان الشرع كان من اولياء الله ، ومن نقص في ميزان الشرع ، فأولئك اهل الخسران . فإذا رأيت إنساناً يطير في الهواء ، او يمشى على الماء ، او يخبر عن المفيات . ثم يخالف الشرع بارتكاب المحرمات بغير سبب شرعي محلل ، وترك الواجبات بغير سبب شرعي مجوز . فاعلم انه شيطان نصبه الله فتنة للجهلة ، وليس ذلك ببعيد من الاسباب التي نصبها الله للضلال . فإن الديجال يحيى ويميت ، فتنة لاهل الضلال . ولذلك يأتي الخربة فتتبعه كنوزها كيما سيب النحل . وكذلك يظهر للناس أن معه جنة ونار . وناره جنة وجنته نار ، وكذلك من يأكل الحيات ويدخل النيران ، فإنه مرتكب للحرام بأكل الحيات ، وفاتن للناس بدخول النيران ليقتدوا به في ضلالتة ، ويتابعوه على جهالتة ، اهـ بلفظه .

وانما ذكرته لتعرف ان ما يعتقده الجهلاء من ولاية من ظهر منه شيء من هذا القليل ، وليس من الواردين لمعين الشرع : فهو من جملة جزافهم وتخريفهم لقيام الأدلة ، ووضوح شموسها والاهلة مما ذكرنا . ولا عبرة بمجرد ظهور خارق ويزور ما يسميه من لا علم عنده كرامة ، توجب الحكم بالولاية لمن قامت به . وكذا استجابة دعوة او دعوات .

وقد استرسل الاكثرون في اطلاق اسم «الولاية» لاسباب ما انزل الله بها من سلطان . وبعضها صادق بالاضافة الى الشيطان ، والامر كما قال من قدمنا ذكره «الشرع ميزان» فإن حكم بالولاية لاحد بعينه ، او عمل عامل عملا بها

وصف الله به اوليائه . فقف في الموقف الذي دفعك اليه المؤدب الحكيم ، إن جزموا وإن ظننا ، وإن ظاهراً فقط . او مع نفس الواقع . ولا تحم حول سفاهة المعرضين عن الحقائق . فإنهم يعمدون الى ظالم خبيث ، او مبتدع ضال ، او سفيه جاهل ، ظهر على يده خيال لا مساس بينه وبين الحكم له بالولاية . بل ربما يصدق عليه ضدها ، فيسمونه ولياً ، لأنهم لا يعرفون معنى الولاية للرحمن ، ولا وسيلتها ، ولا من يصلح لاهليتها لجهلهم بالكل .

وهذه المسألة : لا يعقلها إلا العالمون الواقفون على اعتبار أمر الشارع خاصة .

اما الغناء : فقد اتسع خرقة ، وادي الى الجمع بين الاشياء المتضادة المتناقضة إما بتفريع باطل على اصل صحيح لا يقتضيه ، او بتأصيل فاسد لفرع صحيح لا يتحصل عنه ، لربطهم المبين بمباينه ، وتلازم القضايا المتباعدة المنفصلة .

وقد تقدمت اشارة الى شيء من هذا البحث عند التعرض لقولهم « خراب القباب » ، ايذاء لسكان القباب .

على أن الهيبين لهذا السائل أكملوا له الافتاء بما لم يتعرض له في خطابه . فقالوا ما حاصله :

البينة أشمل من المدعى . أنت سألت عن قباب الاولياء ، ونحن نزيدك قباب السلاطين ، اى وإن كانوا بمقتضى اطلاق العبارة وعطف الاولياء من اكل اموال اليتامى والمساكين ، وعاث في الارض فساداً وإهلاكاً ، واتخذ عباد الله وبلاده خولاً وأملاكاً . لم يقنعوا بالباطل فقط ، حتى أضافوا اليه الإبطال فيه ايضاً . وأنا أضبط لك الباب في كلمة قصيرة . فأقول :

الولاية وصف متجدد لا بد فيه من تصحيح سببه ومقتضيه ، وانتفاء مانعه على اعتبار الشارع فقط ، وبيان كيفيته وتصويره على اعتباره ايضاً . قوله : ومن المعلوم أنه صلى الله عليه وسلم له قبة ، وأولياء المدينة وأولياء سائر البلدان ، وإنها تزار كل وقت ، ويعتقد فيها حلول البركة .

أقول : الامر كذلك . فكان ماذا ؟ بعد أن حذر صلى الله عليه وسلم وأذذر
وبرأ جانبه المقدس الاظهر صلى الله عليه وسلم . فصنعتم له عين ما تقدم بالنهي
عنه . أفلا كان هذا كافياً لكم عن أن تجعلوا ايضاً مخالفتكم عن امره حجة
عليه وتقدما بين يديه . فهل اشار بشيء من هذا ، او رضىه ، او لم ينه عنه ؟
واما اعتقاد حلول البركة : فمن عندكم لا من عند الله . فهو رد عليكم .

واما الزيارة : فقد كفانا صلى الله عليه وسلم ، وكفى كل من آمن بالله واليوم
الآخر ، ودان باتباعه : بيان صفتها التي هي استغفار واتعاظ ، وما يضاهيه
من المعاني والالفاظ ، كيفية تزيده في الايمان ، وتناسب توحيد الرحمن ، لا
ما أحدث حزب الشيطان : من سنن من اخمل الاسلام ذكرهم ، وطمس مشاعرهم .

واعجب ايها الناظر للسائل ومجيبه . فإن مثل قوله : ومن المعلوم الخ هو
زبدة حاصلهم ، ومن كان هذا غايته ، ولا يدري أن هذا هو الذي تنكره
ونبرأ منه ونبالغ في اظهار فحشه ، ونعرب عن وجوه قبحه ما يجنبنا به
بالمستند الصحيح . كيف يتأهل لدرك ما لا سبيل الى فهم المسألة إلا بدركه ؟
قوله : فهل يمنع من ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم « من آذى لي ولياً » .

أقول : هذا حديث قدسي . فإخطأ السائل حقيقة لإيراده ، كما حاد عن
نهج دلالة ومراده . وقد ذكرنا ما فيه فيما مضى .

قوله : ولأنه إن كان مجتهداً ، فالمجتهد لا يخالف الاجماع الا عند من لا
يعتد بخلافه ، المجتهد لا ينكر على مثله ، او مقلداً فغيره مثله .

أقول : استعجل الجواب على نفسه . وعلل نفسه بشيء بارد لا يدري ما
فيه ، ولا يعرف وجهه . فتى علم هو بنيتر البرهان وقوع هذا الاجماع ،
وقرر حججه ، وأن مخالفته ممنوعة ، وأن القائل يهدم القباب لا يعتد بخلافه ،
وأن المجتهد لا ينكر على مثله ؟ لان كل هذا مبني على فتح باب الاجتهاد في هذه

الاعصار وتيسره ، وإمكان أخذ الحكم من دليله . وقد مانع في ذلك بقوله « يدعى العلم الاجتهادى » وقد سبق بيان ما فيه .

ولقد طال تعجبي ممن لا يفارق التناقض ، تأصيلا وتفصيلا ، ويتدافع بحته ولا يدرى . ويلهج بالشىء وما يضاده وما يمانعه . في كل لفظة ولحظة ولا يشعر . وكل فصل من هذه الفصول محتاج الى تقرير . وكل منها عند الخصم 'مطروح' ، الا الثانى ، على ما فيه ايضا .

وإن قيل : لا يعتد به اجاب بثله .

والصواب في مسألة الاجماع : ما قد قدمناه . وأن مخالفة المدعى منه غير ضائرة . إذ صدق 'ما عندك' اوثق من دعوى غيرك ، قضية ضرورية . وكذا ما تعتبره بالمباشرة احق بما سواه ، واطراح خلاف المخالف جناية عليه ، ولا يتعلق به حكم .

وغير صحيح عند من لا يعتبر الاجماع المتعاور ، والانكار على المجتهد امر شائع بين العلماء قديما وحديثا ، وقضايا الصحابة — خاصة في هذا الباب — تأتي سقرا حافلا . وهي بينة في مجاميع الاثر .

ومثاله : قول على لابن عباس رضي الله عنهما — إذ خالفه في شيء ظهر لعل في الامر — (انك رجل تائه) وقول عائشة « قف » شعري . قولوا لفلان : أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذه كوة فتحناها اذ لو فتحنا الباب لما انسد ، والفظن يعرف .

واما المقلد : فابعد عن الانكار . هو مخاطب في نفسه بعد .

قوله : فما الاخرى لتولي القطر الجاني ؟

اقول : هو الماضي لما امر من هدم هذه المشاهد ، وإبادة رسومها . فهذا امر الله ، وصدعت به حجته وشرعه ودينه لمن له رغبة صادقة ، ومطمع محقق

ونفس تواقه الى مغفرة الله ورضوانه ، وتديئن صليب اليوم الآخر ، وموقف الحساب يوم لا تغني نفس عن نفس شيئاً . والامر يومئذ لله .
وأما تشعيب القلوب الفارغة من العلوم والاديان : فما نجد من يرتضي تلك الغفلة ، وهو يملك عليه عقله .

قوله : من عدم التفتيش عن مثل هذا الذي يوجع قلوب عامة اهل الاسلام فضلاً عن خاصتهم .

اقول : ما زدت في هذا على أن كشفت عن سوء حلّ بك ، وبمن وافقك .
أما سمعت الله تعالى يقول : (٤ : ٦٥) ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت (لقد ابعدت المرمى ، وانقلبت بطرف عن الصواب اعمى .
ومن جواب الحنفي - والله اعلم بحقيقة هذه النسبة .

قوله : والصلاة والسلام على أعظم من بين ما فرضه الله وسنّه ، القائل « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » .

أقول : حيث كان - فدته صلى الله عليه وسلم نفسي - بهذه المثابة لديكم .
فلماذا ضربتم دون بيانه الحجب والموانع ، وعطلتم مقاصده عن ثمراتها وفوائدها النوافع ؟ وحق الاعتراف له بذلك : القنوع بأقل مما قاله في القباب والمشاهد ، وطاعته فيه .

فهذه عظة لكم . فإن الذي تعلم : أنه السفير بينك وبين خالقك ، ومعبودك ، الذي اخذ عليك المشاق في وظائف تؤديها . كيف تليق مدافعتُهُ ، او تغليق الباب اليه ؟ .

وها أنتم قد اخذتم بشيئ هذه المفسدة ، بحسب الواقع لا في ظنكم ، وجعلتم امره موقوفاً على قول زيد وعمرو ، وقد نوزعاً فيه .

أهذه خليقة من آمن بالله واليوم الآخر ، وعلم أنه مبعوث الى الله صائر ؟
وأما قول القائل « ما رآه المسلمون حسناً الخ » فهذا صنع من لا يعمتي

بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ولا خطر له عنده ولا ميزان ، والنبي صلى الله عليه وسلم أجل شأناً من القول عليه بلا بصيرة . ومن رأى قصارى الاستفادة والاستفادة من فروع المذهب وطرائقها ، وأما غيرها فممتنع قبيح ، فجدير بهذا . وقد قدمت الكلام على جملة « ما رآه المسلمون حسناً » فلا أكرره . وقوله : والله المنة ، على ما اختص هذه الأمة ، من جعل اتفاق علمائها حجة ، واختلافهم رحمة .

أقول : هذا من جملة ما لحاظوا فيه بالمباراة ، ولم ينالوا من تحقيقه غباره ، ومن أين علم : أن الله جعل اتفاق علماء هذه الأمة حجة ، واختلافهم رحمة ؟ أيقول : ضرورة . فهو شيء ينقطع به الخوض معه ، أم اخذاً من أدلته ؟ فممتنع عنده . أم لأنهم قالوا ؟ فتكلم عن جهل . ومسألة حجية الاجماع — على تسليم إمكان وقوعه ، وصحة نقله — : خلافية .

ثم ما المراد بالأمة ؟ هل هم أهل عصره فقط ، كما قيل ؟ فهذا خلاف الظاهر ، أم الجميع ؟ فالامر اقرب الى الصحة ، وإلى ظاهر التركيب .

ونحن لا نظن بشرا يعنى النظر في هذه المسألة ، إلا ويجزم — كما جزمنا — بأن مسألة الاجماع على النحو الذي دأب عليه أولئك الباحثون : جسد بلا روح ، ولفظ بلا حاصل .

وبعد ، فالقائلون بحجية الاجماع ، وإمكان وقوعه ، وصحة نقله : لم يحصلوا على مذهب واحد ، ولا سلكوا طريقة فردة . بل اضطربت مذاهبهم في ذلك ، وفي القدر الذي هو منه حجة . وما النصاب المعتبر لصحة نقله ؟ وبعضهم يعتبر في صفة أهله وأحوالهم ما يلقى الآخر ، كما قد حرر ذلك في كتب الفن .

وقد اشرت الى شيء منه فيما سلف ، واشبعت القول فيه في رسالتي « مدارج العبور على مفاسد القبور » بما لا يبقى معه شبهة في ان الاجماع — على هذه الصفة التي تحررت عند كثيرين — امر غير صحيح ، وليس يصلح أن يكون من اعمدة ديننا

القويم . بل يكفي الناقل اطلاعه عليه ، وتصفحه بقلب حاضر ، وتأمل صادق . فلا يحتاج الى زيادة في استنباط حقيقة أمره .

وأما ما ذكر من ان الله جعل اختلاف الامة رحمة : فهذا من القول على الله بلا علم ، (ولا تقولوا على الله إلا الحق) .

وقد دار على السنة قوم عَزُب عنهم ضبط الحقائق شيء من هذا ، متنه :
« اختلاف أمتي رحمة » .

وقد أشار الى ذكره السيوطي في (الجامع الصغير) والسخاوي في (المقاصد الحسنة) وابن الدثني في (تمييز الطيب من الخبيث) وغيرهم ، مما كشف عن أنه ليس له اركان . بل هو إما متكلم في سنده ، مع انقطاع ايضاً ، وإما لا سند له ، وإما مرسلٌ ضعيف ، وإما من كلام بعض التابعين ، حتى صرح جمع من صيارفة الفن : بأنه لأصل له ، ومارأينا أباسليمان الخطابي رحمه الله سَدَّ خَلَّةَ ذِي الْفَاقَةِ الى معرفة قوته ، على ان في الباب : ما هو أولى بالاعتبار واخرى .

فقد ذكر ابن الدبيع في (مختصر المقاصد) ما حاصله : أخرج عبد الله بن أحمد من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً بإسنادٍ لا بأس به « الجماعة رحمة ، والفرقة عذاب » انتهى .

وكان ذكره له عقب الكلام على « اختلاف أمتي رحمة » ليشير الى انه من بابيه في مقابلته ، وشهادة الكتاب والسنة : قائمة على ذم الاختلاف والفرقة . قال تعالى (٢١٣: ٢) فما اختلفوا الا من بعد ما جاءهم العلم بغياً بينهم) وقال : (١٣: ٤٢) أقيموا الدين ولا تفرقوا فيه) .

وعمل المذر في الخلاف : حيث لم يكن الشارع قد فرغ من الامر ، وبلغ من بينهم الخلاف . اذ حكم الشرع قاطعاً لدابر كل خلاف ، اللهم إلا لجهله عنه ايضاً او عدم وضوح الحكم وتقديره . على ان هذا ليس خلافاً وفرقة ، اذ اتباع ما اتضح لك من دون إصرار بلا مستند ولا مدافعة لما هو أولى : محل ائتلاف .

وانظر ، هل قرتب على اختلاف الأمة وتفرقها احزابا وطرائق : لا تمزيق
شمل المسلمين ، حتى تقرر عند كل فرقة من متعليلها : أنها الفائزة بحقيقته
او كماله ، وصاروا بذلك شيئا واحزابا كل حزب بما لديهم فرحون وصار كل
طائفة تقدر متبوعها ، وتقدمه على قول الله وقول رسوله ، فعادوا ملل متفرقة ،
وديانا شتى تجتمع كلها عند مشافة الله ورسوله واتباع غير سبيل المؤمنين
فهل هذا رحمة أم عذاب ؟ .

والخلاف الذي ينشأ عن حاصل النظر من غير خروج الى أثر أو بطر ،
فليس من هذا ، والبحث في المسألة ، وتقرير محل الخلاف المذموم في غير هذا
الموضع ، وذكره هنا يستدعى طولاً . وقد أشرنا الى لبابه ، والالتفات الى
بابه ، والله سبحانه الموفق .

قوله : وقد اتفق أرباب الأبواب من اهل كل شريعة وملة ، على تمييز اهل
الفضل وترجيح كل منصف نظر من كان قبله .

أقول : أتى هنا ببديع من الاختلاف ، وشفعه بأنه وقع عليه الاتفاق ،
ولعله لما فرغ من تقرير دعوى إجماع اهل هذه الملة الشريفة ، جره ذلك
التحقيق الى ماسواها ومعرفة ما عند غيرها من اهل الشرائع والمثل . فله
ما سما به الى هذه الرتبة .

والكلام على هذه القرية البادية من جهتين .

الأولى : في قوله « على تمييز اهل الفضل » فإن هذا شيء مختلف موضوع ،
واختلافه ووضعه أوضح من أن يشبع الكلام في بيانه ، لأنه لا يخفى على أحد
من البشر ، فضلا عن يعرف القرآن ، أو يسمع بشيء من قصصه وأخباره : أن
الأنبياء عليهم السلام لقوا من قومهم — من الوثنيين وغيرهم من المثلين —
وصنوف الخلائق ، من الإيذاء والتكذيب ، والسخرية والأيب ، والتسفيه
والتضليل وغيرها من أنواع الاستخفاف وعدم الرعاية ، وهتك الحرمة ، وتضييع

الحق ، والمجاهرة بسوء القول والفعل : ما بعضه يكفى في تكذيب هذه الدعوى وتزيف أن أهل كل شريعة وملة اتفقوا على تمييز أهل الفضل .

اللهم إلا أن يعني بتمييز أهل الفضل : فصلهم وابانتهم عن سوام ، إما إلى رفع أو وضع لا الاعتراف ، بشأنهم وشرف مقامهم ، ورفعة محلهم عند الله . فهذا معنى صحيح ، ويكون الكل متفقين على الفصل والعزل . فالمطيع والتابع إلى رفع ، والعاصي والمشاق إلى وضع . يدل على ذلك قول الله تعالى (٦ : ٣٤) ولقد كُذِّبَتْ رسل من قبلك فصبروا على ما كذبوا وأوذوا حتى أتاهم نصرنا (٥ : ١٠) ولقد استهزئ به رسل من قبلك فحاق بالذين سخروا منهم ما كانوا به يستهزئون (٨٣ : ٢٩-٣٣) إن الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون وإذا مروا بهم يتغامزون ، وإذا انقلبوا إلى أهلهم انقلبوا فكهين . وإذا رأوهم قالوا : ان هؤلاء لضالون ، وما أرسلوا عليهم حافظين .

وقوله صلى الله عليه وسلم في مَرَجِهِ من الطائف . وقد لقي منهم ما لقي : « يا أرحم الراحمين أشكوا إليك قلة حيلتي ، وهواني على الناس » ومنه وضع السلا^(١) على ظهره الشريف .

ثم الدرجة الثانية : كبار الصديقين فمن يليهم . هل اتفق منتحلو هذا الدين الحمدي ، على تمييز رهوس المهاجرين الأولين وسادات القرن الأول ، وأفاضل أهل السابقة في الإسلام ؟

ثم بعدهم أئمة العلم والدين والسنة : هل اتفق على تمييزهم - بالمعنى الذي قصده كل من ينتحل هذه الملة الغراء ؟

وقد رضينا بالوجدان والاستقراء حكماً عدلاً .

وان كان المراد أنهم اتفقوا على تمييز أهل الفضل - أى كل من اعترف لاحد بالفضل رأى له حقه وشرفه - سألناه عن الفضل .

(١) السلا: الاغشية والاعوية التي يكون فيها جنين الحيوان وتخرج بعد الولادة.

فإن عني به : ما ندعوه معشر الحنفاء فضلا : فَبَهْتُ مكشوف ، وعاد عليه السؤال السابق .

وإن عني به ما يعده فضلا عنده : طاح البعث من أصله ، وعدنا إلى تلاعب الجنون (٤٣ : ٣١) وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم . . .
وغير بعيد أنه عني بمبارته : هذه الجهة الطائفة . فهو اذنت يقول : إن اليهود ترى لفضلائها ، وكذا النصارى واثوثية وغيرهم ، وكل بحسبه وباعتبار ماهر فضل عند المعترفين به — أى ونحن معشر المسلمين أحق الناس بذلك ، وهدم القباب ينافيه .

فهذا إنما يعود على غرضه بنقضه ، لأنه قاض بأنه قد اعترف بالشرف ، ووقع الإذعان به لمن ليس من أهله في نفس الامر ، وبحسب الحقيقة .

على أنه أيضاً شيء لا يجدى سوى توسيع التشبيب .

اذ يقال له : ما هذا الاتفاق . وهو عين التخالف والشقاق ؟ لان حاصل صنيع كل شعبة وفرقة ممن زعمت اتفاقهم في معنى أهل الفضل أنهم معظّمون ومن اعترفنا لهم بالفضل والشرف دون غيرهم فليسوا أهلا له ، والاعظمنام واعترفنا لهم ، فأى اتفاق يكون هذا حاصله ؟

وأما المنافاة المذكورة : فقد أشرنا إلى منعها فيما سلف .

وان أراد : أن أهل المكانة عند الله والقرب منه هم أهل التبجيل والإكرام عند من ذكر هكذا بنوع اجمال : فذا بحسب الخارج والوجود العملي كأنه صناعة لفظية فقط . بدلالة ما مرّت حكايته ، وما تنفع شجر هو بلا ثمرة ؟ فتأمل .

اذ لو اعترف معترف بهذا الاصل ، وأعرب عن نفسه به ، ثم عمد إلى صفوة الله من خلقه من الرسل وغيرهم ، فنايذهم وشاقهم ، وبالغ في مناوأتهم ومناقضتهم : لكان إلى الإكذاب لنفسه أقرب منه إلى تصديق دعواها .

ولأننا رددنا عبارته تروخيا لما يكون معه أقل فعشاً وشناعة ، وإلا فهي على أي شق وقعت - كريمة المنظر والخبير .

على أنه غلط في هذا التعبير غلطا سيئا ، وهو قوله : «أرباب الأبواب من أهل كل شريعة وملة ، فمتى كان نور الأبواب فيمن ابتغى ديناً غير الإسلام وشاق الرسول ؟ وإنما يذكر أولو الأبواب من المؤمنين الذين يعلمون ما أنزل الله من الحق على نبيه ﷺ وآمنوا به واتبعوه . كما ذكر الله في كتابه . قوله : وترجيح كل منصف نظر من كان قبله .

فهذا إلفك مفترى عليهم . فهذا عثمان رضي الله عنه صلى بنى تماماً مع قصر النبي صلى الله عليه وسلم والخليفين بعده ، وإمضاء عمر من الطلاق ما كانت للناس فيه أناة ، وقضى في المتعة بما قضى ، حتى قال ابنه عبد الله رضي الله عنها «أرأيت إن كان أبي قضى بشيء ، وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلافه : أرسول الله أتبع أم أبي ؟» .

وليت المقلدين رأوا لأنفسهم حاصل مذهب ابن عمر هذا ، وقول ابن عباس في مسألة العول وماشا كلها «من شاء باهلكته : أن الذي أحصى رمل عالج لم يجعل في المال نصفاً ونصفاً وثلاثاً ، واعتذر عن إظهار خلافه على عهد عمر بأنه كان مهيباً .

وقول أبي حنيفة أو أحد نظرائه «التابعون رجال ونحن رجال ، . ومذهب علي - وهو الإمام المعروف - في أمهات الأولاد : منقول مشهور . وفيه : أن عبيدة السلماني قال له «رأيتك مع الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك» .

وأشهر من ذلك كله : قسمة من قسم من المتأخرين البدعة ، إلى الأحكام الخمسة ، ولا يعرف عن سالف عصور الأمة حرف من ذلك ألبتة . بل أشهر من جميع ما ذكرنا ، وأوضح وأبين : ما اشتهر بين المتأخرين ، وانتشر وذاع : من أن تحرير الأدلة في علم الكلام ، على هذا النحو المتعارف

بينهم : طريقة خاصة بهم ، وسبيل استقل به أولئك الخلف ، حتى لا يشك أحدٌ نظر فيها في مباينتها لما كان عليه السلف ، وانفصالها عنه . ولهذا شاع بينهم واشتهر ، ودار في تدريسهم وكلامهم ومؤلفاتهم وتحاورهم ، إن طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أحكم ، هكذا على العموم ، من غير استثناء فردٍ واحدٍ من سلف أو خلف ، فافهم .

وتعقبهم في هذا الحكم غير واحدٍ من المحققين بما حاصله : كما أن طريقة السلف أسلم . فهي أيضاً أعلم وأحكم ، وبينوا وجه ذلك .

وممن أشبع فيه وأوسع : إبراهيم الكردي في « قصد السبيل » فطالعوه . فلو لم يكن في الباب إلا هذا الطريق لكفى . كيف ؟ وكتب المقالات مشحونة ، طافحة بأنظار النظار ، ومذاهب العلماء الكبار ، حاكية ما يرجحونه لأنفسهم من دون اعتبار نظر من قبلهم ، ولا يأتي المدعى على أفراد ما اختاروه . وهو خلاف ما اختاره من قبلهم ، وهو امر كثير شهير بيّن مُسْتَطَرٌّ ، لا يخفى إلا على أكمه لا يعرف القمر .

ومنه : ما نقل ان الشافعي اول من أبى قبول المراسيل ، وان السبكي وغيره من أعلام المتأخرين بحثوا في القول بعدم كفر الخوارج ، لكون مقتضى الأدلة ذلك ، ولاضير في شيء من ذلك عن نظر واجتهاد ، وهو السبيل المسلول عند اهل الإنصاف لاسواه ، حتى إن من اعتمد نظر مَنْ كان قبله من دون استظهار الصحة والحقيقة : فهو التقليد الذي قد ترجم عن نفسه بأنه أبعد شيء عن الإنصاف ، وأقرب الى الحيف والاعتساف .

فلما أن يقولوا : لأن الشافعي ومالك وأبا حنيفة وأحمد والثوري والأوزاعي والليث والشعي والنخعي ، وسائر أئمة الخلاف المنقولة مذاهبهم : كانوا في أنظارهم وأفوالهم واختياراتهم على ترجيح نظر مَنْ كان قبلهم - أي وإن بلغوا بالنظر الى خلافه - فنظر من قبلهم أثر ، ولو خفى عليهم وجهه . فهذا كَذِبٌ

أما كونه كذباً : فلكونه خلاف المعلوم . فالله المستعان على مباحته جهاراً .
وأما كونه إكذاباً : فلأن القوم المبحوث معهم قد ادعوا لأولئك الاجتهاد ،
والأمر كذلك ، والاتفاق على ترجيح كل منصف نظر من كان قبله : يابى
هذا بلا اختلاف .

ولما ان يقولوا : لا . فعده القمر الحجر ، وهو المطلوب .

ثم إنا نورد عليهم الآن سؤالاً ، وهو أنه : هل أردتم « يمين » في قولكم :
« من قبله » أي الكل ، كما هو الظاهر من سياق كلامكم على ثقافته واختلافه ؟
فهي مسألة الإجماع ، وقد تقدم ما يشفى ، أو الجنس ؟ فهو الذي تكلمنا على
بطلانه الآن ، أعم من أن يكون كلا ، إن سلم ، كتحرير أدلة الباحثين في
علم الكلام ، أو بعضها ؟ كما عداها من الأمثلة .

بل أغرب من جميع ما أسلفنا ذكره عنهم : ان هذه الطريقة التي سلكوا
إليها ، واستقر أمرهم عليها ، من المذاهب المخصوصة ، عن عدد محصور يتتهون
إلى رأيهم ، ويقفون على إشاراتهم — إن صدقوا أيضاً — من المعلوم بالاضطرار :
أنه لم يكن في السلف شيء من هذا المعنى أصلاً ، ولا سلكوا من هذا الفج
شعبة ، ولا ارتكبوا من ذا الصنيع صعبه ، ولا يوجد عندهم شائبة من هذا
الباب ، ومن البعيد — شرف الله قدرهم — ان يحصلوا على نكتة منه ، ولو كان
ذا سبيل كل من في عصر البعثة ، لما اتمعنوا بمثل قوله تعالى (٤٣ : ٢٢ — ٢٥)
أم آتيناهم كتاباً من قبله ، فهم به مستمسكون ؟ بل قالوا . إنا وجدنا
آباءنا على أمة ، وإنا على آثارهم مهتدون ، وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية
من نذير إلا قال مترفوها : إنا وجدنا آباءنا على أمة ، وإنا على آثارهم
مقتدون ، قال : أو لو جئتم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم ؟ قالوا : إنا بما
أرسلتم به كافرون .

أفهلؤا ارباب الألباب عند هذا القائل ؟ فلولا ترجيح القوم نظر من كان
قبلهم ، وتقرر هذا الأصل عندهم ، الذي زعم ان عليه اتفاق ارباب الألباب :

ما كانوا عبرة للأنام ، ولا افصح بالتسجيل على عمى بصائرهم سيد الكلام .
فدونك ايها المخاطب ، هذه الطريقة التي اتيت - لا ام لك - ولولا هذا
الأصل الفاسد . ما قالت تلك القرون (٣٨ : ٧٢ ، ٨٠) ماسمعنا بهذا في الملّة الآخرة
إنّ هذا (إلا اختلاق ؟) (٢٣ : ٢٤) ماسمعنا بهذا في آبائنا الأولين) .

ولما تفرق شمل اهل هذه الدعوة الإسلامية على هذه الصفة الغريبة ، بحيث
يشق حصر طرائقهم ونحلهم ، ومن حصل منهم على طريقة جعلها معبر السعادة ،
والقى على ماسواها سمة البدعة ، وبعضهم زيادة .

وجميع ذلك لاسبب له : إلا مواد هذا الأصل الضال ، الذي مازاد على ان
صوب فرق الضلال ، لأنهم إنما فعلوا ماسطر عنهم ، لما رجحوا نظر من كان
قبلهم . فإن كان ماسلكوه إنصافاً ، وسنة لأولي الألباب . فلعمر الله ،
مالتسجيل كتاب الله عليهم كثير معنى ، ولا لنسبته فرط النفي والجماعة إليهم
وجه اصلا ، ولا لمقالة اهل السنة والجماعة في المبتدعة عندهم ، وسمتهم بالسوء
من القول في الخطب وأدبار الصلوات المكتوبة ، في مهابط الوحي : مساغ
ولا مجال ، إذ ما بعد سلوك محجة الإنصاف ، وسبيل ذوي الالباب لا مروق
بَحْتٌ ، ولا سيا مع قوله « من اهل كل شريعة وملة » .

فاعجب لها من زلة مضلة ، لو عم سلطانها لأتت على الإسلام من اصله ، وذهبت
بأنصاره وأهله ، ووطدت اعمدة الشرك وفروعه ، كما هي الآن قد اتت على
كثير من رسوم التوحيد والشريعة .

نعم ، معرفة الفضل لأهله ، اجني عما يروم ، لما قدمنا من انه لا تلازم بين
هدم قبة امرّ الشارع صلى الله عليه وسلم يهدمها ، وبين احتقار ما كنّاها ، بل
ذلك من تمام اخوتك له ، ومودتك إياه ، ورعايتك جانبه . إذ ارحته من بلاء
كبير جاوره في البرزخ . فأرحه . اراحك الله من وصب الدنيا والآخرة .

فما اجاب المنازع لنا عن اي ايراد مما اوردناه عليه . فهو من جملة مطلوبينا .
ومما تتشوفه ونحرص على ظهوره منه .

كان يقول مثلاً : ترجيح نظر من قبلنا في هذا الشخص غير سائق ، قلنا
له : لماذا ؟ وجوابه المطلوب .

او يقول : هذا التابع لنظر من كان قبله قد اخطأ لخطأ من قبله . فلا
اقصده في مقالي .

قلنا له : هو المطلوب ايضاً ، مع ان قولك « من اهل كل شريعة وملة ،
ما أبقي لك من امرك فسيعة ولا مخرجاً . فتأمله .

قوله : ولا يخفى انه قد استمر السلف الصالح ، والخلف الناجح ، على وضع
القباب والتوابيت ؟ .

اقول : هذه من جنائاته العظيمة على خير امة ، بما لاعلم لبيه ، ولو تصورنا
صحة هذا عن ذكر ، لكأنت بوصف الشر أنسب ، وما كان لها من ان تتواطأ
على خلاف امر نبيها ، الذي طهرها الله به من الإثم ورجز الشيطان ، وتملاً -
واعاذها الله من ذلك ، اذ ليست له املا - على نبذ عهوده ، الأكيدة الكثيرة ،
ومعاندته فيما دعا اليه من صيانة التوحيد ، للحميد المجيد .

وهذه مسألة - كما عرفت - شهيرة في السنة الشريفة ، حريّة بالاتفاق
على ماتضمنته ادلتها السالفة في الباب الثاني .

وهلم النقل عن الصحابة والتابعين ، واعلام تلك القرون الفاضلة ، او بعضهم :
انهم رضوا ما دنتست اعراضهم به . فأنت في هذا جان عليهم ظالم لهم ، ناسب
لهم الى خزية عظيمة ، من اتقاقهم على مثل هذا المنكر الكبير .

ولا ننظر بصحابي ولا تابعي بإحسان ، ولا غيرهما من العلماء الأعيان : الاضد
ما ذكرت . فإنك لم تأت بحرف واحد عن احد ممن اشرنا اليه : انه نقل عنه

بسند مقبول ، قول يقضي بما القيته عليه من هذه الرزية ، التي لا يرضاها مسلم ، لظهور عارها بعد استيضاح ما فيها .

وظاهر الحال عن أولئك الكرام : هو ما سردنا من تلك البراهين الفخام اذ لا نحتاج الآن الى نقل عن احد منهم : انه قرأ في صلاته ، وانه قائل بشرعية القراءة في الصلاة ، وكذا الركوع ، والسجود ، والتشهد ، والتسليم ، وحضور المسجد لصلاة الجماعة .

وكذا لانظن بأي قرن منهم : انه بحث في علم الكلام ، او تفاريع المذاهب او تبع إماماً في مذهبه ، او أقام أربع جماعات متتالية عن قصد ، لصلاة واحدة في المسجد الحرام ، كل صلاة بإسم إمام - ليت الأئمة شاهدوا - او أجاب لما قيل له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بأن هذا خلاف ما في المذهب المقرر ، بهذه العبارة ، او معناها ، او أفحش منها ، او أخذ عند ذلك يذكر كلام زيد وعمرو ، وما فصلوه في حكم ذلك المروي .

وبالجملة : فهم احرى الناس باتباع ما هو لم يبلغ معشار ما ذكرناه في شأن القباب والمشاهد .

ولقد بلغنا عن الإمام الشافعي كلمة سَيَّرَهَا عنه الفضلاء « أدركتُ الأئمة بمكة يهدمون البناء على القبور ، ومحلها معروف ، وكأن الله ألهمه بإرسالها . وأما ما يصنعه الجهلة والولاطين ، الذين يتخوضون في مال الله بغير حق . فلهم النار يوم القيامة ، من جراء التنافس في هذه الأبنية . فالتبرؤ منه أرضى الله تعالى ، وان كثر وفشا في هذه الأخلاف ، التي قد تغفى لديها جمهور رسوم الشريعة والمعالم الدينية . فهذا من ذاك ، وماذا بقي من المعاهد الأنيسة ، والمعالم المقدسة ؟ اذا حققت النظر ، وتصفحت الاحوال . وما وجدنا عالماً قدوة ، أو أحداً من أفاضل الأزمان . إلا تنكرت له المعارف ، منذ عصور طويلة ، حق أنس

ابن مالك الأنصاري رضي الله عنه ، كما رواه عنه البخاري في الصحيح » أنه
ما عرف بما يعمد إلا الصلاة ، على ما فيها .

فما بالكِ بِجُثَالَةٍ يَتَهَارَجُونَ تَهَارُجَ الحُمْرِ . نسأل الله العافية .
وكانه - لهذه النكتة وأشباهها - خص قوم الإجماع المحتج به بإجماع
الصعابة فقط .

وصرح جمع - منهم : محمد بن جرير الطبري . الإمام الشيرازي - : أن إجماع
المُتَأَخِّرِينَ ليس بحجة ، فأعرف هذا ، ولاتكن كالبعير يعقله أهله ، ثم يطلقونه
لا يدري : لماذا عقل ؟ ولا لماذا أطلق ؟ .

ونحن قد اشرنا فيما سلف الى مذاهب من وافقنا من سلف الأمة وساداتهم
على ما ذكرنا في هذه المسألة ، ومن غيرهم أيضاً ، ولعل دعوى الاتفاق على
نُكُورِ القباب والتواييت من السلف الصالح ومن تبعهم : أقرب من ضدها ؛ ومن
لم يُعرف مذهبه منهم . فلا تخاله حَادَ عما في تلك الأحاديث التي سمعت .
قوله : إن صدور العلماء الأعظم سكتوا عن إنكار وضع القباب والتواييت .
أقول : قد مرَّ ما فيه .

قوله : ولا ريب أن إنكار ذلك من بعدم فيه كمال التشنيع عليهم .
أقول : ما يُرِينَا آيةٌ إلا انستنا ما سواها ، وإلا فأبي مساس بين إنكار
ما وضع لك بطلانه ، والتشنيع على من قال به ؟ ولا زال دأب العلماء - خصوصاً
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم . فمن بعدم قَرَرْنَا
فَقَرَرْنَا الى عصرنا هذا - يُنْكَرُ العَالِمُ ، وَيَقْبَحُ وَيُحْذَرُ ، وَيُظْهِرُ
مَا عَلِمَ فسادَه ، وإن كان قد قال به مَنْ قال ، من سباق العلماء ، ولا يرى
ذلك تَشْنِيعاً ، ولا خطأ على قائله .

وهذه كتبهم واخبارهم وسيرهم حاكية لما يضيق به نطاق الإحصاء ، ومن
هو في غفلة فبعيد عن الاطلاع ، ولا يعلم عن احدهم منهم قط يذكر : أن
إنكار ما استحسنه او رضي به احد تشنيع عليه .

هذه مقالة جاهلية ، لاتليق بمذهبيهم الشريف ، ولكن الأحمق يضرك بما يظنه نفعاً لك ، بل يضر نفسه بما يظنه نفعاً .

أما علم : ان ذلك محض النصح لله ولرسوله ، ولإخوانك المؤمنين ؟ حيث تُنفّسهم عن الزلات ، وتوضح الأغاليط ، ومارال كثير منهم يوميء في كتابه ، أو على لسان تلاميذه « إذا صح الحديث فارموا مذهبي » وان لم يعبر بعضهم بهذه العبارة . فهو قائل بمناها ، وإلا فهو لا يجب الإنصاف .

ولقد وجدنا في كلام الصحابة وقضاياهم : ما يحتمل مؤلفاً حافلاً في إنكار بعضهم على مقالة بعض . رضي الله عنهم وارضاهم .

قوله : على ان الإنكار لا يسوغ إلا على ما أجمع على إنكاره وحرمة .

أقول : هذه المقالة قد تداولها كثير من الناس بختمها ، من دون فضئه ، وافتقار ما في الكيس من ردى والمعنى ، وهي عاطلة عن التحقيق ، حاصلها : رفع الإنكار جملة ، إلا في القطعيات ، التي لاستناد فيها الى إجماع أصلاً .

وأما ما عداها : فإما الخلاف فيه مسطور ، أولاً يتحقق فيه الإجماع ، عند صدق النظر . حتى لما صح لبعض السلف - وهو الإمام أحمد رحمه الله - ما أشرنا اليه قال « مدعى الإجماع كاذب » وكم فيما لا يدعى فيه الإجماع أو يوجد فيه الخلاف ما هو أظهر وأصح ، وأمتن نقلاً ، وإفادة وقوة ، بما زعم فيه الإجماع . فلا نطل الكلام في باردة ، ما لها قيمة .

قوله : وقد نص علماءنا على عدم كراهة البناء .

أقول : هذا مبلغه من العلم ايضاً ، ولا أتى بصحة العموم في قوله علماءنا . وتأمل مقتضى ما نقله من هو منه أو ثبوته ، لعله نص في الرد عليه ، وقد سبق ما حرره صاحب (إغاثة اللهفان) فليراجع .

وما نحن الآن نطالبه بصحة النقل : ان جميع الحنفية قائل بعدم كراهية

البناء ، إذ ما ذكره في نقله هو عن افراد منهم في كتب معينة ، وهذا من إجماعهم بكان صحيح ، بل فيما نقله هو : ما يدفع في نحره . فإنه قال : وقال صاحب الدر المختار : إنه المختار ، انتهى .

ولكن الرجل لا يفهم معاني الكلام .

وبالجملة : فليس بنافعه عند الله ، ولا عند المنازع تلك الدفاتر .
قوله : فلا ينكر الحنفي على الشافعي أكل الضب والضبع ، ولا الشافعي على الحنفي شرب المثلث ، وتوريث ذوي الأرحام .
أقول : إن كان الإنكار استناداً الى قول الإمام بلا حجة . فالأمر كذلك ، بل هو منكر ، لأنه إنكار بلا علم ، ولا وجه له .

قوله : دعوى الاجتهاد في هذه الأزمان ظاهرة البطالان ، وقد نص الحافظ ابن حجر : بأن الاجتهاد بجميع أنواعه انقطع من القرن الرابع ، وكفى بذلك حجة .

أقول : من ترامت به الغفلة الى هذه الفلوات . فمر في تعداد الأنعام حالاً لاحقاً ، وغاية بحثه وبحث إخوانه : مُصَادَرَةٌ . وناهيك بمن يقرر دعواه المرسلة ، بلا خطام ولا زمام : بأن الحافظ ابن حجر قد نص على مقتضاها ، ثم يقول : « وكفى بذلك حجة » فمقى كان التحقيق هكذا ؟ فوالذي نفسي بيده ، ما يعجز عنه احدٌ من البشر ، ولا يكون فرقاناً قط . بين مَنْ دان بالإيمان وَمَنْ كُفر . إذ كلٌ يستطيع القول ما وجد إليه سبيلاً . فهذا ممكن لكل أحدٍ ، لأن حاصله : ترجيح بلا مرجح ، وتحكم بلا مصحح ، واختلاق يَرُدُّهُ الوجدان ، وإفك مبين ، يقال عند مفاجاته : سبحان ربنا ، مكن الأكوان .

قوله : على ان الفتنة التي تحصل بعد الهدم — لو فرض — اشد واعظم ، بل يكون سبباً لاختلاف الكلمة ، ووقوع الهرج — الى قوله — « ولا يَسْتَحْسِنُ وَتُفَوِّعَ » ذلك إلا مناقق — الى قوله — : ألا ترى قوله صلى الله عليه وسلم للصديقة ، التي امر

بأخذ شطر الدين عنها : « يا عائشة ، لولا ان قومك حديثو عهد - الخ » .
أقول : كان هذا قنزل منه ، اولانت شكيمته . فعاد الى التشغيب بخوف
المفسدة ، وهذا اجنبي - كما عرفت - عما نحن بصدده ، لأنه - على احدا احتماليه -
مترتب على حسن الهدم اصاله .

ولهذا قال في آخر كلامه هذا : فلم ان سد الذريعة احد اركان الشريعة .
وقد تقرر في قواعد المذهب المعبر الواضح : أن درء المفسد : مقدم على
جلب المصالح . انتهى .

ونحن ربما لانخالف في هذا ، بشرطه المعبر ، ولكن هلا قام هو وإخوانه
- إن كان هذا هو المانع - ووقفوا عليه ، وإلا فهم قد اكثروا في خلافه ، كما
عرف ، فقالوا : برئنا الى الله من بناء القباب والمشاهد ، ولولا خوف الفتنة
لباشرنا هدمها ، ليكون ذلك نصحا لله ورسوله ، فيما أذاعه الشيطان في العباد .
وأما ذكره العمامة الكبيرة لتمييز العلماء ، والخضراء للاشراف ، وما يشبه
ذلك : فعود الى حساب الفلوس ، ماهي صناعة المحقق .

على ان قوله : إن النبي صلى الله عليه وسلم امر بأخذ شطر الدين عن الصديقة
رضي الله عنها وعن أبيها ، إشارة الى ما ذكر من حديث متنه « خذوا شطر
دينكم عن الحميراء » .

وقد بحثنا عن هذا ، واذا حفاظ الفن وأئمة هذا الشأن ، لا يعرفونه في جميع
ملوقفنا عليه من كتبهم الخوافل ، ولم يأتوا فيه بسند ضعيف ، فضلا عن حسن
فضلا عن صحيح .

وقد كشف امره الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي في (المقاصد الحسنة)
وكذا العلامة ابن الديبع في مختصره (تمييز الطيب من الحيث) والفيروز
أبادي في آخر كتابه (سفر السعادة) وغيرهم .

وبالجملة : فقد خف عند هذا ونظرائه شأن الكلام على رسول الله

صلى الله عليه وسلم . فلا يبالون ما يقولون ، حتى عليه ، (فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ، ثم يقولون : هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً فويل لهم مما كتبت أيديهم . وويل لهم مما يكسبون) .
قوله : ولولا خوف الإطالة ، المفضية الى الملالة . لزدتُ على هذا المقدار ، بما يملأ الاسفار .

أقول : الزيادة على ما قد وقع ، 'مُسْتَفْنَى عنها به .

أَقَالَكَ اللَّهُ مِنْ عَشَارٍ قَدْ تَمَادَى خَرْقُهُ وَأَفْسَدَ

وَصَيَّرَ الدِّينَ مُسْتَعِيدًا بِاللَّهِ فِي سَمَلِهِ الْمَبْدَدُ

ومن جواب المفتي الشافعي - رفع الله قدر إمامه - قوله :

وبعد ، فإن بناء القباب إما أن يكون في أرض مملوكة ، رضي مالكاها بوضع البناء فيها ، وهذا القسم لا شك في جوازه ، على سبيل كراهة التنزيه ، لورود النهي عن ذلك .

فقد روى مسلم والترمذي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنها قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُحَصَّصَ القبرُ ، وأن يُبْنَى عليه ، » . زاد الترمذي « وأن يُكْتَبَ عليه ، وأن يُوطَأَ » .

ولا ريب في حرمة هدمه ، لأنه موضوع بحق ، لجوازه بالمعنى المقابل للتحريم الصادق بكراهة التنزيه .

وإما أن يكون في أرض موقوفة للدفن ، أو مسبلة عليه ، بأن اعتاد الناس الدفن فيها . فهذا القسم ، لا شك في حرمة هدمه ، بشروط :

الأول : أن يعلم جهل حاله ، قال الرازي في حواشي شرح المنهج : لأن الأصل وضعه بحق ، كما في نظيره من الكنائس ، التي جهل حالها ، هل وُضِعَتْ قبل استيلاء المسلمين على الأرض ، أو بعد استيلائهم عليها ؟ .

الثاني : أن يحصل به التضييق على المسلمين في أمر الدفن ، بأن يوجب بقاء البناء دفن شخص على آخر قبل انتمحاق أثره .

الثالب : أن لا يكون الميت ممن ورد فيه نص بأن الارض لائاً كل له لهما ، ولا تهشم له عظما ، كالانبياء ، والشهداء ، يفهم ذلك من تعليلهم حرمة البناء ، وجواز هدمه بأن البناء يتأبد بعد انحقاق الميت ، اي : فيؤدي الى التضييق في امر الدفن فيما وقف او سبل لذلك . فعلم انه لا يجوز الهدم الا حيثما حرم الوضع ، كما فهمه ابن عبدالحق من عبارة النووي في المنهاج ، وعبارته في شرح المذهب ، وذكره في حواشيه على شرح الجلال المحلي للمنهاج ، وإما أن يكون في موات . فهذا القسم قد االحقه الاوزاعي بالارض المسبلة للدفن ، وعلمه بانه لا يتعلق بالبناء فيه على القبر غرض شرعي ، بخلاف إحيائه داراً ، او بستاناً ، او غير ذلك .

لخصناه من المنهاج وشرحه للجلال المحلي وحواشيه لابن عبد الحق ، والمنهج وشرحه لشيخ الاسلام زكريا الانصاري ، وحواشيه لنور الدين الزيادي ، ومن الروضة ومختصراتها ، ومن شرح التنبيه لابن يوسف والسويدي وغيرهما .

اقول : قد سقت هذه الجملة بطولها والفاظها ليعتبر بذلك كل ذكي القلب صادق التأمل ليزداد بصيرة ومعرفة بنمط القوم وخبرتهم بالسروب المذهبية . فما ظنه الدهر بن يقول : آمنت بالله ورسوله ، الحلال : ما احل الله ، والحرام : ما حرم الله ، والدين : ما شرع الله ، والحكم : ما قضى ، ويسمع نحو ما تلوناه من الاحاديث الصحيحة في هذه المسألة عن لاجحة لا هوثم يعود كل هذا عنده صورة بلا معنى ؟ ويكون الحاصل لديه من علوم الدين : ما فهمه ابن عبد الحق من عبارة النووي ، وما افهمه تعليلهم حرمة البناء بأنه يتأبد بعد انحقاق الميت ، وإلحاق الاوزاعي وتعليله وشبه ذلك .

وهذه التفاصيل ؛ وإن تكلمت بها الاحبار ، فلماذا تقييد ما اطلق الحديث ، وتفصيل ما اجل ، وتخصيص ما عم ؟ فإن قضية الحديث الذي عند مسلم والترمذي ومرواه : لا يوافق تلك التفاصيل ، ولا ينقسم عليها . وتنزيله عليهما من قبيل الرأي المذموم ، الذي منه تأويل هذا الحديث ، وتنزيل قضيته على ما ذكر

والحاصل : ان هذه التفاصيل أتت على مسالك الحديث والفتنة عن إفادته ،
وجعلت محله اضيق محل ، وفائدته أقل فائدة ، ومجاليه كسم الخياط . وقالت له :
منزلك ما جمع الثلاثة الشروط ، وذررك على ظاهر كـ 'مُخَلَّى' سبيلك . او البناء
الذي بارض مملوكة رضي مالكا بوضع البناء فيها 'حَسْبُ' ، لكن لا يكون
حينئذ حظك ايضاً إلا كراهة التنزيه . وصار مدار الحكم بمنع البناء والجواز :
يدور على ما لخصناه من المنهاج والروضة ومختصراتها ، وشروح التنبيه وغيرها .

ليس هذا تحريف للحديث من جهة معناه ؟ فإنه ينادى بمنع البناء على
الاطلاق ، فاخرجوا منه ما إذا لم يحصل به تضيق . وما كان بناء على من ورد
فيه نص بان الارض لا تأكله ؟ وما إذا رضي المالك ، مع كراهة تنزيه في الاخير .
فالحديث عن المشرع صلى الله عليه وسلم في شق وحكمهم في شق ؟

سارت مشرقة وسرت مغرباً شتان بين مشرق ومغرب

وهذا عين الإلغاء لحكم الحديث والإعراض عنه ، الذي يحذر الله منه
في قوله (٢٤ : ٤٨ ، ٤٩) واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فريق
منهم معرضون . وان يكن لهم الحق يأتوا اليه مذعنين . أي قلوبهم مرض ، أم
ارتابوا ، أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله ؟ بل أولئك هم الظالمون .
لأن المالك اذا لم يرض ، او حصل بالبناء تضيق . فالمانع هو ما ذكر .
والخبر حينئذ شيء لا طائل له .

وحاصله : اما أن يكون المانع مثلاً عدم رضا المالك او خوف التضيق .
فالحديث لغو . فذكر رضائه مصادمة وإلغاء للحديث ، كما يحكم بذلك
١٠ قضية العقل السليم والنظر الحكيم .

وعلى كل حال : فهذا تلعب بالدين . فإنه اي معنى لقوله : إن لم يرض
المالك ، فيحرم البناء للحديث ، لأنه يصير تأكيذاً لشيء حاصل ، ويصير ذكر

البناء بخصوصه عاريا عن الاعتبار، لأن المالك إذا لم يرض بوضع أى شيء في أرضه حرم . فما للحديث وذكر البناء ؟ كيف يسوغ لمؤمن أن لا يقيم للحديث ميزانا ، ولا يعرف له قدراً ولا شأنًا ، ويجعل في مقابل ما يقرره الحديث وصريح ما تضمنه : قول عالم مضطر في ثبوته إلى الحجة . والحجة غنية عنه ؟

ولا تظن أيها الناظر أن قوله «فهذا القسم - يعني ماوضع من البناء في أرض موقوفة للدفن أو مسبلة عليه - لاشك في حرمة ، وجواز هدمه إذا وجدت تلك الشروط ، عملاً بالحديث بل إما القول الذي تلقنه ؟ ولهذا لما تلقنه مشروطاً أورد شروطه واعتبرها ، وألغى اعتبار إطلاق الحديث ، لأنه لما كانت جهة الإطلاق هي جهة الحديث كانت ملفاة عنده عن الاعتبار جملة كافية . أترأه رعى للحديث مكانه ، أو رفع له شأنه ، بل صنيعه وصنيع اخوانه صريح في أنه ليس للحديث عندهم وجود البتة .

نسال الله العافية - فإن هذا وما شابهه من محاط رجال الاعتبار .

قوله : وأما قول ذلك الملقى : ان زوارها عبدة الأصنام ، لأنهم يقولون : يا ولي الله افعل لي كذا ، واترك لي كذا . كأنهم يتخذون الأولياء آلهة تخلق لهم الأفعال من جلب خير ودفع ضرر . فهو قول عاطل وخيال باطل^(١) . بل وقصارى امرهم : هو التوسل الى الله تعالى في قضاء الحوائج بالاقربين الى الله في اجابة الدعاء ، وقضاء الحوائج باهل الخير . وقد ثبت ان عمر كان يستسقى ويتوسل بالعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم فيسقون ، ولم ينكر عليه احد من الصحابة . فصار ذلك اجماعا . غايته : ان العوام قد تقع منهم عبارات موهمة ، لعدم احسانهم العبارة اللائقة مع كونهم مر كوز في طبائعهم : ان المؤثر

(١) والحمد لله . فالقول العاطل قولك ايها القائل . فان هذا : هو عين الشرك الذي بعث الله رسلا من اولهم الى آخرهم يحاربونه ويهدمون . فسبحان من طبع على قلوب من شاء من عباده حتى لم يعرف الشرك من التوحيد .

في الأمور كلها ، خيرها وشرها : هو الله تعالى ، والعلم بالعبارة علم زائد على العلم بأصل المعنى . ومثل ذلك : لا تؤاخذ به العامة ، بل هو بمنزلة اللغو في اليمين .

أقول : في هذا الكلام - وهو ذكر التوسل بالأقربين الى الله تعالى في قضاء الحوائج - ما ترتب عليه ، اونشأ منه من غائلة الضرر المتلف للدين والعقول . ومن عقل الإيمان بالله وتوحيده لا يلتبس عليه الحال ، ولا تشبهه عليه شمس الضحى بحالك الليالي ، حتى يتوهم ان تلزيق هذا يروج في الملة المبرأة عن السفه ونصره الباطل البين أغرب من اعوجاجه وميله ، وأعجب من ولوج العوام في ظلمة ليله .

وكاد ان ينسينا هذا الكلام ما كنا بصدهه أولا من تقرير منع وضع القباب والمشاهد ، والبناء على القبور وشبه ذلك . فانه أربى على ذلك لما كان خروجاً عنه الى نهاية مطامح نظر العدو ، ومرامي قصده .

ولما كان الثاني نتيجة الأول ، ومرمى غرض ابليس من الدلالة عليه . نقل من خفي عليه الأمر من الرضا بالأول الى الرضا بالثاني ، ومن يتكلم بمثل هذا الا من لا يدري ما فشى في العامة ، ومن امتاز عنهم بالاسم فقط ، وما صار هيجراهم عند الأموات ومصارع الرفات : من دعائهم والاستغاثة بهم ، والمكوف حول أجدانهم ، ورفع الأصوات بالحوار ، واظهار الفاقة والاضطرار ، واللجأ في ظلمات البحر ، والتطام أمواجه الكبار ، والسفر نحوها بالأزواج والأطفال . والله قد علم ما في طبي ذلك كله من قبيح الخلاق والأفعال ، وارتكاب ما نهى الله عنه واضاعة حقوق ذي العزة والجلال ، والالتجاء المحقق الى سكان المقابر في فتح أرحام العقام ، وتزويج الأراامل والأيامى من الأنعام واستنزال السحائب والأمطار واستماحة المآرب والأوطار ، ودفع الهاذير من المكاره والشدائد ، والإناخة بابوابها لنيل ما يرام من الحوائج والمقاصد . وبالجملة : فاي مطلب او مهرب .

ترى هنالك ربع المشهد مأهولا ، وقد قطعت إليه المهامة وغورا وسهولا ،

والنداء لساكنه : ان يمنح او يريح ، والتأدب والخضوع والتوقير والرغبة ، ومشاعر الرهبة . وينضاف الى ذلك - خصوصاً في الزيارات في الأعياد والمولد - نحر الأنعام ، وترك الصلاة ، وصنوف الملاحى ، وأنواع المعاصى للمليك العلام ، وكثيرون لاطمع في حصرهم ، ولعلمهم العموم ، الا من شاء الله : ان لم تلد زوجة أحدهم او طال مرض مريض منهم ، او اصاب امرأة التوق الى النكاح ، او قحطت الأرض ، او دهمهم نازل من عدو ، او جراد او غيرها ، او راهو امرأ عتاًم تحصيله . فالولي في كل ذلك نصب العين ، واذا جرى المقدور بنفع او دفع ضر ، او حصول مكروه كان المركز في عقيدتهم التي لا يتحولون عنها : ان ذلك ثمرة الاستغاثه به ، والإنابة اليه في الأولين . ودليل ضعف الاعتقاد ، او اختلال شرط من المنيب او نحوهما في الثالث . فصار مدار التصرف والحصول له خاصة ، او مع الله في شىء دون شىء .

وحاصل معتقدم : ان للولي اليد الطولى في الملك والملكوت . كما سيأتى في تحقيق هذا وشرح وقوعه في افعال من على هذه العقيدة ، وذكر ألقاظهم مبينه مفسرة ، مصرحة بما حكيناه عنهم ، وانهم قد ذهبوا هذا المذهب المشروح آنفاً في مكان التراب ، وانزلوهم هذه المنزلة المحكية من مساواة رب الأرباب وقد سردنا بعضها للبيان ، ولئلا يتمكن الخصم من جحود ، او يقدر على مدافعة ، وليعرف كل سامع لما نغليه : ان القائل بان العوام قد يقع منهم عبارات موهمة ، وقصارى امرهم : التوسل ، إما غلط او خالط ، او جاهل للدين . وإلا فما بعد هذا ؟

فان العامة في كثير من حالاتهم وتقليهم قد ابدلوا معالم الشرع بسواها في هذه الجهة . فجعلوا الذهاب الى قبة الشيخ والتضرع له ، والإلحاح عليه : عوضاً عن الخروج الى ظاهر البلد للاستسقاء ، والإنابة الى الله في كشف تلك النازلة او سيلا الى كشفها ، مثل الخروج للتضرع الى الله ، ولكن عند

بعضهم . واما جمهورهم فلا يعرف لهذا المقام وظيفة سوى عتبات المشايخ .
هذا مثال . ولقد سلكوا هذا المسلك في مريض اعبى داؤه ، وذليل قهره
اعدائه ، وذى سفينة عصفت عليها الرياح ، وتجارة امتدت آمال قاصدها
الى نيل الارباح .

فيقول احدهم : التمس بركة الشيخ وكرامته ، فانزل بهذا البلد . وبعد
ذلك حصلت لنا من الشيخ كرامة ، او ما قِيلَ كَسْنَا ، او شبه ذلك .

فهذا ما يدعونه توسلا . وسنبطله ايضا ان شاء الله ، ونبين : هل هو
« عبارة موهمة » ام اشراك بذى التصرف في الملك والملكوت ؟ لانه إنما بقى
له تعالى في عقائدهم بعد هذا الذي سموه توسلا - الإمكان دون هذا الاثر ،
اختص به عن ان يكون للشيخ دخلا فيه باي وجه لا يتاهل له . وتاهيله بلا
برهان : من الشيطان وكيد بهلاك عند اهل الإسلام .

ونية الوساطة - على فرضها - سنيين مافيه . والافهي لانغالها الا بعيدة
الخطور في البال ، وشواهد هذا ظاهرة في حالاتهم تلك . بحيث ان جماهير
من العامة لا يحصون في اقاليم واسعة واقطار متباعدة ، ونواحي متباينة ، لما
كانوا قد نشثوا لا يعرفون الا ما وجدوا عليه من قبلهم من الآباء والشيوخ من
هذه العقائد الوثنية والمفاسد . فتجددهم اذا شكى احدهم على الآخر نازلة
نزلت . فلعلة لا يخطر له في بال ، الا : هل قد ذهبت الى الولي ؟ وقد يضرب
له الامثال بان فلانا كان من امره كذا ، وفلاناً كان من امره كذا ، حتى
انسوا بهذا الباب اكثر مما يصفه الواصف ، وبقدر انسهم به تناسوا مارسمه
لهم الرسول الحكيم الناصح الامين وجهلوه بالمرة ، وانطمست لديهم معالمه .
وبعضهم قد يعرف شيئا من ذلك لكنه يؤثر عليه ما ذكر : اما لعدم وثوقه
بذلك واما لغلبة انفعال نفسه لمخاطر السوء ، واما لسلطان العادات والتقليد ،
وبعضهم - وهو اقلهم كفرا - يجعل البابين محلا صالحا مدخلا للدفع والنفع ، حتى
انا شاهدنا ما لا يحصى قدره الآن : اذا سقطت دابة احدهم ، او عثره هو ،

او بفتته حادثة من هذا القبيل : نادى ببديهة الحسّ : يا هادياء ، يا ابن علوان ، يا جيلاني .

فما من مسلم عرف معنى الإيمان بالله حقاً وتوحيده ، وانس بطرائق هذا الدين الحنيف قبل امتلاء تلك البدع المحدثات على القلوب يرى شيئاً من هذا حسناً ، بل جائزاً ، بل معصية لا تدافع التوحيد ، فضلاً عن ان يؤصل كونه باباً من الدين ، والدين بحمد الله واضح المناهج ، بين المسدّارج . لا يحتمل اوهام من ضل وزل وخرّ لوجهه في مهاوي هذا الضلال المبين .

أف يقول ذو عقل : ان ما حكيناه « مجرد توسل وعبرة موهمة » بمنزلة لغو في اليمين ؟ ، اللهم إنا نبرأ اليك من هذه المخادعة لك ولدينك ، فإن من عنده مُسْكَةٌ من عقل ينادي : انه لا يتمحل لضلال الناس عن إخلاص عبادة ربهم بهذه التمحلات السمجة إلا من لا يفهم ولا يدري ^(١) .

ومن عجيب ما أتته العامة من طرائف هذا الباب وغرائب الفاحشة ، التي زعم ذلك المخادع القائل « إنها مجرد توسل وعبرة موهمة » ما شاهدناه بالمعينة مكتوباً على راية مشهد من المشاهد « هذه راية البحر التيار . فلان ابن فلان ، به أستغيث وأستجير ، وبه أعوذ من النار » وإلى هذا اللفظ زيادة تركتها ، لأنني لأستثبتها الآن . وهي من هذا النمط المستطرف .

ومن عجيب طرائفهم في هذا الباب : قول بعضهم من قصيدة . وهي شيء يقشع منه الجلد ، وإنما حكيناه لما زعم شيوخهم المخادعون : انها عبارة موهمة بمنزلة لغو اليمين .

(١) الحمد لله . اللهم اهدنا ولا تضلنا . قاتل الله من قال ان هذا مجرد توسل أو عبارة موهمة بمنزلة لغو اليمين . فإن هذا والله هو الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله إلا بالإقلاع عنه ، وإبداله بغيره . الله تعالى بأنواع العبادة . فإن لم يكن هذا شركاً . فما الشرك الذي بعث الله رسوله تحاربه . وفي تطهير البلاد منه أريق الدماء الطاهرة الزكية

يا سيدي يا صفي الدين يا سندي يا عهدي ، بل ويا ذكري ومقتصري
 انت الملاذ لما اخشى ضرورته وانت لي ملجأ من حداث الدهر
 امدد بمواد اللطف منك ، وكن لي الكفيل بكشف الضر وفيل الظفر
 وامنن علي بتوفيق وعافية وخير خاتمة مها انقضى عمري
 وكف عنا اكف الظالمين اذا امتدت بسوء وامر مؤلم فكر
 فإني عبيدك الراجي لودك ما آمله يا صفي السادة الفرر
 وقد مددت يد الرجوى على ثقة مني لنيل الذي املت من وطرى
 انتهى المراد نقله منها .

فلا ندري : اي معنى اختص به الخالق بعد هذه المنزلة من كيفية مطلب
 او تحصيل مأرب ؟ وماذا ابقى هذا المترك الحبيث لخالقه من الأمر ؟ فإن كان
 هذا ، او ما يعطى شيئاً منه « عبارة موهمة بمنزلة لغو اليمين » فعلى
 السفطة السلام .

فان المشركين اهل الاوثان ما يؤهلون كل ما عبدوه من دون الله بشيء
 من هذا ، ولا لما هو اقل منه ، كما ستشرح لك حالهم ان شاء الله تعالى .

ومن غرائب شرك العامة في هذا الباب : ما حدثنا به الثقات الاثبات عن
 حيي من الاعراب ، حضرت اقدم الوفاة . فقيل له : قل لا إله الا الله .
 فقال : اين الله ؟ قل : يا عمراه . كذا حدث اولئك ذلك سيد الحيي بجمع
 من اهل المحل ، على وجه اليقين المشهور عندهم .

ومن ذلك : ان حياً من اهل البوادي اذا ارسلوا انعامهم للرعي . قالوا :
 في حفظك يا فلان ، يعنون ساكن مشهدهم ، وانهم اذا ارادوا السفر الى
 جهة استأنفوه ، والعمل في الجواب على سادن المشهد ، حتى انه اذا اشتد
 للرهى برجل من العامة . فتشد رحاله الى قبر الولي يستجير به ، او عند من
 الموت . فهلك هنالك . نسأل الله العافية والوفاة على التوحيد الخالص .

ومنهم من يخاطب الولي بزعمه ، فيقول : يا خالق الولد الذي تخلقه مطهور ،

ومنهم اقوام يخاطبون المقبور من مسافة اربعة بروداكثر من ذلك، وينادونه
يسألونه المطر، وكثيرون - لا يدخلون تحت حد الإحصاء - اذا كان الحلف
باسم الله اقدم عليه الحالف بلا مبالاة . حتى اذا طلب منه الحلف بصاحب
القبر - وبالأخص إذا الزمه محلفه بإمساك حلقة باب النصب - فلا يتجاسر
قط إن كانت يمينا فاجرة . وقد لا يرضى المحلوف له الا بذلك، دون الرسم
الشرعى . ويعتقد انه ان اقدم الحالف ، فإن كان بارا ، والا بادره الولي
بالمقوبة العاجلة ، والبطشة الكبرى (١) .

وهذا باب عمت به البلوى، واصاب شواظه كثيرا من العامة ، لا يرضى من
خصمه مثلا إلا باليمين على الشيخ او به وساعدهم في ذلك بعض الذين انتصبوا
للحكومة بين العباد ، لجهل بما يلزم الذمة . وكانت منهم تلك المساعدة اوقع في
الخطر من جهالة العامة ، لما أنه صورة تقرير ممن يظنونه أخا علم . فيقول ذلك
الحاكم : لا بأس ، أجبه الى الحلف على قبر الشيخ . فإن رجع عن الاصرار على اليمين
ظن الحاكم أنه قد اتى على الوجه الأحمد الذى يخرج به الحق ممن هو عليه .

وما علم الغافل ما تضمنه مقامه هذا من تبديل حكم الله تعالى ، إذ حكه الذى
لا يلتبس مطلق اليمين إلا ماصح فيه تغليظ بزمان او مكان مثلا : فان كان فبشخصه
وشخص دليله ، بحيث إن الاجابة الى تغليظ لم يرد به شرع صحيح ، والإلزام به
بلا وجه بين ، واعتبار هذه الجهة : قول على الله بما يصفه اللسان من الكذب ،

(١) يطلب على قتي ان المالك لم يطلع على طهارة الشعراني ، واليهود المهدية
والإيريز الدباغ ، وإلثال لك مما كتبه آية التوبة ، والا توجد فيها ما هو اتبع واتبع من
لك . فلتد زعم الشعراني في اليهود : ان لولبائه « التقي والبسط ، والفننى والربع ،
والعزل والتولية ، والقهر والتحكم في الله » ولقد انتشرت هذه الكتب الوثنية الخبيثة في
الناس انتشر القدر في الهتهم ، فطفت على اتساقهم وجمعتهم لقل من الاتهام سيلا .

وتشريع في الدين لم يأذن به الله ، وتقرير لهذه الشناعة في قلوب العامة . وقد بعثت الرسل عليهم صلوات الله وسلامه بقلع اظفارها ، واجتثاث ايثار القلوب لغير الله عليه ، والخوف مما سواه دونه ، وهدم الوقوف على مطلق رسم ديني بقبح ضده .

ولقد بلغنا ان رجلا من اهل ذمار ولي القضاء بمدينة بيت الفقيه ابن عجيل في زمن قريب من عصرنا هذا ، فتداعى عنده رجلان من اهل الجهة وجبت اليمين على احدهما . فاراد تحليف خصمه على مشهد الفقيه احمد بن موسى عجيل عملا بما في باله وعادة من هناك . فقال الحاكم : والله ما يحلف لك الا في مقامي هذا فألهم الله الرجل حينئذ الفطرة الاسلامية والطريقة الابراهيمية . ونمى الينا بطريق قوي أن رجلا حلف لغيره أن لا حق له ، فبعد ذلك سأله اليمين بمعتقد يسمى شوبع . فنكّل . وسَلّم الدين .

أترى بعد هذا من يختلق للمعاذير السمجة لشرك العوام عاقلا ؟ فإننا فنزّه العالم عن أن يقول « هذا كله عبارة موهمة لعدم احسان السالك لذلك العبارة اللائقة »

وبالجملة : فأمر العامة في هذا النحو غريب بالنسبة الى الاسلام . فإن كل من عرف الحقيقة ، ونظر ما صاروا اليه من ذلك : وجد المضادة لله وتوحيده فاشية في كثير من أفعالهم وأقوالهم ، وتقلبهم وتصرفاتهم . والطمع في حصره طمع في محال ، كضبط الريح والبحر ، وهو ظاهر شهير على رؤوس الخلائق .

وانما نُجهل قدره ومنافاته ، لما دعت اليه الرسل ، لما تغفرت رسوم شرعهم عند الأكثرين ، ولأنسهم بكثير من اضدادها ، وبضدها تتبين الاشياء ، فإنه انما فاه بهذه الكلمة ، وهي قوله « قصارى أمرهم التوسل ، وغايته أن يقع منهم عبارة موهمة » لأنه خفى عليه مشارع الحقائق .

وما سقنا هذه الكلمات عن العامة إلا على سبيل المثال ، ليعلم غلظه في كون

« غاية امرهم عبارة موهمة » وهذا شيء لا يختص به الواحد والإثنان ، ولا البلدة والبلدتان ، ولا القطر والقطران ، بل عم امر المشاهد وعبادة الاموات البلاد من اقصاها الى اقصاها ، حتى آل الامر الى أن عاد غصن الشوك غصناً طرياً ، ويبلغنا من ذلك الكثير ، الذي لاتحويه السطور ، سوى ما سمعناه وشاهدناه ، ونحن ببلد اقل شيء فيها هذا القليل بحمد الله - بل لكاد يلتحق بالمعدوم بالنظر الى ماسواها ، والامن سكن بفرس ، والحقا ، وصعدة ، وغيرها من قطرنا هذا خاصة ، كيف سواء ؟ رأى العجب ، ان كان قلبه حيا . والله الهادي الى سواء السبيل .

ومن ذلك : أن امرأة كف بصرها ، ومات ولدها ، فنادت وليها : أما الله فقد صنع ما ترى ، ولم يبق الا حسبك في .

ومن ذلك - وهو من أشهر عجائبهم المعلومه ، في نواحي من البلدان - شراؤهم الأولاد - بزعمهم - من الولي بشيء معين ، فيبقى ثمنه رسماً جارياً ، يؤدي كل عام لصندوق الولي ، وإن كانت امرأة ، فمهرها ، او نصف مهرها ، إذ هي مشتاة منه ، ولعله يفقد شيء من هذا في بعض النواحي ، فكم له من أخوات عند التصفح

ومن ذلك - وهو من طرائفهم الشهيرة أيضاً - ترك اشجار ومراع حول المشهد ، لمكان قريباً منه ، مع الحاجة الشديدة اليها . فتبقى على عمر الأزمان سائبة . ومن عجائبهم : ما حدث به جمع من اهل الدين : أنه وقع في زيارة بعض المشاهد اجتماع خلق كثير من الرجال والنساء والاطفال . فكان هناك من القبائح ما منه السجود للمعتقد .

شاهد ذلك الجمع ما ذكر عياناً .

فلعل هذا « عبارة موهمة » بمنزلة اللغو في اليمين ، ١٢

ولو كان المتكلم بهذا في غير مكة - شرفها الله تعالى - لجوزنا : أنه لم يبلغه ، ولم ير شيئاً من هذه الضروب التي سردناها ، أو فظائرها . ومن ذلك - وهو من غرائب الانحلال من الدين - أن جماعة من العامة

خرجوا من مسجد يحوار مشهد ، بعد ان صلوا فريضة من المكتوبات . فدخلوا
المشهد . فرفعوا وضموا ، وركعوا الى جدار القفص .

ومن ذلك - وهو أيضاً من طرائف ما يحكى - ان رجلاً سأل من فيه
مسكة من عقل ، فقال : كيف رأيت الجمع لزيارة الشيخ ؟ .
فأجابه : لم ار اكثر منه ، إلا في جبال عرفات ، إلا أنني لم أرهم سجدوا
لله سجدة قط ، ولا صلوا مدة الثلاثة الأيام فريضة .
فقال السائل : قد تحملها عنهم الشيخ .

قلت : وباب « قد تحمل عنهم الشيخ » مصراعه ما بين بصرى وعدن ،
قد اتسع خرقه ، وتتابع فتقه ، ونال رشاش زقومه الزائر والمعتقد ، وساكن
البلد والمشهد . وهو أمر شهير في العامة ، ولعل هذا عند هذا المخادع الحائن
لنفسه وللناس «عبارة موهمة» كما قال .

فقل لي : أي ملة - صان الله ملة الإسلام - لا يمانعها كل ذلك ، ولا يدافعها ؟ .
قلت : ولقد أذكرني هذا ما سمعت بعض الأفاضل يحدث به : أن رجلين
قصدا الطائف من مكة المشرفة ، واحدهما يزعم : أنه من أهل العلم .
فقال له رفيقه - ببديهة الفطرة - : أهل الطائف لا يعرفون الله ، إنما
يعرفون ابن عباس .

فأجابه : بأن معرفتهم لابن عباس كافية . لأنه يعرف الله .
ويضاهاها : ما حكاه لنا بعض من جاور بالبلد الحرام : أن رجلاً كان
ببعض المشاهد بمكة . فقال لمن عنده : أريد الذهاب الى الطواف . فقال له
بعض كبرائها : مقامك هنا أكرم .
وما شئت بهذا الطغيان المجاوز ، وبالله لو ذهبنا فنقب عما يحادون الله به من

هذه الجهالات ، وما يحترىء عليه السفهاء هنالك . لحصلنا على ما يفوت الطاقة ضبطه إلا تكلفاً - ان كان - وفي الناس مَنْ يخاف الله ، ويستحي من معارضة الكتاب والسنة بالساجدة والقحة ، وفي الناس من يتحاشى عن الإفراط ، وإذا لم تستح فاصنع ما شئت .

وأما ما يقع من العامة عند التطام موج البحر ، ونازلة باغثة ، وجزئيات لا تنحصر من تبادر بوادهم الى دعاء الولي ، والاستغاثة به ، ونسيان الله ، أو تشريكه فقط : فأمرٌ أوسع من فج البر ، ولقد بمعناه وصح لنا ، بل ماهو الا التواتر الذي هو أجلى الضروريات ، لا يكاد يقع مدافعه قط من أحد من البشر .

ولقد سمعت من بعض الإخوان : أنه كان نازلاً بمدينة زبيد في سابق الأيام ، وان بها قوماً يقرأون صحيح البخاري . فإذا فرغوا - أما أحياناً او مطلقاً - ذهبوا الى مشهد الجبرتي . فيما يغلب على ظني الآن ، ويحتمل غيره . فيظنون عاكفين هنالك ما شاء الله ، وعليهم السكينة والوقار ، وضروب من الخضوع والتأدب لنازل الحفرة . فالله أعلم .

هل هذا عمل بشيء وجدوه في كتاب البخاري او غيره ، أم ماهو ؟ . ومن عجيب أمر العامة ندائهم المقبور : أن ذُبَّ عن قبلك ، وافعل ما يشيع به ذكرك في الآفاق ، كما حكى الله عن قوم ابراهيم (٦٨ : ٢١) قالوا : حرقوه وانصروا آلهتكم إن كنتم فاعلين) وكما قال عن قريش (٣٨ : ٦) وانطلق الملائمة : ان امشوا واصبروا على آلهتكم . إن هذا لشيء يراد) .

وصار كثير منهم وسيلته ، عند حبس القطر : الذهاب الى المشهد ، والعقر فيه وسؤاله ، وربما يقول السادن حرصاً على الخطام : حبس القطر بسبب الإساءة الى الولي ، أو منعكم نذره مثلاً . فلان فعلوا - ولم يحصل المطلوب ستحدثوا بأنه غائب في مكة مثلاً .

وكل ما ذكرنا طامات بالغة ، وضلالات فارغة ، وجهالات باردة ، لا يخفى وقوعها وكثرتها جداً ونكرها الأشنع ، ولولا مقالة ذلك القائل « ان غاية ما يأتونه عبارة موهمة » ماتشغلنا بحكايتها ، وهي لاتليق إلا بسمر المتعطلين ، ولكن الله سبحانه إنما بعث الرسل ، وأنزل الكتب ، وصرف المعالم الدينية : لقلع عروق هذه الجهالات تأصيلاً وتفصيلاً .

ولقد تجاسر بعض العامة - زَعَمًا منه انه صادق الاعتقاد في الولي ، أو ذو دراية بما ينبغي له - فقال : والله ، أما الولي فإنه يحيي الموتى ، أما الولي فلان فإنه حي لا يموت ، قد والله أقامني هذا الجاثم وسط القبة ، الذي زعمتم أنه لا يضر ولا ينفع والله إنه يفعل ويفعل .

ولست أقول لك : ان قائل هذه الحوائق واحد . ومقتضى ما ذكره ذلك الجيب : ان هذا خطأ في العبارة التي العلم بها علم زائد على العلم بأصل المعنى . ومن عجيب أمر العامة : تصرّيحهم في كثير مما يحدثه الله من أمره وشأنه في عباده وبلاده وملكه ، وتقليبه للدهر كيف يشاء . فيقول أحدهم : فعل الولي . هذا أمر شهير بينهم ، لا يستطيع جحده إلا ظلمًا وعلوًا ، ومحض المكابرة الخالية عن شبهة لاتعذر ، أو جهلاً بالواقع .

ومن قولهم في أوليائهم : رد الجراد ، وعلق الهرة في رأس الشجرة ، يشفى المجانين ، يقطع الحمى ، يزيل الامراض المؤلمة ، حتى إنهم يقولون إذا قصد البلد الذي معتقد فيهم فيها فقام من الناس للافساد فيها ، ثم رجعوا عنها ، أو توقفوا عن دخولها : ردهم الشيخ ، وان فعلوا بغيتهم قالوا مثلاً : كان غائبًا ، أو ساخطًا عليهم ، أو آية علة اعتلوا بها مما يوحي بها شياطين الإنس والجن .

وأما الله عز وجل الذي يقول : (٤٢ : ٣٠) وما أصابكم من مصيبة . فيها كسبت أيديكم ، ويعفو عن كثير) ويقول (٣٢ : ٢١) ولنديقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر ، لعلهم يرجعون) ويقول (٩ : ١٢٦) أُولَئِكَ يَرْوُونَ :

أنهم يفتنون في كل عام مرة أو مرتين ؟ ثم لا يتوبون ، ولا هم يذكرون) .
الله الذي يقلب الدهر ، ويدبر الامر ، ويبيده الملك والملكوت . فما كأنه
موجود . فضلا عن أن يكون سيِّراً فيهم هذه القوارع .

وربما يقول القائل منهم بالجهة الصادقة ، من دون روية . فيصادف ما أمر
به ، ويوافق المنبع الإسلامي .

ومن طريف أخبارهم : أن منهم من يمرض ، فيلزم المشهد ، يستجير به
من ذلك المرض ، ويتوصل الى زوال مابه من الداء الذي أضناه ، وخصوصاً
إذا كان من نوع المانيخوليا ، أو أمراض العقل ، قائلًا بلسان الحال والمقال
أيضاً (وإذا مرضت . فهو يشفين) أدام الله لدينا عوارف فضله .

ومنهم من يمكث في المشهد أياماً محبوساً بلا صلاة قط ، زاعماً أنه في حبس
الولي وقيده ، لا يطلقه إلا لحاجته ، وما في عقله الذي تقوم به الحجة عليه
اختلال وإنما فسدت فطرة الأغلف بطاريء العوائد ، حتى كأنه لا يعقل من
طريف أقوالهم في أوليائهم : أنه يضرب من تُظلمَ منه ، أو شُكِيَ به اليه —
بصفة المبني للمفعول فيها — ويعزل الوالي إذا لم يزره ، ويهب الولد إذا
جومت المرأة عند مشهده ، ويسلب السلاح ، ويقيّد ويفك الأسرى والمحبسين ،
ويهدي الضالين ويحير القوم ، ويترك بنادقهم قصبا ، وعاقلهم خنثى ، لأنثى
ولا ذكر ، ويعاقب من أخذ من ضريحه ورقة للتبرك بها في الحبال ، حتى
صار في بعض الجهات : ان المرأة لا تدخل عند زوجها ، حتى تزور الولي .
وأن رجلاً زعم ان ولياً نبه عليه في النوم : ان يبني عليه قبة ، قال : فبنيت
خوفاً منه .

قلت : وباب تنبيه الأموات — اي بإضافة تنبيه الى فاعله — كباب « تحمل
الشيخ الصلاة وغيرها » في السعة والشيوع . والله يخلقها كلها بنصر دينه .

ومن عجيب أمرهم : ان امرأة جاءت قبراً . فجعلت تقول : يا سيدي بعت

مالي ، ورحلت اليك من مسافة كذا ، سألتك بالله ان تشفي ولدي ، فإني
جارة الله وجارتك .

أهذه يامعشر المسلمين مجرد «عبارة موهمة» ؟ .

القوم قد سحبت عليهم العادات والخيالات ، وتعفى في قلوبهم رسوم الفطر
والأديان ، وجَرَّ الشيطان أذياله عليها . مامم بالهلل الذي يزعمه لهم الخابطون .
ومن أذيال مصيبة المشاهد — التي أصيب بها الإسلام وشعائره — مظهر
وانتشر في العامة في جهات كثيرة . كما هو معلوم مشاهد : ان المساجد ربما
تكون متروكة مهجورة . وفيها من التراب والعيدان والأوساخ ، وزيل
الأنعام ، وحراق التمباك وغير ذلك ما يجعلها مزابل . ومشاهد الأموات :
محترمة مكربة ، بحجرة بالظفر والمطور ، مفروشة بالسجاد الفاخر ، وعلى
القبور ستور الحرير الثمينة ، وبها الشمعدانات الفضية ما جعلها مرعية
مقامة متعاماة .

أيقول أحد ممن تحقق بهذا الدين : إن كل ما حكيناه «عبارة موهمة بمنزلة
اللفظ في اليمين ؟» فبعداً للقوم الظالمين ، وسحقاً لمن بدل حكم رب العالمين .
ماذا ترى أيها المؤمن بالله ، والمتحقق بتوحيده في كل ماسلف تحريره ؟
ومن عجائبيهم : أنه أخرب بناء على معتقد من الأموات ، فصاحت امرأة :
من يشفي لنا مرضانا ، من يحمي لنا حمانا ؟ آها عليك يا شريف . ولما غيرت
بعض المعتقدات صاحت العامة ههنا سادة غيروا أربابكم — بهذا اللفظ ، أو
نحوه — ثم اقبلوا يزفون ، يقولون : أهكذا فعلتم بأربابنا ؟ فنحن الآن
نتقرب اليهم يقتلكم ، وإنهم أربابنا ولا نعرف لنا غيرهم ، ولا مقعد لنا في
هذا المكان إلا بهم .

فهذه قطرة سردناها ليعلم الأغبياء ما صار عليه الحال مما لا يحصى كثرة ،
وجميع سكان البسيطة — إلا من أنقذ الله — قد مسهم هذا المرض المضني ،
وعمهم هذا الداء العضال ، وإن تفاوتوا في الإيغال والإغراق في هذه الضلالة ،

فكل - إلا من شاء الله - قد أخذ بحظه ، وشارك في اصل المعنى ، من تعليق أمرهم بسكان القبور في جملة أمرهم ، واما تفاصيلها : فغير مقدورة ، فلقد أحيوا هذه المشاهد بالتردد والدعاء ، والنساء والعكوف ، والمثول والتأدب ، والتوقير والخضوع ، مما لا يحصل بعضه في بيوت الله والصلاة المكتوبة ، إلا ما لانسبة بينه وبين ما في عرصات المشاهد ، بحيث ينتابها ويهبط اليها ويحبها ويسمح بالبذل الكثير لها ، ويضيع لأجلها ولده وأهله .

وكثير من الناس من لا يقوم في حق الله تعالى برائحة من ذلك . ولا يعرف الصلاة ولا المساجد ، وهو اللائق بمن ملك تلك السبيل ، ثم يتكلمون بها يناسب حالاتهم هذه ، من مثل : أكرمنا الشيخ ، أو بين لنا إشارة ، أو حصل لنا ما نطلب ، ونجائنا مما نهرب ، وشفى مريضنا ، وأنزل الغيث لنا ، إذ قصدناه وسألناه .

هذا مذهب عامة المقابريين ، ومبلغ إدراكهم لهذه النحلة ، ومنتهى فهمهم وحذقهم بها ، وغاية مقامهم فيها . فأين هو من التوسل الذي سنعرفك ان شاء الله ان التشبث به - على فرض حصوله ، أو اطراده - فرق من وراء الجميع ، وان اضماره على فرضه ايضاً - لا يمانع مقارنة المحذور في هذا الباب ، من منافاة نفس المقترف لشعار التوحيد ؟ .

والكلام في النية : كالكلام في اجني عن القدر المعتمد . وهؤلاء اشبه شيء بالقلدة في الديانات ، يرون صوراً وآثاراً يعملون عليها لا يدرون منشأها ، ولا ما تولدت منه وانبعث عنه .

وحاصله : ان في اذهانهم فرعاً ومعلولاً . مقصرون على ذلك من دون حذق بتحقيقه واصله وعلته . اي لانهم عامة مقلدون في هذه الطريقة غير حاذقين فيها ولا مرتبين فنونها ، وكيفياتها وتسويلها ، المعمول على الكيد والإذلال .

واما الحاذقون بها ، الصادقون في المعرفة فيها : فهم طور آخر يليق بمرتبتهم ومقامهم في هذا الباب .

فهل أتتكم انباؤهم ؟ انهم يقولون : هؤلاء المقربون هم المخصوصون من الله

بالإمداد والمُلَقَّى اليهم مقاليد التصرف والتصرف في عالم الإيجاد ، ومن حُبى بهذه الحبة بذلنا له محض التأليه والصبوة ، وما سألناه ودعواناه الا امرأ مَكَّن منه ، وصُرِّف فيه ، وُولِّي نظره وتديره بولاية عامة تمكينية . فالسؤال والاستغاثة ، وما هو من واديهما هو من ذى اهلية تامة قائمة صالحة لتأهيلنا اياها جميع ما انكر منا من معاملتها .

والواقف بنا على مجرد التوصل فقط - كما قيل ايضاً على عامتنا - هو في القضية عامي* ، او واهم ، وللحقيقة التي نحن بها غير محقق ولا فاهم . انتهى . فهذه الدسيمة هي - فيما علمنا - روح البحث - وسر المسألة عند حذاقهم السابقين في الصناعة . وقد شافهني بذلك احد خواصهم الموسومين بالفقه والفتنة في هذا الباب زعماً منه انه قد امتطى صهوة التحقيق ، وارتقى ذروة التدقيق . اترى هذا من محاسن الكلام ؟ الا تقول : برا الله عنه ملة الإسلام ، وقدسها عن وضر هذا العار والملام ؟ .

واذا فقهت هذا : انتقلت منه - ان شاء الله تعالى بلا تاخرو ولا استراية - الى فهم ما يؤثر عن قوم ممن يدعي المحبة والقرب والولاية ، ودعاريهم الطويلة العريضة المشروحة في مؤلفاتهم ومنظومهم ومنشورهم .

ومن شرح عنهم بعضاً مما أشرنا اليه مانقله تقسي الدين الفاسي في تاريخ مكة ، والمحقق الاهدل في شرح دعاء أبى حربة ، وقبله القاضي إسماعيل بن ابي بكر المقرئ الشاوري الشرحي الزبيدي الشافعي ، وقصيدته الرائية مشهورة في هذا المعنى . وغير ما ذكرنا أيضاً كثير يفوت حصرهم ، لما أنهم اهل الجادة ، وربك يهدي من يشاء الى صراط مستقيم .

فليس للمؤمن غرض في عيب او سباب ، وإنما الذب عن دين رب الأرباب . أوجب لنا ولمن قبلنا من علماء الملة الإسلامية التكلم في هذا الباب ، نصيحة لله ولرسوله ولكتابه ، ولأئمة المسلمين وعامتهم مع محبتنا الصلاح لنا والمسلمين ،

والمغفرة الشاملة ، حتى نكون من أصحاب اليمين . ولا نحب بحمد الله إلا ما يحبه الله من العباد . ومالنا في شقاء أحد من الناس بالوقوع في مكروه بغية ، أو مراد .

نعم . بعد ان قرروا تلك الدسيسة التي عرفناكها : عملوا بمقتضاها من سؤال أهل التصرف والنزول بساحاتهم ، والتوجه اليهم ، وقصدهم لمرهوب أو مطلوب ، وأضافوا الى ذلك إجلالا وتأديبا وخضوعا ونحوه من ، كشأن الخلق مع خالقهم وبارئهم ، بل نسيئوا بهم على ربهم . فكيف ترى ما هو خاص حق الله ، وما صفته التي يمتاز بها عما كانت من هذه الأودية جعلوه لسكان التراب ؟ .

ولقد سمعنا في هذا المقام حكاية شنيعة ، وهي : ان بعض كبراء الصوفية ركب البحر ، ومعه مريده ، فهاجت ريح خيف منها . فجعل الأستاذ يقول : يا الله . فطفق المريد يقول كذلك . فكاد يفرق . فأشار اليه الأستاذ ان يهتف باسمه ففعل . فنجوا . وهي مشهورة عند كثير من الناس ، ولا أعرف الآن موضعها فأنقلها بصفحتها وان لم تصح فغير ضار^(١) .

وهذه آيات من كتاب الله نتلوها عليك للوعظ والتحذير ، والإنذار ، والتبصير وليعتبر المعتبر ، ويتصفح المتدبر . فالمقام عظيم ، والخطب جسيم . وقد وقع فيه ما أنسى حديث تلك الأمم الهالكة ، وما هو دونه . ولا عبرة بمن عم الخطب ، وقال هي «عبرة موهمة لعدم إحسان العامة العبارة اللاتقة» والمعنى محفوظ الى آخر ما ذكره من ذلك النمط الساقط .

وكتاب الله هو الكفيل بالبيان . إذ منه يستمد الفرقان بين الموحد والملحد

(١) نقلها الشعراني في الطبقات عن الحنفي الذي ضمه بمصر وانه كان يذهب كل يوم بعد العصر ، فيجتاز النيل من الشاطئ الشرقي الى الغربي مشياً على الماء هو وتلاميذه . ويقول لهم : قولوا : يا حنفي . فقال واحد منهم : يا الله : ففرق . فأخرجه الحنفي وأنبه على ان دعا الله .

والمشرك والمفرد ، ومنه مناهج الرسل واتباعهم . وبيان ما عليه مقابلهم ، وبما فيه هدوا واهتدوا واعتدوا لتفليق هام الغاوين ، وتمزيق اوهام المناوئين ، جعله الله وسائر كتبه الكريمة القوة المانعة ، والمدة القاطعة بيد انبيائه ورسله ، الذين بعثهم واختصهم واصطفاهم لهذا الشأن .

فأخلق بشيء يكون بهذا الصدد من حكيم عليم ، قوي احد صمد : أن يكون قائماً بأعباء الأمانى من الشفاء والهداية والبيان ، والنور والرحمة ، والتفصيل والتصريف والتبيين ، سيما في هذه الجهة الخاصة التي هي اقعد الجهات به ، وهي تميز ما دعا اليه من الايمان والتوحيد ، ونهى عنه من الشرك والكفر والتنديد وهو الضلال البعيد . فإنه اس امر البعثة والانزال . فقال الله تعالى : (٤٥ : ٢٨) فلولاً نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ؟) والقربان : ما يتقرب به الى المعبود ، كما هو معروف . وفسره به في الكشف والقاموس وغيرها .

وانما قيل : للآلهة « قرباناً » لما انها غير مقصودة لذواتها . ألا تراه يقول في غير هذا الموضع : (شفعاء) ويحكى (ليقربونا الى الله زلفى) .

وقال الله تعالى (٧ : ١٩٤ ، ١٩٥) ان الذين قدعون من دون الله عباداً مثلكم ، فادعوهم فليستجيبوا لكم ان كنتم صادقين . ألهم ارجلهم يشون بها ؟ ام لهم ايد يبطشون بها ؟ ام لهم اعين يبصرون بها ؟ ام لهم آذان يسمعون بها ؟ قل : ادعوا شركاءكم ، ثم كيدون فلا تنظرون) .

فتأمل . هل ترى معنى لذي التوسل باهل المقابر اذ يدعوه ، ويأمل حصول مطلوبه ، ونيل ما عند الله الذي هو غاية من غايات التقريب ، او الثمرة المجتناة من غير ما تضمنته الآيتان الكريمتان . فوازن بين الحالين ودقق الفرق بين القبيلين .

وسنذكر إن شاء الله تعالى ما لعله لا يبقى ريبه قط : ان نية عدم استقلال الأوثان بالنفع وانفرادها بتحصيل المطلوب ، وكذا عدم تشريكها مع الله في ذلك

عند دعائها ، على تنزيل المقابر بين هذه المنزلة الذي قد سمعت ما يأباه : فرق من وراء الجمع الذي هو التهيؤ لها ببيتة العبودية وتهيؤها ببيتة المعبود ، التي منها أن يدعى ، وأن "عقد القلب على ذلك غير نافع بعد ما ذكر .

وحاصله : أن العبرة بالكيفية لا بالنية . فالنظر فيها واعتبارها : غير محل النزاع هذا ، حيث يقال - وسيأتي ما فيه - : أن دعاة الاوثان يفارقون دعاة المقابر بكون التأليه ، قصد الى الله في الجملة ، ان سلم هذا ، او ان لا قصد له باعتبار النية التي هي وراء التوجه بالدعاء في ربط حصول المطلوب الا الله ، ان سلم ايضاً ، بخلاف الاول . فلا نعلمه كذلك ، ولا يعلم بشر يدعى على مشركي العرب ، ومن ضاهاهم من الوثنيين غيرهم : انهم في دعائهم او ثنائهم زاعمون أن لها التصرف والتصرف بغير نحو الشفاعة والتقريب ، حتى يسألونها المطر وشفاء المريض مثلاً الا بالحالة الدعائية . كما ستعرف ، دون القصد الثاني المسمى : بما وراء التوسل .

فافهم ذلك وتقيده به في هذه المباحث راشداً نحو ما يزرعه ائمة اهل المقابر فيها بل اعطوها حق الله من الدعاء الذي هو العبادة ، او غيرها ، وما يستتبعه من الوسائل الى الغاية التي هي حصول المطلوب ، وافعال الوثنيين وعباداتهم ، وان انتشرت واختلفت وتصنفت وتنوعت ، فكلها في الغاية متحدة النوع ، وهي حصول المطلوب . وهذه جهة اتحادها ، وليحصل التقريب ، كما ينفع المقربون عند الملوك من لادبهم وتوسل بجنابهم بالشفاعة ، والتقريب الذي يستثمر منه الإنعام وذلك لما لهم عندهم من الجاه والمنزلة والرعاية والاستخلاص .

وسيأتي ان شاء الله تعالى ذكر فساد هذا القياس . وانه بمحل من الضعة والسفاهة والإيغال في التلف والهلاك .

ومن عبد المسيح والملائكة واتخذ الاوثان والاولياء والشفعاء المترجم عنهم بالشركاء والآلهة : وقع منهم القصد لذلك المعنى الناشئ عن القياس ، كما قال تعالى : (٣٩ : ٣) والذين اتخذوا من دونه اولياء ، ما نعبدهم إلا ليقربونا الى الله

زلفي) فحينئذ يحصل من المتقرب اليه المنة والإنعام، والإدخال في حماه، ورعايته وحفظه، وما أشبه ذلك. لانهم اعتبروا: أن المطلوب غاية صار رهيناً في أيدي الوسائط والشفعاء، وانهم مسلطون على الرفع والوضع، والنفع والدفع، والعطاء والمنع، كما زعمه خواص اصحاب المشاهد في سكانها، كما حكيناه لك. فاعرف كم بينها من بون، وأيقن أن مشركي العرب واشباههم، ما جاوزوا بعيداً عن عتبة الباب، وهؤلاء الذين وُلجُّوا بأحة بجره العباب.

اللهم إلا ببرهان صحيح، يرشد الى انهم سألوا من اوثانهم: ما يبتغون في دعائهم إياهم، كما لعله المتبادر من التشريك - اي: ولا كذلك اهل المقابر لكن التعبير عنه باتخاذ الشفعاء مع قولهم «ليقربونا»، ومع كون مصب موعظة الرسل اقوامهم: هو الأعمال للأوثان - فيه اكمل بيان.

ومن هنا يستنبط عرق البحث، ولب المسألة، وان التوحيد الذي انت به الرسل، وأنزلت به الكتب، وقامت عليه الأديان: هو ان يُعْبَدَ الله وحده ولا يُشْرَكَ به شيء.

والاحكام التي أضيفت الى هذا الاصل، إما لأن عبادته تعالى كل لها، وانها معنى جامع. ومنها: صلاة، وحج، وإتفاق على مطلقة حامل، وتطبيق للعدة وتجنب الزنا، والحر. وإما لانها - اي تلك الاحكام - توابع وامتيازات، وسيأتيك ان شاء الله تعالى ما يرشدك الى الحقيقة في هذا.

وقامل. هل سجّل الله تعالى على الوثنية بالسجود لغيره بنحو (٤١: ٣٧) لا تسجدوا للشمس، ولا للقمر، واسجدوا لله) كما سجّل بدعائهم غيره؟ وهل دار ذلك المعنى في كتابه العزيز كما دار هنا؟ إي والله، لا احسب هذا.

وكانه - والله أعلم - لما كان الدعاء هو العبادة اوغها، والسجود إنما هو كأنه عبارة عن بعض معاني الدعاء، وهو المعنى الأشمل الاكمل في هذا الباب، كان قبلة القصد، وعمدة المنتهى، وقاعدة المرمى.

ومع التأمل أيضاً : كأن الدعاء بعض معاني السجود ، وكأنهما أيضاً لتلاقي حاصلهما فرساً رهان .

ومعنى عبادتك الله تعالى وحده : هي وقفك النفس على مطلوب حكمه فيها ، تركاً وعملاً واعتقاداً ، أو استعمال نفسك له وحده تركاً وعملاً واعتقاداً على مقتضى حكمه ، وإن قيدته بالطلبى فتحرير ان شاء الله تعالى .

ولهذا أنزل الكتاب بالثلاثة (٦٥ : ١٢) لتعلموا ان الله على كل شيء قدير ، وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً (٢ : ٢٦) واعلم أن الله عزيز حكيم (٤٧ : ١٩) فاعلم أنه لا إله إلا الله .

والعمل ظاهر ، ومنه (٢ : ٤٣) وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة (٣ : ٢٠٠) يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا (٢٢ : ٧٧) وافعلوا الخير (٢ : ٢٥٤) أنفقوا مما رزقناكم (وما لا يأتي عليه العد الآن .

والترك غير خفي ، ومنه (٦ : ١٥١) ولا تقربوا الفواحش (١٧ : ٣٢) ولا تقربوا الزنا (٤ : ٢٢) ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء (٥ : ٩٠) إنما الحمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه (٢٢ : ٣٠) فاجتنبوا الرجس من الاوثان (وغيرها .

ومن هنا تدري تسمية الرياء شركاً ، وقوله (٤٥ : ٢٣) أفرأيت من اتخذ إلهه هواه ؟ (٣٦ : ٦٠) ألم أعهد إليكم يا بني آدم : أن لا تعبدوا الشيطان إنه لكم عدو مبين) .

فترك مأمور ، وارتكاب منهي : تضييع من العبادة ، وحل من عقد الامر بها (٢ : ٣١) يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم ، والذين من قبلكم لعلكم تتقون) . تأمل خاتمة الآية .

وكثيراً ما يذكر العبادة في جملة عدد ، كأنها حينئذ لا لمعنى الكل الشمولى ، المراد من مثل الآية السابقة آنفاً ، وآية (٥١ : ٥٦) وما خلقت الجن

والإنس ، إلا ليعبدون) وذلك مثل (٢٢ : ٧٧ يا أيها الذين آمنوا اركعوا ،
واسجدوا ، واعبدوا ربكم وافعلوا الخير ، لعلكم تفلحون) ومثل (١١٢ : ٩)
التائبون العابدون ، الحامدون ، السائحون ، الرাকعون ، الساجدون ،
الآمرون بالمعروف ، والناهون عن المنكر ، والحافظون لحدود الله) ومثل
(٦٦ : ٥) مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَائِمَاتٍ ثَابِتَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِعَاتٍ .

ولا كلام : ان العبادة إما تستجمع او تتفرق بمعنى الطاعة والامتثال ،
وحفظ العهد ، والوقوف عند الحدود ، ومراعاة الأمر والنهي ، وإيثار الحكم
والرضا به ، والتسليم والالتقياد له ، والانتقطاع عن سوى المعبود في سؤال
وأمل ، وخوف ورجاء ، واستناد واعتماد ، وعلى نحو خاص فيهن (٢٣ : ٥)
وعلى الله فتوكلوا ، ان كنتم مؤمنين) (١٧٥ : ٣) فلا تخافوهم وتخافون ان
كنتم مؤمنين . وما أدى هذه المعاني المسماة .

وغير خاف عليك : ان الطاعة تستجمع هذه المعاني .

وهذا وجه اقتصاد ، وصاحب القاموس ، ومن وافقه على تفسير العبادة ،
والعبودية ، والعبودة : بالطاعة .

وأما الكشف : ففسرها في تفسير سورة الفاتحة : بأقصى غاية الخضوع
والتذلل ، ومثله ذكر ابن القيم صاحب « الجواب الكافي » لمن سأل عن
الدواء الشافي .

وأما في تفسير سورة البقرة ، في قوله تعالى (٢١ : ٢) يا أيها الناس ، اعبدوا
ربكم) الآية . فذكر ما يفهم : ان معنى العبادة لا ينحصر في أقصى غاية ، بل
يشمل مادونها ، وربما يفهم أيضاً قريباً من تناسي الأول وجانبه ، وكأنه
حافظ سابقاً : على اللصوق بالآفة ، ولاحقاً : على اللصوق بالشرع .

وإنما ذكرنا كلام هؤلاء ، لكونهم يخدمون مؤدى اللفظ وضماً واستعمالاً ،
وقبول نقل الثقة طريق نظرية ، وليس ذلك مذهباً له ، حتى يجب ترك تقريره

إلا ببرهان صحيح ، وكان الله سمي السجود مثلاً للوثن شركاً ، والحال : أنه ليس له تعالى منه شيء ، لما كان في الجملة - من دون ملاحظة الشخصيات - لا يمكن للخلق الانفصال من العبادة البتة ، حتى يتفق في فرد من الناس أنه لا يصدر عنه شخص منها قط . فهذا مستبعد جداً ، أي فقدان كل شخص من معنى العبادة في احد من البشر « أسلمت على ماسلف لك من خير » .

ويحتمل : ان الموسومين بالشرك في كتاب الله : كان شأنهم عدم التعري من العبادة ، أصلاً (٢٩: ٦٥) فإذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين ، فلما نجاهم الى البر إذاهم يشركون) وربما يفسره مطلق العبادة على سبيل توسع المأل ، ولو تقريباً ، بإعطائك نفسك ، او منها ذاتاً ، او تعلق غيرك ، أي : فلا تجعله إلا لله ، وهو التوحيد .

وبعبارة أخرى : عملك ظاهراً ، او باطناً ، كالرضا بالمقدور لغيرك ، أي : فلا تجعله إلا لله ، وهو التوحيد .

وبعبارة أخرى : جعلك لغيرك شيئاً من الامر فيك دأباً او تعلقاً ، أي : فلا تجعله إلا لله ، وهو التوحيد .

وبعبارة أخرى : جعلك لغير الله شيئاً من امره الخاص ، أي : فلا تجعله إلا لله ، وهو التوحيد .

وسياقي ذكر الاستعمال المنادى : بأن العبادة : هي العمل ، واليه يومىء قوله صلى الله عليه وسلم « اعملوا » فكل ميسر لما خلق له فمنكم من يعمل بعمل أهل الجنة - الحديث ، وقوله في الحديث القدسي « إنما هي اعمالكم احصياها لكم » (ونعم اجر العاملين) بعد قوله تعالى (٣: ١٣٣) و سارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والارض ، أعدت للمتقين ، الذين ينفقون في السراء والضراء ، والكاظمين الغيظ ، والعافين عن الناس ، والله يحب المحسنين) .

وكل ما ذكرنا صريح في ذلك المعنى ، لأمشير الى فقط .

وبعبارة أخرى : ما يتدين به المخلوق ، أى : فلا يكون لإله ، وهو التوحيد .
والمراد بقولنا : يتدين به ، أى : يجعله أمراً لا صفاً بذمته ، ووجوده
وسعيه . صحة ولزوماً .

وكل هذه العبارات : إنما هي لتلخيص معنى يكون أقرب الى الانضباط
والتحصل ، والتعين في الذهن ، مع اعتبارنا في جميعها قيماً ، يخرج الترويج
عن النفوس — مثلاً — يحرز من الراحة ، ان احتيج الى هذا الاعتبار ، وإلا
فربما مع التأمل الصادق تفرق الجهتان بلا تجشّم احتراز في العبارة ، فنلحه .

وتلاحظ مع ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن لنفسك عليك حقاً ،
ولزوجك عليك حقاً ، ولزورك عليك حقاً ، ولربك عليك حقاً . فأعط كل
ذي حق حقه » . وكل ما يلحق بذلك في الحكم والاعتبار ، من هذه الجهة
والعادات ، التي لا يمانعها التوحيد : تعرف بمعرفته .

وبالجملة : فقد سبّرنا قصص الرسل ، وقضايا الأنبياء . فوجدناهم أطلقوا
طلب العبادة لله وحده ، وأرسلوها من غير تفسير وشرح ، وما ذلك إلا
لوضوح المقصود ، وسرعة حصوله في خاطر عند الطلب ، وتبادر انفعاله
للفهم ، وعدم تعصيه على البدئية .

ونحن في خوضنا السابق بمنزلة من يفسر لمن صار الجلي عنده خفياً ، او
المانوس وحشياً ، او الملابس غريباً ، او بمنزلة من يجمع متفرقا ، ويلخص
منتشرا ، او يبالي في الإيضاح ، لمن لم يكن بتلك المثابة ، التي خوطب بها
أقوام الأنبياء ، وإلا فخلو بحثنا عن غرض صحيح شرعي مطلوب : ابتداءً ،
يبرئنا الى الله من ذلك ان كان ، ولا بأس بتعريف الشيء بلوازمه وآثاره . اذ
المراد : الانكشاف والظهور للمعرف — اسم مفعول — وان خفي بعض أبحاثنا
في كتابنا هذا على أقوام . فنحن لم نلتزم ان كل ما فيه ظاهر للخاص والعام .
وهذا كتاب الله ، الذي شأنه أجلكي من شمس النهار : قد عرف ما في

أماليه ، وُسْبُلٍ وتراكيبه البديعة الشريفة ، أهل البصائر والامتصاص .

ومن العبارات المنخرطة في سلك نظائرها المارة في معنى العبادة : عبارة مبسطة غير مرتبة ترتيب التعاريف ، ومنها يؤخذ للعبادة معناها ، فنقول :

لما كان المخلوق مملوكاً لحالقه ، ومن شأن المملوك المنعم عليه بالإيجاد ومقتضياته الفقير إلى منشئه : أن يترك نفسه وتصرفها وتقلبها تحت إشارة ربها وبارئها ، إذ هذا هو المقصود بالإيجاد (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) ويذرها ذليلة مسخرة ، واقفة على حكمه ، وأمره وتدبيره ، مسلة إليه بلا منازعة ولا جدال ؛ وإن لم يكن هذا مقصود الإيجاد : فهو الأمر الصالح اللائق ، المناسب للملائم ، وغيره فاسد ، منافر مضاد .

وأمره تعالى بإخلاص العبادة له ، وتوحيده بها ، ومحاض وجهه بالقصد : إشارة إلى هذا المعنى المقصود واللائق .

ولهذا توصل بذكر الخلق والرزق ، والإماتة والاحياء ، وغيرها : للتنبيه على العلة القاضية .

ولما كان هذا التعبير السابق تصويره وأنواعه ، إنما هو بمنزلة اللف والضابط ، اذ من المعلوم : أنه ليس الأمر مطلقاً في هذا الباب عن تغيير رسوم ووظائف ، وطرائق مخصوصة منحصرة ، جاء تفصيل الأحكام ، وتنويع التشريع بمثابة المفصل لمجمله والمسمى لأعيان جماعته . دلّ عليهم بكلمة جامعة ، والكاشف للمقصود من ذلك ، لأنه ربما ينتقاد السمع عند شعوره ببداً المطلوب ، لأن يُعَدَّ منه ما ليس منه ، أو يخرج منه ما هو منه ، للجهل بالكيفية والمقدار . فأتت له التراجم المفصلة بالبيان الشافي .

ويحتمل أن يشار بقوله « اعبدوا الله » إلى هيئة وعادة وصفة استقرت للمخاطب . فقليل له مثلاً : اصرف هذه الآثار إلى هذه الجهة ، لكننا نقرر لك الآثار على وجوه أخرى بالصالح فاسمها .

ومحتمل أن تكون الإشارة بذلك الى هذه التفاصيل ، كما يشار الى ما في الذهن
وبحمد الله لا تضاد بين شيء مما ذكرنا . إذ جميعها تحوم على محط واحد ،
وإذا تقرر لك أن « الدعاء » هو المعهود عند الرسل واتباعهم من المسلمين ،
وهو على نحو خاص معناه بوضعه وطبعه وهيبته اللازمة التي هي بمنزلة الخلقة ،
لأباعتبار سواها ، حتى يقال : دعاء غير الله - للذي انت باحث فيه الآن -
خارج عن التعريف . فالدعاء باعتبار ذاته لا أنه يلزم متعلقاً كذلك لا يصدق
معناه ، الا اذا ارتبط به طلب حصول المطلوب المتمكن منه ، والقدرة عليه
بالذات من المدعو وتوجيه المسألة ، نحو قدبر متمكن ، ولا يتوقف حصول
المطلوب الا على تعلق ارادة المدعو إياه وإقبالها عليه ، وان من معناه عجز
المخلوق عن تحصيل متعلقه ، واختصاص ذي القدرة الشاملة به . وصلاحيه
الحل الذي تستقبله به للقيام بسؤالك ، والعلم بما فيه الخير لك ، من سرعة
الإجابة الى ذلك او تأخيره ، او صرف ما هو اعظم منه او مثله ، او ادخار
اشرف منه ، الى غير ذلك .

وهذا التفسير لمعنى الدعاء - كما أشرنا - باعتبار وضعه والهيئة التي
تكون بها ، وتتجلى أصالة صورته طبيعية ، بمنزلة الخلقة للانسان .

فحينئذ : علمت إن شاء الله تعالى بالبرهان الصحيح ، واليقين الذي
لا يخالطه ادنى ريبة ، ولا ينتابه او يتصور عليه وهم ، او يتطفل عليه شك :
أن دعاء المخلوق ، وقصده بذلك : من متفاحش الظلم ، ومتبالغ الشرك ،
ومنازعة في خاص حق الله ، وخضوع وتذلل بخالص عبادته لسواه . اذ روح
كونك عبداً له تعالى : هو هذا المقام . وهذا التكيف والتصور بهذه الحالة .
ومن هنا تلخص لك وجه التسجيل على المشركين ، اذ يدعون الأوثان .
وسببه ومنشؤه الكثير بأنواع التسفيه والتضليل والتتبيب . وظهر لك وتبين محل
دعاء غيره تعالى من السخف والبطالة ، وضلال منتحيه وغلوه في الاضرار بنفسه ،
وتحميلها ظمناً كثيراً بوضع الشيء في غير محله ، وصرفه في غير اهله ، والتباعد من
م- ١٣ - معارج الالباب

الرب الذي لا يسوغ ولا يصلح لك إلا التقرب منه والتذلل له ، وله الخلق
والامر والملك والملكوت والقهر والعزة ، وصفات الكمال ونعوت الجلال .
واما غيره : فلا يملك نفعا ولا ضرا ، ولا موتا ولا حياة ولا غيرها .

وغير بعيد ايضا : أن يكون منشأ ذلك التسجيل ، والتسفيه : هو الخطأ .
في المتعلق ، وإبدال الصالح منه بسواه ، بمنزلة مهندس مصنوع للضرب به في
سبيل الله . فاتخذ لسفك الدماء بغيا ، ولقطع الطريق . فهو المهندس بذاته : إنما
كان سواه ورشداً لمكان المتعلق وانعطافه عليه وإنما كان عدوانا وظلما
لمكان المتعلق .

وبهذا كله تعرف انفصال ما سذكركه من هذه الامور الآتية عن جهة
الدعاء ، ومباينتها لها ، وإن كان الامر ظاهراً . فلا يضر تعدد جهات المعرفة .

وتلك الامور : كسؤالك زيدا درهما ، او نصره لك على العدو بسيفه ورمحه ،
او دعاء الله تعالى لسقيا وغيرها . أظن الامر كما زعم الواهمون ، واستنبطوه
من خروج عمر بالعباس رضي الله عنهما عام الرماة ؟ كلاً - وضل سعيهم - والا
لو كان الامر كذلك لكان للمسلمين في العدول الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
مندوحة . وأي معنى للعدول الى الدون مع وجود الافضل منه والانتفع
والاجدى ؟ لو كان المعنى ما توهمه اولئك الذين جعلوا لأهل الاجداث من
امر الله وتدبير ملكه ما جعلوا ، ويعدلون الى مقابرهم عن التماس دعاء الاحياء
وتوجههم الى الله بالمسألة . كما صنع عمر رضي الله عنه - وحماه الله - أن
يلاط به رجز الشيطان وهو يسلك غير فحجته .

فتنبه كيلا يلتبس عليك الامر ، فلا تفرق بين النور والظلمة ، والجهل
والحكمة ، وما عليك من بأس أن تلتبس من أخ في الله دعوة صالحة ، سيما
إذا توسمت اسباب الإجابة .

وقد شاع في ديننا حسن التماس الدعاء من المؤمنين وعلى الاخص بظهر الغيب .

فجعل ما صنعه عمر من قسم صنع القبوريين تخليط فاحش ، وتلطيح له بما لا يليق به . والله المستعان .

فالأحق يضر بك بعين ما يزعم أنه لك نافع .

وهل تخشيك داعياً : لا كتوخى خير الاوقات للاجابة ، وحالات الدعاء ؟
ذهاباً منك الى أن ذلك اسرع تحصيلاً وأنفع توصيلاً . وإلا فكان التوصل
من عمر برسول صلى الله عليه وسلم ، وبسائر الانبياء والملائكة والاصفياء
عليهم صلوات الله وسلامه اجمعين : أحق وصدق .
إذ لا عاقل يتخير من ذلك المعنى الذى يقصده : ما هو ادنى ، ويحتنب
الاعلى .

فالداعي سوى الله والملتجى الى غيره ، وصارف اضطراره واقتضاره عنه
الى من دونه بهيئة ما ينبغي أن يكون الله — كما أشرنا اليه في ذكره انفصال
تلك الامور المارة قريباً — ومثبت ما لله من التأثير لخلق على جهة اتصاف المحل
ولوفي الجملة ، إما بالإعتقاد أو بالتهيؤ — كما تترجم عنه الحالة الدعائية وحكم
صورتها — والواقف نفسه تحت حكم من لا خلق له ولا امر ، والضأن بنفسه عن
تسليمها له تعالى ، بريئة عن المشاقة والاستكاف عما طلبه منها ، وألزمها
إياه — : مضيع لمعنى العبودية ومقتضيات الربوبية ، التي لا انفكاك عنها .

وهكذا — كما قدمنا — خوفك واملك ورجاؤك من سواه ، على المعنى الذى
يكون عن الذات المستجمعة لتلك الصفات . وهو معقول متصور عند ذوى
البصيرة ، بمنزلة الاشباح عند البصر (٥ : ٤٤) فلا تخشوا الناس واخشون (٣ : ١٧٥)
فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين) حيث كان النهي والامر
منصرفين الى نفس الفعل المذكور لا الى متعلقه وهو الايثار له واعتباره عملاً
واقترضاء . لقوله تعالى (٢٨ : ٢١) فخرج منها خائفاً يترقب (وقوله (٣٣ : ١٠)
وبلغت القلوب الحناجر) وقوله (٢ : ٢١٤) مستهم البأساء والضراء وزلزلوا) .

والمعنى الاول : صحيح بلا ريب ، حيث يلاحظ افتراق ما من جهة الخالق عما هو من جهة المخلوق . كلبسك الدرع للحرب ، واثقائك ظلم جبار عنيد . وكذا قصدك احداً او بلداً للانتفاع بما آتاه الله من علم دين ، او طب ، او قدرة على استخلاص حق لك ، او إيوائك من ذي سلطان ، او لحصص في .. الارض وسعة ، ونحو ذلك كله .

فأنت 'تجوز' في هذا كله التخلف لعدم الامكان التام ، الذي لأجله تسأل الله ، ولم تتلبس بهيئة ممنوعة . فالمعنى الذي هو راجع وضماً لا قصداً الى القوي القادر ، بحيث لا يصلح إلا له ، ولا يتحصل الا به او عنه : اسم طلبه والتامه ، واللفظ الذي يكون له : هو الدعاء وضماً وشرعاً .

والدعاء في لسان انبياء الله ورسله وكتابه : اسم لطلب ذلك المعنى ، ولهذا اطلق الله في كتابه دعاء المشركين لسواه وساقه مساق المتعين المعلوم ، واورده مورد ما تنساق بالبديهة اليه الفهوم ، وسجل عليهم : أن 'نَحْوًا' به خلاف جهته ، واخرجوه عن محله ، ومن أمثله (٧ : ١٩٤) ان الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم . فادعهم فليستجيبوا لكم ، ان كنتم صادقين - الآية (فَوَصَّفُ الْعِبَادَ بِهِ : هو المانع 'من التأهل للاستدعاء منهم ، واسناد الطلب اليهم .

والحاصل . أنه تعالى نعت نفسه بنعت مقتض لتخصيصه بالدعاء . وهو نعت ذاتي او فعلي ، كما أنه سبحانه نعت الدعاء بنعت وضعي ، مقتض لأن يكون به من خاص حق الله الذي هو منعت بذلك النعت الاول ، وذلك النعت بعينه هو المانع من دعاء غيره ، أي لان الدعاء لا يجوز توجيهه الا لمن كان بذلك النعت ، ولا يجوز أن يكون محل قصده الا من كان به ايضاً . فدعاء سواه تعالى : ضلّة في الرأي ، بداية ونهاية ، ومنشأ ومقصداً ، ووسيلة ومنتحى ، ولفظاً ومحلاً ، وسعيًا وغاية .

وبينه وبين سؤالك من مخلوق متاعاً او انتفاعاً : بَوْنٌ متميز بالصفة والاسم ،

والحل والنية والكيفية ، مصدرأ ومقصداً وتعلقا ، لا يلتبس ولا يخفى ما يليق بكل جهة كيفية وحقيقة .

وأما الجاهلون : فعزب عنهم هذا الانكشاف الذي لوضوحه كان التعبير عنه تحصيل حاصل ، وإنما فساد الفطر هو الذي أوجب هذا التبيين .

فقالوا : نَسْطَرَة يا ولي الله ، أفتحطت الأرض ، وهلك العيال ، وتسלט العدو ، وعقمت المرأة ، وعصفت الريح ، وجُنَّ الابناء . فالغارة الغارة ، والعجل العجل ، أغثنا أدر كنا . مددك .

وهو إذ ذاك رهين التراب في انتظار الحشر ، الذي لا يدري متى يكون وإلا فلو قالوا : يا عبد الله - أي : وهو حي يخاطب - أعطنا من طعامك ، وأحسن كما أحسن الله إليك ، وسل الله لنا : ما جاوزوا اللائق خطاباً ومخاطباً ، لأنه شيء أناله الله إياه ، وأمره أن ينيل منه ، فهو بمنزلة الخازن الأمين ، المؤدي ما استودع . ما حصل مفقودا ، ولا كَوْن مالم يكن موجودا . ولا ريب أنه فعل فعلا أميد بقواه ، ومُكِّن منه بإفاضة محله . فهو حينئذ في كل ما أعطي وفعل ليس إلا في الصرف والوضع في ذلك المحل الممين ، وفعل ما هو من شأنه ، كصلاة ، وصيام ، وذكر ، وجهاد ، وإخراج زكاة .

وبالجملة : فإنما يسأل منه ما هو من شأنه وصفته المعلومة المحسوسة ، المُمَدَّ هو بقوتها التي ينسب اليه بها الفعل . فهو كأقيموا الصلاة ، وجاهدوا في سبيل الله ، وافعلوا الخير ، وأنفقوا مما رزقناكم ، وتعاونوا على البر والتقوى .

كل ذلك هو فيه صارف لأفعال منه ، أو أعيان عنده في مصارفها ، والفعل بعد إمداد الله له بقواه . يتنزل منزلة الدرهم المأمور بإعطائه زيدا ، لافرق .

وهذه القوى بمنزلة الأمتعة ، كل منها بأمور بوضعها في محله ، لافرق بين قولك : خلق الله السمع والابصار والأفئدة لشكره ، والسلاح للجهاد به في سبيله ، والدرهم لإتفاقه في مرضاته .

قالشكر والجهد والإنفاق من واد واحد، بل ليس الشكر إلا وضع كل نعم الله في موضعها ، من الانفاق والجهد ونحوها . فكلها مطلوبة من العبد ، وهي فعل من أفعاله . تصح منه عقلاً وشرعاً وضرورة ، وهي من كسبه منسوبة إليه ، وهو عامل لها قائم بها تجزئ عليها ، كما كرر الله ذلك في كتابه فما جرى هذا المجرى : هو الذي يلتبس من الخلق على هذا الوجه حسب ، وعلى هذا النحو خاصة . ويطلب منه ما طوّقه ومكّن منه ، وأفيد علة ، مع فقره كل لحظة الى ربه الذي أفاده إياه .

فما يشر التخصيص « بإياك نستعين »

ولُبَّابُ الباب : ان الذي استقرت عليه الفطر والبدهيّات ، فضلا عن العقول السليمة والأديان المنزلة من عند الله ، وقضت به الضرورة : هو انفصال شأن الخلق عن شأن خالقه وبارئه . في المبادئ والآثار ؟ فالذهاب بشأن إحدى الجهتين ، الجاهل ما يختصها ، الواضع لإحدهما مكان الأخرى . بالغ في السفه والحماسة .

فالخلق قد استقر في المدارك المذكورة ، بحيث إننا إنما نترجم عما حل فيها لفساد كثير من الفطر — ان أفعاله وتأثيراته ، ماهي إلا عن ذات مصنوعة مخلوقة مكوّنة ، تفضل الله بإيجادها وإطلاقها من أسرِ العدم ، محدثة عن تصرف خالقها . وتدبيره وتكوينه ، بلا حيلة منها ، ولا صنع ولا تدبير ، ولم يتوقف شيء من ذلك على إرادة أو إذن منها ، أو اختيار ، بل هي مسخرة مقهورة تحت حكم منشئها ، القاضي عليها بما شاء من ذلك . ثم عن قوَى مفاضة ، وأيادي مفادة ، ومبادئ موهوبة ، وصنائع تفضل بها ربه عليه ، وهو يعجز عن ذرة منها ، وكل ذلك أيضاً واقف على قضاء الصانع بالسلب والإبقاء ، ثم عن مزاولة مشاهدة ومعاناة عملية ، وعلاج ظاهر ، واضطراب وانقلاب ، وحركة وسكون ، وسمى ينادي بالعجز والقصور والكلال ، والاشتغال وتشتت البال .

ومع هذا كله . ففي قضايا خاصة ، ومتفقات جزئية ، وأحوال معدودة ، ومحال محدودة ، ومعرفة حاله وظهورها : مغنية عن الإيعاب في شرحها ، وماتصلح له ويصح منها بيقين لا يشوبه شك ، ولا يتوقف على الاختيار ، ولا هو محتاج في معرفة قصور علمه وتدبيره ، وأنه بمنزلة لاشيء لولامولاه ، وكل ذلك بغير حاجة الى شرح .

أفمن هو كذلك كمن تصرفه ، وآثار قدرته عن ذاته وبذاته وكال صفاته ، بلا لغوب ولا قصور ، ولاتأخر عن سنن كمال العلم والقدرة ، والقوة والحكمة ، وماشتت من معاني أسمائه الحسنی وصفاته العلوی ، ولا يختص بالنسبة اليه جهة دون أخرى ، بإمكان وإذعان وانقياد لأمره وإشارته ، ولا احتياج له الى معين ، او ظهير في تصريف أمره تعالى وإنجاحه وإيجاده ، وتأثيره يكون أيضاً من حيث المعنى وعاماً وباطناً وكاملاً ، وعلى نهاية من بلوغ متعلق الإرادة - الى غير ذلك من جهات الانفصال والتمييز (١٦ : ١٧) أفمن يخلق كمن لا يخلق ؟ أفلا تذكرون (٢١ : ٦٦ ، ٦٧) أفتعبدون من دون الله مالا ينفعكم شيئاً ولا يضركم ؟ أف أن لكم ولما تعبدون من دون الله ، أفلا تعقلون ؟ (١٩ : ٤٢) لم تعبد مالا يسمع ولا يبصر ، ولا يغني عنك شيئاً ؟ (٢٥ : ٣) واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئاً ، وهم يخلقون ، ولا يملكون لأنفسهم ضراً ولا نفعاً ، ولا يملكون موتاً ولا حياة ولا نشوراً (٧ : ١٨٨) قل : لا أملك لنفسي نفعا ولا ضراً إلا ما شاء الله (٧٢ : ٢١) قل : إني لأملك لكم ضراً ولا رشداً .

فإن سألني اي عبد من كل ما هو أهله ؟ فلاريب أنه مادعا غير الله . وفي هذا الاستثناء ، وهو (إلا ما شاء الله) سرٌ بديع ، ومعنى نفيس ، محل تحقيقه في غير هذا الموضع ^(١) .

(١) معنى «إلا ما شاء الله» اي إلا ما أعطاني ربي ومكنتني بالقدرة على فعله او تركه ، والسمي في نفعي ، وفي دفع ما يضرني . فان كل ذلك وغيره : هو ما شاء الله لي ومكنتني منه بقدرته هو وبرحمته وعلمه وحكمته ، فلولا ما أعطاني من الأسباب والقوى الكونية والعلمية ما قدرت ان افعل شيئاً . والله اعلم .

وفي الحديث « واعلم ان الامة لو اجتمعت على ان ينفعوك لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله » مناسبة له .

وبالجملة : فاختصاصه تعالى بكونه القوي القادر القاهر ، يدبر الامر وحده ، وغير ذلك من أسمائه وصفاته : امر ظاهر منكشف .

وحذار من الاستدراك عليه بقولك : إلا من جعله الله قاهرا مدبرا للأمر ، كما تجاسر خواص عبّاد الموتى . فإنه زيادة مضادة للمعاني المقصودة بتلك الأسماء والصفات .

وإن زعمت : ان اول ذلك الاستدراك ، وعقد القلب عليه : يمانع المضادة المذكورة . فقل لي : هل أتاك به عن الله من سلطان صحيح ؟ بل هل هو موافق للفطرة السليمة والعقل الصحيح ؟ وبماذا تجيب السريع الحساب بعد نزولك دار الملامة ؟ فلْيَاك وَالْهَيْوَى فِي مَزَالِقِ التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى وَمَتَالِفِ الْمَهْلَكَةِ ، بنسبة خصائص الفقير الماجز الى القوى الغني الحميد . فما اشنعها من فرية وتعطيل ، وما أقبحه من جهل بما للعل الجليل .

هذا الله (٣١: ٩، ١٠) العزيز الحكيم . خلق السموات بغير عمدَ ترونها وألقى في الارض رواسي أن تميد بكم ، وبث فيها من كل دابة . وأنزلنا من السماء ماء . فأنبثنا فيها من كل زوج كريم . هذا خلق الله فأروني : ماذا خلق الذين من دونه ؟ بل الظالمون في ضلال مبين) (٣٠: ٤٠) الله الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ، ثم يحييكم ، هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء ؟ سبحانه وتعالى عما يشركون) تعالى الله وتقدس ، وجل الله العظيم (هو الأول والآخر والظاهر والباطن ، وهو بكل شيء عليم) (٥١: ١١) ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) (٤١: ٢٢، ٢٣) ولكن ظننتم ان الله لا يعلم كثيرا مما تعملون ، وذلك ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم ، فأصبغتم من الخاسرين) (٥٠: ٣٨) ولقد خلقنا السموات والارض وما بينهما في ستة أيام . وما مسنا من لغوب) (٢: ٢)

٢٢٥ ومع كرميه السموات والأرض ولا يؤوده حفظها . وهو العلي العظيم) .
وكذلك إخراج شيء من مقتضيات اسماء ربنا سبحانه وصفاته عن محله ،
آيات (٧٤ : ٢٢) ماقدروا الله حق قدره) ونسبة ما للقوي القادر الى الضعيف
العاجز من ربوبية او إلهية ومعبودية او مقتضاتها ، حسب امثلا ، وما في
معناها : اقبح شرك بالله وتنديد (١ : ٦) ثم الذين كفروا بربهم يعدلون (١٦٥ : ٢)
ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً ، يحبونهم كحب الله ، والذين
آمنوا اشد حُباً لله) .

ولكننا لانعلم ان الله سبحانه وتعالى جعل شرك القوم وتنديدهم : هو نهايتهم
الى اتخاذ الند والشبيه له صفات ربوبية من حكته ، وعلمه وقدرته وقوته ،
وصفة الخلق والرزق ، والاحياء ، والإماتة ، وغيرها ، فأضافوها الى
أندادهم ، وجعلوها مثلاً له في ذلك ، متصفة بتلك النعوت ، او ان المسألة
لها - اعني الأديان منهم - كانت شركاً بأولئك الالهة ، لأن لها التصرف
والتصرف استقلالاً ، او نيابة ، او لان لها بالتعبد لها والاستشفاع بها اثراً
مقطوعاً بمحصوله ونيله ؟ كما ترى عليه اليوم بعض عبّاد الأموات ، او عامتهم
فيما يصنعون لها ، بل غاية ذلك - فيما قص الله علينا - ان شفاعتهم ترفع جنى .
وحاصل الأمر : ان القصد الاول - وهو الحاصل بالتوجه والمسألة ، إذ هما
عينه - واقع ، لا ما وراءه ، من نية انها هي المحصلة لما سألوه ، لتأهلها وصحة
انبعاثه عن تأثيرها ؟ فلا نعلمه .

ولكن القوم عمدوا الى ما تقتضيه تلك الصفات العلى ، وتستتبعه وتنادي به :
ان يكون من الآثار والتعلقات المعمولة بحسب ما ينبغي ، ويتجه لتلك الصفات ،
فنقلوه عن هذه الجهة . وقطعوه منها الى غيرها ، وصرفوه لذلك الغير ، كدعاء
الأوثان ، والتأليه لأحد من الاغيار ثانياً ، وحكم بسوى ما رسمه منزل القرآن ،
وسوّق الهدايا الى مالم ياذن به والقريان ، والتعلق في نفع او دفع بعبدية ،

او مكان او زمان ، على النحو الذي سمعت فيما مرّ لك ايها الإنسان ؟ .

وشائع شرك الوثنية ، وعامته : هو فيما يعلم كل عاقل من هذا القبيل ، ولقد تتبعنا في كتاب الله من فصول تراكيبه واصول اساليبه ، فلم نجده تعالى حكى عن المشركين ان عقيدتهم في آلهتهم وشركائهم التي عبدوها من دونه : انها تخلق ، وترزق ، وتحيي ، وتميت ، وتنزل من السماء ماء ، وتخرج الحي من الميت ، والميت من الحي ، وتاتي بالضياء والظلمة ، وتنبت حقائق ذات بهجة ، او انها جعلت الارض قراراً ، وخلّالها انهاراً ، وجعلت لها رواسي ، وجعلت بين البحرين حاجزاً ، او انها تجيب المضطر اذا دعا ، وتكشف السوء والبلوى ، او تؤتي الملك من تشاء ؛ وتنزعه ممن تشاء ، وتعز من تشاء وتذل من تشاء ، وتهدي في ظلمات البر والبحر ، وترسل الرياح بين يدي المطر . بل اذا ضاق عليهم الامر ، واشتد بهم الكرب : فزعوا الى الله وحده . فاذا سئلوا عن حقيقة دينهم : هل هو شرك في الربوبية ؟ دانوا واذعنوا للرب وحده بالاختصاص بكل ذلك ، والانفراد وهذا واضح لمن الفى السمع للقرآن فيما حكى عنهم بقوله (٢٣ : ٨٤ - ٨٩ : قل لمن الارض ومن فيها ، ان كنتم تعلمون ؟ يقولون : لله قل : افلا تذكرون ؟ قل : من رب السموات السبع ورب العرش العظيم ؟ يقولون : لله ، قل : افلا تتقون ؟ قل : من بيده ملكوت كل شيء ؟ وهو يجير ولا يجار عليه ، ان كنتم تعلمون ، يقولون : لله ، قل : فأنى تُسحرون ؟) .

فتامل ذلك ، وتصفحه بفكر صاف ، ونظر ثاقب ، وعقل سليم ، وتدبر صحيح ، سيثما من بيده كل شيء ، وهو يجبر ولا يجار عليه .

واعتبر عقائد عباد الموتى ، وصرفهم التدبير الإلهي بالملاحظة لما لم يقع ، ليقع ، والنسبة لما وقع اليها (٣٥ : ٣ يا ايها الناس اذكروا نعمة الله عليكم ، هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والارض ؟ لا اله الا هو ، فأنى تؤفكون ؟) .

(٣٠ : ٤٠) الله الذى خلقكم ، ثم رزقكم ، ثم يميتكم ، ثم يحييكم ، هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء ؟ سبحانه وتعالى عما يشركون) (٣٠ : ٣٣) وإذا من الناس ظئر ، دعوا ربهم منيبين إليه ، ثم إذا أذاقهم منه رحمة ، إذا فريق منهم بربهم يشركون) (١٣ : ١٦) قل من رب السموات والأرض ؟ قل الله . قل : أفتخذتم من دونه أولياء لا يملكون لأنفسهم نفعا ولا ضرا ؟ قل : هل يستوي الأعمى والبصير ، أم هل تستوي الظلمات والنور ، أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم ؟ قل : الله خالق كل شيء . وهو الواحد القهار) .

تأمل دين عباد القبور اليوم ، خصوصا الغالين منهم فيها ، إذا مسهم الضر أنابوا إليها . ويروون - قاتلهم الله أنى يؤفكون - : إذا دهمتكم الأمور ، فعليكم بأصحاب القبور ، ثم يذوقون الرحمة من الله مع كفرهم هذا . فيقولون : كرامة الشيخ وبرهانه وإذا اخفق سعيهم يقولون : هو غائب أو ساخط .

وهذه قضية واقعة فاشية في الكثير ، أو الأكثر ، أو أن السالم من حماها نزر لا يكاد يذكر .

والاستفهام في قوله تعالى (هل من خالق غير الله) (هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء ؟) (من رب السموات والأرض ؟) يؤتى بمثله للتقرير على المخاطب بما يعلمه ، وهو امر ثابت عنده .

ومن المعلوم : أن فائق الحب والنوى وباري النسم عندهم : هو الله العلي الأعظم . فانظر - هداني الله وإياك - بعين الاعتبار . وتأمل بقلب شهيد قول الله تعالى (٣٠ : ٢٨) ضرب لكم مثلا من أنفسكم ، هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم ، فأنتم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم) (١٠ : ٣١ - ٣٥) قل : من يرزقكم من السماء والأرض ؟ أم من يملك السمع والأبصار ؟ ومن يخرج الحي من الميت ، ويخرج الميت من الحي ؟ ومن يدبر الأمر ؟ فيقولون : الله ، فقل : أفلا تتقون ؟ فذلكم الله ربكم الحق ، فماذا بعد الحق إلا الضلال ؟

فأنى تصرفون ؟ كذلك حقت كلمة ربك على الذين فسقوا : انهم لا يؤمنون ، قل : هل من شركائكم من يبدأ الخلق ثم يعيده ؟ قل : الله يبدأ الخلق ثم يعيده فأنى تؤفكون ؟ قل : هل من شركائكم من يهدي الى الحق ؟ قل : الله يهدي للحق ، أفمن يهدي الى الحق أحق ان يتبع ، ام من لا يهدي ، ولا أن يهدي ؟ فما لكم كيف تحكمون ؟) . (٢٢ : ٧٣ ، ٧٤ يا ايها الناس ، ضرب مثل فاستمعوا له . إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه . ضعف الطالب والمطلوب . ما قدروا الله حق قدره . إن الله لقوى عزيز) (١٦ : ٧١ فلا تضربوا الله الامثال . إن الله يعلم وانتم لا تعلمون) (١٦ : ٢٠ - ٢٢ والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون . اموات غير احياء ، وما يشعرون أيان يبعثون إلكم إله واحد . فالذين لا يؤمنون بالآخرة قلوبهم منكرة وهم مستكبرون) .

هل ترى في جميع هذا الذي حكاه الله عنهم : أنهم زعموا منه قليلا او كثيرا ، حقيراً او خطيراً ، لا لهتهم التي هم لها يعبدون ، وحوها يعكفون ؟ بل صيروا هذه الصفات عُطلا عما تستتبع وتستلزم وتقتضي أن يكون لاحقاً لها ، ومتعلقاً بها ، ومنضمماً اليها من التوحيد والتفريد ، وعدم التشريك والتنديد ، بالدعاء ، والعكوف ، والقرايين ، وغيرها .

فهذا شرك القوم واتخاذهم الآلهة ، الذي كان سبباً : أن سجّل عليهم ربهم القاهر فوق عباده : بالشرك والغنى ، والضلالة والكفر ، والظلم والجهالة ، ومنعوا صفاته حقها ، الذي مَنعهُ غاية السفه والإجرام . ألا ترى قوله تعالى (فذلّم الله ربكم الحق ، فماذا بعد الحق إلا الضلال ، فأنى تصرفون ؟) يترجم : بان مقتضى هذا الوصف العلي ، والنعمة الكريم ، والشان العظيم : أن لا يُهمَلَ ولا يُضَيَّع حقه الذي يستلزمه ، ويقتضي انصرافه اليه ، ولصوقه بجهته فكيف أيضاً يعمد عامد اليه . فيصرفه الى سواه ، ويضعه في غير محله اللائق به ، والمناسب له مناسبة لزومية ؟ .

واعلم : اتنا في هذه الابحاث إذ نذكر الصفة ، قد نقصد بها : الخالق ، الرزاق ، العليم ، القدير ، مثلاً فاعلمه .

واعلم ان ذكرنا لهذه الآيات الكريمة عظة لمن يقول : إني من المسلمين ، وإيقاظاً له ، ان كان ممن عمه داء عبادة المقابر . فيتفقد نفسه ، ويحذر من كيد عدوه ، ويعرف لماذا قص الله من أنباء من قد سبق ونعسى أفعالهم ، وجعلها آيات تتلى ، وبثها في العالمين ، وكررها في كتابه الحكيم المبين ؟ ليعلم ان الشيطان الذي أضل السابقين . وأوقعهم في الشرك الوبيل : لم يسأله ، ولم تضع أوزاره بين أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وان أمة محمد ، لم يتغير سنن الله فيها . ولا طبائع البشرية المعرضة للغفلة والنسيان ، والجهل والكفر والفسوق والعصيان ، فمن علم ذلك أخذ حذره دائماً . وكانت على بصيرة من أمره . فلم يقدم على عمل إلا على هدى من كتاب ربه ، ونور من سنة نبيه صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً .

فلينظر العبد : أي شيء هو في هذه المقامات ؟ وهل كب فيه غائلة هذا من داء الأمم وهو لا يشعر ؟ .

ثم إنا لسنا بصدد ذكر من كفره بالدعاء لنفسه ، كالقاتل : أنا أحيى وأميت كالذي حاج إبراهيم في ربه ، وفرعون القائل : أنا ربكم الأعلى ، فإن ذلك نزاع في الحق ، ومقتضاه طور أشد دركاً ، وأخبت مما اشرنا بكثير (٢١: ٢٢) يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم ، لعلكم تتقون ، الذي جعل لكم الأرض فراشاً ، والسماء بناءً . وانزل من السماء ماء . فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم ، فلا تجعلوا لله أنداداً وانتم تعلمون .

.. وهذا التنديد : هو صرف حقه سبحانه وتعالى الى الأنداد — وهذا الحق هو العبادة — ألا تراه يقول سبحانه (اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم) وأتى بإلغاء المشعرة لاقتضاء تلك النعوت الاختصاص بالعبادة .

اتدري ما حق الله على العباد ؟ حق الله على العباد : هو ان يعبدوه لا يشركوا

به شيئاً ، وليس تنديدهم إلا بذلهم ما هو حق ربهم منهم للسوى والغير ، دون خلق الصفات العَلِيَّةِ ، التي لأجلها كان الاختصاص بالعبادة ، أو اللقاء ما لا يصح له من سواها عليه ، إلا ما استتبعه ذلك البذل والصرف ، من توصيف الندب بالالهية والعبودية . فإنه يقتضي ما لا يخفى ، من خَلْع والقاء . لكن ليس بذلك الاعتبار المار ، وإنما هو في معنى الترجمة عن فعلهم الشنيع والتسوية في التعلق ، لا التحقق والتمثيل هو بالإضافة لجهتهم وجهة صنعهم ، لا بالإضافة الى المصنوع له (٥٢: ٢ ، ٥٣) ولقد جاءكم موسى بالبينات ، ثم اتخذتم العجل من بعده ، وأنتم ظالمون) (وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِم الْعَجْلَ بِكُفْرِهِمْ) (١٤٨: ٧) اتخذوه وكانوا ظالمين) (٣١: ٢٠) قالوا : لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) .

اتراهم ماذا صنعوا هنالك ؟ اذاتوا بأنه الخالق الرازق المالك . ام اعطوه من انفسهم تأليه المريد السالك ؟ ام زادوا على هذا القدر طوراً وراء ذلك ؟ وقد ابان كثير من الآي الكريمة واعرب : عن ان قصارى شركهم ، المذكور فيه ، ومنتهى امده : هو معاملتهم للأنداد بما لا يستحقه منهم إلا الرب الكريم الجواد (١٦٥: ٢) ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله ، والذين آمنوا أشد حباً لله) .

أعلمته : حكى عن هذا أنه لا يحب الله ، أي على ان المعنى : كحبهم الله (٣٩: ٨) وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين كله لله) أي : وهو العبادة (٣: ٣٩) ألا لله الدين الخالص) (٥: ٩٨) وما أمروا إلا ليعبدوا الله ؟ مخلصين له الدين حنفاء) (١٩: ٣) ان الدين عند الله الإسلام) .

وقد عليم أن الدين ذو أحكام ، وتحليل وتحريم ، وتوحيد وتفريد ، واعتقاد وسرائر وأعمال ، وظواهر وسرائر .

وهذا وجه قولنا في العبادة : إنها ما يتدين المربوب لخالقه وربّه . ووجه قولنا : العبادة ، إشارة الى جملة عيّنات أفرادها هذه الأوضاع الشرعية المفصلة ، بل

مع التأمل الصادق يكون - إن شاء الله تعالى - شرحاً لكل ما سلف لنا من ألوان التعبير عن معاني العبادة (٣ : ٦٤ قل : يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم : أن لا نعبد إلا الله ، ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله) أي كما كانوا اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ، يشرعون لهم ما لم يأذن به الله .

أعلم بشر : أنهم سجدوا لهم ، ودعواهم ، وصلوا لهم ، وصاموا ؟ بل هل كان لهم اليهم حجٌ ونحر ، وقربان ؟ كما صنع عباد المقابر .

وإن قام البرهان الصحيح بأنهم عبدوهم بأمثال ما ذكرنا : خلاف ما دل عليه حديث الترمذي في تفسير قوله تعالى : (٩ : ٣١ اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ، والمسيح ابن مريم ، وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً ، لا إله إلا هو ، سبحانه عما يشركون) من جامعه وحسنه ، وستأتي الإشارة إليه ، إن شاء الله تعالى .

فالعبادة : ذات تنوع لا ينحصر في ذلك ، ولا يكاد عباد المقابر ينفصلون عن أي صنوفها ، أعنى من لم يجاهر من ذلك باقصى غايات الشرك ، كمن شرحنا مقاله فيما سلف ، (٣ : ٨٠ ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً ، أيا أمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون ؟) أي : لن يكون من الله هذا .

وقد جعل الله لهم اسماعاً وإبصاراً وأفئدة ، لينتفعوا بها ويقدرُوا نعمة ربهم فيها ، فيتفكروا في سننه وآياته الكونية ، ويتدبروا ويتفقهوا آياته القرآنية فيخلصوا عبادته تعالى (٤ : ١١٧ ، ١١٩) إن يدعون من دونه إلا أنا ، وإن يدعون إلا شيطاناً مريداً ، لعنه الله ، وقال : لا تَتَّخِذُوا مِنْ عِبَادِكُمْ نَصِيباً مَفْرُوضاً ، وَلَا ضَلَّتْهُمْ وَلَا مَنِيْنَهُمْ ، وَلَا مَرْتَبَهُمْ فَلْيُبَيِّتْ كُنْ أَذَانَ الْأَنْعَامِ ، وَلَا مَرْتَبَهُمْ فَلْيَغْيِرْ خَلْقَ اللَّهِ) .

ومن تغيير خلق الله تعالى : الوشم والتفليج للأَسنان تحسیناً ، كما أشار الحديث

الصحيح^(١)، وانحصار دعائهم في الشيطان، لكونه الدال والداعى إلى هذه الضلالة

ومن عمل ما يحاول غيره حصوله ، ويحرص عليه ، ويسعى إليه ، ويتشوف له ، فهو له عامل بالعمد لا بالقصد ، وفي الحاصل والغاية والعاقبة ، لا التوجه . والانبعاث والغاية (٤: ١٤٦) الا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله، وأخلصوا دينهم لله ، فأولئك مع المؤمنين) والاعتصام به ، والإخلاص له ظاهر ، والتوبة مما كانوا عليه والإصلاح لما فسد كذلك (٦: ٩٤) وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء) (٦: ١٢١) وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوكم ، وان أطعنموهم انكم لمشركون) (٦: ١٣٦) وجعلوا الله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً . فقالوا: هذا الله بزعمهم ، وهذا لشركائنا، فما كان لشركائهم فلا يصل الى الله ، وما كان لله فهو يصل الى شركائهم . ساء ما يحكمون).

ومما يوضح ذلك ويدل عليه أن كثيرا من العامة يتخذ قسطا من مزرعته ، أو من غنمه لابن علوان ويقبضه قوم يقال لهم: المناصب ، هم من الدعاة الى الشرك بالله أو ردوسهم ، فيحملون العامة بعباراتهم وتهويلهم ومسالكتهم الشيطانية ، التي ان لم يكن شيء منها شركا بالله ، فما يوجد بهذا اللفظ معنى يدل على المسارعة وبذل المطلوب من الخطام ، لأن المقصود بتلك المقدمات من ذكر البراهين والإفك المبين . ومن تأخر فليحذر هجوم رسول الشيخ في الليل ، حتى

١ — واذا كان الوشم والتفليج للاسنان من تغيير خلق الله ، فأولى ان يكون التقليد الاعشى أشد تغيير خلق الله . لانه قلب الانسان ونكسه . وجعله أضل من الاتعاب ، ومثله كمثل الكلب ، كما صرح الله سبحانه بذلك في كثير من آي الذكر الحكيم ، وبهذا التقليد غير الشيطان في التقليد خلق الله . فصار الميت عندهم حيا ، والفشب والحجر والحيوان آلهة تعبد وتلتبس منها البركات ، وصار خلق الله في الايام والليالي على غير ما خلق ومطر وكل ذلك من ثمرات الفساد الفطرة ، وتغيير خلق الله فيها . والحمد لله الذي عانانا وانتقذنا من هذه الظلمات الى نور هداية الفطرة والاسلام .

يذرون القوم بلا قلوب ولا عقول ولا أديان، ولا نظر أصلاً. بل أشباه الأنعام والمجانين، يصدقون الكذب، ويعتقدون المعلوم، ويعطون من حرم الله، ويمنعون من أمر الله بإعطائه من الآباء وذوى القربى. فهم بكل هذا يسلخونهم من شعار التوحيد إلى لباس الشرك والتنديد، والإعراض عن الله الحميد المجيد، حتى إنك لتجدهم يحاذرون ويرجون من جهة الشيخ ما لا شيء منه مع بارئهم وفاطرهم، لجهلهم بحقه، دون ما اتخذوه من رسوم الشيخ، ويحرصون على براءة نفوسهم من نذره وإتاوته، والقيام في طاعة وبر وإرضاء من يأتي من قبله من منصوب، أو مجذوب، أو غيرهما، ويطرفون نحو الراية ويتمسحون بها، ويرجون من كل ذلك نفعاً ودفعاً.

وإذا أتاهم لجهة الله من يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، ويدعوهم أن ينفقوا في سبيل الله، ويصلوا أرحامهم، ويقيموا الصلاة ويجمعوا ما قدروا عليه - أقل مما يدفعونه إلى المنصوب بكثير - لفقير أو أرملة - وبالجملة: يأتهم بما أتى به الرسل الذي يسألون عنه بين يدي أسرع الحاسبين - أجفلا وفروا، أو قابلوه بمقابلة مريضة أو كالميتة، بلا نشاط ولا رغبة، ولا رعاية ولا إقبال قلب، ولا يقومون لله في براءة ذمهم، وما علقه تعالى بها من مال وغيره بعضاً مما يقومون به للشيخ حتى أن كثيراً منهم ينفق في الزيارة واسع النفقة، ويشابر على أن لا تقوته في مواسمها، ويتها لها برغبة ونشاط أكثر مما يكون إلى بيت الله الحرام، بل ربما لا يعرف الحج قط مع الاستطاعة، بل ربما كثيراً ما يضيع الصلاة المكتوبة وعدة فرائض، أما الاشتغاله بفرض الزيارة الشريكية، وأما مطلقاً، وأما رسوم الشيخ وعاداته فالوفاء حتم لا فكاك منه، فبيعة العقبة للشيخ في أعناقهم خوفاً وطمعاً، بحيث يهدرون ما لا يحصى من أوامر الله، وحقوق الخالق، وما ألزم به ذمهم لحلول ما يضادها في ساحتهم ونزوله بمنازل اعتبارهم.

وشرح هذا الباب بطول، حتى كاد يستأصل منهم جميع شرائع الأديان

م - ١٤ - معارج الالباب

والعقول . — بل لقد استأصل — كما قد صنع ذلك في عدد لا يسعف الحاصر ،
ولا يلم به الحامل .

وأما باب ذكر الله تعالى للذاهب التي كان عليها المشركون ، وهي من
فروع أصلهم المضلل فهاوية بعيدة القعر ، كما في قوله تعالى (٦ : ١٣٨ ، ١٣٩) ،
وقالوا : هذه أنعام وحرث حَجَر لا يطعمها إلا من نشاء بزعمهم ، وأنعام
ُحرِّمَتْ ظهورها ، وأنعام لا يذكر اسم الله عليها افتراء عليه . سيجزيهم
بها كانوا يفترون . وقالوا : ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم
على أزواجنا . وإن يكن ميتة فهم فيه شركاء . سيجزيهم وصفهم انه حكيم
عليم) .

وفي هذا إشارة واضحة وتحذير بليغ ، وعظات قوية : أن كل ما يحدث أي
حدث في أي عصر ، في دين الله ما لم يأذن به الله : من تحليل أو تحريم ، فإنما
هو افتراء الكذب على الله ، الذي سيعاقب الله عليه أشد العقوبة بالنكال والخسران
في الدنيا والآخرة (١٦ : ١١٦) ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا
حلال وهذا حرام ، لتفتروا على الله الكذب . إن الذين يفترون على الله الكذب
لا يفلحون) (١٠ : ٥٩ ، ٦٠ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق ، فجعلتم
منه حراما وحلالا قل : آله أذن لكم ، أم على الله تفترون ؟ وما ظن الذين
يفترون على الله الكذب يوم القيامة . إن الله لذو فضل على الناس ، ولكن
أكثرهم لا يشكرون) .

فإن ما ذكره هل تراه إلا في وزان الاختيارات الباطلة ، واستحسانات
بالآراء الجاهلة ، والأقوال في ديننا بغير دليل ولا حكم من الشارع بلا تثبت
ولا حجة ؟ .

وغير خاف عليك أن الله تعالى سجل على القوم بذلك في معرض بيان صنوف
إفكهم وضلالهم وشركهم به . كما قوله تعالى (٦ : ١٤٨) لو شاء الله ما أشركنا
ولا آبائنا ولا حرمنا من شيء) فمطف التحريم على الإشراف ، أما لنوعيته ،

فيكون تنصيصاً بعد شمول، وإما لغيريته وعدم دخوله ان لم يعكز عليه قوله (٦: ١٥٠ قل : هَلُمُّ شَهِدَاءَ كَمَ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَمٌ هَذَا . فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ، وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا ، وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ، وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ) .

ولا ضير في تعاطف ما تتداخل فصوله او بعضها، كقوله (٧: ٤٤) انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن، والباطم والبغي بغير الحق، وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وقوله (٤٠: ٦٩-٧٦) ألم تر الى الذين يجادلون في آيات الله ، أنى يصرفون ؟ ان الذين كذبوا بالكتاب وبما أرسلنا به رسلنا فسوف يعلمون ، اذ الأغلال في اعناقهم والسلاسل يسحبون في الحميم ، ثم في النار يسجرون ، ثم قيل لهم : أينما كنتم تشركون من دون الله؟ قالوا : ضلوا عنا ، بل لم تكن ندعو من قبل شيئاً . كذلك يضل الله الكافرين ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تفرحون . ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين) .

تأمل قولهم : (بل لم تكن ندعو من قبل شيئاً) في جواب (أينما كنتم تدعون من دون الله ؟) وقوله (٤٠ : ٧٥) تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تفرحون) ما أشده ! (حتى اذا جاءتهم رسلنا يتوفونهم قالوا : أينما كنتم تدعون من دون الله ؟ قالوا ضلوا عنا ، وشهدوا على انفسهم انهم كانوا كافرين) اعتبر قوله (أينما كنتم تدعون ؟ من دون الله) وشهادتهم على انفسهم (انهم كانوا كافرين) .

فحذار من فتنة المقابر حذار ، إن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر (٧ : ٥٩) . لقد ارسلنا نوحاً الى قومه . فقال : يا قوم اعبدوا الله ما لكم من الاله غيره)

وضبط منشأ أخبارهم في قوله تعالى (٢١ : ٢٥) وما ارسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه ، أنه لا اله الا أنا فاعبدون) .

تأمل هذه المقامات وما مثله لك ربك بأولئك الاقوام ، وما الذي نهوا عنه وسموا مشركين لأجله : ألكونهم جعلوا لمعبوداتهم الخلق والرزق ؟ ام غاية امرهم : التسمية والدعاء ، والعمل لها وبذل حق الواحد الخالق لسواه منها ؟ والمدار على المعنى أو التسمية لأجله ومكانه لالذاتها ؟ فهي بمنزلة الفرع المتولد .

بالطبع ان أيقنت أن حصول ذلك المعنى كان في الاعتبار هنا - وامره ان شاء الله تعالى لديك ظاهر - اذ ليست هذه جهة تَعَبُّد وربط شرعي للحكم والعبارة والاسم ، ان كنت مستوضحاً هذا ، ومحلياً لسابق فكرك فيه . حتى لا يبقى لك ريبة .

وحاصل الامر : أن العبادة ليست صالحة محودة الا اذا كانت عن سبب صحيح ، ومقتضى حق ، والمحل هو حقيق بها كذلك . والا فهي فاسدة ذميمة . إذ مجرد اقامة صورتها من دون اعتبار صحة ماهي عنه وله : جَهْلٌ فظيع او عبث جنوني ، او شرك وثني ، او فرعونية نمروذية ، لدعائها ودعواها . فيها طور منتهى الاطوار لجمعه بين التعطيل والشرك .

فالمشركون أضاعوا النظر في السبب والمحل ، وهو هو بالآخرة : انها يفترق بالاعتبار ، او بالصفة والموصوف فيغايره . ولهذا نادوا على انفسهم - اذ عبدوا أحجاراً تحتوها بأيديهم صوراً وتماثيل لمعظميهم - بالإيغال في الضلال والسخف والسفه . لأن هذه سمّة من لا يعقل ولا يميز قط ، وما لها ولا لغيرها مما سوى الله من سببية ، او صلاحية .

(٤٠ : ٤١ - ٤٤) يا قوم ، مالي أدعوكم إلى النجاة وتدعونني إلى النار ؟ تدعونني لأكفر بالله وأشرك به ما ليس لي به علم . وأنا ادعوكم إلى العزيز الغفار . لا جرم أن ما تدعونني إليه ليس له دعوة في الدنيا ، ولا في الآخرة وأن مرَدُّنا إلى الله ، وأن المسرفين هم اصحاب النار . فستذكرون ما اقول لكم . وأفوض امري إلى الله . إن الله بصير بالعباد) .

قنعوا في دينهم بإقامة صورة العبادة ، ورضوا بحل باطل . ولهذا كانت مساعيهم على أوضاع سمجة . ونمط مخيف . فنهتهم الرسل على ذلك . ودلّتهم على خلاصهم من هوة ^(١) الممالك (١٠: ١٨) ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ، ويقولون : هؤلاء شفعاؤنا عند الله . قل : أتنبئون الله بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض ؟ سبحانه وتعالى عما يشركون (١٠: ٣٨) ويوم نحشرهم جميعاً ، ثم نقول للذين أشركوا : مكانكم أنتم وشركاؤكم فوزيلنا بينهم . وقال شركاؤهم : ما كنتم إيانا تعبدون . فكفى بالله شهيداً بيننا وبينكم . ان كنا عن عبادتكم لغافلين .

ثم انحدر الى اعتبار درجة أدنى من عبادة غير الله بعمل وسجود وتقرب بنحر وغيره ، وتصفح ما شتمل عليه قوله تعالى (١٠: ٥٩ - ٧٠) قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق . فجعلتم منه حراماً وحلالاً ، قل : الله أذن لكم ؟ أم على الله تفترون ؟ وما ظن الذين يفترون على الله الكذب يوم القيامة ؟ إن الله لنور فضل على الناس ولكن أكثرهم لا يشكرون . وماتكون في شأن وماتلو منه من قرآن ولا تعملون من عمل إلا كنا عليكم شهوداً إذ تفيضون فيه . وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين . ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون . الذين آمنوا وكانوا يتقون . لهم البشري في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، لا تبديل لكلمات الله . ذلك هو الفوز العظيم . ولا يحزنك قولهم . إن العزة لله جميعاً هو السميع العليم . ألا إن الله من في السموات ومن في الأرض ، وما يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء . إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون . هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصراً . إن في ذلك لآيات لقوم يسمعون ، قالوا : اتخذ الله ولداً سبحانه ،

(١) بهامش الاصل «الهوة» المكان المنهبط عن الأرض ، أفاده شيخنا عبد العزيز بن صالح بن مرشد . نفع الله بحياته .

هو الغني ، له مافي السموات ومافي الارض . ان عندكم من سلطان بهذا .
 أتقولون على الله ما لا تعلمون ؟ قل : ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون
 متاع في الدنيا ، ثم الينا مرجعهم ، ثم نذيقهم العذاب الشديد بما كانوا يكفرون)
 ومن أمعن النظر في آيات الكتاب ، وماقص من محاورات الرسل مع
 أهمهم وجد ان أس " الشأن " ، ومحط رحال القصد ، شيوعاً وكثرة وانتشاراً
 وشهرة : هو دعاء الله وحده ، وإخلاص العبادة له ، وان الغافلين كانوا ينتقيض
 هذه الصفة من دون ان يضيفوا لما عبده شيئا من صفات الربوبية . كخلق
 ورزق وغيرهما . او يجعلوا لها من ذواتها وصفاتها مقتضياً ومثلزماً للعبادة ،
 بل أعربوا عن اتخاذها آلهة لتقريبهم الى الله وشفاعتها عنده (١٠ : ١٠٤ - ١٠٧)
 قل يا أيها الناس ، ان كنتم في شك من ديني ؟ فلا أعبد الذين تعبدون من
 دون الله ، ولكن أعبد الله الذي يتوفاكم . وأمرت ان اكون من المؤمنين .
 وان أقم وجهك للدين حنيفاً ، ولا تكونن من المشركين . ولا تدع من دون
 الله ما لا ينفعك ولا يضرك . فان فعلت فانك إذا من الظالمين . وان يمسك الله
 بضر فلا كاشف له الا هو ، وان يردك بغير فلاراداً لفضله ، يصيب به من
 يشاء من عباده وهو الغفور الرحيم) .

تدبر قوله : (ولا تدع من دون الله - الخ) - مع حكمة تعالى على من
 سواهم بعدم النفع والضر - ووازن بينه وبين أقوال عباد المقابر ، التي هي
 صرائح في دعاء سواه ، والالتجاء اليه ، والاضطرار والافتقار بما يتعذر
 استقصاؤه ، وهو بمرأى ومسمع . وقد قدمنا قطرة منه . وشرح الظاهر
 المشاهد مستغنى عنه ، إلا اذا ذكرت اشارة اليه للدفع في نحر المتعنت المكابر
 لحسه ووجدانه .

وقد وجدنا العبادة والدعاء يتعاقبان في الكتاب العزيز ، ويمتوران مشرعاً
 واحداً ، ومنتحسئ متماثلا ومساقاً مناخياً ، ومحطاً متراوحاً . كقوله تعالى : (١٠ :
 ١٠٤) فلا عبء الذين تعبدون من دون الله ، ولكن أعبد الله الذي يتوفاكم
 وأمرت ان اكون من المؤمنين) وقوله (٧ : ١٩٤) ان الذين تدعون من دون

الله عباد امثالكم ، فادعوههم فليستجيبوا لكم ان كنتم صادقين) وقوله : (٣٥ ، ١٣ ، ١٤) ذلكم الله ربكم له الملك . والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير . ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ، ولو سمعوا ما استجابوا لكم . ويوم القيامة يكفرون بشرككم ، ولا ينبئك مثل خبير) وقوله (٤٦ : ٥٠ : ٦٠) ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له الى يوم القيامة . وهم عن دعائهم غافلون . واذا حشر الناس كانوا لهم أعداء ، وكانوا بعبادتهم كافرين) مع قوله تعالى : (١٠ : ٢٩) ان كنا عن عبادتكم لنافلين .

فتأمل قوله : (والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير) وتضمنه بيان معنى ذلك الدعاء والقصد به ، والغاية الباعثة عليه ، والصفة التي تكيف بها . فإنه مترجم عن انهم يسألون المدعو أغراضهم . فكشف لهم - إذ لم يكونوا منزلين منزلة من يجهل - عن حقيقة الأمر ، وأنه لا يملك مما سأله شيئاً ، ولا يستطيع لهم قط إجابة .

ولا نخال ان القوم يعتقدون - إذ دعوا أوثانهم - أنها تدبر الأمر ، وتملك التصرف فيه ، فأبي دلالة في دعائها عليه مع تسميتها ايضاً شفعاء ؟ فهل يمكن مع هذا ان يجزم بكون القصد على نمط العبارة .

وهذا بعينه - دع ما جاوزه - قد ملأ أرجاء البسيطة ، ودان به العامة في سكان المقابر ، ودعاء أصحاب الأجداد في كشف الملأ ، ودفع المهات ، وقضاء المطالب والمآرب والحاجات ، برأ وبجرأ ، وسهلاً ووعراً . وإن تراجم الكتاب العزيز ، وبراهينه بتلك المثابة والمنزلة والبيان الذي قلناه عليك من آياته البينة ، وكلماته المفصلة المعينة ، التي لا تبقى شكاً ، ولا شبهة ولا ارتياباً ، عند من وازن وتدبر .

فتمين اتحاد الجهتين جزماً في أن صنع المقابرية - الذي مر لك منه ما تفاحش نكره - هو الذي سلكه الوثنيون حذو ك النعل بالنعل ، والقذوة بالقذوة ، وتبعوا

آثارهم فيه حرفاً بحرف وخطوة بخطوة ، ودخلوا الجحيرة التي دخلوها ،
وولجوا الأبواب التي ولجوها ، بحيث ان فصل أحدهما من الآخر فصل الشيء
من عينه ، اللهم إلا على جهة مجاوزة المقابرية لحد أولئك في أكثر الحالات كما
نبهناك على الحجة في ذلك ، ودللتناك على صدر من صنيع العامة ، مما يشعر
بذلك . فنعم .

ولا إله إلا الله ، كيف التبس مثل هذا ، وهو من أبين البينات ، وأوضح
الواضحات ؟ متداول الدلائل ، متجاذب الأهداب ، متلوث بكثرة وعشية ،
مقروء في الصلوات ، دائر على الألسنة ، يآثره الحر والعبد ، والذكر والأنثى ،
والصغير والكبير ؟ !

لا جرم لما كان ملاك أمر الجميع وحاصل مبلغهم ، وغايتهم : هو التلاوة
دون الفقه والتدبر والاتباع ، والصورة دون المعنى ؟ والمقدمات دون
المقاصد ، والجسد دون الروح : خفى عليهم ذلك ، وعموا وصموا عنه . وانثى
لهم ذلك ؟ وقد منعهم سادتهم وكبرائؤهم من أهلهم ، ومن يقوم عليهم
ويسوسهم ، وقالوا : كتاب الله حِجْرٌ محجور ، لا استفاد منه ، ولا يقتبس
من أنواره ، ولا ينال مافيه من العلم والدين ، لأن رجاله قد ذهبوا ، وليس
هذا الزمان صالحاً ان يكون فيه أحد كأولئك في أصل هذا الباب ، وإن
صح على قدر ما أوتي ، والزاعم لذلك مباحث أفك .

فلعمري الله ، للخير أضاعوا ، وللشر أذاعوا ، وإلا فلولا ذلك لكانت هذه
المسألة من أظهر الظواهر ، لما ان العناية في كتاب الله بشأنها أتم وأكمل ،
والقصد إليها بالتكرير والتقرير والبيان في كتاب الله أكثر وأشمل . فإنها
روح المطلوب من الرسائل ، وعماد مأسأله العباد رب الارض والسماوات ،
ودرجة الصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وأفراد العبادة : بعد تلك
الأسطوانة العامة والله يهدي من يشاء الى صراطٍ مستقيم .

بل قال الناظرون - ممن تحت أيديهم - لهم : إن كنت تطالب ، كيف

تصلي ، وتزكي ، وتصوم وتحج ، وتطهر من الحدث والجنابة ؟ فدونك ماقد قيل من قبلك ، فإن ذراته - فضلا عن جلالة - مستفادة محصلة من الكتاب والسنة . وان كنت تروم تصحيح عقيدتك . فاهل الى الفن المدون لذلك ، المبني على تلك الاصطلاحات والاختيارات . ثم ان كنت تريد سوى ذلك ، فلك ولا بد ناحية تؤمها ومنهج تعبره ، خاص بك عن سائر الطوائف ، اذ لو سلكت ملكهم ، عطبت وهكذا : أشعري معتزلي امامي ، حنفي ، شافعي ، مالكي ، حنبلي وغيرهم .

فإن قلت : اريد مبدأ القضية ، وأس الامر ومصدر الخطب .

قالوا : ذلك شيء عجيب ، ثم ماذا تأمل ؟ لانك ان انتهت غايتك الى حاصل مادعوناك اليه ، فما زدت ان طولت المسافة على نفسك ، وتجشمت متاعب السفر ، والامر ايسر من ذلك واقرب . وان كانت الغاية بخلاف ذلك ، فهناك العطب والمهالك ، لان باب استنادك الى نفسك وذوقك : باب مرتج ، ومذهب ممتنع حرام . فافله المستعان .

وقد رأينا بعض المفسرين اعتمد تفسير الدعاء بالعبادة ، وكأنه الحديث الذي من ذكره ان شاء الله تعالى ، وهو الوجه . فرأيناه يعمد مثلا الى تركيب (١٩٤ : ٧) ان الذين تدعون من دون الله عباد امثالكم) فيقول : تعبدون ، وهكذا في غير هذا التركيب ، وبه جاء النص الصريح ، المروى عند ابي داود والترمذي واللفظ له ، وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجة وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال : صحيح الاسناد الدعاء هو العبادة ، ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم : (٦٠ : ٤٠) وقال ربكم ادعوني ، استجب لكم ، ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين) . وهذا الحديث رواه عدد جهم من جلة الأئمة ، واسانيد شجرة ، وخارجه معروفة وفيه البيان الصريح ، بأن احد الجزأين في تركيب الحديث عين الآخر ، ومنحصر فيه ، ولهذا أتى بالصورة والصيغة المؤذنة بذلك من تعريفها ، واقعام ضمير الفصل زيادة في الإفادة .

ولا يخفى عليك ان سياق الآية الكريمة معرب عن كون الدعاء المذكور فيها هو هذا المعروف ، الذي قدمنا الكلام فيه : بأنه وضع واقتضاء صوري ، لازم طلب النفع والدفع ، وسؤال الغير مراد مع كون المحل باعتبار الهيئة والطبع والصدور ، لا القصد الذي وراءه . ففرق بعد الجمع الصحيح التعليق ، لمكان القدرة التامة ، وسائر الوجوه التي تتأهل للدعاء . هذا ان لم يطابق القصد الصورة ، والا فلإيغال في التيه : ان وضع قصدا في غير محله ومركزه الصحيح .

وقد قدمنا ان الدعاء - الذي نبعث نحن فيه الان - : هو عند المنسوعة والإسلاميين : طبع وهيئة لازمة طلب العاجز للقادر ، وسؤاله منه . ولهذا تكرر ذكره في كتاب الله تعالى ، اذ وصف حال الوثنيين مع أوثانهم مطلقاً عن تعيين صفته وكيفيته ، للإشارة الى انه معنى متميز بَيِّن منكشف ، كالصلاة والصوم مثلا .

ولعلك تقول : هذا تطويل في شيء لاخفاء فيه ، فإن دعاء الله ، ودعاء زيد عمراً في قبره لشفاء مريض ، او إياب غائب ، او تفريج كربة ، ودعاء المشركين أوثانهم لمثل ذلك : شيء ظاهر قريب ، وبعد الأئس بلاتعة دين الإسلام يتنازع التوحيد مما سواه . فقل لي : ماتريد بهذا التكثير ؟ .

فأقول : الامر كما تذكر ، بالنظر الى الجملة ، وأما مع ملاحظة متعلقات البحث ، وذيله وتفصيله ولوازمه ، وتفريع الكلام فيها . فلا بُد في عَدْوِ او بعضه ضرورياً . وليس القصد الا الى تقرير ان دعاء الله وحده : هو التوحيد الخالص ، وما سواه شرك .

ولا يصلح لنا هذا الا بإيضاح ان وضع الدعاء على كيفيته وحاله : لا يصلح ولا يوغ بسببها دعاء السوى . ولولا هذا لما شاع تفريع الموحدين للملحدين ، وتوبيخ المُحِقِّينَ للمُبطِلين ، ولما أطلق الرسل واتباعهم : ان دعاء غير الله تعالى شرك به ، وانكر الحاد في دينه ، لأنه خالف وضعه تعالى لذلك ، ورسمه

المعين فيما هنالك ، لأنه وضع الدعاء على كيف مخصوص ، وحالة فيها تعبد وتعرض لنيل ما يقصد الداعي لقدرة المتعلق وغيرها المقتضية لندائه ، وتوجيه الدعاء اليه . فيجب صرف الشيء في اهله ومجمله باعتبار حكمه تعالى اللازم ، وقضائه المحتوم ، ورسمه المطاع المتبع . امراً وشرعاً وتكليفاً ، لاوقوعاً ، والمخالفة له في ذلك مناقضة ومحاددة ، ومشاقة ومضادة .

فقولنا في هذه المباحث : الدعاء موضوع لسؤال القوي القاهر القادر ، المتصف بصفات الحمد والمجد ، والتفرد بالربوبية ، نريد به : انه يوضح وكيفية ، وهياة وصورة ، لايفارق بالنظر الى نفسه وحالته البارزة ، وكيفيته المتصورة في حال ظهوره بها : ان يكون لذى الملك والملكوت منصرفاً اليه . واما بالنظر الى قصد الداعي الذي هو وراء القصد الأول ، الذي هو التوجه ، ومنتحى صورة المسألة : فالمفارقة جاءت من جهته فقط ، لامن حيث ذات الدعاء وصورته ، التي هي بمنزلة الحلقة المشاهدة ، والطبيعة اللازمة .

ومثاله : من صلى ركعتين بركوع وسجود وقيام واعتدال لغير الله ، ذى العزة والجلال . فلا يكون مثل هذا الله في الحكم الحق ، وللقضاء اللازم الاتباع ، والرسم الصحيح ، والوضع والهيئة العملية ، لانه لايسمى دعاء الا ما كان كذلك ، حتى يطرا في خاطر المشرف على كلامنا : خروج نداء الوثني اله من ماهية الدعاء ، فلا معنى للقول عليه بأنه دعا غير الله ، ولم يتلبس بدعاء قط .

وهذا جماع الكلام في هذه المسألة ، وضم اطرافه ، وتأليف شعوبه .

فإذا تنقح الوجه في ذلك ، واتضح لك معنى الدعاء وضماً وشرعاً ، وما لا يصلح ان يكون الا عليه مطلقاً ومنزلاً ، باعتبار الحكم الصحيح ، لا باعتبار قطع النظر عنه ، بل لوحظ الدعاء مطلقاً عما ذكر : فدعاء المشركين اوثانهم مما يدخل تحته ، وضلالهم باعتبار خلافهم لمقتضى الوضع والأمر الحكيم ،

المعتبر الصحيح . عرفت - والله يرشدني وإياك - : ان ذلك المتكرر ذكره في كتاب الله تعالى ، الدائر في كثير من مدارك الآيات المتلوة : هو ما ذكرنا تفسيره ، من ان الاستغاثه ، وسؤال المقاصد ، وطلب المراد ، وما شبه ذلك . فحيث يمدح ويثنى على فاعله : فلوروده على الجهة الصالحة ، وضماً واستعمالاً ، باعتبار الحكم الحق . وحيث يذم ، فخلوه من موجبات الحمد والثناء ، مع فصل جهة سؤالك من زيد درهما ، ودعوة صالحة ، فتلك قد تكلمنا في انفصالها عما نحن بصدهه فيما سلف ، وبينا انها تجري مجرى صل ، وصم ، وتصدق علينا ، ان الله يجزي المتصدقين ، لا تلبس بباب الادعية الدائرة في الكتاب العزيز ، حسنها وقيسها ، ولم يزد بذكر القوي القادر ، التام الغنى والقدرة ، في شرح معنى الدعاء إلا للاعراب عن كون : تصدق علينا ، غير : سلمنا من ظلمة البحر ، وأغثنا من شدة القحط ، وعقم الأرحام ، ومرض الأخلاء ، ومع الله ، وأعينوا ، ويأولي الله الغوث ، فإني قد أنخت راحتي بمشهدك المعظم . وجئت لك كشف هذه النازلة ، او لحصول الربح في تجارتني ، والنصر على عدوي ، وقد أضناني ماترى . فقم بمحاجتي ، واجعل سرّك منجى لمطلبي ، على الله وعليك ، وسعادة الله وسعادتك ، حسب الله وحسبك ، يا شيخاه يا شيخاه ، الغارة والغوث والمدد ، أجذبت الارض ، وجاع الأهلون ، واضطر البنون ، وكثر الموت في الماشية . فالبدار البدار ، ياقطب العارفين . فلك التصرف والتصرف ، والمدد والولاية في تدبير المطلوب ، والوكالة من الوكيل ، ونحن فقراؤك وخدامك . وان قال قائلنا : وعبيدك . فواقع وسائع صريحاً بلا كناية ، ممن لا يحصى منا ولا خير عليه لأنه إخلاص فيك ، وصدق انجذاب إليك ، فهو زيادة في الإصابة والثبوت ، وقد طال علينا الأمر ، وأبطأ الفرج ، فمالك عنا غافلاً ؟ وقد كان من أمرنا ، ما هو كذا وكذا ، تفصله لك ، ونشكوه اليك ، وما لها ، لا أنت - او الا الله

وانت (١) - فلا نرجع خائبين ، ولا نعود بخفي حنين ، وأنت أنت ، ونحن أضيافك ، وزوارك ، الذين قدرأينا ما صنعت مع فلان ، وقد قصدك في خطبه المدح لهم ، ومع غيره في غير ماقضية ، يستغاث بك فيها ، فعادتك الجميل ، ونفعمك الجزيل ، وقد قننا بأداء الواجبات المالية والقلبية التي لاتصح زيارتك إلا بها ، ولا يسوغ الوصول اليك الا بتقديدها ، حتى آثرنا السعي الى رحابك والوصول اليك على بر الابوين ، وطاعة الوالدين ، وحملنا اليك من القربان ما قدرنا عليه من الطعام والنقدين ، وغير ما شيء من فروض العين ، وعكفنا على المشهد المقدس بالإجلال ، والتعظيم لك ، والخضوع والوقار ، والانكسار والاطراق ، وما تركنا ما يجب علينا في هذه الشرعة . فلا تحرمنا برك وجدد علينا ، فانك لاترضى بما عرف عنك من واسع الجود والكرم والإحسان الى المحبوبين عليك ان تعامل لديك بالحرمان والقطيعة ، وقد أخلصنا فيك ، ولعل قائلهم يقول ايضا : ولم نشرك بك غيرك ، لأن من أشرك فانه المقصود ، والسلام .

فإن حصل لهم ما اقترحوا . فكرامة الشيخ ، وحسن صناعته ، مع قاصديه ، وبره لوافديه .
وإلا فهناك علل عندهم طويلة الشرح ، وما شرحناه عنهم - بما هو الحقيقة -

(١) هذا بعض ما يقوم به عباد القبور والانصاب ، والا فلو عاش الى اليوم لراى وسمع ما هو اشنع واقبح من ذلك . وسبعان ربنا رب العالمين ، الذي بيده ملكوت كل شيء ، وهو يجير ولا يجار عليه يجيب المضطر اذا دعاه ، ويجير المتكسر اذا لاذ بهما ، ويغيث الملهوف اذا ناداه ، هو الذي مطاؤه الجميل . لأن كل اسمائه وصفاته وانعماله جميل .
والخير كله بيديه . والشر ليس اليه (الله لا اله الا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم . له ما في السموات وما في الارض . من ذا الذي يشفع عنده الا بآذنه . يعلم ما بين ايديهم وما خلفهم ، ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء . وسع كرسيه السموات والارض . ولا يؤوده حفظهما . وهو العلي العظيم)

ترجمة لحالهم وقولهم مع المقابر وأهل الرجوم ، إنما هو قطرة من صنيع من فيه جزء من العقل أبقاه ، والا فقد سافر الكثيرون - أو الأكثرون - عن هذا المنزل الى أوحش منه ، كما أسمعتك انموذجاً منه فيما تقدم . فشأنهم هذا وشأن « تصدق علينا ، وادع الله لنا » كبعد السماء عن الأرض ، وجهتان : متميزتان غاية مستغنية عن تحرير عبارة فاصلة بالوضوح والتبيين والتمييز الضروري ، والعبارات إنما يؤولى بها للبيان والكشف . فما أعرب عن نفسه . فقد كفى المؤنة ، ودون هذا في نهاية من الظهور والانكشاف . كيف هو ؟ واللابس لإحدى الجهتين بالأخرى احق من ابن هبثقة او يحذو حذو ذى الودعات يزيد بن مروان ، اذ علق عليه خرزات ليعرف بها نفسه . فجاء يوماً وقد لبسها أخوه ، فقال : يا اخي ، انت انا ، فمن انا ؟ مثل هذا فاسد الصورة الباطنة مسلوب العقل ، فاقد الإنسانية .

فمطلق الدعاء من غير اعتبار حيثية مخصوصة ، تنتهض لملاح او ذم : هو شامل لقول الرسول واتباعه ، وسالكى سبيله من اهل التوحيد (هب لنا من لدنك ذرية طيبة) « واستقر العباد والبهايم » (وانصرنا على القوم الكافرين) « وافرج عنا ما نحن فيه » « واجعل لنا من الشدة مخرجاً » « وقد دعوناك لشفاء مريضنا ، وغيث بلادنا » .

ولدعاء الوثنية معبوداتهم بما بين الله في كتابه ، ولوح به ودل عليه ، ولدعاء اهل المقابر بما سردنا من لف ونشر ، وقصصناه عليك من انباء هؤلاء الناس ، كما قص الله في كتابه الكريم ، من انباء تلك الامم ، واخبار ذلك العالم بمثل قوله تعالى : (١٠ : ١٠٦) ولا تدع من دون الله مالا يتفكك ولا يضرك . فإن فعلت فانك اذا من الظالمين) وقوله (١٧ : ٥٦ ، ٥٧ قل : ادعوا الذين زعمتم من دونه ، فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً ، اولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة أيهم اقرب ، ويرجون رحمة ، ويخافون عذابه) اي فكيف تدعونهم ، وهم بهذه المثابة ؟

وهل ترى انفصالا لقول فقراء الشيخ : أجذبت البلاد وجاع الأولاد ، ونزلت بنا النوازل ، يا شيخاه الفارة والفوث . فإنك محمود الفاعل ، صادق الفارات والإغاثات والتفريج ؟

فهل ترى هذا ليس مما شملته تراجم هذه الآية الكريمة ، ونادت به ؟ أم تجده أدهى وأمر ؟ ومثل قوله (٢٦ : ٧٢ ، ٧٣ هل يسمعونكم إذ تدعون ؟ أو ينفعونكم ، أو يضرون ؟) وقوله تعالى (١٧ : ٦٧ وإذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون إلا إياه) .

فهذا تصريح بمعنى الدعاء ، وبيان لحقيقته ومدلوله ، وإعراب جلي عن مفهومه ، وما يقصد من لفظه .

وذكر الله تعالى في سورة الكهف ما يعرفك بلا شك - إن شاء الله تعالى - بأن من أطعته في معصية الله فقد اتخذته ولياً من دون الله تعالى (١٨ : ٥٠ أفتتخذونه وذريته أولياء من دوني ؟ وم لم عدو) وقوله (١٨ : ١٠٣ أقصِب الذين كفروا أن يتخذوا عبادي من دوني أولياء . إنا أعتدنا جهنم للكافرين نُزْلاً) .

وليس المراد بهذا الرِّاء والولاية : إلا إيثار إشارته وما هدى إليه ، على ما أرشد الله سبحانه إليه ، ودل عليه . فلنا لانرى من أحد منا : أنه يصبر إلى الشيطان ، ويحبه بقلبه ، ويميل إليه بشوقه وهيامه ، وربما لا يخطر ببال أحد من انهمك في موافقة ارادته ، ولا يمر على خيال شخص قد صار شامناً طول عبادته . فعبادته وتوليه على مامر : هو هذه الموافقة له ، فيما هو حرفته . وقصارى قلبه والكون على ما يحاوله منا وبعانيه ، من دون أن يكون متخيلاً أو متصوراً ، أو حاصلًا في الخاطر منك صورة منه داعية إلى ما تتعلق به النفوس ، وتميل إليه الطباع ، وتنجذب إليه الأهواء ، حتى تحبه لذلك ، وطمعها كأنه رؤوس الشياطين ، ان دل على شيء متصور : فهو ما ينفع عنه ، لا بما هو بخلافه .

ومن طاعته في معصية الله : تحليل ما حرم وعكسه ، الذي أشار الى غطاة شأنه قوله عز من قائل (٥٣:٣) كل الطعام كان حلالاً لبني اسرائيل ، إلا ما حرم اسرائيل على نفسه ، من قبل ان تنزل التوراة ، قل فاثتوا بالتوراة فاثتوها ان كنتم صادقين . فمن افترى على الله الكذب من بعد ذلك ، فأولئك هم الظالمون) وانتقل من آية الكهف الى قوله تعالى : (١٩:٤٢) ام اتخذوا من دونه أولياء ؟ فالله هو الولي) وما جرى مجراه .

ومن ذكر العبادة في محل الدعاء : قوله سبحانه وتعالى (١٩:٤٨) وأعتزلكم وماتدعون من دون الله) وقوله (١٩:٤٩) فلما اعتزلهم وما يعبدون من دون الله) واذا عرفت بصرائح الاستعمال القرآني وما قادتكم اليه ، وأخذت بيدك حتى أوصلتكم اليه ، من معنى الدعاء وتبينه وانكشافه ، فاجعله موضوع العبادة في ذلك الحديث الشريف (الدعاء ، هو العبادة) كأنه على جعل الإفادة بالموضوع لتعيين المنتشر في المنحصر ، والشائع في المتعين ، وما فيه نوع نقص على الانضباط في الفهم وكال الانسياق اليه ، فيما هو بيّن متميز منضبط ، فهو إذا كقولك : الصدق هو النجاة ، والتقوى هي العادة ، وحسن الخلق هو البر ، والبخل هو الهوان ، والكسل هو الإفلاس .

فال موضوع في هذه الأمثلة : هو قاعدة المحمول وأساس بنيانه ، وأم قررى أفقه ، حتى كأنه له شرح وبيان ، كما ان الدعاء للعبادة بهذه المنزلة . فإنه لما كان بكيفية الاضطرار والافتقار الى القوي القهار ، العزيز الغفار ، وضماً وضبطاً وصنعاً ، وإبداء الفاقة والاحتياج اليه ، وعدم الاستغناء عنه ، مترجماً عن معنى عبد مملوك محبوب ، والمدعو مالكة وربيه : كان حينئذ قاعدة أفق العبادة ، وممثل كنانتها ، وهذا سر اختصاص الله به ، وعدم استحقاق سواه له ، لتقاضى كفيته التي وضع بها وبرز فيها : أن لا يكون إلا الله تعالى الذي هو أهل لما يستوجبه الدعاء ويلزمه : من كون المدعو بالنعمة الأكمل ، والوصف الاجل ، والله الاسماء الحسنی ،

والداعي ذليل له ، مفتقر اليه ، معلق آماله به وعليه ، راجياً للنفع منه حاكماً باستحقاقه لجميع ذلك بصنعه الذي ابداه ، وتكيفه الذي اتصف به في دعائه إياه .
فالدعاء بوضعه وطبعه وحاصله : كأن يقيم صلاة بتكبير وقراءة وركوع وسجود ، وذكر يتلوه فيها .

فهذه العبادة بكيفيتها موضوعة للرب الأحد الصمد ، السميع القريب المحيىب مالك الملك . والدعاء هذا مجراه ، وهذه منزلته .

فدعاء غير الله تعالى : اخراج للدعاء عن محله وموضوعه ، كقيامه بتلك الصلاة على تلك الكيفية للمقبور والحجر ، سواء بسواء . والفصل بين الصلاة والدعاء : فصل بين متأخين ، وتفریق بين الفرقدين ، وإلا فليجعلوا للمقبور صلاة وصياماً ونحوهما ، يفارق الذم والتشريك ، ويكون صالحاً خالياً عن انفساد والمنكر ، سبحانه ربنا ، هذا بهتان عظيم .

فما بال الدعاء الذى هو العلم المشهور في العبادة ، وآيات التنزيل — بل هو في الحقيقة بداية الامر ومشرعه ، وقطب رحاه سُـل من مركزه ، واستنزل من شوامخ صياصيه ، وهو أظهر وأشهر معنى من العبادة ، وأكثر تنصيصاً وتعييناً ، وبياناً لمعناه في آيات الكتاب منها ؟ ! .

ولذا قلنا : إنه كتركيب : الصدق هو النجاة ، ولعله لا يتردد في أرجحية جعله كذلك ، على جعله كالجانب المقابل ، المؤذن : بأن عهده الاول هو الثاني وأصل الموضوع هو المحمول ، أو بأن الثاني تحقيق الاول ، وبيان حاصله ، وإيضاح مفهومه . كقولك : الحج عرفة ، والكرم هو التقوى ، والبر هو حسن الخلق ، والهوان هو اتباع الهوى .

وأما درجة : العلم هو العمل . فغير ذلك كله لأنك تقول : علمت فاعمل ، وإنما لما كان هو روح المقصود منه ، والغاية المطلوبة : نُـزِلَت الوسيلة — مع عدم مقصدها — منزلة العدم ، والله وَلِيُّ التوفيق .

١٥ — معارج الالباب

وقد حكى الله سبحانه عن عبّاد الاوثان ، وَعَبْرٌ عَنْ صَنِيْعِهِمْ بِأَنَّهُمْ يَعْكُفُونَ
لِلْأَصْنَامِ وَعَلَيْهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (٢٦ : ٧١) قَالُوا : نَعْبُدُ أَصْنَامًا ، فَنَظُنُّكَ
لَهَا عَاكِفِينَ (٢٠ : ٩١) لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ (٧ : ١٣٨) يَعْكُفُونَ عَلَى
أَصْنَامٍ لَهُمْ (٢٠ : ٩٧) وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا .
ومادة «عَ كَفَ» فيها معنى الاحتباس ، والإقامة ، والمراقبة ،
واللزوم والاستدارة ونحو ذلك .

ولا نرى في هذه الآيات إشعاراً محصوراً معنىً سوى الاعتكاف ،
الذي معناه ما علمت ، ولا إشارة إلى انضمام شيء إليه ، أو صحبته له ، أو
أن العكوف كان بعمل سواء . إذ الحكم بذلك محتاج إلى شاهد صدق .

وأي مانع من أن يكون الاحتباس والإقامة ، وما أشبه ذلك : عند الأصنام
هو مورد القصد في تلك الآيات ؟ لأنه بنفسه عمل كالسجود ، ولأنه لا دلالة
فيه على ما سواه . والله ما أفصحت عنه الفاء في قوله : (فنظّل لها عاكفين) وقد
فسر بعضهم العكوف بالإقامة على العبادة . فهذا التقييد بالمتعلق المذكور لا بد
من تصحيحه . وربما يظن أن قوله (٢١ : ٥٢ ، ٥٣) ما هذه التماثيل التي أنتم
لها عاكفون ؟ قالوا : وجدنا آباءنا لها عابدين) حجة له ولعله بإفساده أشبه ،
لكونه أحلّ العبادة محل العكوف . فهي علته ، ولمكان التطابق بين السؤال
وجوابه ، وللفظ العكوف بمعانيه المارة غني عن متعلق .

فكيف يقدر له بلا ثبت ؟ .

وما علنا حادثة في الإسلام ضاهات هذه الفتنة بالمقابر ، وأين هي مما قص
الله عن لوط عليه السلام إذ وعظ قومه في تلك الفاحشة ، وهي في الحضيض
الأوهد وبالمقام الأسفل بالنسبة إلى امر القباب والمشاهد .

وقد نظم الله لوطاً في نذارته بذلك مع أخوانه من الرسل الذين انذروا قومهم
في الشرك بالله تعالى . هل علمت فيها ما يشاكل ما عليه أمم سائر الرسل

من عبادة الأوثان ، ودعاء إله مع الله ثان ؟ أم ليس فيها إلا ذكر تلك الفاحشة ، وما انضم إليها من قطع السبيل ، وإتيان المنكر في النادي ؟ إن كنا غيرها والا فالتأويل المصرح بأن «تقطعون السبيل» أي بفعلكم الفاحشة بمن يمر بكم « وتأتون في ناديتكم المنكر » أي فعل الفاحشة بكم ببعض قاض بالاتحاد فعاد إليها على التغاير . فكأنها اتباع لاقتصاره على ذكرها فقط في بعض المواضع .

فهذه منهم معصية من جنس معاصي البشر . لكنه اقترن بها الإصرار والتصميم على مخالفة الناصح ، ورد ما حذر به وقام ببلاغه وإعراض عن الالتفات الى موعظته ، وإيذان بأن ما قاله من قسم الباطل عندهم . وقصة شعيب في سورة الشعراء مع اصحاب الأيكة : صرح فيها بذكر إيفاء الكيل والوزن ، وترك البخس والغش والإخسار . وكلها أعمال المأمور به والمنهى عنه . والمقام يفصح عن كون التكذيب في مثل هذا كقصة لوط ، كالتكذيب في اصل الدعوة .

فما شأن من رد واعرض ، او صمم على شيء بالغ في التحذير منه صاحب الكتاب المنزل ، والوحي المبجل ، قائلا : هذا لا حرج فيه ؟ فكيف اذا قال : قضى الله ورسوله بحسنه ، بلاينة عنده من الله ؟ .

فكيف يسع مؤمنا بالله وكتابه أن يكون بأولئك المبطلين في شبه ومضاهاة او مشاكلة ، ولو مع فرق مّا . والقرآن والسنة ينهيان عنه ، كما زعمه من استحسّن أبنية القباب والمشاهد ، واتخاذ القبور مساجد . فوازن بين الأمرين . فبعد أن تطلع على ما سردناه في الباب الثاني . فأنت أنت والله المستعان .

وقد فارق قوم لوط قوم شعيب في الجواب ، حيث قال قوم لوط : (٢٦ : ١٨٥)
٦٧ لئن لم تنته يا لوط لتكونن من المخرجين) وقوم شعيب قالوا : (٢٦ : ١٨٥ -
١٨٧) إنما أنت من المسحرين . وما انت إلا بشر مثلنا وإن نظنك لمن الكاذبين

فأسقط علينا كِسْفًا من السماء ان كنت من الصادقين) رموه بالتسحير ، فالظن المؤكد بأنه كاذب فالشك في صدقه وقد تطوروا في جوابهم هذا على عادة من لم يثبت قدمه على بساط الحقائق اذ قطعوا بكونه مسحراً ، وهو موذن بالتكذيب الجازم ، ثم نزلوا الى المرتبة الثانية . فالثالثة .

وأما قول شعيب (٢٩ : ٣٦ يا قوم اعبدوا الله وارجوا اليوم الآخر) فذاك مع اهل مدين لا الايكة .

وكلامنا هذا في قصتي لوط وشعيب مبني على أن قوله تعالى (٢٦ : ١٩٠ كذبت قوم لوط) وقوله (٢٦ : ١٢٦ كذب أصحاب الايكة) واردة في الحكاية والترجمة لما تضمنه التفصيل وشرحته المحاوره المسطورة فيهما .

وملاك الاحاطة بما حكى الله عن مقالة الرسل مع قومهم : هو استيعاب المواضع ، وتصفح الموارد وإحصائها ، حيث كانت ، من دون قصر الاعتبار مع موضع واحد ، إذ قد يطوى في بعض ما بسط في آخره . وكذا الايجاز مع الاطناب والاشارة والاختصار مع مقابليهما .

فما ذكرنا في هذه المواطن منزل هذا التنزيل وموقوف على هذا الاعتبار . وإن أهملنا التنبيه عليه ، وما أوهم الرد على رسل الله وشدة اعتنائهم في دعوة التوحيد او غيرها من افراد احكام شرعهم . وكل بمقامه في حكم الله ، كاللياط والبخس في الكيل والوزن ، واتخاذ القبور مساجد . وما اشبه ذلك ، وكذا الإحداث في دينهم ما لم يأذن به الله من تحليل وتحريم . لأنه استدراك عليهم ، واليه الاشارة بقوله : (٣ : ٩٣ : ٩٤ كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة ، قل : فائتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين . فمن افترى على الله الكذب من بعد ذلك فأولئك هم الظالمون) ويقول (١٠ : ٥٩ قل : أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً . قل : آله أذن لكم ، ام على الله تفترون ؟) .

وذكر الزمخشري في كشفه في تفسير هذه الآية كلاماً أخذ بذاك الحظ من الصواب والاستقامة ، لأبأس بإيراده بلفظه . قال :
« وكفى بهذه الآية زاجرة زجرابليغاً عن التجوز فيما يسأل عنه من الأحكام وباعثة على وجوب الاحتياط فيه ، وإن لا يقول أحد في شيء : جائز ، أو غير جائز ، إلا بعد إيقان واتقان ، ومن لم يوقن فليتنق الله وليصمت ، والا فمر مفر على الله » انتهى .

قلت : ولأمر مما تواتر عن عدد من أكابر العلماء كلمة « لأدري » في كثير من المسائل .

والآن خفف والله هذا الميزان وتجاوز الأكترون على هتك حرمة هذا الشأن فقالوا في هذا الباب بما لا أثارة عليه ، أو هي بخلافه ، ما لا يحصى ديوان . كأنهم ما سمعوا التحذير والإنذار فيما يتلى من آيات الفرقان . وما أحسن ما أرشدك مولاك إلى الاعتبار وخصك به من التعليم والاستبصار . إذ قرع سمعك بما قال (٢١ : ٤٢) أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟ فانها من أشد القوارع الوازنة عن تحليل أو تحريم ، أو اعتقاد أو تحكيم ، بلا حجة ليوم الدين ولا سلطان مبين . والبدعة داخلة في هذا الباب دخولا أولياً ، أو أولوياً . وبليه القول بشيء من الدين لوهم فاسد ، أو تخيل بارد ، أو ظن تخميني ، أو قياس باطل .

وضابطه : حسابان يحكم به من دون امتثبات وظهور .

وهذا شيء قد عمت بحكاية محمّد البلوى . خصوصاً من مفرعي المذاهب ، الذين توسعوا في تكثير سواد هذا الباب ، تجدهم يبنون الأساطين والقناطر من مسائل الأحكام على أساس منهار . تنبه .

والاستقراء أصدق شاهد . فانهم قد أكثروا القول في تفاريع الأحكام وتفاصيلها ، وتصنيف المسائل وتنويعها بما يشهد العقل السليم والنظر الحكيم على بعضه بسقوطه واختلاله ، وأنه ليس على شائبة من استقامة ولا صحة

ولا اعتبار وان بعضه مقضي عليه بالضعف الواضح ، والسقوط اللائح ، وكل قائل في حق من شاء من مخالفه بأنه قال في هذا الباب : بشرع لم يأذن به الله .

ولو ذهبنا نتبع أمثلته ، وما عرفنا أقوالهم فيه : لأتينا على مؤلف حافل ، ولكنه يعرفه كل من التفت إليه وتصفحته . فلا نطيل بذكر الواضح المتداول ، المعلوم لمن رفع نظره إليه .

وهل سلت فروع شيعى من سنى ، وعكسه مثلا ، أو أمثالا ؟ وهذه أدلتهم وحججهم شاهدة لهم وعليهم ، وما سد الله باب الاستظهار والتحقيق ، والا فكان التكليف بذلك مرتفعاً ، ولا زالوا هم أنفسهم دائبين في التصحيح والتضعيف ، والتقوية ومقابلها ، ماذلك الا لإفادة المرتاد ، ولييان ان جملة الامر فيها صحة وفساد ، أي : باعتبار التعدد ، لاني فرد من المسائل كما لا يخفى .

وحاصل الامر : ان مما وضعوه : ما قامت له الحجة ، ومنه ما قامت عليه ، ومنه ما بان سقوط مأخذه ، الذي استند قائله اليه . وربما تجرد أنت حجة ترفعه أو تضعه ، ومنه ما لم يستبن سبيله ، والقول به تخمين وجزاف ظن ، وهم يزعمون - أو يزعم لهم ، بتوسيع هذه الدائرة ، وتكثير ذلك السواد - انهم بذلك خدموا الشريعة المطهرة ، وهم إنما رموها في الصميم بسهم الرد والتعطيل والاستدراك .

وكيف تصدق دعواهم خدمة الشريعة ؟ وقد شهدوا هم صريحا على أنفسهم - وإن كان في حق المخالف - ان ذلك قد تضمن أمرا كبيرا ، من تكثير النقط ، والإسراف في السقط ، والإيغال في الفضول واللفظ . فضلا عما قضت به البراهين في كل بحث بحث ، ومسألة مسألة ، غالبا ، والأمر لا يقبل شيئا من ذلك ، والقول فيه على ذلك النحو من عدم التثبت ، إنما هو مهاوي ومهالك . فإن كنت في شك من هذا فاقرأ مؤلفات الفقه ، وأسفار مقالاتهم وتفريعاتهم وتلمح ما دلتك عليه ، ومالوح بالتحذير منه قوله تعالى : (٤٢ : ٢١) أم لهم

شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟) وهي أس بعثنا هذا ، ومطلع شمس أنواره .

وخف من قوله تعالى (٨٢: ٤) ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) وقوله (١٣: ٤٢) أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) وقوله (١٠٣: ٣) واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) وقوله (١٠٥: ٣) ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم) وقوله (١٥٩: ٦) إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء . إنما أمرهم إلى الله . ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون) .

فإن هذه المذاهب صارت رسوماً ، وأصبحت أثبت اعتباراً من رواسي الأدلة وخصوصاً أمهات التعزب ، كمعتزلي أشعري ، زيدي إمامي ، حنفي ماتريدي ، وما في معناها ، وصور الأولاد . كحنفي مالكي ، وأما الزيدي ، بل وكذا يتلوه الإمامي والخارجي ، فمشارك بين الأم والولد ، وتراث مشاع بين فرع ومعتقد .

فما الذي فرق الجماعة ، وبدد الصلاة في المسجد الحرام — محط رجال الطاعة — وصير القوم عدلية ، وجورية ، وسنية ، وبدعية ؟ والمذاهب نجاة وهلاك ، أي هكذا على الإجمال والإطلاق . (١١٨: ١١٩) ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك) .

وأما على التفصيل : فمن سلم من أيها ؟ اللهم إلا باعتبار الكثرة والقلة إن تحققت ، لا مجرد دعوى . فكل فريق أخذ بزمام الدعاوي العريضة في ذلك العراك .

وما الذي صيّر دين الله وأحكامه طرائق قد دأ ، وكل سبيل ينتحله خلائق يشب عليه الصغير ، ويهرم فيه الكبير ، ويكفر بخلافه المسلم ، أو يرمي بحالكم الابتداع المظلم . وحاصل البرهان في ذلك عند خصمه : هو مخالفته له ، لأنه يقول : ما أنا عليه فقد شهدت به البراهين والعقول ، وذلك يقابله بمثله ، وكأنهم لم يسمعوا في كتاب الله مثل قوله تعالى (٥٢: ٢٣) وان هذه أمتكم واحدة ،

وانا ربكم فاتقون ، فتقطعوا أمرهم بينهم زُبْراً ، كل حزب بما لديهم فرحون) .
أمنت صولتها فيما استقر عليه امر هذه المذاهب ، خصوصاً فيما سموه الأصول ،
لأنها أسّ التشعب ، وشدة الاختلاف والتفرق في الدين .

أما ماسموه فروعاً ، فزعموا ان الخطب فيها سهل ، ولاتراهم يطردون هذا
في كل موضع ، بل يعترفون حيث شاءوا على انها تفرقة لدين الله ، بلاسلطان
مبين والله قد جمع في كتابه وجمع رسوله في السنة الامرين ، وساقها مساق
المؤتلف المتزاج ، وكم من فَرَعٍ اشهر واجل شأننا من أصلى ، كما قدمنا ،
وهو معروف .

فانظر ما انتهى اليه حال هذه الفرق ، من اهل الدعوة الإسلامية — والله
يرشدكم — وتقطعهم أمرهم بينهم ، فإنك تجد عجباً من الاختلاف .
فدليل الثبوت في كل طريقة : ما كان عليه سلفه ، اي : لأنها السنة عنده ؛
ولا يحل له مفارقة السنة الى بدعة ، ولا يرى لنفسه — بعد ان تقرر عنده حقيقة
مانشأ عليه — ان يعدل عنه الى باطل . حسبما شهد له في الطرفين اربعة :
الإلف ، والمثأ ، والعادات ، والاماني الكاذبة ، وزكاهم : الحرص والتخمين .
وامضى ذلك حاكم الهوى ، وإحالة الانتقاد .

فبينهم وبين الناصح هذه الحنّادق ، ولهذا فرح كُلاً بما هو عليه والسلامة
من مقابله ، وجادل عنه وناضل ، وفاخر وفاضل ، وألّفُوا في ذلك الكتب ،
وسطروه في الزبر ، ورسوموه في الصحف ، وقالوا : ههنا النجاة ، والامن
والمقاز . وخضمه يعطف عليه قضاءه ، ويصرف فيه ما انفق عليه بعينه ،
ويقول فيه بنفس ما قاله فيه ، كيل الصاع بالصاع ، لان السلعة والحرفة
والحاصل متحد .

والله در التنزيل ، وما جمع من الخير الجزيل ، والتنبيه على ابواب الاعتبار
والاستبصار ، بذكر احاديث من قبلنا ، الذين مضوا في دارج الاعصار ، ليكون
كل إنسان على بصيرة من امره . وبالاخص من ضنّ بنقسه عن متالف الاخطار .
فخذ من كل احد ما عنده من الحق ، بعد نقد ما اعطاك ، والاعتبار عليه ،

حتى تتميز سمينه من هزيله ، وإلا فقد خاطرت اشد المخاطرة ، وهيهات النجاة
وكتب المقالات ، وأصول المذاهب وفروعها ، وبجامع الخلافات ، ومؤلفات
الباحثين ، ترى من شك أو تردد في حرف مما ذكرنا أو أراد الاطلاع ،
فسيرى اضعافه ايضاً ، حتى ما يصادم ضروريات الدين .

وأول سبيل نسلكه للاستعلام والعثور على غرائب الباب : الكتب المؤلفة
في علم الاحكام ، وذكر مذاهب الناس وأدلتهم ، فمع صدق النظر ، وصحة
الذوق ، وإصابة الإدراك : لست مفتقراً الى تعريف بما هنالك .

ثم تنتقل الى ما وراءها تجد الامر اغرب ، ولا يزال تعجبك يطول تارة في
صفة ماتعثر عليه ، وأخرى في تلقيك إياه عن لا يحصى ، وجعله جبلاً راسياً
بعلة تأصيل تلك الدعوى المجردة : انه لا يكون إلا حقاً ، وان انتقاده ضرب
من الممتنعات ، لأنه لا يُنتقد الا ما يجوز فيه الاختلال ، ولا ينتقده الا من
يجوز وجوده في هذه الازمان ، والمقامان عندهم مقام منع .

والحازم : من لم يقنع بمجرد الانتساب الى الإسلام حسب ، بل يتقرب عن
معالم دينه من منبعه الكتاب والسنة بفهمه هو وفقهه ، ويباشر المذاق للنظري .
فهذه سنة اهل البيت ، والصحابه ، واهل السنة ، والمؤمنين بالله واليوم الآخر ،
لانه بذلك يتميز صفو الامر من كدره ، وحلوه من مره ، ولو لم نقل بذلك ،
وحكنا أن اسالك على سنة سلفه . والواقف على حكم المنشأ — من اتباع مذهب
الآباء — لحسن ظنه ، وامتلأ صدره بهم ضوي واستعظاماً : ناج مرضي ، من
دون أن يستوضح امره ، ويستبين لنفسه — لوجب القول بأن تباين هذه الفرق
والتضاد في نحلها : لاشيء منه بجائف عن العدل ، ومن يرضى منهم انفسهم بهذا ؟

وقد تحرر — إن شاء الله تعالى — مما تلونا : ان امم الرسل ، الذين يعيشوا اليهم ،
ونعوا اليهم افعالهم ، واجلبوا عليهم بما كانوا فيه من الجهل والضلال ، اعرضوا
عن هدي رسلهم ، واستبدلوا بها اقوال وآراء شيوخهم وعادات وتقاليد آبائهم

وأجدادهم، فكان حاصل مساعيهم: هو التوجه، والاستشفاع بالأوثان ودعائها كما يدعو المؤمنون إلههم الرحمن، وتوابع ذلك من التطواف حولها، والمثول بين يديها، والاحتباس والعكوف في عرصاتهما، وتنويع الاعمال هنالك .

فهل ترى ان الله سبحانه وتعالى قصر النهى عن عبادة سواه في السجود خاصة؟ بل باب العبادة واسع، وأنواعه كثيرة، وصنوفه لا تدخل تحت الحصر فكل فرد من العبادة داخل في قوله تعالى (١١٧:٥) اعبدوا الله ربي وربكم وقوله (٥٦:٢٩) فَلْيَايَا فَاعْبُدُونِ) وقوله (٢:١١) ان لا تعبدوا إلا الله).

وحقق في هذا المقام طاعتك لغير مولاك الكريم : لمن انت تعرفها، وتتعبد بها؟ وهي التي اشار اليها ربك بقوله: (١٩ : ٤٤) يا ايت لا تعبد الشيطان. ان الشيطان كان للرحمن عصيا) وقوله (٣٦ : ٦) لا تعبدوا الشيطان إنه لكم عدو مبين) وقوله (٤٥ : ٢٣) أفرأيت من اتخذ إلهه هواه) وقوله (٣١:٩) اتخذوا احبارهم ورهبانهم ارباباً من دون الله) وما علمنا احداً من البشر اتخذ صورة حية او خيالية من شيطان او هوى . فسجد لها .

واما الطاعة فيما يدعو اليه ، والموافقة له في امره ، والتكيف بما يسمى لحصوله، ويكدح في تحصيله، ويبدأب' للاتصاف به ، والكون عليه، ويحرص من بين العباد على ابرازه في عالم الإيجاد فامرهم غني عن الإظهار والإشهار ، وهو المعلوم وقوعه منهم على سبيل الرضا به ، والمحبة له ، والتدين والانقياد الإيثاري، والميل الاختياري ، وجعلهم له نصيباً مفروضاً : من نفس، او عمل، او مال .

واما المؤمنون بالله : فيتسخطون ما ليس له ، ويكرهونه، وتنفر عنه اديانهم ونمقته قلوبهم، ويحاربونه بكل قوتهم. ولا يرضون إلا قوله صلى الله عليه وسلم « لا يؤمن احدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به » وإن حدث بأحدم لممة البشرية، وزلة لاثمية . أتظنهم كالذين فرحوا بما عندهم من العلم، فاذا انقلبوا الى

أهلهم انقلبوا فكهن ؟ أم تجد نعتهم الجميل في قول ربهم الجليل (٢٠١ : ٧)
إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون) وفي
قول رسولهم صلى الله عليه وسلم « مَنْ سَرَّته حَسَنَتُهُ ، وساءتُه سِئَتُهُ .
فهو مؤمن » ؟ .

وبالجملة : فالحصول على الكيفية التي هي مرمى سعى الشيطان فينا ، ومرام
طلبه منا ، مع الرضا به ، والتدين والاختيار القلبي ، والإذعان والانقياد له
فهو الذى علمنا عليه اقوام الضلالة ، واخوان التقليد الأعمى والجهالة ، من
غير اشتراط حصول أمرٍ مطاعٍ ، وداعٍ متصور . ذهناً او خارجاً ، وإلقاء
الشيطان معاني في خواطرهم ، هي دعوته لإياهم ، وأمره لهم ، والانفعال لها
هو طاعته وإجابته ، فإن كثيراً منهم لا يتصور داعياً له ، الى ما هو عليه من
الغي والفساد البتة ، بل تلك المعاني تجول في خاطره ، وتتردد في صدره ،
وبحسبها يفعل وينقاد ويرضى ، ويختار ويتدين ، وهذا هو عبادته من دون الله .

وأنت - بالضرورة - تعلم الفرق بين من يعبد الله ، ومن يعبد الشيطان ،
وأن الاول : يعتقد داعياً للعباد ، آمراً ناهياً مُشَبِّهاً مُعَاقِباً معلوماً متميزاً
عن الاغيار بآيات ودلالات ، وأسماء ونعوت وصفات ، دون الثاني ، فربما لا
يخطر له معبوده بحال . لا باسم ولا صفة ولا ذات ، ولا دعوة ولا أمر ولا
نهي . وليس عنده إلا معان منفصلة عن مصدرها ، غير مرتبطة بـ « مؤثر » ،
أو دالٍّ لا معلوم ، ولا موهوم .

ولولا إعلام الله عباده بالشيطان وفعله وحرفته . هل كانوا مطلقاً يعلمون
شيئاً من ذلك ؟ مع أن الموافقة له والتحقق بمرمى سعيه ، ومنتهى طلبه : أمرٌ
متحصل قائم في القديم والحديث ، حتى إن المطيع للشيطان - وقد علمه - والعامل
بأمر يوافقه ويرضاه ، ربما لا يستشعره اصلاً حينئذ ، مع علمه بأنه يدعو الى ما
عمل ، ويحرص عليه ، ولكن كان إقدامه على ما يرضاه منه ، ومقارفته لما يحاول
الكون عليه ، ويزاول ابن آدم في التلوث به : منفصلاً عن ملاحظته بـ « نية » .

فالإقدام والمقارفة يكونان انفعالاً عن ارتسام تلك المعانى ، التى يلقيها الشيطان ، ويحيلها في خاطر من دون استشعار الملقى ، والشعور بدبرها ، وخطوره في الخيال والملاحظة .

بل يعتبر المقدم والمقارف : أنه في ذلك التكيف ساعٍ لله ، ومبادرٌ إلى مرضاته (١٨ : ١٠٤ قل : هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنْعاً) (٢٢ : ٥٥ ، ٥٦ يحسبون أن ما نهدم به من مالٍ وبنين ، نسارع لهم في الخيرات ؟ بل لا يشعرون) .

وكذا - أو قريب منه - الهوى والأخبار ، زنّ هذين بما قبلها ، ولا تقل : إن الأخبار والرهبان أمرٌ عند المطيع لهم معلوم محسوس . فكيف يتصور عدم الشعور بهم ؟ لأن العابد لله في نيته وقصده ، على صورة نهى الله عنها ، وأمر الأخبار بها : هو في ذلك غير جارٍ على عمله لهم ، ولا مضيف عبادته لحبه وراجه ، وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم في حديث الترمذى « والله ما عبدوهم » إنما غايته : انفعال عن دلالاته وإضلاله له ، حيث كان معنى (اتخذوا أبحارهم ورهبانهم أرباباً) أى : بطاعتهم في تحليل حرام ، أو تحريم حلال ، كما أشار إليه حديث الترمذى وحسنه ، وفي خصوص سنده عنده مقال - وإن كان معناه غير ما ذكرنا - فهو محتاج في إخراجِه عن أن يكون شركاً إلى تقريره أن التدين بطاعة غير الله في فعل ما حرّمه ، واجتناب ما أحله : ليس تنديداً له ، وهلمّ الحجة فيه إن كنت من الصادقين .

وإلا فالتفسير المرفوع عند الترمذى مشدود الإطلاق بما لا يخفى على مميز .

(٥ : ٤٤ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) .

وما سبق ذكره ، من أن المصورين لصالحهم ، ثم المسندين عباداتهم إلى تلك الصور والمضيفها لها : لا شك في كون اتخاذهم أبحارهم ورهبانهم أرباباً أمراً

أوضح وأبين من طواغيتهم المشار إليها (١) .

وقد عرفت ان معنى «الدعاء» مفهوم معقول ، لالبس فيه ، وان وضع الدعاء بحال : يقتضى ان يكون به من خاص حق الله ، ولذا اطلق الرسل إذْ وعظوا اقوامهم - لَفَظَ «الدعاء» عن شرح وتقييد ، وإضافة بيان لمعناه .

وأما مادة «عَبَدَ» ففيها معنى الخضوع والذلة والطاعة .
واقصر على تفسيرها بالآخر : مَنْ شاء الله من أعلام الباحثين ، وكأنه على إمكان ردّ الاولين اليه .

وعلى ان حاصل (لاتعبدوا الشيطان) هو ذاك . حيث كان المعنى لاتطيعوه فيما امركم ، وتستجيبوا له إذا دعاكم .

وحاصل : (افرايت من اتخذ إلهه هواه) و (اتخذوا احبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله) اى : والمعنى : اطاعوهم فيما امروا فيه بخلاف حكم الله تعالى ، كما يشير اليه . او أعم منه ايضاً : قوله تعالى : (ام لهم شركاء ، شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟) .

ولادْخَلَ في هذا ، لقوله تعالى : (٢ : ٣٤ اسجدوا لآدم) (١٢ : ١٠٠ وخَرُّوا له سجداً) وقوله تعالى (١٨ : ٩) وَتَمَرَّزُوهُ وَتُوقِّرُوهُ ، وَتُسَبِّحُوهُ ، بُكْرَةً وَأَصِيلًا) (٤٩ : ٢) لَا تَرَفُّوا أَعْنَافَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ، وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ ، كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ) وقوله تعالى (١٢ : ٢٤) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذِّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ) وقوله صلى الله عليه وسلم « ليس منّا من لم يُجِلَّ كَبِيرُنَا » وقوله تعالى : (٥ : ٥٤) أَذِلَّةٌ عَلَى

٤٠
«١» ان اتخاذ الاحبار والرهبان ارباباً : انما كان نتيجة مخالفة الدين المشروع من عند الله والاختلاف فيه ، فيوحي الشيطان بتعظيم أولئك الاحبار باسم العلم والتبحر فيه ، وبتعظيم وتقديس الرهبان ، باسم العبادة والعمل والاجتهاد فيه ، ثم يوحي الى أوليائه بتركيز النظر من كل طائفة الى مقدسها حتى تقوم الحجب الكثيفة بين قلوبهم وبين هداية الدين الحق وفوره ، ليوقعهم الشيطان بعد ذلك فيما شاء من وثنية واغتراء كذب على الله ونسوق وعصيان .

المؤمنين أَعَزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ) .

إِذْ هَذَا الْآخِرُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (٢٩ : ٤٨ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : (٥٤ : ٥ أَعَزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ) لَا يَكُونُ مِنَ النِّزَاعِ فِي رَدِّ دَاءِ الْكِبْرِيَاءِ وَإِذَا زَارَ الْعِظْمَةُ .

وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَا فِيهَا لِأَنَّهُ سَوَاءٌ جَارٍ مَجْرَى : أَطِيعُ أَبَاكَ ، وَأَكْرَمُ ضَيْفِكَ وَجَارِكَ ، لَيْسَ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى (١٠٨ : ٢ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرِ) وَقَوْلِهِ (٤١ : ٣٧ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ ، إِنْ كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ) سَيِّمًا إِذَا فُسِّرَ السُّجُودُ فِي قَوْلِهِ (فَاسْجُدُوا لِآدَمَ) وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا) بِالْإِنْخَاءِ ، تَحِيَّةٌ لَهُ ، وَالْإِنْخَاءُ لِلتَّحِيَّةِ فِي شَرْعِنَا فِيهِ : مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَلَا أَعْلَمُ غَيْرَهُ . لَكِنْ فِي سَنَدِهِ مَا فِيهِ .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ - فِيمَا نَرَاهُ - ظَاهِرٌ مُبِينٌ ، جَارٍ مَجْرَى الْإِكْرَامِ وَمَحَاسِنِ التَّآخِي ، وَاعْطَاءِ الْحَقِّ لِمَنْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ عَلَيْكَ حَقًّا ، إِنْ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِزُورِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَهَذَا إِذَا مَرَضَ فَعُنْدَهُ ، وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبَعَ جَنَازَتَهُ .

وَالْمَعْنَى التَّعْبُدِي عَنْ هَذَا بِنَاحِيَةٍ وَمَنْفَصِلٌ ، مَعَ عَدَمِ تَيَقُّنِ الْوَضْعِ الْإِلَازِمِ بِالرَّغْبَةِ ، وَالرَّهْبَةِ ، وَالرَّجَاءِ ، وَالْخَوْفِ ، وَصَلَاحِيَةِ الْمَقْصُودِ ، وَأَهْلِيَّتِهِ لِلضَّرِّ وَالنَّفْعِ وَتَوْجِيهِ الْعَمَلِ بِالْقَصْدِ ، وَالْإِضَافَةِ لَهُ وَآلِيهِ .

فَالسُّجُودُ الْمَذْكُورُ : هُوَ طَاعَةُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَامْتِثَالٌ لِأَمْرِهِ ، وَهُوَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْجَمْعُ لَهُ ذَلِكَ السُّجُودُ ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِهِ ، مِنْ حَيْثُ الْإِنْقِيَادُ لِأَمْرِهِ ، وَإِنْ كَانَ أَكْرَامًا أَوْ غَيْرَهُ لَغَيْرِهِ ، وَإِنْ اتَّحَدَ مَالَهُ مَعَ مَا فَرَضَهُ لَغَيْرِهِ ، وَهُوَ بِالْآخِرَةِ لَهُ فِي الصُّورَةِ وَالْبُرُوزِ ، كَمَشِيكِكَ لِلصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَمَشِيكِكَ لِلْعِبَادَةِ الْمَشْرُوعَةِ ، كُلُّ مِنْهَا مَنْفَصِلٌ عَنِ الْآخَرِ بِالْقَصْدِ وَالْإِعْتِبَارِ وَالْحَقِيقَةِ ، مُتَعَقِّلُ الْإِنْفِرَادِ عَنْهُ صِدْقًا وَمَذَاقًا . فَلَا نَطِيلَ فِيهِ بِمَا هُوَ مَرْكُوزٌ فِي مَعَالِمِ الضَّرُورَةِ ، وَلَا هُنَا قَطْعٌ أَيْضًا

في هذا الباب بكيفية وضعية ، طبيعية لازمة ، مانعة للتصريف والتغيير — كما قد شرحنا ذلك — مكرر أذلك في الدعاء ^(١). بل هذا الباب قابل للتحويل القصدي ، على أنه لو 'تعبّد به غير الله ، فشارك بلا شك ومريّة . وقد تضمن ماسنمليه — ان شاء الله — عليك : ماتأخذ منه تسمية هذه الاعمال الظاهرة عبادة .

فمن ذلك : حديث « يابن آدم ، تفرّغ لعبادتي » عند الترمذي ، وقال ، حسن . والحاكم . وقال : صحيح الإسناد ، وابن حبان في صحيحه ، والبيهقي في « كتاب الزهد » .

ومن ذلك : حديث مسلم والترمذي وابن ماجه « العبادة في الهرج ، كهجرة الى » .

ومن ذلك : ما ذكر الحاكم في المستدرک ، وقال : صحيح على شرطها .

قلت : والكشف عن تصحيحه ممكن ، لتساهله رحمه الله — عن عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما « أن رجلا قال : يا رسول الله ، إني أقف الموقف ، أريد وجه الله ، وأريد : ان يرى موطني ، فلم يرد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ، حتى نزلت (١٨: ١١٠) فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا ، وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا) .

ولا تمرّر على هذا ، وأنت في غفلة عما يراد بك وكلفته . بصرك الله رشداً وعلمك .

وبالجملة : فكون العمل عبادة ، لا يحتاج — فيما إخال — مزيد إيضاح ، فمن

(١) أي في باب سجود الملائكة لآدم — والسجود في لسان العرب الفين نزل القرآن بلفظهم : هو منتهى الخضوع والانقياد . مسجود الملائكة هو : انقيادهم بأمر الله وتسخيرهم لآدم وبنيه في تدبير أمورهم ، بما ينزل لهم ربهم من الرزاق والآجال والوحي وغيرها ، وما يصعدون بهمهم الى ربهم متعاقبين في الليل والنهار .

حَلَقَ ، او طاف ، او صلى ، او صام ، او سافر ، او اعتكف وحبس نفسه .
 وقرب القربان ، او زاول وعالج أي فعل : كان مُتَعَبِّدًا بذلك لغير الله
 فلا شك هو من إخوان الشياطين ، وَمَرَدَّةِ الكفار والمشركين .

ولانعلم كبير معنى للشرك — إذ نعاه الله الى أهله — سوى : باب العمل
 لغيره ، والدعاء لسواه ، وما يستتبعان او ينشأ عنها ، وان كان العمل للأوثان :
 لم يقع إلا للاستشفاع ، لا للاستحقاق بالذات ، كما هو صريح (٣ : ٣٩) مانعهم
 إِلَّا لِيُقَرَّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى .

فالقصد الثاني — وهو التوسل — غير نافع مع القصد الاول ، وهو ارادة
 السوى بالعمل ، وجعله له ، و اضافته اليه ، وتوجيهه له ، إذ هذا فرق من وراء الجمع .

وهل يستطيع بحجة واضحة ان يمانعنا بشر : ان « يا ولي الله افعل » من هذا
 القليل ، كالصلاة له سواء ؟ إذ الوضع واحد ، كما شرحناه ، حتى ان المشركين
 أهل الأوثان تخدم — في بعض الاحوال — أقرب حالا ، وأخف من عباد القبور
 مجالا ، فانظر ما حكاه الله تعالى عنهم بقوله سبحانه (١٧ : ٦٧) واذا مسكم الضر
 في البحر . ضل من تدعون إلا إياه) وقوله تعالى (٢٩ : ٦٥) فإذا ركبوا في
 الفلك دعوا الله ، مخلصين له الدين . فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون)
 أتري أصحاب المقابر يرضون بتفريد الحميد الحميد ، عن الشاذلي والرفاعي ،
 وشاويش الحضرة والحداد ، والجيلاني ؟ كلا والله ، بل يفرغون التوجه الى
 الجهتين في قالب واحد ، بل هم الى جهة أوليائهم وأندادهم اشد انصرافا .

ولقد روى الإمام ابو عيسى الترمذي — رحمه الله — في تفسير سورة
 الذاريات ، من جامع بسند جيد ، قوي كالشمس ، عن رجل من ربيعة — وهو
 الحارث بن يزيد البكري — قال « قدمت المدينة . فدخلت على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ، فذكرت عنده : وَاِفْدُ عَاد ، قال : فقلت : أعوذ بالله ان
 أكون مثل وافر عَاد ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وما وافر عَاد ؟ قال :

فقلت : على الخير سقطت . إن عاداً لما أقحطت . بعثت قبلاً ، فنزل على بكر ابن معاوية ، فسماه الحجر ، وَغَسَّتْهُ الجرادتان ، ثم خرج يريد : جبال مهرة ، فقال : اللهم إني لم آتكَ لمريضَ قَافِداً وَيه ، ولا لَأسيرَ قَافِداً به ، فاسق عبدك ما كنت مُسْقِيه ، واسق معه بكر بن معاوية - يشكر له الحجر ، التي سقاه - الحديث ، . وفي آية (فإذا ركبوا في الفلك . دعوا الله مخلصين له الدين) وآية (٤٠ : ١٤ فادعوا الله مخلصين له الدين) وآية (٣١ : ٣٢ وإذا غشيهم موج كالظلل دَعُوا الله مخلصين له الدين) وغيرها : تسمية الدعاء ديناً ، ودعاء غيره شركاً .

ومن زعم أن المشركين لا يدعونهم تعالى ، أو أنهم يشركون به في الدعاء أحداً عند الشدائد . فقوله من أفسد القول ، وأقبح الغلط ، فكم هتف عباد المقابر بدعاء شيخ الولاية عند التطام الموج بالفلك ، والحال : أن هذه حالة تنسى غيره تعالى ، كما حكى عن هو غريق في الضلالة بقوله تعالى (٣٠ : ٣٣ ، ٣٤) وإذا مسَّ النَّاسَ ضَرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ ، مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ، ثم إذا أذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إذا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يَشْرَكُونَ ، لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ) وَمَنْ الضَّرُّ : أَعَمُّ مِنْ غَشْيَانِ الموج ، وإذاقة الرحمة : أعم من النجاة إلى البر ، وعباد المقابر إذا مسهم الضر : نادوها وإذا مستهم الرحمة : نسوا ربهم ولم ينسوها ، وكيف ينسونها ؟ وهي كرامتهم وبها نجوا : أما باستقلال وساطتها وتصرفها وأما للإرادة الإلهية بزعمهم الفاسد : أما ابتداءً أو مصاحبةً ، لتأثير اقتراح الوسطة ، كما لعلته المركبة ، أو بأي الاعتبار السابق ذكرها ، إذ المقام صالح لجميع ذلك ، وهم يذكرون هذا صريحاً .

وأهل التوحيد إنما يدعون الله وحده ، لا يشركون به شيئاً ، في كل شدة وضرٍّ ، فإذا نجاهم شكروه وحمدوه ، من دون أن يداخلهم بذلك غرور يزعمون به أنه كرامة . بل هم يؤمنون أن كل نعم ربهم عليهم امتحان وفتنة . كما قال ربهم في كتابه ، وأهل الاوثان يخلصون عند تلك الشدائد ، فلما نجاهم إلى البر : إذا هم يشركون .

تأمل ذكر الإخلاص والشرك في هذا المقام ، وبماذا وقما وتحققا ؟ أمثل :

يا الله برحمتك ، ام بغيره ؟ فتدبره ان كنت في التثقيف الفرقاني ذا شغف .
والكرامات لها بحث يليق بها قدراً ومجداً ، وحداً تقف عليه لاتتجاوزها الى
حمى التوحيد (٧ : ٢٩ وادعوه ، مخلصين له الدين) (٤٠ : ٦٥ هو الحي
لا اله الا هو ، فادعوه مخلصين له الدين) (٩٨ : ٥ وما امروا الا ليعبدوا الله ،
مخلصين له الدين) (٣٩ : ٣ فاعبد الله مخلصاً له الدين ، الا الله الدين الخالص) .

فهذا ما امر الله به سبحانه وتعالى وارسل به رسله ودعا اليه عباده ،
وحذرهم أن يكونوا كظالم نفسه ، الذي قال الله فيه (٣٩ : ٨ واذا مس
الانسان ضر دعاه ربه منيباً اليه ، ثم اذا خولاه نعمة منه نسي ما كان
يدعوا اليه من قبل ، وجعل لله انداداً ليضل عن سبيله ، قل : تمتع بكفرك
قليلاً ، انك من اصحاب النار) .

وتأمل ، هل تراه عنى بالنسيان هنا : رَفَضَ الاخلاص الى الاشرار ، كما
في قوله تعالى : (٢٩ : ٦٥ فلما نجاهم الى التبر اذا هم يشركون) وقوله تعالى :
(٣٠ : ٣٣ اذا فريق منهم بربهم يشركون) وكما يلوح به قوله تعالى : (وجعل
الله أنداداً) ؟ فإنه شبهه بتركيب (١٠ : ١٢ واذا مس الإنسان الضر دعانا
لجنبه او قاعداً او قائماً ، فلما كشفنا عنه ضره مر ، كأن لم يدعنا الى
ضره مسه ، كذلك زين للمسرفين ما كانوا يعملون) .

أم ترى معنى الكل : أنه لا يعمل بمقتضى اخلاص الدعاء لله عند
مس الضر ، لأنه يقتضي التوحيد ، وعدم التنديد ، بأي طريق ؟ وما
هناك هو كل الانفصال بين الباحثين .

ومن لم يفهم المقاصد - مع هذا التنويع والتلوين للعبادات ، ودورانها في
تلك المقامات ، على تقرير فرد ، وحاصل متشيد - فأنتى لهدرك الحقائق ؟
اذا عرفت هذا . فوازن بين صنيع عباد المقابر ، وما كان عليه تلك الأمم
الفواير ، بحس شاهد ، وفكر صادق وقلب حاضر ، وأنت أنت بعد ذلك .

فالحكم القدير المالك ، الذي إياه ندعو ونعبد ، وإليه نسمى ونُحْفِد ،
ولا نشارك به في ذلك بانتحال كُفُوٍ ولا ند .

وقد مرت الإشارة : أنه لا يشترط في التنديد : أن ينتحل للسوى من
الصفات والأسماء والأفعال ما يختص به الحميد المجيد ، بل هو أن تكيف
لذلك السوى بكيفية العابدية ، وتتحقق أنت له بصفة الربوبية ، وتقضي له
بجالتك التي صنعتها ، وصورة نعتك في عبادتك إياه فقط بأنه يَرْبُك ويُرِّييك :
فتعمل له ، وتتأله وتتعبده ، وتسمى في العمل له وتردد ، من دون أن تقول :
ذا خالقي ورازقي ، وله طريقي وتالدي ، وما ملكت يداي ، ومالك
أمري ، وحياتي وموتي ، ومنزل الأمطار ، ومجري الأنهار ، ومرسي
الشوامخ ، ومنشيء الأرواح النوافخ :

ولذلك لما فسر الزمخشري في « كشافه » الند : بالمثل المناوىء المخالف
- والعلمُ شاهد : بأن المشرّكين ما كانوا يعترفون لأربانهم بهذا التوصيف ،
ولا كانت عندهم بهذا النعت والتعريف - استشر شيئا من هذا المعنى ،
لوروده على ما ذكر من تفسير الند ، وأجاب عنه ، فقال :

فإن قلت : كانوا يسمون أصنامهم باسمه ، ويعظمونها بما يُعَظَّم به من
أنواع القُرب ، وما كانوا يزعمون : أنها تخالف الله وتناوئه ؟

قلت : لما تفربوا إليها ، وعظموها وسموها آلهة . اشبهت حالهم حال
من يعتقد أنها آلهة مثله ، قادرة على مخالفته ومضادته - الى آخر كلامه .
والذي هدت اليه ضرورة التمييز ، وصدق الإدراك ، وتطابقت عليه الدلائل ،
والأخبار الكثيرة الصادقة ، واستقراء حقائق الأحوال : أن عامة شرك
الوثنيين ، هو جعلهم للأغيار حظ الربوبية في الأعمال ، من دون مجاذبة القوي
القاهر سلطانه وعزه وكبريائه ، ومعاني أسائه الحسنى ، وصفاته العُلى .
وهل علمت احدا من رسل الله - عليهم اجمعين صلوات الله وسلامه -
وعظ قومه : في انهم جعلوا مع الله خالقا ، اورازقا ، اوحيا ، اوميتا مثلا؟

ام العلم قاض بصدق الحاكي : انهم اذا سئلوا : من خلق السموات والارض ؟ من يرزقكم من السموات والارض ؟ لقالوا : الله ، وان الموعظة منصرفه الى ترددهم بتلك الاوصاف الصادرة منهم ، والتوجه ببذلها لغير خالقهم ، وسوى فاطرهم وبارئهم من الميت اللاحق بالعدم ، اما قوله عن حاج إبراهيم في ربه : (٢ : ٢٥٨ انا أحى وأميت) وعن فرعون (٢٤ : ٧٩ انا ربكم الأعلى) فإنه فرد منصوص عليه ، جاوز طور عامة مَنْ كفر بالله ، الى مبالغ الفحش ، ومحط رجال العموم ، والاغلبية هو الاول (١٢٥ : ٤) وَمَنْ أَحْسَن دِينًا مِنْ اسْم وجهه لله ، واتبع ملة إبراهيم حنيفاً (٢ : ٣٩ : ٢٩ ضرب الله مثلا : رجلا فيه شركاء متشاكسون ، ورجلا سلما لرجل ، هل يستويان مثلا ؟ (٣٠ : ٢٨ ضرب لكم مثلا من انفسكم : هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم ؟ فأنتم فيه سواء) .

وأما قولهم : (٣٨ : ٥ اجعل الآلهة : إلهاً واحداً) فالمواد : خاصة او ضما ، لانبعثت الأسماء عن المعاني ، التي تلتزمها بضرورة امرها : فيما كانوا عليه من تشريك ما يملكه الله وما ملك (١)

وكذا قوله تعالى : (٧ : ١٨٠ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ) أي : يميلون عن الصواب فيها ، فيسمون غيره رباً وإلهاً ومعبوداً ، لأن ذلك معنى سجودهم لها ، وتقريبهم القرايين ، والتوجه نحوها بالعبادة باسم الشفاعة والتقريب

« ١ » لقد كانت قريش تلهم معنى كلمة « اله » وتعرف أن معناها غير معنى كلمة « رب » فالإله : هو المعظم المقدس بأنواع التعظيم والتقديس والولاية له ، واتخاذها ولياً ، كما شرح الله ذلك أوضح شرح في كتابه . وأما « الرب » فهو السيد المالك المربى بخلقه ورزقه ونعمه فهم لذلك كفوا يوحدون في الربوبية ، ويتخذون الشركاء في الأنهية . ومن ثم استنكروا دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم الى توحيد العبادة والالهية . وكانوا يقولون في تطيبتهم « لبيك لا شريك لك ، الا شركاءك هو لك تملكه وما ملك » . والله أعلم .

زلفي ، والاسم كالتابع ، والفرع الملزوم المتولد عن المعنى ، اذ بتحقيق هذا - ان شاء الله تعالى - هو الذي لا يتحقق سواه . وان اعتبرت الاسم ، واستطردته في هذه المقامات ، وجعلت تلك المعاني لاغية ، من تحصيل الشرك ، مالم ترتبط بالاسماء ، فتحصله حينئذ . فانظر ما نقول ، فلا اخالك ترضاه فإنك تعري كل فعل خلا عن هذا الاسم عن أن يكون شركا ، ويمنع من أن يكون جميع العبادات الشرعية ، اذا صرفت لغير الله وقصد بها التبعيد لسواه ، مع السكوت عن تسمية الغير والسوى باسم الإله - شركا به تعالى ، وهذا بمجرد مفن عن الكلام عليه .

وأما القائل : (أنا حي وأميت - أنا ربكم الأعلى) فمنازع مجاذب .

وهذا تلخيص شديد ، فآلق سمعك وانت شهيد ، وهو ان دين الله الذي ارتضاه للعباد : هو الاسلام ، بما اشتمل عليه من الشرائع والاحكام ، ومعالم الواجب والحلال والحرام . فندعوه سبحانه وتعالى بأسمائه الحسنی وحده ، مخلصين له الدين ، ونؤمن بما امر بالإيمان به ونقف على حكمة فيما نأتي ونذر ، لا نجعل لسواه فينا حكما ولا امرا ، ولا حظا من مربوبيتنا ذاتا ولا افعالا ، ونكون فيما ندين به : من اعتقاد ، او عمل ، مسلمين ذلك من انفسنا له ، مدعين لقضائه ، راضين به مختارين له (٨ : ٣٩) وقاتلوم حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين كله لله) وكل هذا في العبادات ظاهر .

وأما المعاملات : فهي متوقفة على تحليل وتحريم ، وفعل ' الحلال ' واجتناب ' الحرام ' : عبادة ، لقوله تعالى (٢ : ١٦٨ ، ١٦٩) يا أيها الناس كلوا مما في الارض حلالا طيبا ، ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين . انما يأمركم بالسوء والفحشاء وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) وقوله (٥ : ٨٧) يا أيها الذين آمنوا ، لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) وقوله (٧ : ٣٢) قل : من حرم زينة الله التي أخرج لعباده ، والطيبات من الرزق) وقوله (٧ : ٣١) وكلوا واشربوا وشبهه .

ولأنك تقول : أحل الله لي البيع . ففعلت ، ففزعتَ الى حكم ربك ،
ومجرد التحكيم في ذلك عبادة ، كالقول بالحكم ، ولا يقصد بالإحلال إلا ثمرته
من التعبد به ، الذي منه : العمل به استناداً .

اللهم إلا أن يقال : العمل في هذه الجهة منفصل عن الحكم . وليس من
لازم عبادية الحكم عبادية العمل ، وغايته : أن الإذن في شيء ، لا يستلزم
ملاحظة حصوله ، ولكنه جاء في الحديث الصحيح « وفي بُضْع أحدكم
صدقة » قيل : يا رسول الله ، أيأتي أحدنا شهوته ، ويكون له أجر ؟ قال :
أرأيتم : لو وضعها في حرام ، أكان عليه وزر ؟ » .

ولعل أظهر من ذلك كله « إن الله يحب : أن تؤتى رخصه » حيث يكون
المراد بالرخصة : الحلال مطلقاً ، لا بقيد كونه بعد عزيمة .

وأما العلم بحكم البراءة والتعبدية : فله اتصال بما نص الشارع على حله ، من
حيث كونه سكت عنه ، « وسكتَ عن أشياء رحمة لكم - غير نسيان -
فلا تبحثوا عنها » أو لم يكلفنا ما ليس في وسعنا (٢٣ : ٦٢) لا تكلف نفساً
إلا وسعها) ؟ أو لقوله سبحانه : (٢ : ٢٩) خلق لكم ما في الأرض جميعاً)
فيما تناوله ، أو لكون الأمر الناهي إذا عين مشخصات أمره ونهيه كان ذكر
المعين - أي بمقامه - حجة على أن ما سواه لا يتعلق به اعتبار فعل ، أو
ترك ، ولا قصد لإيجاد أو إعدام (١٩ : ٦٤) وما كان ربك نسياً) أو
لنحو (١٠٣ : ٥) ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة - الآية) ؟ .

أو لكون ما كان من هذا القبيل ، هو غير ما يتدين به . إذ لو صار بهذه
الحيثية عاد من باب البحيرة .

أو يقال : إن حكم البراءة مفروض ، غير موجود ، لنحو قوله تعالى (٤ : ٢٤)
وأحل لكم ما وراء ذلكم) وقوله (٢ : ٢٧٥) وأحل الله البيع) وقوله (٢ : ٢٩)
هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « ما أنزل

الله في الحمر شيئاً إلا هذه الآية الفائزة الجامعة ، وقوله « لوحدث في الصلاة شيء لأخبرتكم » « وسكت عن أشياء رحمة بكم » .

وحاصله : ان حكم البراءة ان وقف في الاعتبار والقصد ، على رسم مخصوص . من فعل أو ترك ، بحيث يكون مثالا متبعاً ، لاتجوز مخالفته . صار ديناً ، كذات أنواط ، اذ لو علقوا سلاحهم ، لابتذل القصد والاعتبار والرسم المتبع العادي المتروك المخالفة ما كانوا ظالمين ، ولا كان لجواب السائل ، اذ قال : « اجعل لنا ذات أنواط ، كما لهم ذات أنواط » بحملة « لتكونن كمن قال اجعل لنا إلهاً ، كما لهم آلهة » مقتضى اصلا .

بل وبالنظر الى قصة ذات أنواط — مع التأمل — ربما يظهر لك : ان قولنا : لاتجوز مخالفته . انما هو لبيان القدر المتيقن ، والا فلعل مجرد الالتزام العملي العادي كاف من دون حكم بمنع المخالفة . فتنبه .

والمراد بقوله تعالى : (١٨٠: ١٧) فادعوه بها) اي : ولو من غير احاطة ، لقوله تعالى : (١١٠: ١٧) قل : ادعوا الله ، او ادعوا الرحمن ، أياماً تدعوا فله الأسماء الحسنى) ولأنه تعالى يتعرف الى عبادته ببعض أسمائه وصفاته ، التي يتميز بها عن الاغيار (٢١: ٢) يأبها الناس ، اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم (١٢٢: ٢٦ - ١٢٤) واتقوا الذي أمركم بما تعملون ، أمركم بأنعام وبنين ، وجنات وعيون (٢٦ : ١٨٤) واتقوا الذي خلقكم والجيلة الاولين) .

وكذا ماتضمنته محاوره موسى مع فرعون ومَلَكِهِ ، بل ايمان السحرة من أبين البينات في هذا البحث . فإنه لاعن احاطة بما يجب ويجوز ، ويمتنع في حقه سبحانه وتعالى ، بل صدقوا بما بلغهم ، وهو بعض ضرورة .

ومن هنا تعرف الجواب ان شاء الله تعالى عن قصة الذي أمر بنيه : ان يحرقوه ويذروه في الرياح ، او في البحر .

ومن هذا: قصة الخليل ابراهيم عليه السلام، المشروحة في آيات (٧٦:٦-٨٣ فلما جن عليه الليل - الآيات).

ومنه : حديث ضمام بن ثعلبة ، وحديث الدعاء الذي رواه ابن مسعود . وفيه « او استأثرت به في علم الغيب عندك » .

وما كان المشركون يجهلون جميع ما لله تعالى من الأسماء ، والصفات ، والافعال التي اختص بها ، لآيات (٢٩:٦١، ٢٩:٦٣، ٤٣:٨٧، ٣١:٣٩، ٣٨:٤٣، ٩:٤٣، ٨٧:٤٣ ولئن سألتهم) وقد مرت، انما ظلموا بترك مقتضى ذلك، لما سئلوا : ان يخلصوا العبادة للذي صفاته تلك الصفات التي علموها ، ويوحده ، ويخلصوا له العبادة ، ويحيبوا رسله ؟ أبوا من ربطا المقتضى بالمقتضى ، بعد اذ عانهم لذات المقتضى دون ما تستتبعه وتلزمه بالوضع ، وعمدوا الى التابع . فوضعوه في غير التابعة .

قيل لهم : أليس خالقكم ، ورازقكم ، وحبيكم ، ومميتكم ، هو الله تعالى ؟ قالوا : بلى .

قيل : فاعبدوه وحده ، وهو أمركم بهذا .

قالوا : لانطيع ، ولا يصلح ، ولا يسوغ . الا ان نتخذ اليه شفعا ، نعبدهم ليقربونا اليه زلفى .

هذا هو الأنسب بنا ، اذ من شأن العلي الكبير العظيم : ان لا يفضي اليه الحقير الا بشفيح من دونه ، أو ولي ، لا بدون ذلك : فإن الإفضاء اليه بدون ذلك فساد في الرأي (٧:٦٦ انا لنراك في سفاهة) (٧:٦٠ انا لنراك في ضلال مبين) لخالفتك العادة المعقولة ، اى : بزعمهم .

فناداهم الرب العظيم : شأني أعظم وأجل ، من ان أقاس بغيري ، وأكرم من ان يفترى علي ، أو يقال بلا علم ولا حكمة ، ولا دلالة صحيحة ، واكبر من ان يكون لأحد دوني حكم في امري ، بلا سلطان مني ولا هدى ، وحماي ارفع

من ان يدبره القصور والجهل ، وماذكرتم ، هو عين الغلط والخطأ ، والغشم والهجوم في ظلمة بلا مصباح . وذلك القياس في العلم والحكمة ، وعظم شأني ، وعلو سلطاني بجانب الصواب والصحة غاية المجانية ، وهو شيء لا يحملكم على الرضا به ، إلا مجرد وجدان آبائكم عليه ، او مرور خاطر مقتحم في البال ، لا يتأثر عن منشأ أصلا ، او منشأ معتبر . ومن لم يكن عليا حكيما . كيف يهتدى الى ما ينبغي وكيف ينبغي؟ فإني أخرجتكم من بطون امهاتكم ، لاتعملون شيئا ، وقالت ملائكتي : (٣٢: ٢) لاعلم لنا إلا ما علمنا) .

وبالجملة : فلا علم ولا حكمة إلا من لدني ، ومن لم يكن من قبلي ، او لم يأت به مني توقيع الشهادة بالصحة ، او بالوضع ، فمن اين له وجه؟ فلكونكم تجهلون محض الرشد ، وحسن الرأي ، وخالص الهدى .

فاتخذوني وكيلا ، مدبراً حاكماً فيكم ، كيف أمرتكم ورسمت لكم ، أولى بكم من أنفسكم ، ان كنتم تعلمون . وتلك الطريقة التي سلكتكم من اعتبار توسط الأولياء والشفعاء ، هي نكتة غريبة ، وآية بينة على ضعف هذا الاعتبار ، لاني لأنسى فأحتاج الى تذكير ، ولا اعجز فأستعين بغيري ، ولست ببعيد او غافل ، او يفوت علمي وحكمتي وقدرتي شيئا ، وأنا ارحم الراحين ، واكرم من منح ، وأغنى من أعطى ، ولا أمل حتى تموتوا ، ولا أسام ولا يشغلني شأن عن شأن ، ولا يقف إحساني على ترغيب غيري إياي ، او تحسينه لي ، او تعريفه إياي باستحقاق المشفوع له ، وكيف؟ وأنا أعلم به ، وارحم ، واقرب اليه وادنى من حبل الوريد؟ وامري معه على حكمة بالغة : منعاً ومنعاً .

وبالجملة : فالمعاني التي لأجلها يكون الشفعاء ، وتلكم الوسائل والوسائط التي اتخذتموها من دوني ، لا يكون إنناطتها بنا واتصالها بجنابنا ، إلا عن جهل وقصور بالغ ، ولا يعتبرها في حقنا ، إلا من لم يدرك أمرنا ، ولا حقيقة شأننا ،

اذ لو علم لأيقن أن هذا غلط كبير ، وظلم مجاوز ، ونؤى عن الصواب بمجاوز ، وعمل بنقيض العلم والعدل والحكمة .

وكيف لا ؟ والتوسيط في هذا الباب ، وقع بجاهل الى عالم ، او بمن لانسبة بينه وبين المتوصل اليه في جميع الوجوه ، وخصوصاً : المعنى الذي يلاحظه المتوصل ، والجهة التي يؤمها ، والامر الذي يحاوله ، وهو انهاء مطالبه . فكيف مع هذا اذا كان المتوسِّلُ اليه يقول : هلم ، فأنا قريب منك لقضاء حاجتك ، واجابة دعائك ، وقد تعرضت لك . فلا تعرض عني ، والتوسيط توغير ومناقضة للمقاصد الصحيحة ، والركون في الوصول الى على شفيح ، هو من محض إيجادي ، ساع في ان ينال قرباً مني ، ودنوا من رحمتي وإحساني ، متشرف الى ماتشفون له ، راج ماترجون ، خائف مما تخافون (١١ : ٤٧) وإلا تغفر لي وترحمني ، أكن من الخاسرين) سفة بحت ، وضلال مبين ، مع ان الذي رسخ في فطركم وتميزكم ومعارفكم - ان كان عندكم بقية من معرفة وتميز - : أن من كان خبيراً بحال أحدكم ، وارحم به من غيره ، وأقدر على تحصيل مطلبه ، واكرم واسمح وارغب في المن والإعطاء ، لاسيما اذا كان يدعوكم الى سؤاله ، ويحب ويريده ، ويرتاح له ، ولا يتبرم به . فهو الذي يكون آخرى بالمسألة وأولى بالطلب ، وأرجى لحصول المطلوب ، ولو سأل من لا يقدر ، ولا يعلم أمره اولاً يرحمه ، ويسمح بمطلوبه . كأخس ما يكون ، مع وجود مقابله . لعددتموه سفياً أحق ، أولاً علم عنده في القضية . فهذا هو الصحيح ، لا قياسكم القبيح .

فكيف يصلح توسط من يحل وينسى ، ويميل ويضجر ، ويشغله شيء عن شيء ، الى من يعلم السر وأخفى ، والجر وما يخفى ، وخائنة الأعين وما تخفي الصدور ، ولا يضل ولا ينسى ، ولا يجوز عليه ما يمتنع على القادر الحكيم العليم ؟

والحال : ان وضع الحاجة مقتض ، سيما العلم منه لكاشف واسع الرحمة ، محيط العلم والحكمة والقدرة ؟ فالتعليق بمن دونه ، مناد على نفسه بالفساد والضلال

والشفاعة بإذنه تعالى وأمره : هي منه منشأ وانتهاء ، ولا وجه لاتخاذ من
دونه ، ولا حاجة له ، ولا للتخذ . فانضمَّ الى الظلم لَغْوٌ وتضييعٌ .

ولم يحجر الله سبحانه وتعالى اتخاذ الشفعاء من دونه ، الا لما هو خير لنا ،
حسن العائدة علينا ، عدل قسط فيما بيننا وبينه ، جارٍ على السنن القويم
الصالح البرى ومر كل فساد، ولما في اتخاذ من الفساد والضرر ، وعدم الانتفاع .
فهذا خلاصة الامر .

والأغيار من شأنهم نقص ، وقصور وعجز واعياء ، وتأخر في السمات
والأحوال عن مقام النهاية والكمال . فمن الخلق ان يدعى ، ويخلص له
العبادة والافتقار والضراعة ؟ أم هو سوى من يحبك في الخلوات والقلوات ،
وساعات الليل والنهار، ويعلم ذرات احوالك ، ومناجاة اقوالك ، وخواطر
بالك ، في كل لحظة وطرفة ، وجهر وخفية ، وِسْرٍ وعلانية ؟ وهو يقول لك :
(٦٠:٤٠ ادعوني استجب لكم) (١٨٦:٢) واذا سألك عبادي عني فإني
قريب) (٦٢:٢٧) أم مَنْ يَجِبُ المضطر اذا دعاه ويكشف السوء ؟) ويعلم
ما هو لك انفع ، وفيك انجع ، ولا يغفل عنك ولا يسو ، ولا يحتاج في نفعلك
ومسألتك الى غير ، من مشير او ظهير . واذا تقربت اليه او عملت له ، او
ذكرته او تعبدت له او خضعت ، فأنت بمرأى منه ومسمع . وان همت
بالحسنة فلم تعلمها كتبها عنده حسنة كاملة ، يكسر القليل ، ويعفو عن الكثير ،
ويصفح عن المسىء ويعفو عن السيئات ، وهو قريب منك ، رحيم بك ، عالم
بسررك وعلايتك . قادرٌ على نفعلك وضرك في اسرع زمان واقصر اوان .

فأين الشفيع منك ؟ ومتى يعلم ماأنت فيه ، حتى تأتيك نتائج شفاعته .
فإن المستعان (١٢٥:٣٧) أتدعون بعلا ، وتذرون أحسن الخالقين : الله ربكم
ورب آبائكم الاولين) أي: الذي ليس لك من دونه وِلْيٌ ولا نصير ، ولا دافع ،
ولا واق ، فلا تكن إلا له واليه ومعه وبه ، واقفاً ببابه ، لهيجاً بذكره وكتابه .

وقد وعظك وأنباك : ان ذلك التوصل هو القاطع عن التوصل . فازدد
اليه انقطاعاً . فيما تخشاف وتأمل . فإن ذلك الاستشفاع سبب المضار ،
وحرمان الانتفاع .

قوله : والذي أصل أصل هذه الفتوى ، هو ابن تيمية الحنبلي ، الضال
المضل ، حيث حرم زيارة القبور .

أقول : لو كنت حقاً تعرف الفضل وأهله ، والضلال ومحلّه . لعرفت : أنك
قلت باطلاً جا - والله يبصرك ويلهمك - إنما تعرف : ان هذا الأمر ضلال ،
وقائله مضل بالبرهان ، الذي منعت أنت من الوصول اليه ، بمنعك تأتي أخذ
حكم من دليله . والرجل مل عنه كتب الشافعية خاصة . وكيف تجد النقل
عنه ونشر آثاره ، وذكر علومه وأخباره ؟ .

وبالجملة : فهاثم حاجة الى الكشف والإطناب ، او إشباع القول في هذا
الباب . فإن كنت قد سمعت زلة من غيرك . فالله لا يرضى منك حتى تباشر
وتزن بميزان العلم والنقد والتفتيش ، وانت الحكم . لكن بعد ذلك : فأنت
الآن قاصر جاهل بتفصيل القضية . مانع لنفسك من دركها لما ذكرنا لك .
على أنك لو عقلت لم تجد مساساً ، ولا تلازماً بين وجوب هدم المشاهد ،
وتحريم زيارة القبور . اي : ولو كانت بلا شد رحل اليها .

وايضاً فابن تيمية إنما منع من شد الرحال اليها .
فقولك « حيث حرم زيارة القبور » يهت منك للمذكور ، لأنه إنما منع شد
الرحال اليها ، لازيارتها مطلقاً .

فمعجب من ابطال وكذب المقلدين المقترين ، ومذهبه في المسألة مشهور . على
ان الخطيب القسطلاني مؤلف شرح البخاري قال في هذا الشرح : باب فضل بيت
المقدس ، اذ تكلم على حديث « لاتشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد » الاستثناء
مفرغ . والتقدير : لاتشد الرحال الى موضع . ولازمه منع السفر الى كل موضع
غيرها ، كزيارة اخ صالح او قريب او صاحب ، او طلب علم . او تجارة ،

أو نزهة . لان المستثنى منه في المفرغ يقدر بأعم العام . لكن المراد بالعموم هنا : الموضع الخصوص . وهو المسجد كما مر تقريره . واختلف في شد الرحال الى غيرها - يعني : الثلاثة المساجد - كالذهاب الى زيارة الصالحين أحياء وأمواتا ، والى المواضع الفاضلة للصلاة فيها والتبرك بها . فقال ابو محمد الجويني : يحرم ، عملاً بظاهر الحديث ، واختاره القاضي حسين . وقال به القاضي عياض وطائفة . انتهى بلفظه من شرح الباب المذكور .

وقد سبقه الى ذلك بلفظه ، أو إلا يسيراً منه : الحافظ ابو الفضل العسقلاني في فتح الباري .

فيسع شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في منعه شد الرحال لزيارة القبور ما وسع أبا محمد الجويني والقاضيين : حسينا وعياضاً وغيرهم ، ان كان مقصدك الإنصاف مرضاة لله .

على ان الشذوذ غير ضائر . إنما السقوط مع مخالفة الحق .
وقوله : كما مر تقريره .

السند فيه شهر بن حوشب ، والكلام عليه في محله ، سيما وقد زاد هنا ما لم يفته به الأثبات من قوله « الى مسجد يبتغي الصلاة فيه » وصاحب الفتح جعل في العبارة هنا إشارة الى شيء من هذا حذفها الخطيب ، وما كان له ذلك .

ولا ندري من اين عرفت أنه غلط في هذه المسألة ؟ وان صح ذلك فلا يضره . ومن ذا الذي ترضى سجايه كلها ؟

وهل تجسر على ان الشافعي يرى من ذلك . وهؤلاء أصحابه في مواضع كثيرة ، أو أقوام منهم ، يضربون عما قال صفحا ، وان كاذبت فاطلع على كتبهم وحرفل مصنفاتهم .

نعم ، فان قلت : عرفت غلط ابن تيمية في هذه المسألة لقوله وَاللَّهِ « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » .

قلنا : هذا في شريعتك حرام ، لأنه أخذ للحكم من دليله ، على ان أساطيرك وأساطير رفقاتك في هذه الكرامة التي كتبتم كل ذرة منها ناقضة لما أصَلْتُمْ . فاعجب أيها الناظر .

لانكم ان زعمتم انكم كتبتم بحجة ودليل ، واستمددتم منه تصحيح بحكم برمته . فقد أخذتم عدة أحكام من عدة دلائل .

وإن قلتم قلدنا في ذلك ، وأن ابن تيمية غلط ضال مضل . فهذه سفاهة بينة . ثم نقول لك : من أين علمت ذلك ؟ حيث تقول « لما تقرر عند علماء العربية أنهم كذلك » ، وان ما تقرر عندهم حجة يستمد منه العمل بما دل عليه . فان هذا أخذ للحكم من دليله .

ثم يرد عليك أيضا سؤال نشأ من قولك « علماء العربية » وهو انك قد حكمت بأن الاربعة رضي الله عنهم مجتهدون ، ومن شئت من غيرهم . وكذلك نقول نحن فيهم وفيمن لا يحصى سواهم . فهل علمت ذلك ؟ او قولك : هذا طيب فلسفي ، وأنت لاتعرف الطب والفلسفة ملغى عن الاعتبار . فان قلت : الآثار والوجدان .

قلنا : بعد تقرر أنها آثار تلك الصناعة ، وأنها حجة للحكم بذلك . ولا بد من الانتهاء الى إفساد أصلك الذي بنيت عليه مدافعتك لخصمك عن القول في المسائل العلمية بطريق النظر والاستدلال ، او حيرتك ووقوفك عن التمييز بمرة . ولقد جمعت أنت وقومك هؤلاء أمرين متناقضين : منع أخذ حكم من دليله . والعمل بخلافه في كل لحظة .

فما الكلام ، وما بال العقول والاحلام ؟ حتى أوهتم الناظر : ان هذا البحث صدر من عابث لا يعقل قط ، خلا بنفسه فرقم شيئا من تلاعبه الاتفاقي ، وإلا فأولوا الفصد يعلمون ما في ذلك .

فان كان الأمر كذلك ، ولم يكن من أحد منكم في تلك الكرامة سارحة ولا رائحة . فلا سواه يليق بذئ مسكة من عقل .

فصل

وأما مفتي المالكية : فعامة نقله في فتواه عن الإمام مالك رحمه الله ورضي عنه ونقله عن أصحابه أيضاً مناد بكراهة البناء على القبور . وهو الظن بمثل مالك ، وهي كراهة تحريم على الصحيح ، لما أنه مقتضى الأدلة .
فما زاد المالكي على أن يثرب بناء من كان قبله ، وخرق إجماع قرنائه ، لكن لما لم تطب نفسه باخلاء جوابه عن سنتهم ، قال في أثناء بحثه ما حاصله :
وقد كان وضع البناء في زمن السلف الصالح من التابعين وتابعيهم ، فهذا حكم انعقد عليه الإجماع اهـ .
فلا أدري : أخرق مالك الإجماع لقوله بالكراهة . فيسعدنا عند هذا ما وسع إمامه .

فصل

وأما الحنبلي : فالاطلاع على كلامه يقوم بعذرنا عن التعرض له . والله يهدينا جميعاً .



والى هنا انتهى بنا الكلام : ووقف ما حرره القلم في هذا المقام .
ولست بحمد الله في جميع ما أمليت عن مذهب محاميا ، ولا لشيخ أو إمام أو أحد من الأنام محابيا ، مع اعترافي بقصور الباع ، وقلة الاطلاع .
لكن لما كانت هذه المفسدة التي تكلمنا في دفعها غاية في ظهور فحشها ، وملابسة الأنام لأقذار حشها ، أبرزنا هذا الأنموذج .
فيامعشر أبناء الزمان ، وكل من اجاب منادي الإيمان : الرشداً الرشدي السنة والقرآن ، والنصح لله ولرسوله في السر والإعلان .
ولا يظن بشر منكم أنا كتبنا هذا تطاولاً . أو مباهاة ، اذن لقد ضللت وخاب سعي ، ان لم أقصد الخير ، وأذب عن دين الله لاغير .

وهاأنذا عارض هذه المعالم والشعائر على كرام القبائل والعشائر ، وجميع من آمن بالله واليوم الآخر ، من بصير وغبي ، وقريب وبعيد ، وماهر وقاصر ، ومتحدر بها أهل العناد والتصميم والإصرار ، ومقتبس لإنارة ذوي العلم والإنصاف والعدل ، على قلتهم في هذه الأعصار ، والالتقياد لما دلت عليه بما لا يعارض بأوهام . ولا يصلح أن يقوم في وجهه : قال المذهب ، والشيخ ، والإمام . وقد أكثرت في هذا . وإن أغلظت فلاقتضاء المقام .

حسبي الله لا إله إلا هو ، عليه توكلت في المبدأ والختام .
وعلى سيدنا محمد النبي الكريم . وعلى آله أفضل الصلاة وأزكى السلام ، صلاة وسلاما دائمين متلازمين عدد الليالي والأيام .
كان الفراغ من نقله : ضحى يوم الأحد لتسع عشرة خلت من شهر ربيع الأول سنة ١٢٥٧ هـ سنة سبع وخمسين ومائتين وألف . على يد الفقير الحقير الأقل (حمد بن محمد بن حمد بن نصر الله) غفر الله له ولوالديه . وإخوانه المسلمين والمسلمات أجمعين آمين .

« في آخر الطبعة الأولى ما نصه » :

وكان الفراغ من طبعه بمطبعة السنة ، مع بذل الوسع والطاقة في التصحيح ، والضبط والتدقيق وإخراجه بهذا الشكل الجميل ، اللائق بهذا الكتاب ومؤلفه النبيل - على نسخة الأخ العلامة الشيخ عمر بن حسن آل الشيخ جزاه الله أفضل الجزاء - وذلك في اليوم العشرين من شهر شعبان من سنة تسع وستين وثلاث مائة وألف من هجرة عبد الله ورسوله وصفوته من خلقه محمد عليه من ربه أفضل الصلاة وأزكى السلام . وكتبه فقير عفو الله ورحمته

محمد حامد الفقي

فهرس كتاب معارج الالباب

- ٣ - كلمة الافتتاح للطبعة الثانية
٥ - مقدمة الطبعة الاولى بقلم محمد حامد الفقي
١٢ . اسم الكتاب وسبب تأليفه
١٣ - ترجمة المؤلف رحمه الله
١٧ - خطبة الكتاب وبيان ان الحجة البالغة في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لاني مارآه فلان أو استحسنة فلان
٢٠ - الداعي الى تأليف الكتاب ، هو الرد على المقلدين أدعياء العلم الذين أنكروا بسفاهه هدم القباب والمشاهد بمكة والأراضي المقدمة
٢٣ - بطلان دعوى عدم إمكان أخذ الحكم من الكتاب والسنة
٢٥ - سنة رسول الله ﷺ أوضح وأظهر ، وأوفى وأشهر ، وأشفى من كلام فقهاء المذاهب
٢٨ - ١٠٤ - الباب الأول : في أبحاث متفرقة في الاجتهاد والتقليد
٢٨ - حديث « مَنْ آذَى لِي وَلِيًّا ، فَقَدْ آذَنَنِي بِالْحَرْبِ » وبيان معناه
٣٠ - لم يصح حديث « مارآه المسلمون حسناً ، فهو عند الله حسن » مرفوعاً فلا تقوم به دعوى الإجماع
٣٣ - أولى وأهدى وأشرف للذين يفنون أعمارهم في كتب المذاهب أن يفنوها في الصناعة الحديثة
٣٦ - أقوال الأئمة في تحريم البناء على المقابر
٣٧ - لم يقل أحد من العقلاء : إن مخالفة الأئمة الأربعة خرق للإجماع

٣٩- المقلد لمذهب تضطره الفطرة أحياناً ان يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

٤٠- سخافة دعوى ان في هدم القباب والمشاهد أذية لأولياء الله ؟
٤١- كيف يكون حال عبّاد القبور اذا نزل بساحتهم علي رضي الله عنه .
يقول : « بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله : ان لأدع قبراً مشرفاً
إلا سويته ، ولا تمثالاً إلا طمسته ؟ »

٤٢- ان القوم بدلوا شرع الله وأوامره ونواهيه وتعبدوه بضدها
٤٤- امثال من الشرك والباطل الذي يروجه سدنة القباب
٤٥- نقض قول الشعراني بأن الحضرة تعلم الشريعة على أبي حنيفة
٤٦- هل صحيح ان باب الاجتهاد قد قفل ؟
٤٨- الادلة على كذب هذه الدعوى
٥٠- الغلو في السلف سبب كل بلاء
٥٢- كل من استطاع ان يأخذ حكماً من كتاب الله او سنة رسوله ، فهو
قادر على الاجتهاد مهما وصف نفسه بالتقليد

٥٣- دحض حجج القائلين بوجوب التقليد
٥٧- التقليد اقوى سلاح يسلطه الشيطان على الإنسان
٥٨- لم يقصر الله الفهم عنه وعن رسوله على زمان دون زمان ، ولا على
قوم دون آخرين ، بل ناداهم جميعاً (هذا بيان للناس)
٦٠- كتاب الله وسنة رسوله امران خالدان على مر الأزمان ، ومعطليهما
في نفسه جاحد لنعمة الله

٦٢- لماذا يقلدون في دينهم . ولا يقلدون في امور دنياهم ؟
٦٣- حكمة العليم الحكيم تقضي ان يكون الدين ايسر منالا . لان عليه
مناط الفلاح في الدنيا والآخرة
٦٦- كل مجتهد يعلم ويجهل ويصيب ويخطئ

٦٧- كل إمام يؤخذ منه ويرد عليه ، ولا يصح التعصب لهم ولا احتقار شأنهم

٦٩- هل الإجماع حجة قطعية ، أم ظنية ؟

٧١- كاد المقلدون ان يجعلوا مقلديهم رسلا

٧٢- تحذير الأئمة من التقليد

٧٤- الحكم بتعذر الاجتهاد الآن : كفر للنعمة

٧٦- سبيل الاجتهاد الآن ايسر؛ وقد اجتمع لنا من علوم السلف والخلف،

من جميع الامصار ، في متون الكتب والدفاتر ما لم يجتمع للسابقين.

٧٨- فضل المتأخرين من العلماء

٨٠- لادليل لمن قال : بتعذر الاجتهاد ، وامتناع اخذ الحكم من دليله

٨١- شروط الاجتهاد عند المقلدة

٨٢- تعريف «الفقه» الذي هو شرط الاجتهاد او عينه

٨٣- دعوى اشتراط الإحاطة بالأدلة : امانى لا يدعيها من يؤمن بالله

واليوم الآخر .

٨٥- ضلال القائلين بلزوم التقليد

٨٧- فصل : تناقض مانعي الاجتهاد وتهافت ادلتهم

٨٩- القول بتعذر الاجتهاد سلب لمنافع كتاب الله وسنة رسول الله

٩٢- المقلدون حجروا فضل الله . وظلموا أئمة الدين

٩٤- لماذا ركّب الله في المقلد هذه القوى والمشاعر كما هي في المجتهد؟

٩٧- لماذا لا يكون الآن من المجتهدين مَنْ أَلَمَ بكل ما أَلَمَ به علماء السلف؟

١٠٠- لا مانع لأحد من البشر ان يشارك اولئك النفر من الأئمة في الاجتهاد

١٠١- وقد قال بذلك الإمام العز ابن عبد السلام وغيره من اكابر العلماء

١٠٣- القائل بوجوب تخريب المشاهد لم يقلد ابن تيمية

١٠٥- الباب الثاني : ذكر جملة من الاحاديث الصحيحة الصريحة في

النهي عن وضع القباب والبناء على القبور

١١٣- البناء على القبور يفضي ولا بد الى انواع المفسد الوثنية والمنكرات

١١٥- لاسلامة ولا عصمة للمتدين سوى الاعتصام بالتيقظ والنظر والاتباع

للكتاب والسنة

١١٥- ماجاء في كتب المذاهب الاربعة من النهي عن اتخاذ القبور مساجد.

١١٦- مذكره الإمام ابن القيم في (إغاثة اللهفان) في هذه المسألة

١٢٨- الشفاعة : هل يملكها المقبورون ؟

١٣٢- من تعظيم القبور قد وقع ما بالغ الشارع في التحذير منه

١٣٤- مذهب ابن سريج في الإجماع

١٣٧- الباب الثالث : في سوق الفاظ من السؤال والأجوبة : في القباب والقبور

١٤٠- التفرقة بين المؤلف من الشرع : بتسمية بعضه أصولاً ، وبعضه فروعاً

١٤٠- مناقشة السؤال في معنى كلمة « العلماء »

١٤٢- من هو « الو » ؟ وهل مانصب على قبورهم من القباب والمزارات

أصنام تعبد ؟

١٤٥- ميزان الشرع في الولاية والعداوة

١٤٦- هل القبة التي بناها أعداء الرسول على قبره دليل على مشروعية

بناء القباب ؟

١٤٨- عود الى مسألة الاجماع

١٥٢- تمييز أهل الفضل ، وترجيح مصنفات السابقين

١٥٥- دعوى ترجيح نظر السابقين : إلفك مفترى

١٥٨- من معرفة الفضل لأهله : إزالة هذه القباب ، التي تؤذي الأولياء

في برزخهم

١٦٠- قول الشافعي : أدركت الأئمة بمكة يهدمون البناء على القبور

١٦١- هل تنفيذ أمر رسول الله ﷺ بهدم القباب ، فيه تشنيع علي من

سكت عليها من العلماء ؟ .

١٦٢- قول الإمام أحمد : مدعى الإجماع كاذب .

- ١٦٣- الإعتذار لابقاء القباب ، باحتمال وقوع الهرج بعد هدمها .
- ١٦٤- حديث « خذوا شطر دينكم عن الحميراء » لا أساس له .
- ١٦٥- مفسطة المفتي الشافعي ، بجرمة الهدم أحيانا ، وبوجوبه أخرى .
- ١٦٨- مسألة دعاء الأولياء والتوسل بهم .
- ١٧١- التوصل بالصالحين شرك لا « عبارة موهمة » كما يدعون ؟
- ١٧٢- بعض الألفاظ والأفعال الشركية التي يتوصل بها القبوريون .
- ١٧٧- عقيدة القبوريين بأن المشايخ يحملون عنهم ذنوبهم .
- ١٧٨- من عجيب أمر العامة أنهم ينسبون الى أوليائهم ما لا يقدر عليه إلا الله - وهو على كل شيء قدير - ثم يحدون من يعتذر لهم من العلماء بأنها « عبارة موهمة » .
- ١٨١- خرب المشركون مساجد الله وعمرؤا معابد القبور
- ١٨٣- ما يؤثر عن قوم ممن يدعى المحبة والقربى والولاية ، ودعاؤهم الطويلة المريضة .
- ١٨٤- آيات من كتاب الله : للوعظ والتحذير ، والإنذار والتبصير
- ١٨٦- العبرة بالكيفية لا بالنية
- ١٨٧- السجود والدعاء ومنزلتها من العبادة
- ١٩٠- معنى التوحيد
- ١٩٢- معنى العبادة
- ١٩٤- الاستعانة بالاحياء فيما يقدرون عليه امر أباحه الشرع والقياس عليه في جواز دعاء الموتى ضلال ومفسدة وجهل
- ١٩٥- معنى الدعاء
- ١٩٨- مما استقرت عليه الفطر والبدعيات . انفصال شأن المخلوق عن شأن خالقه وبارئه
- ٢٠١- من اقبح الشرك : إخراج شيء من مقتضيات أسماء ربنا سبحانه وصفاته عن محله ، ونسبة ما للقوى القادر الى الضعيف العاجز

- ٢٠٦- اتخاذ الالنداد
- ٢٠٧- انواع العبادة
- ٢٠٩- عباد القبور يسارعون الى مرضاتها واذا ذكر الله وحده اشعزت قلوبهم
- ٢١٠- معنى عطف التحريم على الإشراف في قوله تعالى (لو شاء الله ما اشر كنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء)
- ٢١٢- العبادة لا تكون صالحة محمودة ، إلا إذا كانت عن سبب صحيح ، ومقتضى حق
- ٢١٧- حديث «الدعاء هو العبادة»
- ٢٢٠- الفاظ دعاء الله وكيف صرفها القبوريون لاوليائهم؟
- ٢٢٣- مَنْ اطعته في معصية الله فقد اتخذته ولياً من دون الله تعالى
- ٢٢٥- دعاء غير الله تعالى : إخراج للدعاء عن محله وموضوعه
- ٢٢٦- معنى «المكوف» على الاصنام
- ٢٢٨- اشد ما اعتنى به الرسل الدعوة الى التوحيد
- ٢٣١- ما الذي صيّر دين الله واحكامه طرائق قدّداً؟
- ٢٣٣- الحازم مَنْ لم يقنع بمجرد الانتساب الى الاسلام ، بل ينقب عن معالم دينه من منبعية : الكتاب والسنة
- ٢٣٤- المؤمنون بالله : يتسخطون ما ليس لله ، ويكرهونه
- ٢٣٥- الفرق بين من يعبد الله ، ومن يعبد الشيطان
- ٢٣٦- معنى قوله تعالى (اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا)
- ٢٣٨- ليس إعطاء الحق لمن جعل الله له عليك حقاً من اتخاذ الاحبار والرهبان اربابا
- ٢٣٩- تسمية الاعمال الظاهرة عبادة

- ٢٤١- فساد قول من زعم أن قدماء المشركين كانوا لا يدعونهم تعالى، أو أنهم كانوا يشركون به في الدعاء أحداً عند الشدائد .
- ٢٤٣- المشركون لم ينحلوا أولياءهم وأندادهم صفات الله تعالى ولا أسمائه.
- ٢٤٥- دين الله الذي ارتضاه للعباد : هو الاسلام وما يقتضيه من الشرائع والأحكام ، ومعالم الواجب والحلال والحرام
- ٢٤٦- العلم بحكم البراءة والتعبدية : له اتصال بما نص الشارع على حله
- ٢٤٨- شأن الرب العظيم أجل وأعظم من أن يقاس بغيره ، فيتخذ له الوسطاء والشفعاء
- ٢٥٢- الفرق بين زيارة القبور ، وشد الرحال إليها

